مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة
تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثالث 2005/3

محتويات العدد :

- ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية
- السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري
- الفندقة في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص – دراسة إحصائية
- المحفظة الاستثمارية – تكوينها ومخاطرها
- النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية
- المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل
- تسيير الخطر في المؤسسة – تحدي جديد
- تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية
- رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى
- أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة
- خصائص ومحددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000
- في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر – أية مقاربة للتحليل
- ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة
- الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة

- **Etude économétrique de l'efficience informationnelle face aux anomalies sur les marchés boursiers.**
- **Gestion et simulation, la possibilité de l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise par l'exploitation de la simulation sur ordinateur**
- **Analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine : le cas de BOBIGNY.**

ISSN : 1112-3613 : ردمد – 2002/110 : إيداع قانوني رقم – http://www.ouargla-univ.dz/rc

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية،
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة
تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثالث 2005/3

مجلة الباحث – دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية – جامعة ورقـــلة

أســرة المـجـلة

مدير المجلة : أ.د / تيجاني محمد الخامس (مدير جامعة ورقـــلة)

رئيس التحرير : د/ بختي ابراهيم

مدير النشـــر : د/ قبي آدم

الهيئة العلمية :

أعضاء أمانة التحرير :

د/ وصاف السعيد
أ/ بن عيشة باديس
أ/ شعوبي محمود فوزي
أ/ شليغم غنية
أ/ بلوصيف الطيب
د/بن بلغيث مداني
أ/ بالحبيب عبد الله
أ/ خلف بوبكر
أ/ بوحنية قوي
أ/ دادن عبد الغني
أ/ كماسي محمد الأمين

أ.د/ أقاسم قـــادة (جامعة الجزائر)
أ.د/ سيرجيو برنسياري (جامعة أنكونا)
أ.د/ بوعشة محمد (جامعة الجزائر)
أ.د/ دبش إسماعيل (جامعة الجزائر)
أ.د/ بوكرا إدريس (جامعة سطيف)
أ.د/ قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر)
أ.د/ بوقارة حسين (جامعة الجزائر)
د/ لعمـــى أحمـــد (جامعة ورقلة)
د/ ســمـــار نصر الدين (جامعة جيجل)
د/ بلمامي عمر (جامعة سطيف)
د/ بن قرينة م. جمزة (جامعة ورقلة)

معلومات الاتصال بالمجلة :

العنوان البريدي : جامعة ورقـــلة، طريق غرداية ورقـــلـــة 30000
موقع الإنترنت : http://www.ouargla-univ.dz/rc/
البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz
الهاتف : 029 72.93.76 أو 029 72.93.75
الفاكس : 029 71.28.90 أو 029 72.93.76

قواعد النشر في المجلة

1 - الباحث مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بالأبحاث والدراسات الأصلية، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق؛

2 - تتمثل مادة النشر في قرص ممغنط *Disquette* أو في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني، ويشترط أن تكون مكتوبة ببرنامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع الخط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، المسافة تقدر بـــ 0.8 سم بين الأسطر، ويراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة - بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية ؛

3 - ويشترط أن تكون المقالات مقدمة وفق المعيار العادي (دون إظهار المقال في عمودين)، ويجب أن ترقم العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية وفق نمط واحد ، كما يطلب من السادة الباحثين عدم ترقيم الصفحات؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع الخط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إلى الكلمات المفتاح (*Mots clés*)

4 - ترفق المادة المقدمة للنشر بفهرس المحتويات يراعى فيه ترتيب العناصر (الرئيسية - الفرعية) ونبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية مع عنوانه البريدي الكامل وعنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 - توضع الجداول والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال (إجباريا)، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص.

6 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، أما إذا رأت المجلة أو المحكم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإنها تعيدها إلى صاحبها للقيام بهذه التعديلات اللازمة.

7 - تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8 - ترسل المواد وتوجه المراسلات إلى العنوان :

رئيس تحرير مجلة الباحث

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - جامعة ورقـلة

- يمكنكم الإطلاع على قواعد النشر هذه بموقع المجلة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

مجلة **الباحث** - العدد 03 - 2005

محتويات المجلة

المقالات والدراسات :

- ملامـــح هيكلة المؤسسة الشبكية، بهدي عيسى بن صالح – جامعة ورقـلة 07
- السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، هواري معراج & د/م. س.جردات 21
- الفندقة في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص، محمود فوزي شعوبي & محمد الأمين كماسي 29
- المحفظة الاستثمارية – تكوينها ومخاطرها، كمال بن موسى – جامعة الجزائر 37
- النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، د/ الطيب ياسين – جامعة الجزائر 49
- المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، د/ زعباط عبد الحميد 59
- إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل، د/ ن.ع. & م. متناوي 65
- تسيير الخطر في المؤسسة – تحدي جديد، د/ مداني بن بلغيث & براهيمي عبد الله 79
- تقييم أداء المؤسسات المصرفية، محمد الجموعي قريشي – جامعة ورقلة 89
- رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، عبد الله حـــارم – جامعة ورقلة 97
- أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، ع. دبون & هـــ. سويسي 103
- خصائص ومحددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يوسف قريشي – جامعة ورقلة 117
- إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر **1988 – 2000**، بوشنافة شمسة & د. قبي آدم – جامعة ورقلة 127
- في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر – أية مقاربة للتحليل، باديس بن عيشة – جامعة ورقلة 141
- ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة، محمد المهدي بن عيسى – جامعة ورقلة 147
- الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، أحمد زغدار – جامعة الجزائر 159

01 **Etude économétrique de l'efficience informationnelle face aux anomalies sur les marchés boursiers, Dr. M.CHIKHI.**

17 **Gestion et simulation, La possibilité de l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise, Ahmed KORICHI & Messaoud SEDDIKI.**

27 **Analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine : le cas de BOBIGNY, Dr. A. Medjdoub.**

ملامـح هيكلة المؤسسة الشبكية

بهدي عيسى بن صالح – جامعة ورقـــــــلة

ملخص : شهدت المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية منذ الاستقلال عدة إصلاحات، تهدف إلى إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة. انتهجت نظام التسيير الذاتي و تلتها استراتيجية تنموية توسعية باستثماراتها الضخمة، اتصفت هذه المؤسسات بالحجم الكبير، و التكامل العمودي. ان النتائج التي سجلتها، دفعتها إلى التغيير، فجاءت فكرة إعادة الهيكلة. قامت الدولة بعدة إصلاحات هيكلية وسياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع، إلا أنها لم تحقق النتائج المتوقعة مما أدى إلى التفكير في الخوصصة. نظرا للتطورات و التغيرات السريعة للأسواق خاصة و المحيط عامة أنشئت أجيال جديدة من مؤسسات تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط. إنها ذات هيكلة هندسية متغيرة و مرنة.

الكلمات المفتاح : إصلاحات، النظام، الاستراتيجية، التكامل، إعادة الهيكلة، الخوصصة، المؤسسة الاقتصادية، العمومية، الخاصة، الشبكية، المحيط، التنظيم.

مقدمة : عاشت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب التحريرية و ما خلفه الاستعمار من دمار للبنى التحتية للاستثمار تحت سياسة الأرض المحروقة و ما نتج عنها من تهجير للسكان و إبعادهم عن أنشطتهم، وكان ارثها التبعية الاقتصادية التامة لفرنسا، فأخذت الدولة الجزائرية آنذاك عدة قرارات و تدابير حيث اعتبرت أن أملاك المعمرين بدون مالك، و سارعت للإعلان عن الحضر على جميع الصفقات فأصبحت المنشئ و المستثمر الوحيد و أقتصر دور الخواص على القيام بأنشطة المضاربة فقط، و تبنت نظام الاقتصاد المخطط. كان هناك قطاع وطني خاص ممثلا في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بجوار القطاع الوطني العمومي الممثل في المؤسسات الاقتصادية العمومية، و كان عدد هذه المؤسسات الخاصة ضئيل، حيث كانت تنشط في بعض المجالات الاقتصادية، مساهماتها كانت محتشمة. تم في البداية تأميم البعض منها و تقلص نشاط الباقي فهمشت أمام المؤسسة العمومية، و تم إحياء أغلبية هذه المؤسسات الخاصة في فترة الإصلاحات التي أجريت على المؤسسات العمومية.

إن التحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائريـــة لم تتوقف بل استمرت إلى يومنا هذا، و ذلك سعيا إلى الوصول إلى بنية اقتصادية ذات مردودية عاليـــة، و تزامنـــت هـــذه الأخيرة مع ما يشهده العالم في هذا المجال من تنظيم و تكتل لهذه المؤسسات قصد التقليل من شدة المنافسة الشرسة عليها من خلال التجارة العالمية. تهدف هذه التحولات إلى تأهيلها، فهي تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد الذي تنشط فيه. يتسم هذا المحيط بالمنافسة و المخاطرة، و الانفتاح، و يقر بآليـــات السوق. إن اضطراب البيئة المحيطية للمؤســـسة الاقتـــصادية وعدم استقرارها، و تميز مستقبلها بالغموض و عدم الـــيقين، يفرض عليها مواجهة عقبات وتحديات عديدة مرتبطة بظاهرة العولمة.

1– إشكالية البحث :

يشهد العالم اليوم تسارع نوعي على مستوى كل الأصعدة، وذلك بغية تحقيق الأفضل والأحسن في كل شيء، فأضحى تفتح المؤسسة الاقتصادية على البيئة المحيطة لها دافع لمواجهتها للعقبات والتحديات العديدة و المرتبطة بظاهرة العولمة. غابت الحدود المكانية والمسافات الزمنية، و فقدت معناها في الكثير من نواحي الحياة.

وضعت الدولة القواعد القانونية و التنظيمية لعملية الخوصصة، فأصدرت مراسيم تنص جميعها على تشجيع التحول إلى اقتصاد السوق. تزامن هذا الانفتاح لحدود المؤسسة مع نمو تطبيقات التعاون والشراكة للمؤسسة. نظرا للتطورات والتغيرات السريعة للأسواق خاصة و المحيط عامة فأنشئت أجيال جديدة من مؤسسات، التي تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط.

يهدف هذا البحث إلى محاولة تعيين بعض ملامح هذه الهيكلة الجديدة للمؤسسة في سياق النهوض بها نحو الأفضل سواء كانت خاصة أو عمومية. يتم من خلال هذا البحث عرض مراحل تطور تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.

- هل كانت المراحل منسجمة مع التطورات التي شهدتها المؤسسة على مستوى العالم؟
- هل التدابير التنظيمية المقررة اعطت نتائجها؟
- ماهو البديل الذي يمكن اقتراحه؟

2 – أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي :

- محاولة التركيز على إحدى مواضيع الساعة و المتمثل في اختيار أحسن سبل و وسائل التنظيم للمؤسسات، قصد النهوض بها في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من تكتل و شدة التنافس القائم بين هذه الكتل.

- إعادة تفعيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتأهيلها، لكي تصبح تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد الذي تنشط فيه. و التقليل من المخاطرة وحماية المؤسسة من الآثار السلبية الناتجة من العولمة.
- التنظيم الداخلي الملائم للمؤسسة ومدى قدرتها على التكيف مع المحيط.

3 – فرضيات الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع افترضنا ما يلي :

- الوجود في موقع معين يشمل على مجموعة وحدات إنتاجية أو مؤسسات اقتصادية مختلفة متكاملة أو قابلة للتكامل فيما بينها.
- وجود سوق لتبادل السلع و الخدمات.
- وجود سوق لليد العاملة المؤهلة و الغير المؤهلة حيث تكون نسبة البطالة غير معدومة.

4 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة عرض الظروف التي عايشتها المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر و التي استدعت تبني إصلاحات جذرية و معاينتها.
- التركيز على مفهوم الخوصصة و كيفية تطبيقه.
- تبين أهمية التكامل بين المؤسستين العمومية و الخاصة.
- محاولة صياغة ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية.

1 – مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

شهدت البلاد تحولات اقتصادية جذرية، حيث تم توسيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية، فكانت تحت رقابة سلطة الدولة. كان يهدف ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية و رقي و رخاء للمجتمع المنهك من بطش الاستعمار. حددت عدة استراتيجيات اقتصادية على المدى البعيد تعتمد على تثمين المحروقات، و ترتكز على الصناعات الثقيلة.

مر تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية بعدة فترات متمايزة ومتباينة و ذلك منذ الاستقلال فكان ذلك تبعا للنصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالقطاع العام الاقتصادي، ولدوره الفعال في عملية التنمية الوطنية الشاملة. نذكر منها:

- فترة تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية
- فترة إعادة الهيكلة (1980-1987)
- فترة استقلالية المؤسسة العمومية 1988
- فترة الخوصصة وبرنامج التعديل الهيكلي

1–1 فترة تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية

انتهجت الدولة نظام التسيير الذاتي الذي كان يهدف إلى رفع المردودية الاجتماعية على حساب المردودية الاقتصادية، فبينت نتائج تلك التجربة وجود عراقيل ساهمت في تدني الأداء للمؤسسة الاقتصادية العمومية، و التي سببتها سياسة التدعيم القائم من قبل الدولة تحت غطاء تلبية الحاجيات الاجتماعية للمجتمع، و انعكس ذلك سلبا على وضعيتها الاقتصادية والمالية. إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي نتج عنه تحريفها من وظيفتها الأصلية التي وجدت من أجلها. أصبحت هذه المؤسسة الاقتصادية العمومية تضيع من قيمتها المضافة عوض من أن تنشئها، فأفرزت نتائج سلبية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي. يرجع سبب تلك النتائج إلى المناخ الاقتصادي السائد آنذاك حيث كانت هذه المؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة، على شكل محمية اقتصادية ذات نظام مغلق لا يعبأ بما يحدث في محيطه. لم تكن تجربة هذا التسيير تطبيقا إيديولوجي واضح المعالم بقدر ما هو أمرا واقعيا مفروضا عليها أملته مجموعة من العوامل والظروف، خاصة ظاهرة الأملاك الشاغرة، التي هي انعكاس للوضعية التي كانت سائدة عبر مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فاعتبر الأسلوب الاشتراكي الطريقة الوحيدة لتسيير هذه المؤسسات.

إن المعطيات التي أدت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني فرضت السير نحو هيمنة الدولة على القطاع العام، إن كثافة التدخل في الميدان الاقتصادي و السرعة التي صاحبت عملية التأميم، أظهرت المشروع الجزائري للوجود. كانت البداية مع التسيير الذاتي كمرحلة أولى بعد الاستقلال ثم نظم هذا القطاع و سمي بقطاع المؤسسات العامة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية. شهدت البلاد تحولات اقتصادية جذرية، حيث تم توسيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية، التي كانت تحت رقابة سلطة الدولة. كان يهدف ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية و رقي و رخاء للمجتمع المنهك من دمار الحرب. حددت عدة استراتيجيات اقتصادية على المدى البعيد تعتمد على تثمين المحروقات، و ترتكز على الصناعات الثقيلة و ذلك بإنشاء مؤسسات وطنية سميت بالشركات الوطنية قصد احتكارها لمعظم الأنشطة الاقتصادية. كانت تهدف السياسة التنموية آنذاك إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، و إخراجه من الركود الذي ساده خلال فترة الاستعمار. استهدفت بذلك توفير

شروط إعادة امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج و كذا تكفل الدولة بتسيير رأس المال العمومي. إن الاستراتيجية التنموية التي اختارتها الجزائر كانت توسعية باستثماراتها الضخمة مما جعل إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية تتصف بالحجم الكبير، والتكامل العمودي. احتلت الشركات الوطنية مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني. باعتبارها الطريقة المفضلة لضمان تدخل الدولة وتأمين المشاريع والأنشطة. لا يختلف تنظيمها من حيث الشكل عن المؤسسات العامة الصناعية والتجارية. إذ يقوم تنظيمها على جهاز المداولة (لجنة التوجيه والرقابة) وجهاز للتنفيذ (المدير).

1– 2 فترة إعادة الهيكلة (1980-1987)

إن تمركز الإطارات و كفاءات التسيير في مراكز القرار وتعقيد عمليات التوجيه و التنسيق و حل مشاكل الإنتاج والتسيير اليومي بين المركز و الوحدات الإنتاجية الموزعة عبر التراب الوطني أضعف من كفاءات التسيير على مستوى الوحدات الإنتاجية لكونها تعتمد على قرارات المركز و التي هي غالبا لا تتطابق مع الواقع الحقيقي في الميدان. إن النتائج السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، دفعت بالمسؤولين إلى التغيير، فجاءت فكرة إعادة الهيكلة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانيات و أعيد تنظيم النسيج الصناعي. تم في بداية الثمانيات تعيين اللجنة الوطنية المكلفة بإعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية. جاءت العملية استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الجزائرية، التي كانت تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، و ارتفاع تكاليف الإنتاج العمومي الغير الكفء. كانت تهدف هذه العملية للاتجاه نحو التسيير و التحكم في نشاطات المؤسسات التي أصبحت ذات أحجام أقل مع تحقيق مردودية مقبولة. فركزت على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، و ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمال في القطاع الإداري والتجاري والخدمات على حساب الصناعة و الزراعة.

رغم النتائج المحصل عليها من جراء تطبيق برامج إعادة الهيكلة المالية و العضوية، فانه يرى المختصون عكس ذلك لأنها تبقى بعيدة عن المعايير العالمية. عندما نستعرض النماذج الموجودة في العالم نجد أن المؤسسات كانت تتوجه بالتكتل نحو شركات عملاقة سواء من جنسية واحدة أو من عدة جنسيات. لكن السياسة المنتهجة في الجزائر في هذا المضمار أخذت منحى واتجاه معاكس للتجارب العالمية. لو كان الهدف من عملية إعادة الهيكلة هو تشجيع التخصص في الفصل بين العمليات الاقتصادية عن بعضها البعض لكان ذلك أفضل لكن تنفيذ هذا التخصص و ذلك بفصل العمليات الاقتصادية عن بعضها البعض يعتبر التصور الضيق لهذا الموضوع لأن العمليات الاقتصادية هي في الحقيقة متشابكة، متداخلة، ومعقدة. إن التخصص الحاد كتجريد المؤسسة من وظيفة الاستثمار والتسويق يجمد نشاطها بصفتها كموقع لإنتاج الثروة.

إن عملية إعادة الهيكلة لم تكتمل بل توقفت عند التفكيك لنشاط المؤسسة فقط، لأنها تستوجب وضع خطط و برامج على المدى الطويل لكل مؤسسة كعلاج لها، و يتم ذلك بعد القيام بتحليل دقيق للأزمة التي كانت تتخبط فيها المؤسسة المعنية. لم تتوصل عملية إعادة الهيكلة إلى تحقيق أهدافها و لو جزئيا و ذلك نظرا لما فقدته المؤسسات من طاقاتها و تدهور في نتائجها و ظروف عملها، بل زادت من فوضى التسيير. أسفرت هذه النتائج في إلزامية السلطة العليا للتفكير في التنظيم للقطاع الاقتصادي و ذلك بإعادة النظر في مفهوم القطاع العام و التفكير في تنظيم جديد له.

1– 3 فترة استقلالية المؤسسة العمومية 1988

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات إلا خطوة لاستعداد العملية الاستقلالية التي دخلتها المؤسسات في مجملها مع بداية التسعينيات، إن هذه الاستقلالية للمؤسسات العمومية كانت لا تعني فقط فصل حق الملكية للدولة عن حق التصرف في موجداتها، بل تتعدى ذلك إلى إنشاء علاقات مع محيطها بحرية دون أن يفرض عليها تدخل أو طرق معينة، ماعدا تحديد الأدوات المناسبة لضبط الاقتصاد، مع تحديد لبعض الحالات التي يمكن أن تتدخل فيها بعض الأجهزة الإدارية، و دون أن ننسى طرق عمل البنوك أو الجهاز المصرفي.[a]

تبنت الجزائر مبدأ الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة رقم 88-01 المؤرخ في 2 جمادى الأول عام 1408 هـ الموافق ل: 12 جانفي1988 و الذي من خلاله تبينت صفة المؤسسة العمومية الاقتصادية و التي عرفها على أنها شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة حيث تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص. طرح مفهوم الاستقلالية إشكالية الفصل بين ملكية رأس المال و صلاحيات الإدارة و التسيير حيث تنوب صناديق المساهمة للدولة في أداء دور المالك لرأسمال المؤسسة، و هذا باعتبارها مؤسسات مالية اقتصادية و حيث تلعب دور الوسيط بين المؤسسات العمومية و الدولة. يسير الصندوق الملكية بواسطة حافظة الأسهم المتمثلة في رؤوس أموال المؤسسة باسم الدولة.

1– 4 فترة الخوصصة وبرنامج التعديل الهيكلي

شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال عدة تحولات و إصلاحات جذرية، كان الهدف الأساسي منها هو إخراجها من وضعيتها الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة، وذلك من اجل تحسين أداءها الاقتصادي. فقامت بعدة إصلاحات هيكلية و سياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع العمومي و إعادة للمؤسسة العمومية الاقتصادية اختصاصها و استعادة النمو الاقتصادي لها، إلا أن هذه الإصلاحات اتصفت بالغموض و عدم الثبات، و لم تحقق النتائج المتوقعة، مما أدى بالمسؤولين إلى التفكير في الخوصصة كحلقة من هذه الإصلاحات. رغم كل ما نفذ من هذه الإصلاحات و ما ترتب عنها من رصد لمبالغ طائلة من اجل التطهير فأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، خاصة ما تعلق بتحسين الأداء والفعالية الاقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية، فدخلت مرة أخرى في برنامج إصلاحات كبرى قصد تبني آليات اقتصاد السوق. كان ذلك تماشيا مع التزامها بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، والمرتكز أساسا على تقليص دور القطاع العام من خلال خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. كان يهدف هذا البرنامج إلى إقرار بعض الإصلاحات للمؤسسة الرامية إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق. جاءت إجراءات هذا التعديل مصاحبة لإعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، بمساهمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية والاستقرار على المستوى الكلي[b]. إن إتباع نظام اقتصاد السوق أدى بالسلطات الجزائرية إلى وضع القواعد القانونية و التنظيمية لعملية الخوصصة، و لضمان نتائج هذه العملية أصدرت الدولة مراسيم تنص جميعها على تشجيع التحول إلى اقتصاد السوق منها ما يخص مسألة الاستثمارات ، و تم إنشاء سوق للأوراق المالية.

إن التحول من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد السوق يقتضي استبدال ثقافة الانغلاق و العزلة بثقافة المحيط. و هذا يعني ضرورة العناية بتغيير الأساليب البالية، و تطهير الذهنيات للمتعاملين الاقتصاديين قبل التطهير المالي للمؤسسة. لم يكن الجهد المبذول من طرف الدولة و الرامي إلى تطهير الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال رصد مبالغ مالية هامة كافية، و كان ينظر للتأهيل من زاوية واحدة فقط. إن نتائج الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، و سبب ذلك يرجع إلى إهمال جانب مهم و الممثل في إعادة تنظيم المؤسسة مع اعتماد آليات جديدة و فاعلة حيث تمكنها من اختيار أدوات التسيير الملائمة

1–4–1 ماهية الخوصصة

ظهر في بداية الثمانينات من القرن العشرين فكر إيديولوجي جديد متضمنا الفكر السياسي الاقتصادي لكل من أمريكا وانجلترا، و ذلك في عهد رولان ريجان و مارغريت تاتشر سمي" بالنقدية الفظة vulgar monetarism [c] ". أثر هذا الفكر على العالم و ظهرت الدعوة إلى سياسة اقتصادية ليبرالية تدعم القطاع الخاص، كان ذلك بعد بروز مفهوم الخوصصة. إن مصطلح الخوصصة أو الخصخصة هو ترجمة للكلمة الإنجليزية The privatisation، و التي تعني نقل أصول أو أعمال الخدمة العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ظهر هذا المصطلح في القاموس لأول مرة في سنة 1983 لكنه قديم العهد و لم يكن منتشرا. استخدم في السبعينيات من القرن العشرين هذا المفهوم كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول. تبرز هذه الدلالة السياسية في ارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي لنظام الذي كان يخضع للتخطيط المركزي. تسعى عملية الخوصصة إلى تسهيل اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي. إنها تعتبر من البنود الأساسية التي يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليّين كإحدى الوسائل لمعالجات الأوضاع المالية المتدهورة للدولة. توصف هذه العملية اليوم بالظاهرة العالمية. يرجع تاريخ أول عملية طبقت فيها الخوصصة في العالم، حينما قامت شركة خاصة بخدمة عامة، و كان ذلك حينما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676.[d]

1-4-2 مفاهيم حول الخوصصة

لم يتطور مفهوم الخوصصة إلا مع بداية الثمانينات من خلال التجربة البريطانية حينما باعت مؤسسة فريت الوطنية 82% من أسهمها إلى العمال السابقين والجدد، فتمت العملية بصفة انتقائية و متدرجة. لم تتعدَّى هذه العملية أصابع اليد خلال حكومة المحافظين التي تبنّت هذه السياسة في عهد مارجريت تاتشر في حين بيعت كل المؤسسات العامة بلا حدود في الاتحاد السوفييتي السابق، حيث كانت تتم هذه العملية كل ثلاث أو أربع ساعات[e]. عرفت الخوصصة تطورات من الجانب النظري فتضاعفت الأبحاث والندوات حول الموضوع وبلغت الكتابات في سنة 1986 حول الموضوع في المجلات والدوريات الانجلوسكسونية ما يفوق الألف[f].

ظهر مفهوم الخوصصة في التشريع الجزائري من خلال الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 و المعدل بالأمر رقم11/97 المؤرخ في 19 مارس 1997 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية[g]. حيث جاء في المادة الأولى من هذا

الأمر (رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995) أن الخوصصة هي القيام بمعاملة تجارية تتجسد:

♦ إما في تحويل جزء أو كل من ملكية الأصول المادية أو المعنوية من مؤسسة عمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

♦ و إما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص و ذلك بواسطة صيغ تعاقدية تحدد كيفية التحويل و ممارسته و شروطه. يسمى هذا النمط بخوصصة التسيير، كتعريف خاص بالنموذج الجزائري للخوصصة (الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995) الذي تناول خوصصة الملكية و خوصصة التسيير.

تعني الخوصصة في مفهومها اللغوي الزيادة من نصيب القطاع الخاص من القطاع الوطني على حساب القطاع العام حيث تتم هذه الزيادة بإحدى الطرق التالية[h]:

1. الخوصصة التلقائية التي تتم بالتنازل أو بيع أسهم المؤسسات العمومية إلى مسيرها بحجة أن القطاع الخاص الوطني يفتقر في الحالة الراهنة إلى المؤهلات و الخبرات الكافية.
2. الخوصصة من الأسفل و التي تعتمد على إنشاء و تطوير شبكة من الصناعات المتوسطة و الصغيرة، التي تعتبر الحلقة المفقودة في النسيج الصناعي الجزائري.
3. الخوصصة من الأعلى و التي هي التنازل كلية أو بصفة جزئية عن أسهم المؤسسات الوطنية لصالح القطاع الخاص.

يمكن حصر ثلاثة استراتيجيات للخوصصة [i] و هي:

- التخلي أو الاستغناء، يتم ذلك عن طريق البيع، أو التحويل المجاني، أو التصفية.
- الاستبدال، حيث تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص أو التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد، و يكون هذا الاستبدال بالانكماش أو الانسحاب.
- التفويض، يتم ذلك بتحويل إدارة المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص مع إبقاء حق الملكية تحت سلطة الدولة، يتحقق ذلك بطريقة التعاقد أو الامتياز.

تأخذ الخوصصة أسلوبين و هما[j]:

- بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
- توقف الدولة من تقديم الخدمات التي كانت تضطلع بها في السابق و تحول للقطاع الخاص.

لا تعني الخوصصة اختفاء القطاع العام أو تراجع لدور الدولة في التنمية الاقتصادية، إذ بينت تجارب بعض البلدان المصنعة في مجال الخوصصة أن بعض الأنشطة الصناعية الأساسية للمجتمع مثل الكهرباء و الغاز هي من حكر الدولة و تصنف هذه المؤسسة من ضمن المؤسسات الاستراتيجية أو تلك التي تتمتع بتأثير هيكلي على الاقتصاد الوطني أو ذات الاحتكار الطبيعي لأنها تمتاز بدرجة من التعقيد أو ذات تكاليف مرتفعة بالنسبة للقطاع الخاص أو ذات الصالح العام أو ذات النشاط الأولي بمفهوم التوازن الجهوي.

1-4-3 تعريف الخوصصة

تعني الخوصصة تحويل ملكية القطاع العام كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص أسلوبا و توجها و ذلك بهدف الرفع من كفاءة و فعالية استخدام الموارد و تحسين الأداء و تطويره. يتم هذا التحويل بواسطة نقل و تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص عن طريق التعاقد. و يتم عندها تحويل السلطة القانونية و/ أو الاقتصادية لهم.

يجري التمييز بين الخوصصة كهدف أو كوسيلة، حيث تهدف الخوصصة كوسيلة إلى جعل المؤسسة الاقتصادية أكثر نجاعة وفعالية للقيام بوظائفها، و بالتالي وسيلة من وسائل ترشيد الاقتصاد الوطني. أما كهدف فانه يعطي للعملية أبعاد سياسية و إيديولوجية أكثر منها اقتصادية.

1-4-4 دوافع الخوصصة

تعددت دوافع الخوصصة و تنوعت و ساعدت لانتشارها الواسع، فاختلفت باختلاف الدول ففي الدول المتطورة ظهرت الخوصصة مع ظهور اقتصاديات العرض أما في الدول المنهكة بالديون كانت هذه الظاهرة عليها حتمية، و الخيار الوحيد لإعادة جدولة ديونها و حصولها على التمويل الخارجي من خلال تنفيذ برامج التعديل الهيكلي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي.

1-4-5 طرق الخوصصة

من أهم الطرق المستعملة نجد ما يلي:

♦ خوصصة ملكية رأس المال، و التي يمكن أن تكون وفق العرض العام و عندها يتم بيع كل أو جزء من الأسهم إلى الجمهور. كما يمكن أن تكون هذه العملية خاصة إذا تم بيع الأسهم و الأصول عن طريق المزاد العلني إلى فئة خاصة من المستثمرين و خاصة إذا تمت داخل المؤسسة و عندها يتم البيع لفائدة العمال. تتم هذه العملية بالمساهمة أو بالتوزيع المجاني أو بالسعر الرمزي لأسهم المؤسسة العمومية.

♦ خوصصة التسيير تتم إما بتأجير إدارة المؤسسة مقابل مبلغ ثابت لفترة زمنية و بتجسيد ذلك بعقد إيجار، أو بتحويل تسيير إدارة المؤسسة للقطاع الخاص و حيث يتقاسم الربح مع

المؤسسة و يتجسد ذلك بعقد إدارة، و المساهمة أو المساعدة على الإدارة، للاجار أو ما يسمى بـــ leasing.

1-4-6 أشكال الخوصصة

بالنظر إلى المادة الخامسة من الأمر المعدل للأمر 95-22 رقم11/97 المؤرخ في 19 مارس 1997 نستخلص أربعة أشكال للخوصصة:

1. اللجوء إلى الأسواق المالية و طرح بيع أسهم الشركة في هذه الأسواق (البورصة)، أو عن طريق العرض العلني بالبيع بسعر ثابت.
2. عن طريق البيع بالمزايدة.
3. عن طريق التراضي.
4. خوصصة التسيير و الإدارة حسب طرق تحدد بمقتضى التنظيم و تهدف إلى تطوير الأسهم.

1-4-7 أدوات الخوصصة

يتم اختيار أدوات وسياسات التي تستعمل في الخوصصة بعناية، فهي تتراوح بين أكثر الأدوات شمولاً كتصفية المؤسسة العمومية تمامًا، وبين أوسطها كبيع أسهم المؤسسة للعاملين وصغار المستثمرين، أو أقلها صرامة كإعادة تنظيم المؤسسة العمومية إلى فروع صغيرة أو دمجها في مؤسسة كبيرة. إن العناصر المؤثرة في اختيار الوسيلة مرتبطة بالهدف من برنامج الخوصصة، و الوضع المالي للمؤسسة العمومية، وإمكانية تعبئة موارد القطاع الخاص، والظروف السياسية المواتية.

1-4-8 اتجاهات الخوصصة في العالم

تزايدت وتيرة الخوصصة في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد طبقت برامج واسعة في هذا المجال، إذ تبين بيانات البنك الدولي الصادرة في عام ألفين أن الخوصصة صار اتجاهًا معروفًا خلال العشر سنوات الماضية. فقد زاد عدد الدول التي طبقت برامج وعمليات الخوصصة من 12 دولة في عام 1988 إلى أكثر من 80 دولة عام 1995. حسب بيانات البنك الدولي فان هذه العملية غطت حوالي 88 دولة باعت أصول قيمتها و المقدرة 135 مليار دولار في 3800 عملية، و حيث تقدر كل واحدة منها بأكثر من 50000 دولار خلال الفترة من (1995 - 1988)، وتم تقسيمها على النحو التالي:[k]

- جاءت في المرتبة الأولى دول أمريكا اللاتينية حيث بلغ إجمالي مبيعات للأصول 54 مليار دولار أو ما يعادل 46% من جملة قيمة الأصول العامة المخوصصة في العالم.
- تليها شرق آسيا في المرتبة الثانية، وصلت مبيعاتها إلى 28 مليارًا أو ما يعادل 25% من جملة الأصول العامة المخوصصة في العالم.
- تأتي أوروبا ووسط آسيا بما يشمل دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول الاشتراكية في شرق أوروبا في المرتبة الثالثة حيث بلغت المبيعات 20 مليارًا أو ما يعادل 17% من جملة الأصول العامة المخوصصة في العالم.
- أخيرا حققت بقية دول العالم النامية عمليات بيع نسبتها 12% من المبيعات من الأصول العامة المخوصصة في العالم.

1-4-9 أثار الخوصصة

إن من أهم آثار الخوصصة هو ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان لوظائفهم أو إخضاعهم لشروط مجحفة من قبل الإدارة الجديدة، وهنا يبرز دور الحكومة في تحديد مبادئ توجيهية، و الحفاظ بالتوازن و عدم إضرار بالعمالة عند إجراءها للخوصصة. يتم ذلك بشروط مناسبة وعادلة، مع ضمان لهم على مكافآت مناسبة. أو السماح لهم بشراء أسهم المؤسسات المخوصصة، مما يخفف من حدة المعارضة للعملية والتي غالبًا ما يكون هؤلاء العمال ضحيتها.

1-4-10 مخاطر الخوصصة

اثر عملية الخوصصة تتم أحيانا مقايضة الديون الخارجية و التي تبرز مخاطرها فيما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:[l]

- تحويل الأرباح والفوائد و المداخيل التي يجنيها الملاك الجدد – الأجانب- و الذي يؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم التخفيض من عبء الدَّين الذي يظهر في الأجل القصير.
- إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات المتعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية في ضوء امتيازات وضمانات، و التي سيتضرر منها البلد، مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، نوعية التقنية المستخدمة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات الوطنية.
- المساهمة في زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، لان تحويل الدَّين الخارجي إلى أصول إنتاجية يدفع بالبنك المركزي إلى التوسيع في إصدار النقود لمواجهة طلب تحويل الدين الخارجي إلى نقد محلي. ... الخ.

2 – المحيط الاقتصادي

تمارس الأعمال الإدارية للمؤسسة في إطار محيط عام، الذي هو ممثل بالعوامل التي تؤثر تأثير كامل عليها، و التي تقع

خارجها و المستقلة عن مراقبتها. إنها ليست مستقلة فهي مقيدة بعدة عوامل من هذا المحيط، و التي تصنف إلي عوامل سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، قانونية، تكنولوجية، ديموغرافية، طبيعية، و اخرى. تؤثر طبيعة هذا المحيط على تصميم استراتيجياتها لأنها جزء لا يتجزأ منه، و التي تنعكس على صياغة بنيتها، و تتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه من حين لأخر، و أيضا بإمكانية التأثير عليه بنشاطها. كما يمكن تأثيرها عليه من خلال قدرتها على تغيير مواقف المستهلكين بالإقبال المتزايد على سلعها و خدماتها، كما يمكن لها كذلك أن تفرض منتجاتها على السوق بقوة الإبداع كوسيلة للهيمنة عليه. إذا كانت ظروف هذا المحيط مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن وجه، أما إذا كانت عكس ذلك فإنها يمكن لها أن تعرقل عملياتها الموجودة و تميع أهدافها. ترتبط المؤسسة بالمحيط ارتباط وطيد به فهو مصدر وسائل نشاطها كالموارد المالية، البشرية، المادية، و المعلوماتية وهو كذلك منفذ لتسويق منتجاتها و معرض لخدمتها.

يلعب اختيار موقع تأسيس المؤسسة دورا هاما وذلك لعوامل متعددة منها نوعية المنطقة ، عوامل المناخ و مصادر الطاقة بصفة عامة و بالتالي التأكد من أهمية هذا الموقع بالنسبة للمؤسسة مع اعتبارها منطقة استراتيجية لها. مهما يكن الجو السياسي الذي تعيش فيه المؤسسة، فإنها تتأثر بقوانين ذلك النظام و بالتالي إبراز مدى تأثير الجانب القانوني عليها و ذلك بواسطة تشريع العمل، النقابات، و القوانين الجباية... الخ.
يتميز المحيط الاقتصادي الراهن بشدة التعقيد والتقلب مما يدفع بالمؤسسة الاقتصادية إلى الاهتمام بكل ما يحيط بها مع مراقبة تحركها الحالي والمستقبلي، وهذا لا يتأتى لها إلاّ من خلال تطبيق مفاهيم وتقنيات الاستشراف قي التنظيم. إن ارتباط نشاط المؤسسة بالمحيط أكد ضرورة اعتماد في تسييرها مفهوم استراتيجي خاص، يتطور و البيئة المحيطة بها كمنافسة السوق، التكنولوجية...الخ. كثيرا ما يؤدي صغر حجم المؤسسات وضعف إمكانياتها إلى دخولها في ترتيب ثنائي أو جماعي يؤمن لها إطار العمل المشترك ويعزز من قدرتها التنافسية، انه الاتجاه نحو التكتل والتعاون، يتمثل هذا التعاون في توفير البيانات، نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرار. اته يهدف كذلك إلى سد نقص القائم في كثيرة من النواحي الكمية و الكيفية للبيانات وكذلك من النواحي المتعلقة بسرعة و سيولة هذه البيانات مع توفير مستوى الدقة و التفصيل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسة. يتم ذلك بإنشاء الشبكات الحقيقية وباعتبار أن المهام التقليدية للمؤسسة و التي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة، يتم توزيعها القيام بها من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعاملين مختصين و ذلك حسب الكفاءات المترابطة بإطار تنسيقي[m].
يرتكز هذا التنظيم الشبكي على الكفاءات المميزة و المختلفة أو كمنافذ مفضلة لاختراق بعض الأسواق أو للبقاء، والذي أصبح يشكل خط دفاع للمؤسسة في إطار حرية التجارة وتنامي حركة العولمة واشتدادها عليها. إن الإشكال المطروح و القائم لبعض المؤسسات لا يتمثل في صغر حجمها بل في عزلتها[n]. إن في القطاعات الحساسة و ذات النمو القوي و التي نجد فيها شدة التنافس، مع استمرارية التغيير و سرعة تحول المحيط، تدفع بالمؤسسة إلى تحديد نشاطها الداخلي وتوجيهه نحو الأفضل، هذا ما يدفع إلى تمركز الكفاءات الاستراتيجية و ترك الباقي و توكيليه إلى شركاء في إطار معين. من هذا المنطلق تأتي فكرة المؤسسة الشبكية و التي تتميز بهيكلة خاصة، و التي تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط. نعرف نواة المؤسسة الشبكية "le noyau de l'entreprise réseau" بالمؤسسة ذات الهندسة المتغيرة، و التي من خلالها يتبلور هيكل المؤسسة الشبكية. يتم ذلك وفق التعاون الذي يحدث بين مجموعة من مؤسسات، التي تربطها مصالح ومنافع، و التي وضعت على شكل شبكي و ذات قيادة جماعية. يتحقق هذا التعاون و الشراكة للمؤسسة بتوليفة العمليات الممكنة و ذلك بالاعتماد على شبكية من مؤسسات و من شراكة مختصة، و ذلك بغية تحقق استراتيجيات التمركز حول الكفاءات. أدى اشتداد المنافسة إلى فرض علي هذه المؤسسة، سواء أكانت عمومية أم خاصة، إحداث قطيعة مع الأفكار والممارسات السلبية، و عدم الاكتفاء بتدبير شؤونها الجارية فقط، بل يتعين عليها التوقع و الاستشراف للتغيرات التي تحدث في محيطها مع الاستجابة السريعة لها.

إن القرارات المرتبطة و المترابطة داخل المؤسسة تتطلب تحليلا للفرص المتاحة لها و ذلك بتحديد قدراتها و إمكانيتها مع إمكانية تقييمها و ذلك من اجل ضمان استغلال أمثل لها. يعتبر هذا التحليل عملية ديناميكية حيث انه كلما تطورت، ظهرت فرص جديدة واختفت أخرى كانت قائمة، و يتم التنبؤ بها واختيار التوقيت الملائم لها وتجميع الموارد والمهارات لاجتذابها. لكي تتمكن المؤسسة من مسايرة هذه التغيرات السارية، فانه يتوجب عليها أن تكون متحسسة لها قصد التصرف و التكييف معها، من خلال هذا السلوك يمكنها أن تدرك في الوقت المناسب الفرص المتاحة لها، كما يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة عليها و ذلك قصد التمكن من اتخاذ القرارات المناسبة في أوانها. إن التصرف بالسرعة الممكنة تضمن لها عملية التكييف الجيد مما يتطلب إمكانيات

بشرية، مالية، و تكنولوجية إضافية لها. إن عملية التحول تتطلب إدخال تغييرات جوهرية على أنظمة التسيير.

3- نشأة المؤسسة الشبكية

إن تشجيع الاندماج والتكامل بين المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى إنشاء مؤسسات ذات قدرات كبيرة، و ذات أنشطة متنوعة ومترابطة. يهدف هذا التكامل إلى سد الثغرة القائمة في مجالات متعددة مثل البحث والتطوير، على سبيل الذكر و ليس الحصر، حيث تعجز معظم المؤسسات عن إقامة وحدات خاصة بها. يسعى التعاون إلى خفظ التكلفة ورفع الإنتاج و ذلك بإقامة مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للاستيراد الجماعي لاحتياجات المؤسسات. إن إقامة مثل هذه المؤسسات يدفع إلى تحسين القدرة التفاوضية والحصول على شروط أفضل، و يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج بشكل مباشر من خلال خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة وبشكل غير مباشر من خلال تخفيض الضغط على الأجور من جراء الحد من نفقة استيراد مستلزمات الاستهلاك. من بين مجالات التعاون المعززة للتنافسية نذكر التعاون في مجال رفع القوى العاملة، و ذلك من خلال الأنشطة المشتركة لتدريب و إعادة التدريب، كما يمكن أن تعزز التنافسية كذلك من خلال قيام مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للتسويق الجماعي للمنتجات، و ذلك بإنشاء مؤسسات كبيرة تقوم بأعمال التجهيز، التعبئة، الفرز، التغليف و التصدير للمنتجات إلى الأسواق الدولية .

إن هذا التنظيم هي الوظيفة الرئيسية من وظائف الإدارة التي تهتم بتحديد وتوزيع المسؤوليات و السلطات الخاصة بكل وحدة إدارية مع تحديد العلاقات و التنسيق فيما بينها من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة. انه الوسيلة التي يتم من خلالها أن تحقق المؤسسة أهدافها لكونها مكونة من مجموعة علاقات التي تنشأ بين الأفراد داخل المنظمة، مع تجميع الأنشطة الضرورية في وحدات إدارية، انه يهتم كذلك ببناء هيكل علاقات السلطة مع تهيئة الظروف التي تساعد على التنسيق على المستويين الأفقي و العمودي. إنه الوسيلة التي بها يتم المحافظة على بقاء المؤسسة و ضمان استمرارها.

يرتكز هذا التنظيم على نظام للتسيير ناجع و نظام الاتصال شامل، حيث تصبح المؤسسة الهيكل الأساسي في هذا التنظيم و التسيير، و يتم تأسيسه في محيط مفتوح و قابل للتمديد. إذا تمت هذه العملية التنظيمية بطريقة جيدة فإنه من الممكن أن تحقق الأهداف المنتظرة حيث تمكن أفراد المؤسسة من معرفة مسؤولياتهم و تنفيذها، و كذلك للمديرين و التابعين من التركيز على المهام الضرورية المرتبطة بالهدف، و كذا التنسيق بين المهام الإدارية و غيرها مما يقضي على ازدواجية الجهود والصراعات، و يقضي على عنصر الشك و التردد بحيث يصبح هذا التنظيم يتحرك بسرعة و بفاعلية نحو أهدافه.

تسهر عملية الرقابة من جهة أخرى على ضبط و تعديل الأنشطة التنظيمية بطريقة تساعد على إنجاز العمليات المسطرة، و ذلك من اجل تحقيق أهداف المؤسسة و ذلك من خلال الوظائف الإدارية الأخرى. لكي يتحقق ذلك لابد من وجود محرك مجسد في قيادة تؤثر على المرؤوسين قصد توجيه جهودهم حسب الخطط المسطرة لهم، و التي تتميز بمؤهلات معينة، كالذكاء، الإطلاع الواسع، المركز الاجتماعي، والشخصية المستقلة.

أصبحت الغايات و الاستراتيجيات النوعية للمؤسسات هي التي تؤثر اليوم في صياغة بنية المؤسسة و ذلك باعتبار القوة العاملة لها و كذا العلاقات التي تربطها و المحيط العام. ليست فقط الصيغ الشكلية للبنية التي هي ذات أهمية للمؤسسة لكن مواقف العمال هي التي كذلك تنشطها. إن الأولوية تولى في هذا الموضوع لمعايير التحفيز و نجاح الأشخاص و الجماعات عند صياغة هذه البنية. و يتم الانتقال من بنية إلى أخرى بواسطة تحليل هذه الأخيرة من خلال معايير جديدة لتحويلها أو تحويرها بغية تحسين نشاطها و رفع من مردودية النشاط العام لهذا التنظيم تجاه أهدافها، إن التخلي عن نماذج البنى الموجودة سابقا لا يتم أليا بل بالتدرج و بطريقة المحاكاة والتكييف إلى غاية الوصول إلى البنية الجديدة و الملائمة للظرف المناسب من خلال المحيط. نظرا للتطورات و التغيرات العشوائية للأسواق خاصة و المحيط عامة، بدأت تنشأ أجيال جديدة من مؤسسات حيث يمكن أن تكون حقيقية أو افتراضية enterprise réelle ou virtuelle. إن التفكير في الصيغ الجديدة لهذه المؤسسات التي تسعى إلى المشاركة والإسهام في تحقيق المنفعة الكلية تحت ظل تلبية رغبات الزبون و الشريك دون التقصير في حقها، أصبحت ضرورة حتمية. يتم نشأة هذه المؤسسة حسب ما يلي:

3-1 مرحلة الكشف عن المؤسسة

إن النقل السريع للابتكارات حث المؤسسات لاعتماد تسيير ذات أفاق عالمية و ليست محلية. في هذا الإطار أصبحت هذه الاتفاقيات و المتمثلة في أسلوب للمعاملات الفعالة، ظاهرة عادية. فأنشئ من خلالها أسلوب جديد للتنظيم يسمح بتطوير التسيير الشامل و ذات اقل تكلفة لتكييف هذه المؤسسات،[o] سمي بالتعاون بكل أصنافه من التكيفي فالوظيفي و التنسيقي.

- ✓ يهدف **التعاون التكيفي** إلى تحقيق هدفين رئيسين وهما تسهيل الدخول إلى المواقع الكمية الحسنة كأحسن سعة

للعرض أو لتطوير جزء من السوق و ذلك بتفضيل الدخول إلى أحسن المواقع النوعية.

✓ يهدف **التعاون الوظيفي** إلى عقلنة تسيير الوظائف، الذي يسعى إلى تقوية القدرة على التنافس للنشاط بغية مناولة خدمة بأقل تكلفة من التكاليف الداخلية مثل:

- التموين المشترك في مجال المشتريات،
- الإنتاج المشترك في مجال الإنتاج و ذلك بوضع الوسائل المناسبة،
- تطوير العلاقات مع الزبائن، قوة البيع و مسار التوزيع المشترك ... الخ في مجال التجارة.

✓ أما **التعاون التنسيقي** فيهدف إلى ملائمة محفظة الأنشطة، تثمين تكنولوجيات المؤسسة و الانتقال إلى تمويلات جديدة وذلك باستعمال منطق التخصص و منطق التنوع.

أصبح الاتجاه نحو التكتل والتعاون يشكل خط دفاع للمؤسسات في إطار حرية التجارة وتنامي حركة العولمة واشتدادها عليها، لأن الإشكال المطروح و القائم لبعض المؤسسات لا يتمثل في صغر حجمها بل في عزلتها[p]، وخاصة في القطاعات الحساسة و ذات النمو القوي و الذي نجد فيه شدة التنافس، مع استمرارية التغيير و سرعة تحول المحيط، وفيه تدفع المؤسسات إلى تحديد نشاطها الداخلي و توجيهه نحو الأفضل. هذا ما يدفع إلى تمركز الكفاءات الاستراتيجية و ترك الباقي و توكيله إلى شركاء في إطار معين. انطلاقا من هذا الإطار يتم الكشف عن مؤسسة ذات شكل خاص، حيث يمكن للأفراد العمل داخلها بكفاءة وفعالية، و ذلك من خلال تجزئة النشاطات من جهة و تجميعها والتنسيق فيما بينها من جهة أخرى لضمان الانسجام، و تحقيق الأهداف المسطرة. تحاول هذه المؤسسة إنشاء هياكلها التنظيمية (الوظيفية، أو التقسيمية، أو المصفوفية) بصيغ قريبة من المثالية حيث تطمح لتحقيقها و لو لفترة قصيرة مرحليا، و هي تعكس تطور المؤسسة، وبالتالي فهي تخضع لتغيرات عديدة قد تكون مهمة وسريعة في بعض الأحيان، و تتحكم فيها:

- **عوامل داخلية خاصة بها** كدرجة التنميط، التشكيل، مستوى اتخاذ القرار، التخطيط والرقابة،
- أو **عوامل ظرفية** متعلقة بالسياق الذي تعيش فيه المؤسسة كهوية المؤسسة، التكنولوجية، البيئة المحيطة، والإستراتيجية.

عند إنشاء هذه الهياكل التنظيمية، نحرص على تحديد المهام، توجيه النشاطات، توزيع السلطات، رصد و تحديد مستويات الرقابة، تأسيس العلاقات، و تنظيم المعلومات.

- **قوة التكامل و قوة التكييف المحلي** : تشمل قوة التكامل كل العناصر التي تؤدي إلى ازدهار المنظمة و منحها فوائد نوعية و ذلك بالتنسيق مع مجموعة الأنشطة و بتمركز التسيير للوحدات المختلفة الأخرى.

تكمن قوة و براعة المسؤول الأول والطاقم المسير للمؤسسة في تأثيره على المحيط و ذلك بتحويل التهديدات القائمة إلى فرص، و يسمى في هذه الحالة هذا النشاط بالتأثير الخارجي. إنها مخرجات لا يحسب لها و ليس لها ثمن. يمكن أن تكون هذه التأثيرات ايجابية و نافعة للمحيط مثل تطوير الاقتصاد المحلي عن طريق التدريب التشغيل و المنافسة، كما يمكن أن تكون سلبية و غير نافعة للمحيط مثل التلوث البيئي، حوادث العمل و تدهور المنطقة من جرأ ذلك النشاط الصناعي. أما إذا كان هذا المحيط يكتنفه الغموض و عدم التأكد فان المؤسسة ستواجه متاعب إضافية سببها عدم الاستقرار لمحيطها أو من خلال تطوراته الدائمة. يستوجب في هذا الحال عليها الحيطة و الحذر، و ذلك بالاستباق و التكييف لكي تتحكم في مستواها و في أدائها. إن نوعية تغيير المحيط و عدم استقراره ومدى تأثيره على نتائج المؤسسة، و الذي يكون بطئ كما يمكن أن يكون عنيف، يحدث تحولات جذرية في المحيط نفسه كما هي تؤثر على المؤسسة كذلك بشكل أساسي. نستخلص مما سبق ذكره إلزامية التكييف و التأقلم مع هذا المحيط، ولتحقيق ذلك لابد من وجود بعض الظروف المواتية للمؤسسة حيث تساعدها على تحسين أدائها، و البعض الأخر يكون لها طابع إلزامي مثل العوامل التي تؤثر في رفع تكاليفها. تكمن قوة المؤسسة و براعتها في تحليل هذه القيود و ذلك من أجل التحكم في الحاضر و المستقبل، وذلك تحسبا لأي طارئ، فإنها تأخذ كل احتياطاتها مع الاستباق الحوادث و التكييف بالتحسس بالفرص الممكنة و المتاحة من أجل الاستفادة منها. يختلف سلوكها تجاه الأوضاع التي تواجهها باختلاف حالة محيطها، و من أجل ذلك فانه يمكن حصر ثلاثة مواقف مختلفة في هذا الصدد للمؤسسة مثل التجاهل، التكييف، أو سبق التغيير.

أضحت المؤسسات القديمة منها و المتجددة أو الجديدة تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط، فالتزمت بالهيكلة البسيطة والمرنة قصد تحقيق أهدافها، و أصبحت تسعى إلى استقطاب كل الكفاءات المحيطة بها و ذلك حسب متطلباتها الإنتاجية والخدماتية التي تصبوا إلى تحقيقها في جو تكاملي. إنها ذات هيكلة هندسية متغيرة و مرنة، فشكلت لنفسها موقع مهم في محيطها و أصبحت تشكل ما يسمى بنواة المؤسسة الشبكية "l'entreprise réseau" أو "modulaire "[q].

2-3 مرحلة ميلاد المؤسسة

يتبلور هيكل المؤسسة ذات الهندسة المتغيرة وفق التعاون الذي يحدث بين مجموعة من مؤسسات، و التي تربطها مصالح ومنافع مشتركة و يتم تشكيل نظام مؤلف من مؤسسات متعددة تسعى إلى تحقيق منفعة مشتركة. تهدف هذه المؤسسة إلى تلبية رغبات الزبائن من شباك واحد. يتم التنسيق فيما بينها بآليات السوق. إن الأولوية المسجلة لتكامل الأنشطة و الأصول اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات من التنظيم الشبكي يتحقق بتعويض استعمالات الأصول الجماعية الآتية من مجموعة المؤسسات و ذلك وفق منظور التكامل و التجميع بغية بلوغ كتلة حرجة من الأصول المشتركة. يعتمد النشاط الاستثماري لهذه المؤسسة على تعبئة الموارد الادخارية للمؤسسات المنضوية تحتها و على البنوك.

3-3 مرحلة تشكيل المؤسسة

إن تحقيق أهداف المؤسسة لتلبية رغبات الزبائن من شباك واحد يتطلب مفاهيم معينة التالية:[r]

- استقلالية المؤسسات الفرعية للمؤسسة الشبكية
- قيام إدارة التسيير للمؤسسة الشبكية بالتنسيق و السهر عليه
- تكوين ارتباطات قائمة بين المؤسسات الفرعية على نظام إعلامي يتماشى و تطور مواقف هذا التعاون الحقيقي.

4-3 مرحلة تنظيم المؤسسة

يتم تنظيم المؤسسة الشبكية حول ثلاثة هيئات:

i. الهيئة الاستراتيجية التي يتمركز عندها القرار الاستراتيجي، و مجموعة الآليات المالية للتنسيق، مع التحكم في الهيئة و في تسيير النظم الإعلامية التي تسمح في مرافقة التدفقات.
ii. أقطاب العمليات، التي تتشكل عموما من وحدات إنتاج متخصصة حسب المنتج أو مستوى الإنتاج.
iii. المستوى الثالث، و الذي يتكون من مؤسسات مهمتها تحقيق سلسلة من أنشطة نوعية في محيط معين بغية متابعة الأسواق المحلية و تقوم بعملية الربط مع المحيط، قصد ضمان مستوى من المرونة للمؤسسة الشبكية.

4 - هيكل المؤسسة الشبكية

بعد الوصول إلى تنظيم هذه المؤسسة الشبكية نتطرق إلى هيكلتها، إنها تتألف من مجموعة مؤسسات مترابطة على شكل شبكي ذات قيادة مؤلفة من مجموعة أشخاص ممثلين للمؤسسات، يشغلون فيها مناصب هامة. يستوحى هيكل هذه المؤسسة من نموذج R.L.Kahn، D. Katz[s] انه مؤلف من أربعة أنظمة فرعية للمؤسسة الشبكية، وهي:

i. النظام الإنتاجي أو التقني: الذي يضمن تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات و خدمات ذاتية، أو لتلبية رغبات وطلبات السوق. يتألف هذا النظام من مجموعة نظم الإنتاج للمؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية.
ii. نظام الدعم و الاعتماد : يسهر هذا النظام على ضمان الدعم لمجموع المؤسسات حيث يضعهم في علاقة مع المحيط، يضمن لهم التحصيل على الموارد المادية و المالية، و تصريف المنتجات في ظروف مقبولة. يتكون هذا النظام من المستشارين للمؤسسات الفرعية و يشكلون مجمع للاستشارة والدراسات. يتألف نظام التسويق من عناصر ينتمون إلى هذه المؤسسات وحيث يشغلون فيها مناصب في نفس الاختصاص، يشكل هذا النظام شبكة للتسويق تسهر على رصد الحاجيات الداخلية للمؤسسة و حاجيات السوق بصفة عامة. إن وسائل الدعم (وسائل التخزين، التعليب، التغليف، و النقل...الخ) المتوفرة للمؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية تكون كذلك في خدمة المؤسسة ككل.
iii. نظام المحافظة أو البقاء، و التكييف: يتكون هذا النظام من الأشخاص الموجودين في هرم المؤسسات الفرعية. مهمتهم السهر على مصالح مؤسساتهم الفرعية في ظل المؤسسة الشبكية، يقومون بتوفير الموارد البشرية الضرورية لمؤسساتهم و ذلك بتثمين الخبرات الكامنة و الموجودة عند كل مؤسسة والسهر على تكوين و تدريب اليد العاملة و تحفيزها بالترقية والتدرج، تقوم بتوزيع الأدوار داخل المؤسسة الشبكية وتكيفيها وفق متطلبات الداخلية و الظروف المحيطة بها.
iv. نظام القيادة : يتألف هذا النظام من قيادات كل المؤسسات الفرعية المنضوية تحت المؤسسة الشبكية حيث الإشراف جماعي و يستند إلى ميثاق داخلي كمرجعية. يسهر على التنظيم، التنسيق، اليقظة بأنواعها، و مراقبة نشاطات الأنظمة الفرعية لها. انه يمثل مركز لاتخاذ القرار الجماعي. يسهر على هذا النشاط اطار تابع لنظام القيادة، يلعب دور الوساطة بين الاعوان الاقتصاديين ذوي العجز داخل المؤسسة الشبكية و مع المؤسسات الأخرى، حيث تعطى الاولوية للمؤسسات المنضوية تحتها.

5. مهام المؤسسة الشبكية

يمكن حصر بعض مهام هذه المؤسسة الشبكية فيما يلي:

- السهر على ترتيب و تنظيم أجزاءها المؤلفة من المؤسسات المنضوية تحتها حتى لا يحدث التداخل في

الصلاحيات ، قصد توفير حد معين من الانسجام الداخلي للمؤسسة الشبكية.

- اعتماد هذه الأنظمة الفرعية للمؤسسة الشبكية على بعضها البعض في إطار تعاون تكاملي من أجل تحقيق الأهداف الفرعية لكل واحدة في ظل الهدف العام للمؤسسة الشبكية و الذي يضمن بقاء المؤسسات الفرعية.
- حيث أن مجموعة الأنظمة الفرعية للمؤسسة للشبكية تطمح إلى تحقيق هدف معين فانه يتوجب عليها ضمان وتحقيق تفاعل فيما بينها لبلوغ ذلك الهدف.

6. الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة في ما يلي:

1- المحافظة على القيم ، وتطبيق قوانين البلاد.

2- المحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.

3- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

4- العمل على تحقيق النمو المتوازن وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

5- المساهمة في تنوع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات، الصناعة، والزراعة.

6- الاهتمام بالعلوم، التكنولوجية، والمعلوماتية ، مع تشجيع البحث والتطوير .

7- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية وصيانتها.

7. الأسس الاستراتيجية:

تتمثل الأسس الاستراتيجية في ما يلي:

- إنتاج المؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية: يتم تحسين كفاءة إنتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقدمها المؤسسة الشبكية للمواطنين عن طريق:

1- التوسع في استخدام التكنولوجية المناسبة وتطويعها بما يتلاءم مع خصائص المؤسسة المتنوعة.

2- تطوير التنظيم الإداري والمالي و إعادة النظر في الأنظمة القائمة بما يلائم المستجدات.

3- البحث عن الآليات اللازمة لقياس الكفاءة وزيادة الإنتاجية

- التوسيع و التكييف للمؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية: يمكن تحقيق سياسة الاستمرار في توسيع هذه المنظومة للقطاعات الأخرى، شريطة أن يترتب عن ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء و الزيادة في التشغيل عن طريق:

1- التعجيل بمراجعة جميع الأنظمة للمؤسسات المنضوية تحت هذه المنظومة ذات العلاقة بالأنشطة الموجودة في القطاع، بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات.

2- الاهتمام بزيادة الاستثمارات و العناية بمجال التدريب.

3- المساهمة الفعلية في تنمية المنطقة التي توجد فيها المؤسسة الشبكية.

- الصيانة: يتم الاهتمام بصيانة التجهيزات القائمة للحفاظ عليها في حالة تشغيلية، بحيث تصبح تتيح أقصى قدر من كفاءة الاستخدام وتقليل التكاليف، وذلك من خلال:

1- إعطاء أهمية خاصة لتكاليف الصيانة والتشغيل عند تصميم المشروعات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها.

2- العمل على تخفيض تكاليف الصيانة وذلك عن طريق استخدام المواصفات والمقاييس النمطية كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً.

3- ضرورة صياغة برنامج صيانة وقائي يتم تحديده بعمر الوحدة أو معدل تشغيلها.

- تحسين استغلال الموارد المتاحة للمنظمة: ضرورة تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنظمة، وزيادة كفاءة أداء أجهزتها المعنية، وتغليب النظرة الاقتصادية في أعمالها ومشاركة القطاعات الأخرى.

- تحسين استغلال الموارد البشرية للمنظمة و الاهتمام بالعمل و ذلك بـــ :

1- توعية أفراد المنظومة بأهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية.

2- الاهتمام بمعلومات سوق العمل بشكل دوري ومنتظم للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي و المهني.

3- الاستمرار في وضع الوسائل المناسبة لحث المنظومة على إتاحة فرص العمل للعمال الراغبين في ذلك، و يتم تنقيتهم بالمسابقة.

4- التوسيع في التدريب ، والتدريب المتخصص على العمل.

- المساهمة في بناء قاعدة للعلوم و التكنولوجية: المساهمة في إنشاء مخبر قصد بناء قاعدة للعلوم والتكنولوجية قادرة على الابتكار والتجديد ونشرها للتقنية وتطويعها من خلال :

1- توفير بعض الخدمات والتجهيزات الممكنة.

2- تعميق الوعي العلمي والتقني لدى عمال المنظومة، وإيجاد الحوافز التي تشجعهم على ذلك.

3- توفير الفرص للمختصين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية داخل المنظومة.

4- تشجيع الاختراع والابتكار والتطوير التقني.
5- إعداد خطة توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لدعم التنمية الاقتصادية للمؤسسة.
6- ضرورة إنشاء مخبر الأبحاث والتطوير والجودة النوعية.

• العناية بالتأهيل والتدريب: العناية بإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل بما يحقق الاستفادة القصوى من التقنيات والتجهيزات المستخدمة في الأنشطة التنموية من خلال:

1- الاهتمام بالتدريب التعاوني.
2- إعطاء الأولوية لتنمية القوى العاملة من خلال التوسع في برامج التدريب المهني.
3- العناية النوعية في التدريب بالتركيز على التقنية المتطورة.

8. المؤسسة الشبكية و نظام المشاركة

يهدف نظام المشاركة، في المؤسسة الشبكية، الى توظيف الأموال توظيفا فعالا قصد انمائها و تنميتها ككل و المحافظة عليها. انه يشجع على الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية و الاستراتيجية للمؤسسة، و يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بانشاء فرص جديدة للاستثمار و منه تتسع القاعدة العمالية و تقضي على البطالة. انه الأدات التي بها يتم تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و ذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و المؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية. يتميز هذا النظام بمعالجة محاسبية خاصة في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، تشرف عليها مديرية فرعية تسمى بمديرية المحاسبة تابعة لقيادة المؤسسة الشبكية. تصهر هذه المديرية على تحقيق، تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المؤسسة. انها تتميز بنظام للمحاسبة، انه يهدف الى تقديم معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد في إبداء الرأي، واتخاذ القرارات المناسبة لقيادة المؤسسة الشبكية و التي تساعد في تحقيق اهدافها. انه شبكة من الإجراءات المترابطة، والتي تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمؤسسة الشبكية.

الخاتمة : شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال عدة تحولات و إصلاحات جذرية، كان الهدف الأساسي منها هو إخراجها من وضعيتها الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة، فقامت بعدة إصلاحات هيكلية و سياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع العمومي، و إعادة للمؤسسة العمومية الاقتصادية اختصاصها و استعادة النمو الاقتصادي لها، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المتوقعة مما أدى بالمسؤولين إلى التفكير في الخوصصة. فرضت هذه التحولات الاقتصادية على المؤسسة، التي تسعى الي البقاء، إرساء نظام يقظة فعال، و الذي يقتضي تكوين نظام معلوماتي متكامل قادر على جمع المعلومات اللازمة و تحليلها، ثم توظيفها في الوقت المناسب بالكيفية التي تدعم المركز التنافسي لها. يتميز هذا النظام للتسيير بالاستجابة لكل التغيرات التي تطرأ في محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي و التي تمكن المسير من اتخاذ القرارات الصائبة في الأوقات المناسبة. و هذا يجسد ما يسمى بالذكاء الاقتصادي للمؤسسة. إن تحديد مسار تطور المؤسسة و نموها مرتبط بنظام اليقظة، و خاصة اليقظة التكنولوجية لأن التنافس القائم اليوم بين المؤسسات يعتمد على الجانب التكنولوجي والمعرفي، حيث أصبحت أنشطة البحث والتطوير على مستوى المؤسسات ضرورة رغم تكلفتها.

إن ارتباط نشاط المؤسسة بالمحيط الاقتصادي والذي يتميز بالتعقيد و التقلب، يدفعها إلى الاهتمام بكل ما يحيط بها وكذا مراقبة حركاتها الحالية و المستقبلية مما يدفعها إلى اعتماد مفهوم استراتيجي خاص في تسييرها، يتطور و البيئة المحيطة بها. كثيرا ما يؤدي صغر حجم المؤسسات و ضعف إمكانياتها إلى دخولها في ترتيب يؤمن لها إطار العمل المشترك ويعزز من قدرتها التنافسية، انه الاتجاه نحو التكتل والتعاون الذي أصبح يشكل خط دفاع لها أمام حرية التجارة وتنامي حركة العولمة واشتدادها عليها. إننا نجد في القطاعات الحساسة ذات النمو القوي و التنافس الشديد (مع استمرارية التغيير و سرعة تحول المحيط) توجه هذه المؤسسات نحو تحديد نشاطها الداخلي وتوجيهه نحو الأفضل، و ذلك بترك الباقي و توكيله إلى شركاء في إطار معين. و هذا ما يدفع إلى تمركز الكفاءات الاستراتيجية .

نظرا للتطورات و التغيرات السريعة للأسواق خاصة و المحيط عامة، فانه تنشأ أجيال جديدة من مؤسسات حيث يمكن أن تكون حقيقية أو افتراضية، تسعى إلى المشاركة و الإسهام في تحقيق المنفعة الكلية تحت ظل تلبية رغبات الزبائن و الشركاء دون التقصير في حقها. أصبحت المؤسسات القديمة منها والمتجددة أو الجديدة تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط، فالتزمت بالهيكلة البسيطة و المرنة قصد تحقيق أهدافها، وأصبحت تسعى إلى استقطاب كل الكفاءات المحيطة بها وذلك حسب متطلباتها الإنتاجية و الخدماتية التي تصبوا إلى تحقيقها في جو تكاملي. إنها ذات الهيكلة الهندسية المتغيرة والمرنة، فشكلت لنفسها موقع مهم في محيطها وأصبحت تسمى بنواة المؤسسة الشبكية.

يتبلور هيكل المؤسسة ذات الهندسة المتغيرة وفق التعاون الذي يحدث بين مجموعة من مؤسسات التي تربطها مصالح و منافع مشتركة و يتم تشكيل نظام مؤلف من مؤسسات متعددة تسعى إلى تحقيق منفعة مشتركة. إنها تهدف إلى تلبية رغبات الزبائن من شباك واحد. يتم التنسيق فيما بينها بآليات السوق.

إن الأولوية المسجلة لتكامل الأنشطة و الأصول اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات من التنظيم الشبكي يتحقق بتعويض استعمالات الأصول الجماعية الآتية من مجموعة المؤسسات وذلك وفق منظور التكامل و التجميع. يهدف هذا النظام، والمسمى بنظام المشاركة، الى توظيف الأموال توظيفا فعالا قصد انمائها و تنميتها ككل و المحافظة عليها. انه يشجع على الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية والاستراتيجية للمؤسسة. انه الأدات التي بها يتم تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و ذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب المؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية. يتميز هذا النظام بمعالجة محاسبية خاصة في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، تشرف عليها مديرية فرعية تسمى بمديرية المحاسبة. تتألف هذه المؤسسة الشبكية من مجموعة مؤسسات مترابطة على شكل شبكي ذات قيادة مؤلفة من مجموعة أشخاص ممثلين للمؤسسات، يشغلون فيها مناصب هامة. تعتمد المؤسسات الفرعية للمؤسسة الشبكية على بعضها البعض في إطار تعاون تكاملي من أجل تحقيق الأهداف الفرعية لكل واحدة في ظل الهدف العام للمؤسسة الشبكية و الذي يضمن البقاء للجميع.

المصادر والإحالات المعتمدة :

[a] - ناصر دادي عدون "دور الموارد البشرية و الاتصال في التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسة الصناعية العمومية في ظل اقتصاد السوق ـــ حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير،1996-1997 ص 212 (بتصرف).

[b] – طواهر م. التهامي، و ناصر دادي عدون: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1994- 1998، وآفاقه، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد 04-2001.

[c] – محمود عبد الفضيل، ندوة حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي، رقم126 آب1989 ص 136، بيروت، لبنان حسب بوعشة مبارك: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص151.بتصرف في ترجمة الاسم vulgar monetarism بالنقدية الفظة.

[d] – محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، جامعة بترا – ماليزيا اقتصاد وأعمال، اسلام أون لاين.نت 2001/2/15 (بتصرف)

[e] – محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[f] – سيويسي الهواري و دبون عبد القادر" الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 23/22 ابريل 2003 – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية –

[g] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 8 ربيع الثاني1416

[h] - Ivan Samson : « Dix grands problèmes économiques contemporains » Ed. OPU, Alger 1993, P58
حسب: عبد الوهاب شمام "دراسة حول الخوصصة و الهيكلة للاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص.190.

[i] – بوعشة مبارك: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص.ص. 157-158

[j] – محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[k] – محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[l] – محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[m] - Pache G. et Paraponaris C., L'entreprise en réseau, PUF. Coll. " que sais-je? ".1993. D'après: Isabelle Huault, Le management international, Approches, Editions Casbah. 1999. p.24

[n]- Claude Beland d'après Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaia 25-26&27 janvier 2000 p.314

[o] - URBAN S. VENDEMINI S., Alliances stratégiques et coopératives européennes, De Boeck Université, 1994.
D'après: .Isabelle Huault, Le management international, Approches, Editions Casbah. 1999. p.26

[p]-Claude Beland d'après Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaia 25-26&27 janvier 2000 p.314

[q]- Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaïa 25-26&27 janvier 2000 p.314

[s] - ناصر دادي عدون "دور الموارد البشرية و الاتصال في التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسة الصناعية العمومية في ظل اقتصاد السوق ـــ حالة الجزائر" نفس المرجع السابق ص.17 (بتصرف)

السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية
حالة الاقتصاد الجزائري

هواري معراج – جامعة الأغواط
د/محمد سليمان جردات – الجامعة الإسلامية بالهند

ملخص : تعد السياحة أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا. باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة و المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي. سنحاول من خلال هذه المقالة التطرق للسياحة كمورد بديل لصادرات النفط.

كلمات المفتاح : السياحة، اقتصاد السياحي، تسويق سياحي، الخدمات السياحية .

مـــقـــدمة :

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم, وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية, ضمن سياسيات واستراتيجيات كلية قطاعية في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد. وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات, المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

في هذا الإطار, يعد السوق العالمي للسياحة سوقا عملاقا وجذابا, والتوقعات متفائلة بالنسبة لاتجاه تطور حجمه في المستقبل.

تظهر أهمية السوق السياحية العالمية من الإحصائيات الخاصة، إذ تشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى إن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرىّ, حيث تضاعف عدد السياح في الفترة ما بين 1950-1980 أكثر من عشر مرات, في حين بلغت نسبة الزيادة في قيمة صادرات المواد الأولية نحو 5،5 % والصادرات الصناعية نحو 7،7%.

وقد بلغ الإنفاق السياحي الدولي لسنة 1996 ، 423 بليون دولار أمريكي دون احتساب الإنفاق على وسائل النقل الدولي الذي بلغ حجمه عام 1996 حوالي 93 بليون دولار أمريكي ليصل إلى مجموع الإنفاق على السياحة الدولية مع النقل 516 بليون دولار أمريكي وهكذا أصبحت صناعي السياحة في سلم الاهتمامات الرسمية والمهنية والشعبية وأصبحت تحوز اهتمام جميع المسئولين في العالم وفي الوطن العربي بالخصوص،لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، إذ إن استمراريتها تشكل موردا لا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية وتعريف سكان العالم بها وبنهضتها .

وعليه سوف نحاول من خلال هذا العمل التطرق إلى بعض

من جوانب السياحة وأهميتها وبالأخص دورها ضمن الاقتصاد العالمي وفي الوطن العربي، كما سنحاول الحديث عن السياحة الجزائرية، خاصة إذا ما علمنا إن للجزائر إمكانيات تؤهلها لاحتلال مكانة هامة في السوق العالمية للسياحة وبالتالي الاستفادة من مداخيل هامة من العملة الصعبة، علما إن قطاع السياحة يجلب لوحده لبعض الدول مدا خيل تفوق مدا خيل الجزائر من المحروقات وعلى سبيل المثال كانت المداخيل السياحية الإيطالية 30 مليار دولار عام 1997 أما تونس فقد استفادت من 1 مليار دولار من خلال نشاطها السياحي في عام 1996[1]

I. السياحة ومقوماتها :

I.1 تعريف السياحة :

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر السيد رئيس المنظمة العالمية للسياحة La paix doit au tourisme autant que le tourisme doit a la paix.

فما المقصود بالسياحة ؟

في الحقيقة لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة كل على حدا فذكر منها:

– "السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"[2].

– " السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية. كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح"[3] .

إن السياحة باعتمادها أساسا على الموارد والمناظر الطبيعية(بحر،جبال ...) تدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بها ونشر الوعي بأهميتها و بالتالي الحفاظ عليها وهنا يظهر الدور الإيكولوجي بالإضافة إلى أدوارها الأخرى.

2.I أهمية ودور السياحة:

يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي أو يعرف نموا مستمرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحيث إن المنظمة العالمية للسياحة أحصت إن عدد السياح في العالم لسنة 1997 كان 62.80 مليون يقابلهم إنفاق سياحي مقداره 443 مليار دولار[4].

فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت و نشطت و أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، ويبين الجدول التالي التطور الكبير للإنفاق الحاصل في هذا المجال اعتبارا من بداية النصف الثاني من القرن العشرين(أنظر الجدول رقم 01).

وهكذا أصبحت السياحة الصناعة الأولي في العالم ، حيث اصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية: الالكترونيك، الكهرباء، الحديد و الصلب، النسيج، السيارات.

وينتقل قطاع السياحة في الترتيب الأول بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في التجارة العالمية ، كما تمثل الخدمات 30% من حجمها كما هو مبين في الجدول رقم 02 رقم 03 (أنظر الملحق).

فالقطاع السياحي يجلب مدا خيل هامة للدولة التي تتمنع بصناعة سياحية قوية كما يبين الجدول رقم 04 مدا خيل عشرة دول الأولى في العالم و التدفقات السياحية المقابلة لها.

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدول. بحيث إن السياحة نشاط ثري بفرص التشغيل فالإحصائيات تشير إلى إن عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة او غير مباشرة 11% من قوى اليد العاملة في العالم[5]، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة ، وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إذ إن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5.3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى كون السياحة قادرة على جلب تدفـــقـــات نقدية بكميات تعادل وقد تفوق مدا خيل المحروقات، فالنمسا مثلا استفادت من 12.30 مليار من مداخيل سياحة عام 1997 فهذا الرقم لا يبتعد عن مداخيل الجزائر في المحروقات في نفس السنة ، مع العلم إن ثروة المحروقات زائلة.

3.I مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي و الآخر بشري و مادي[6] :

المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية و تمايز الفصول ، مناطق دافئة ، حمامات معدنية ...الخ أي كل مظاهر جذب السواح.

المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية ، كالآثار ، المعالم ، الشواهد ، الأطلال ، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة ، الثقافات والعادات لدى السكان .

المقومات المالية والخدمة: وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية ، كالمطارات النقل البري و الجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران ...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد ، الإطعام ، الفنادق ، المقاهي ، مراكز الترفيه و التسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات و مستوى للأسعار ، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الأعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن و استقرار ورعاية صحية كاملة و حسن

معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب و الخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم و رغباتهم.

II. السياحة و الاقتصاد العالمي :

نما الدخل العالمي من السياحة بمعدلات خلال العقدين الأخيرين، وأصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي لكثير من الدول. وتشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى حد إنه يزيد عن الدخل من القطاعات الأخرى باستثناء قطاعي البترول والصناعات المرتبطة به، وصناعة السيارات والصناعات الأخرى المرتبطة بها.

شهدت صناعة السياحة تطورا هائلا خلال السنوات العشر الأخيرة, إلى حد إن خبراء هذه الصناعة يعتبرونها الآن اكبر الصناعات في العالم. والسياحة شأنها في ذلك شأن الاتصالات التكنولوجيا والمعلومات شهدت نمو بمعدلات سريعة.

يقول الخبراء من الصعب حساب تأثير السياحة على الاقتصاد العالمي ويقول المجلس الأعلى للسياحة إن المقاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة لمساهمة السياحة لأن الحسابات المبنية على الإنفاق المباشر فقط تتجاهل تأثير السياحة على القطاعات الأخرى ، مثل المطاعم ومحلات التجزئة ، وفي حالة إضافتهما ، يمكن القول بأن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو 3200 بليون دولار سنويا أي نحو 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم .

فلقد استغلت بعض الدول المتطورة إمكانياتها السياحية في حل مشاكل البطالة حيث أنفقت السويد في عام 1997 نحو 10 مليون كرونة لتحفيز وتطوير مشاركة الأعمال الصغيرة في الأنشطة السياحية، كما تولي حكومة العمال في المملكة المتحدة اهتماما بالقطاع السياحي باعتباره مصدرا هاما من مصادر زيادة العمالة.

فقد تبين أهمية السياحة خاصة السياحة البينية بالنسبة لحجم السياحة العالمية إذ يبلغ معدلها الوسطي العالمي 82% بينما يبلغ معدل السياحة البعيدة 18% ففي أوروبا ففي أوروبا تبلغ البينية بين الدول الأوروبية 88% و12% للسياحة البعيدة وفي شرق آسيا 79% للبينية مع مزيد من الأسف في الوطن العربي 42% للسياحة البينية أما السياحة البعيدة فتبلغ 58% بالرغم من إن للأمة العربية مقومات سياحية طبيعية وبشرية ومالية و خدماتية هائلة من شأنها إنعاش صناعة السياحة بالإضافة إلى إن لها لغة واحدة ، وعادات وتقاليد متشابهة.

وكنتيجة لملائمة العوامل المؤثرة على الطلب السياحي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت السياحة الدولية تطورا هاما من الناحيتين النوعية والكمية من الناحية النوعية فالعرض السياحي عرف تنوعا على مستوى الإيواء الإطعام النقل النشاطات ... أما من الناحية الكمية تبين إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة OMT تضاعفا للتدفقات السياحية بين 1967 -1997 بمقدار 543،2 % ويقابل ذلك تضاعفا في الإنفاق السياحي العالمي بمقدار 3818،9%.

هذه التطورات الكمية للسياحة لا يستفيد منها إلا عدد من الدول ، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، و إيطاليا تستفيد لوحدهما من 30% الإنفاق السياحي العالمي وهذا يعود إلى قوة عرضها السياحي وتوفر الأمن لديها أما القارة الإفريقية لا تستفيد إلا من 4% من الإنفاق السياحي العالمي وذلك يعود على العموم إلى الأمن، ضعف المواصلات الدولية ، ضعف الاتصال السياحي هياكل الاستقبال ... لكن لاشك إن القارة الإفريقية تتمتع بإمكانيات سياحية متميزة (طبيعة رائعة وثقافة متميزة) يبقى استغلالها أمرا لازما من اجل إنعاش قطاع السياحة لديها أنظر الجدول رقم 5 و 6 في الملحق.

من ناحية أخري تضمنت دراسة لمكتب (إي، يو،ى) من السياحة العالمية حتى عام 2005 إن 70% من الرحلات عام 1989 اتجهت إلى أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط كما أوضحت الدراسة إن حصة الرحلات الداخلية والإقليمية كانت عالية في ثلاث مناطق (92% في نطاق أوروبا والبحر المتوسط ، و 75% في نطاق الشرق الأقصى و 56 % في أمريكا الشمالية).

بالرغم من إن أنشطة السياحة تمثل مصدرا من مصادر الثروة والعمالة إلا إن نموها قد يعوق قدرات البنية الأساسية التي قد لا تتحمل النمو المطرد.

كما يلقى البعض باللائمة على السياحة بسبب إتلاف المناطق الطبيعية ذات الصبغة الثقافية والتاريخية وفي بناء مباني الفنادق الشاهقة الارتفاع التي تخفي الجمال الطبيعي للمواقع الطبيعية.

وهنا نطرح السؤال التالي : كيف يمكن تطوير السياحة وتنميتها دون الإضرار بالبيئة ، وفي كيفية تحقيق الدخل والربح المناسبين من النشاط السياحي ولكن دون إن يكون ذلك على حساب الموارد الطبيعية

ويقول المحللون إن اعتبارات المحافظة على البيئة بدأت تتحقق من خلال سوق السياحة حيث يقوم منظمو الرحلات السياحية

بممارسة ضغوط على مستقبلي السياحة لتوفير بيئة نظيفة وأفضل مع مراعاة اعتبارات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية .

كما إن قيام بعض الحكومات بإسناد مهمة تطوير السياحة إلى الجماعات المحليات والقطاع الخاص قد قلل من اهتمامات ومسؤوليات الحكومات المركزية في حين إن الوحدة النقدية لأوروبا سوف تساعد على نمو السياحة بين دولها نتيجة توفر الثقافة في التعمير لعملة واحدة (اليورو) مع اختفاء مشاكل وتكاليف ومخاطر التحويل بين العملات المختلفة التي حل محلها اليورو.

وفي ارتفاع سعر الصرف اليورو نسبيا بالمقارنة بين الدولار والين ، فإن حظوظ دول البحر الأبيض المتوسط المستقبلية في السياحة الأوروبية، مثل تركيا ودول شمال إفريقيا، سوف تزيد قدراتها التنافسية في مجال السياحة.

III. السياحة في الاقتصاد الجزائري:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية ، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة و تتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة تمتد الجزائر على 2376000 كلم

وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200كلم ، تضاريس الجزائر تمثل :

- السلسلة الساحلية للتل.
- الهضاب العليا.
- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي .

المناخ في الجزائر متنوع كذلك و تعرف الجزائر المناحات التالية:

المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.

المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري ، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة.

تنقسم المنتوجات السياحية الجزائرية إلى خمسة أصناف هي:

المنتوج الصحراوي، المنتوج الجبلي، المنتوج البحري، المنتوج الحضري، والمنتوج الصحي.

الطاقات السياحية الجزائرية عرفت تطورا كميا معتبرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بحيث مرت طاقات الاستقبال من 2000 سرير عام 1962 إلى 64900 سرير عام 1997.

الجدول رقم 7 يبين توزيع الطاقات الاستقبال على المستويات السياحية الوطنية وهذا في إن جانفي 1994 حسب تقرير وزارة السياحة الجزائرية .

تتضمن السياسة السياحية الجزائرية تحديد وتوزيع المهام في المجال السياحي على كل من القطاعين الخاص والحكومي والمرمى من هذه السياحة هي إنشاء صناعة سياحية حقيقية يرجى منها آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية .

لذلك تم توزيع المهام في المجال السياحي كما يلي : يتحمل القطاع الخاص الاستثمار ، تكوين منتوج سياحي تنافسي التنظيم والإدارة بينما تتحمل الدولة مهام وضع إطار قانوني واضح وملائم للاستثمار ونمو صناعة سياحية عن طريق تحديد خطة تتمثل في:

1. بذل جهود ترقوية متميزة ومتزايدة باتجاه السباح والمستثمرين عن طريق جهاز الدولة للترفيه. تحسين محيط القطاع السياحي.

2. غاية السائح بوضع أنماط وقوانين تلزم هياكل الاستقبال خدمته بنوعية.

3. التكوين والرسكلة لعمال وموظفي القطاع لرفع مستوى أدائهم.

4. الحفاظ على مناطق التوسع السياحي .

لكن بالمقابل هناك جملة من العوائق تقف أمام تطور السياحة بالجزائر متفاوتة الصعوبة فيما يخص تجاوزها في أجال متفاوتة الأهمية.

أ) **الآمن:** لاشك إن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية إذ إن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.

ب) الترفيه:

- ضعف تنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة (الديوإن الوطني للسياحة ، الخطوط الجوية الجزائرية ، أصحاب الفنادق ....الخ).
- عامل الميزإنية التي لها آثار على النوعية وكمية النشاطات والوسائل الترقوية .
- عامل التأطير في الديوان الوطني للسياحة الذي يجب تعزيزه كميا ونوعيا.

ج) هياكل الاستقبال:

د) الاستثمارات : نقص الاستثمار والهياكل القاعدية للسياحة .

هـ) تدهور تغطية الخدمات في الفنادق الجزائرية.

ى) المحيط الاجتماعي والثقافي وما له آثار على استقبال السياح وأهمية السياحة غير مختلف المستويات.

لقد كان لهذه العوائق أثرا كبيرا في تأخر قطاع السياحة ومقارنة مع تونس فإن هناك تباين واضح من حيث الضعف الكمي للنشاط الترقوي الوطني مقارنة مع النشاط الترقوي التونسي وذلك يظهر ضيق مزيج وسائل الاتصال التي تعتمد عليها الجزائر عندما تقارنه مع مزيج الاتصال التي تعتمد عليه تونس.

الخـــــاتـــــمة: حاولنا من خلال هذا العمل التعرف على مجموعة من النقاط تخص السياحة من خلال طرح بعض الأرقام والأفكار وهذا ما سمح لنا بالوقوف عند العناصر التالية :

1. أهمية السياحة ودورها المتزايد مستقبلا في الاقتصاديات القومية ؛

2. تعد الصناعات التقليدية والحرف أحد أهم وابرز مقومات تطوير السياحة في أي بلد؛

3. يتوقف إنعاش قطاع السياحة وترقيته على عدة عوامل من بينها مدى توافر الموارد المالية لتمويل دورة الاستغلال ودورة الاستثمار للمشاريع المرتبطة بهذا القطاع ولمدى توافر التسهيلات , الحوافز الجبائية , شبه الجبائية والجمركية .

بالنسبة للجزائر يرجع تدهور القطاع إلى عدة عوامل من أهمها:

1. نقص الاحترافية في المجال ؛
2. ظاهرة السياحة الموسمية (موسمية النشاط)؛
3. عجز النتيجة المحققة من سنة لأخرى؛
4. ضعف وغياب شبه كلي للنشاطات الملحقة خاصة الحرف والصناعات التقليدية ؛
5. عدم استقرار الجهاز السياسي القائم على خدمة هذا القطاع؛
6. تغير الخطط والسياسات المتبعة في إنعاش هذا القطاع كنتيجة للعامل السابق؛
7. ضعف الاستثمارات في البني التحتية خلال السنوات الماضية؛
8. عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن؛
9. إهمال المعالم الأثرية والسياحية ونقص العناية بها.

وبناءا على ما تقدم ندرج بعض التوصيات قصد المساهمة في تفعيل وتنشيط السياحة :

1. إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم وبرزمإنة زمنية,
2. إعادة النظر في نظام التكوين المرتبط بهذا القطاع ؛
3. تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات اللازمة لمحرفي السياحة ؛
4. إشراك القطاع الخاص وراس المال الأجنبي؛
5. دعم القطاع العمومي حتى يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في هذا القطاع غلى المستوى العالمي ومواجهة المنافسة العالمية المفروضة عليه اليوم؛
6. بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية البصرية والمقروءة؛
7. تحسين صورة السياحة دوليا من خلال الندوات والملتقيات والمعارض وكافة وسائل الإعلام واستغلال وسيلة الإنترنت لهذا الغرض ؛
8. وضع قطاع السياحة والصناعات التقليدية والحرف كأولوية ماسة من أولويات عمل برنامج الحكومة ورصد المزيد من الاعتمادات؛

9. إعادة تفعيل وتنشيط مهام وأهداف الوكالات ؛
10. القومية أو الهيئات التي تسند لها مهمة ترقية لسياحة؛
11. القيام ببحوث ودراسة السوق لتطوير قطاع السياحة ؛
12. إنشاء متاحف للسياحة و للصناعات التقليدية والحرف عبر كل قطر ؛
13. المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية و الجهوية وإحداث معارض عربية، وطنية ومحلية منتظمة ؛
14. ضرورة تمييز ووضع علامات تجارية على المنتجات الحرفية التقليدية المصدرة نحو الأسواق الأجنبية ؛

الجداول الوارد في المقالة :

الجدول رقم 01: تطور حجم الإنفاق السواح في العالم

السنة	عدد السواح(مليون)	الإنفاق مليار دولار
1950	20	2.1
1960	70	68
1970	165	18
1980	286	105
1985	465	265
1995	561	380
1999	657	455

المصدر : عثمان العائدي، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر السياحة العربية، الاتحاد العربي للفندقة و السياحة، العراق،2001، 2001،ص10.

الجدول رقم 02: ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية

حديد	نسيج	الكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
% 2	% 2	% 5	% 6	% 7	% 5.8

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للسياحة عام 1999

الجدول رقم 03: تصدير الخدمات

خدمات عقارية	سيارات وخد مات	خدمات سياحية
% 8	% 10	% 12

المصدر: عثمان العائدي، مرجع سبق ذكره، ص11.

الجدول رقم 4: مداخيل السياحية في العالم

البلد	عدد السياح ملايين	المداخيل السياحية مليار $
فرنسا	66.8	27.94
أمريكا	49.03	27.05
أسبانيا	43.4	27.19
ايطاليا	34.08	30
المملكة المتحدة	25.96	20.56
الصين	23.77	12.07
بولونيا	19.51	8.70
المكسيك	18.66	7.53
كندا	17.61	8.29
التشيك	17.40	-

المصدر: علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000،ص129.

الجدول رقم 05: تقديرات متوسط معدلات النمو السنوي لحجم السياحة

الواردة إلى المناطق المختلفة من العالم

المنطقة	95/90	2000/95
إفريقيا	4.05	5.50
أمريكا	4.10	5.00
شرق آسيا	6.10	7.50
أوروبا	2.20	3.2
الشرق الأوسط	3.40	4.60
جنوب آسيا	5.10	7.2
إجمالي العالم	3.20	4.4

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للسياحة 1996

جدول رقم 06: مقارنة حجم السياحة الواردة إلى المناطق المختلفة

ين عامي 1996–1997 بالمليون السائح

المنطقة	1996	1997	التغيير
إفريقيا	21.534	23.118	7.4
أمريكا الشمالية الجنوبية	116.481	122.766	5.4
شرق آسيا	87.363	88.334	1.0
أوروبا	350.248	362.917	3.6
الشرق الأوسط	14.087	14.947	6.1
جنوب آسيا	4.332	3.553	5.10
إجمالي العالم	594.140	616.635	3.7

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة عام 1997.

جدول رقم 7: طاقات استقبال مختلف المنتوجات السياحية

المنتوج	عدد الأسرة التي تقابلها
البحري	19722 سرير
الصحراوي	5146 سرير
الحضري	27874 سرير
الصحي	3714 سرير
الجبلي	1284 سرير

المصدر: تقرير الخوصصة و الاستثمار في السياحة بالجزائر، الديوإن الوطني للسياحة 1999.

قائمة الهوامش الوارد في المقالة :

[1]: علي العبادي ، " واقع و متطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدي في الوطن العربي"، مجلة التنمية الصناعية، عدد 42، المغرب، 2001، ص151.

[2]: حمدي عبد العظيم ، " السياحة"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996، ص15.

[3]: نفسه ، ص 20.

[4]: تقرير المنظمة العالمية للسياحة 1999.

[5]: ريان درويش ، "الاستثمارات السياحية في الأردن ", رسالة ماجستير , جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية,1997،ص45.

[6]: تقرير الخوصصة و الاستثمار في السياحة بالجزائر، وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 1999،ص6.

قائمة المراجع الواردة في المقالة :

الكتب :

1. حمدي عبدا لعظيم, اقتصاديات السياحة, القاهرة, مكتبة زهراء الشرق, 1996
2. خالد الراوي وآخرون , نظرية التمويل الدولي , عمان , دار المناهج 2000
3. صلاح الدين عبد الوهاب , الكتاب السنوي للسياحة والفنادق, مصر, منشاة المعارف,1998
4. عبد الرحمإن يسري احمد , تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تموينها , الاسكندرية , الدار الجامعية ,1996
5. علي احمد هارون , أسس الجغرافيا الاقتصادية , القاهرة , دار الفكر العربي, 2000
6. فردوسبكري و يوجين برجإن, التمويل الإداري, الجزء الثاني, الرياض, دار المريخ, 1993
7. كامل بكري , التنمية الاقتصادية , بيروت , الدار الجامعية , 1988
8. منير إبراهيم هندي , الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل , الإسكندرية , منشاة المعارف,1998

القوانين و النشرات :

1. مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرف , وزارة السياحة والصناعات التقليدية, فيفري 1999
2. نشريه الديوان الوطني للإحصاءات , 1992

الرسائل الجامعية :

1. ريان درويش , الاستثمارات السياحية في الأردن , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية,1997.

الفندقة في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

دراسة إحصائية من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال

شعوبي محمود فوزي – جامعة ورقلة
كماسي محمد الأمين – جامعة ورقلة

ملخص : شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1988 إصلاحات جذرية وعميقة مست كل القطاعات تمثلت هذه الإصلاحات في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورة لزيادة كفاءتها، ثم اعتماد برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، ثم اتفاق سنة 1994 حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإنعاش الاقتصاد الوطني. وقد كان لهذه الإصلاحات الأثر على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أهمها بروز – إلى جانب القطاع العام- قطاع خاص ينشط في جل الميادين. نحاول في هذا البحث معرفة حالة قطاع الفنادق و المقاهي والمطاعم في الجزائر من خلال تتبع سلوك مساهمة كل من القطاعين الخاص و العام في متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة من 1989 إلى .. 2001.

الكلمات المفتاح : حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التمييز، دالة التنقيط للمؤسسات الفندقية.

تمهيد : يتميز عالمنا المعاصر بانفتاح الحدود وعولمة الاقتصاد، والجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية تواجه تحديات ورهانات تضع قيودا صارمة على سير ونمو اقتصادها الذي عرف إصلاحات هيكلية تحت مظلة صندوق النقد الدولي. لم يكن قطاع الخدمات بمنأى عن تلك الإصلاحات التي كانت من بين أهدافها رفع كفاءة وأداء النشاط الاقتصادي عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص. وسوف نناقش جملة من التساؤلات نصوغها على النحو التالي:

ما مدى تميز مؤسسات القطاع الخاص في أداها مقارنة بمؤسسات القطاع العام من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال؟ وما هو شكل تطور كل قطاع.

هذه التساؤل تقودنا إلى صياغة الفرضية التالية :

يساهم القطاع الخاص في تشكيل مجمعات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال بنسبة أكبر من تلك التي يساهم بها القطاع العام.

يهتم هذا البحث بدراسة قطاع الفنادق والمقاهي و المطاعم ويهدف إلى معرفة مدى وجود فروقات ودرجة دلالة هذه الفروقات بين القطاعين الخاص و العام، وكذا تحديد الاتجاه العام لتطور كل قطاع وآفاق هذا التطور. تم إجراء هذا البحث في إطار زمني يمتد من سنة 1989 إلى 2001. أي 26 سنة (مشاهدة) مقسمة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم 13 مشاهدة ($n_1 = 13$) تمثل النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في المجموع أما الثانية فتضم 13 مشاهدة ($n_2 = 13$) وتمثل النسب المئوية لمساهمة القطاع العام في المجموع.

الجدول رقم (01) – متغيرات البحث

% للمساهمة في مجموع	القطاع الخاص	القطاع العام
الإنتاج الداخلي الخام	PPB	EPB
الاستهلاكات الوسيطة	PCI	ECI
القيمة المضافة	PVA	EVA
استهلاكات الأصول الثابتة	PCFF	ECFF
الدخل الداخلي	PRI	ERI
الضرائب المتعلقة بالإنتاج	PILP	EILP
تعويض الأجراء	PRS	ERS
الفائض الصافي للاستغلال	PENE	EENE

أولا : الأسلوب المستخدم في التحليل :

نستخدم لمعالجة هذا الموضوع طريقة التحليل العاملي المميز : Analyse factorielle discriminante. و تهدف طريقة التحليل العاملي المميز إلى[1] :

- قياس جودة الأنماط التي يمكن أن تكون عليها المتغيرة التابعة.
- تعيين Affectation أي تصنيف المشاهدة (فرد) الجديدة التي تظهر في العينة في المجموعة الجزئية الأقرب إليها.
- تحديد مجموعة المتغيرات الكمية المفسرة التي لها المقدرة أكثر على تحقيق التمايز بين مختلف أنماط المتغيرة التابعة.
- والفكرة الأساسية التي يتم على أساسها تصنيف المفردات في هذه المجموعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي مجموعة أقل ما يمكن وأن يكون التشتت بين المجموعات أكبر ما يمكن.

ثانيا : قياس التمايز بين القطاع الخاص والقطاع العام :

II–1 نتائج معالجة متغيرات الدراسة :

نستخدم إحصاءة F-Fisher الجزئية في اختبار مدى وجود فروقات بين متوسطات المتغيرات في القطاعين ويكون الفرق معنوي إذا كانت إحصاءة F-Fisher الجزئية المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجات حرية (1 ، 24). فتكون الفرضية H_0 : $\overline{X_1} = \overline{X_2}$ ضد الفرضية البديلة H_1 : $\overline{X_1} \neq \overline{X_2}$ حيث قيمة F-Fisher المجدولة هي $F_t(0.05,1,24) = 4.26$ وأن $\overline{X_1}$ تمثل متوسط المتغيرة المدروسة في القطاع الخاص و $\overline{X_2}$ تمثل متوسط المتغيرة المدروسة في القطاع العام.

ويتخذ القرار كما يلي :

- إذا كان $F_t < F_c$ يتم رفض الفرضية H_0 وقبول H_1 أي يوجد فرق بين $\overline{X_2}$ و $\overline{X_1}$ وسيكون هذا الفرق لصالح الأكبر.
- أما إذا كان $F_t > F_c$ فإنه لا يوجد فرق بين $\overline{X_2}$ و $\overline{X_1}$.

1- بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 22127.75$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الخام وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

2 – بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 2946.36$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الاستهلاكات الوسيطة لصالح القطاع الخاص.

3-بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 11460.80$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصالح القطاع الخاص.

4- بما أن $F_t = 4.26 > F_c = 0.07$ فإنه يتم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي اهتلاك الأصول الثابتة. أي أن هذه المتغيرة لا تساهم في تميز كل من القطاع العام والقطاع الخاص بمفردها.

5- بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 8676.48$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي تعويضات الأجراء وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

6- بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 1285.73$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

7- بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 1327.19$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الدخل الداخلي وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

8- بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 22292.21$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال لصالح القطاع الخاص.

نستخلص مما سبق أن كل المتغيرات تساهم في التمييز بين كل من القطاعين العام والخاص، ماعدا تلك المتعلقة باستهلاك الأصول الثابتة التي لا تساهم بمفردها في هذا التمييز.

II–2 مدى مساهمة متغيرات الدراسة مجتمعة في تمييز القطاع الخاص عن القطاع العام :

تعطي المعالجة الإحصائية النتائج التالية :

أ–القيم الذاتية : بما أن عدد المجموعات التي تم تصنيفها هو 02 فإن عدد المحاور العاملية المميزة هو محور واحد، وعليه لدينا قيمة ذاتية واحدة بلغت 9997.34 وهي تمثل التشتت على المحور العاملي. أما نسبة العطالة[2] فبلغت 100 %.

ب – **إحصاءة Pseudo-F**[3] :

بلغت قيمة هذه الإحصاءة 239936.19، كما بلغ احتمال قبول الفرضية الصفرية H_0 القيمة الصفر، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ويفسر هذا بأن متغيرات البحث مجتمعة تميز القطاعين العام والخاص باحتمال 100 %.

بالنسبة لمركزي ثقل المجموعتين : نجد فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى G01 (القطاع الخاص) على المحور العاملي هي: 0.9999، وأن فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية G02 (القطاع العام) على المحور العاملي هي: 0.9999، ومنه فإن المسافة بمفهوم MAHALANOBIS[4] هي: D = 1.9999 ، أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100 %.

ج- دالة التنقيط : وهي كالتالي :

Z=-0.184*PB+0.096*CI+1.325*VA-0.004*CFF-1.834*RI+0.091*ILP+0.135*RS+1.374*ENE

حيث أن المتغيرات في هذه الدالة تعبر عن نسب مئوية وأنها متغيرات مركزة ومختصرة، تستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ بمدى تجانس أو عدم تجانس أداء القطاعين الخاص والعام. وتستخدم كذلك للتخطيط ولاتخاذ القرارات بخصوص دعم أو التخلي عن هذه السياسة أو تلك نتيجة اتخاذ قرارات بخصوص مستويات المتغيرات المستقلة المرغوبة. تمثل معاملات هذه المتغيرات في هذه الدالة المعاملات الحدية، ونجد أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب المئوية للإنتاج الخام و اهتلاك الأصول الثابتة والدخل الداخلي في حين أنها تتناسب طرديا مع باقي المتغيرات.

ثالثا : تحليل شكل تطور القطاعين محل الدراسة :
نستخدم لهذا الغرض الأشكال البيانية (أنظر الملحق)المعبرة عن شكل تطور متغيرات البحث معتمدين في التحليل على بعض مقاييس النزعة المركزية والتشتت.

1. تطور نسب المساهمة في مجموع الإنتاج الخام : نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في المجموع كانت في تزايد مستمر، وقد تراوحت بين 87,66 % و 91,01 % ، بمتوسط يقدر ب 89,15 %وانحراف معياري 1,34، كما نلاحظ أن معامل الاختلاف يساوي 1,50 % وهو ضعيف جدا مما يعني وجود تجانس كبير[5] في توزيع قيم المشاهدات حول القيمة المتوسطة. أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فنلاحظ أن النسب في تناقص مستمر، حيث تراوحت بين 13,29 % و 8,99 % بمتوسط مقداره 10,85 % وانحراف معياري 1,34 وقد بلغ معامل الاختلاف 12,35 % مما يعني أن توزع المشاهدات حول المتوسط الحسابي كان متجانسا إلا أنه بدرجة أقل من السلسلة السابقة.

2. تطور نسب المساهمة في مجموع الاستهلاك الوسيط: نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الاستهلاك الوسيط الذي يمثل مدخلات أو مستلزمات الإنتاج في تناقص، وقد تراوحت هذه النسب بين 79,43 % و 91,32 % ، بمتوسط يقدر ب 78,78 % وانحراف معياري 3,55، أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فنلاحظ أن النسب في تزايد مستمر، حيث تراوحت بين 20,57 % و 8,68 % بمتوسط مقداره 12,22 % وانحراف معياري 3,55 وقد بلغ معامل الاختلاف 29,05 % الذي يعكس عدم تجانس توزع المشاهدات حول المتوسط الحسابي.

3. تطور نسب المساهمة في مجموع القيمة المضافة : نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع القيمة المضافة المولدة في القطاع المدروس في تطور منتظم، حيث تراوحت هذه النسب بين 85,05 % و % 90,94، بمتوسط يقدر ب 89,35 % وانحراف معياري 1,87، أي أن معامل الاختلاف يساوي 2.09 مما يعكس التجانس الكبير في توزع النسب حول المتوسط. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع القيمة المضافة فنلاحظ أنها في تناقص، حيث تراوحت بين 14,94 % و 10,65 % أما معامل الاختلاف 17,56 % وهي نسبة معتبرة تعكس عدم التجانس في توزع النسب حول المتوسط.

4. تطور نسب المساهمة في مجموع استهلاك الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع استهلاك الأصول الثابتة في تذبذب مستمر، حيث تراوحت هذه النسب بين 24 % و % 70,79، بمتوسط يقدر ب 50,64 % وانحراف معياري 12,64، ويعكس معامل الاختلاف الذي بلغ 25.36 هذا التذبذب في السلوك. نفس التحليل ينطبق على النسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع استهلاك الأصول الثابتة.

5. تطور نسب المساهمة في مجموع الدخل الداخلي : نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الدخل الداخلي في تطور مستمر، حيث تراوحت هذه النسب بين 87,15 % و 95,17 % ، بمتوسط يقدر ب 92,22 % وانحراف معياري 2.31، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 2,50. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الدخل الداخلي فكانت في تناقص مستمر، فقد تراوحت النسب بين 4,83 % و % 12,85 أما معامل الاختلاف 29,69 % وهو ما يعني عدم التجانس في توزع النسب حول المتوسط الحسابي.

6. تطور نسب المساهمة في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الضرائب المتعلقة

بالإنتاج في تزايد مستمر، إلا أننا نلاحظ أن الزيادة المفاجئة لهذه النسبة بين سنتي 1991 و 1992 (انتقلت من 80,29%إلى 89,56 %) وبالرغم من ذلك يبلغ معامل الاختلاف قيمة 6,28 %. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج فنلاحظ تناقص هذه النسب خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت النسب بين 6,08 % و 20,51 % بمتوسط حسابي 10,51 %ومعامل اختلاف 53,47 % مما يعني عدم تجانس في توزع النسب حول المتوسط الحسابي.

7. تطور نسب المساهمة في مجموع تعويضات الأجراء:
نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع تعويضات الأجراء انقسمت إلى مرحلتين : المرحلة الأولى هي الفترة الممتدة بين 1989 – 1992 حيث انخفضت النسبة من72,95 % إلى 64,56 %، أما المرحلة الثانية فهي الفترة الممتدة بين 1993 – 2001 حيث تراوحت النسبة بين 68 % و 76,03 % ، بمتوسط يقدر ب 72,89 %وانحراف معياري 3.20، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 4,39 (تجانس توزع المشاهدات حول متوسط النسب). أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع تعويضات الأجراء فقد انقسمت هي الأخرى إلى مرحلتين : مرحلة 1989- 1992 ارتفعت فيها النسب من 27,05 إلى 35,44 أما المرحلة الثانية فهي الفترة الممتدة بين 1993- 2001 تراوحت فيها النسب بين 31,44% و 27,90 % بمتوسط يقدر بـــ 27.11 % أما معامل الاختلاف 11,80 % (أقل تجانسا من السلسلة السابقة).

8. تطور نسب المساهمة في مجموع الفائض الإجمالي للاستغلال : نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الفائض الصافي للاستغلال في تزايد مستمر، حيث تراوحت بين 97,22 % و 102,66 % بمتوسط يقدر بـــ99,96 % وانحراف معياري يقدر بـــ 1,71 %. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الفائض الصافي للاستغلال فنلاحظ أن هذه النسب كانت في تناقص، فقد تراوحت النسب بين 2,66 % و 2,78 %.

نستخلص من تحليل هذه النسب أن القطاع الخاص كان أكثر مساهمة في تشكيل مجمعات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال من القطاع العام، وهو ما يثبت صحة الفرضية المتبناة في هذا البحث.

رابعا : تحديد الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة :
تم اعتماد أسلوب الاستيفاء الخارجي EXTAPOLATION المبني على تقدير معالم كثيرات الحدود[6] من الدرجة الثالثة في المتغيرة T المعبرة عن الزمن، لتحديد الشكل الذي تتطور به قيم متغيرات هذا البحث،

بالنسبة لمتوسط الإنتاج الخام : نجد المعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$PBP=0.0079*T^3-0.2331*T+2.0129\ *T+84.685$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$PBE=-0.0079*T^3+0.2331*T^2-2.0129*T+15.315$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الاستهلاكات الوسيطة : نجد لمعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$CIP=-0.0107*T^3+0.1475*T^2-0.8557*T+91.321$$
$$R^2= 58.88\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$CIE = 0.0107*T^3-0.1475*T^2+0.8557*T+8.6789$$
$$R^2= 86.46\ \%$$

بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$VAP=0.0155*T^3-0.4052*T^2+3.3144*T + 81.827$$
$$R^2= 81.54\%$$

ب–بالنسبة للقطاع العام :

$$VAE=-0.0155*T^3+0.4052*T^2-3.3144*T+18.173$$
$$R^2= 81.54\%$$

بالنسبة لمتوسط اهتلاك الأصول الثابتة : نجد المعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$CFFP=0.0355*T^3-1.2596*T^2+11.505*T +26.807$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$CFFE=-0.0355*T^3+1.2596*T^2-11.505*T+73.146$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الدخل الداخلي : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$RIP= 0.0154*T^3-0.3922*T^2+3.3194*T +83.903$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$RIE=-0.0154*T^3+0.3922*T^2-3.3194*T +16.097$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نجد المعادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع الخاص :

$$ILPP=0.0121*T^3-0.4751*T^2+5.6962*T+71.842$$
$$R^2= 87.61\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$ILPE=-0.0121*T^3+0.4751*T^2-5.6962*T+16.097$$
$$R^2= 87.61\ \%$$

بالنسبة لمتوسط تعويضات الأجراء : نجد المعادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع الخاص :

$$RSP=-0.0381*T^3+0.8002*T^2-4.3372*T+77.104$$
$$R^2= 38.82\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$RSE=0.0381*T^3-0.8002*T^2+4.3372*T+22.896$$
$$R^2= 38.82\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الفائض الصافي للاستغلال : نجد المعادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع الخاص :

$$ENEP=0.0181*T^3-0.38558*T^2+2.5847*T+94.658$$
$$R^2= 63.65\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$ENEE=-0.0181*T^3+0.38558*T^2-2.5847*T+5.342$$
$$R^2= 63.65\ \%$$

خامسا : لاختبار مدى استقرار النتائج الواردة في الفقرات السابقة تم إجراء عملية تنبؤ لأربع سنوات لاحقة (2002-2005) وذلك باستخدام النماذج المقدرة أعلاه، واستخدمت هذه المقدرات في إعادة اختبار فرضية البحث، وكانت النتائج مؤكدة. حيث أن

- دالة التنقيط المقدرة :

$$Z = -0.0004*PB - 0.7895*CI + 1.4636*VA + 0.2191*CFF + 0.4929*RI - 0.1227*ILP + 0.2097*RS + 0.0004*ENE$$

- إحصاءة **Psudo-F** المقدرة : 59984.05
- مسافة **MAHALANOBIS** المقدرة 1.9932
- نسبة جودة التصنيف المقدرة بلغت 100**%**

نتائج الدراسة :

نخلص من خلال نتائج المعالجة السابقة إلى ما يلي :

1- أن هناك فرق معنوي لصالح القطاع الخاص في جميع المتغيرات (باستثناء متغير استهلاك الأصول الثابتة CFF) كما أن هذه النسب المئوية كانت في تناقص في القطاع العام وفي تزايد في القطاع الخاص وهذا خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس آثار الإصلاحات التي تمت على قطاعات الاقتصاد الوطني حيث أن النشاط في مجمله شهد ركودا اقتصاديا (القطاع العام بصفة خاصة). من جهة وتوسع القطاع الخاص في هذا المجال من جهة أخرى.

2- أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع الخاص في المتغيرة (ENE) وهي الفائض الصافي للاستغلال، هذا الفرق ذو دلالة إحصائية مما يبين أن القطاع الخاص العامل في مجال الفندقة يساهم في الادخار الوطني بنسبة أكبر من مساهمة القطاع العام وهو ما يثبت فرضية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة (من حيث الاستغلال) من القطاع العام في هذا المجال.

3- تصنيف قطاعات الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين (قطاع عام و قطاع خاص) هذا التصنيف كان بجودة عالية تقدر ب 100 %.

الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (02) – قيم متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع الخاص

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
1989	6636,5	1851,8	4784,7	114,7	4670,0	642,7	1196,0	2831,3
1990	9531,3	2929,2	6602,1	85,6	6516,5	762,5	1508,0	4246,0
1991	12083,1	2857,3	9225,8	337,7	8888,1	966,6	1668,5	6253,0
1992	17025,8	3939,0	13086,8	471,9	12614,9	1362,1	1637,6	9615,2
1993	20853,3	6119,5	14733,8	605,9	14127,9	1668,3	2269,5	10190,1
1994	26389,2	7697,8	18691,4	753,5	17937,9	2111,4	3600,9	12225,6
1995	34606,4	10553,1	24053,3	1258,0	22795,3	2669,2	4392,0	15734,1
1996	41352,7	12482,7	28870,0	1335,0	27535,0	3171,3	5053,7	19310,0
1997	47065,0	14395,5	32669,5	1790,6	30878,9	3568,3	6050,9	21259,7
1998	49447,4	14964,2	34483,2	1701,8	32781,4	3828,2	6528,1	22425,1
1999	53355,7	11174,1	42181,6	1282,2	40899,4	4157,7	7204,6	29537,1
2000	57994,8	15578,4	42416,4	2082,8	40333,6	4409,0	7413,5	28511,1
2001	59392,6	15844,4	43548,2	1417,4	42130,8	4630,9	8180,4	29319,5

المصدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999 –
www.ons.dz - 13-03-2004

جدول رقم (03) – قيم متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع العام

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
1989	1016,9	176,2	840,7	152,0	688,7	164,2	443,4	81,1
1990	1342,0	278,3	1063,7	271,0	792,7	196,7	536,4	59,6
1991	1643,4	408,8	1234,6	185,3	1049,3	237,3	670,4	141,6
1992	1760,0	532,0	1228,0	194,7	1033,3	158,8	898,9	-24,4
1993	2441,1	752,0	1689,1	628,5	1060,6	135,5	1040,8	-115,7
1994	2933,1	952,0	1981,1	767,8	1213,3	192,7	1159,9	-139,3
1995	3752,6	1007,9	2744,7	897,0	1847,7	172,9	1500,2	174,6
1996	4455,5	1437,3	3018,2	1229,3	1788,9	222,7	1708,4	-142,2
1997	5186,1	1639,5	3546,6	1121,5	2425,1	303,1	1908,0	214,0
1998	6502,1	2189,8	4312,3	1418,0	2894,3	317,2	2279,2	297,9
1999	7097,3	2894,3	4203,0	2126,2	2076,8	321,4	2417,5	-662,1
2000	5726,2	3012,6	4513,6	1577,3	2936,3	340,8	2869,0	-273,5
2001	7999,3	3099,5	4899,8	2478,6	2421,2	362,3	2818,3	-759,4

المصدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999 –
www.ons.dz - 13-03-2004

شكل 1 : تطور النسب المئوية للإنتاج الخام من المجموع

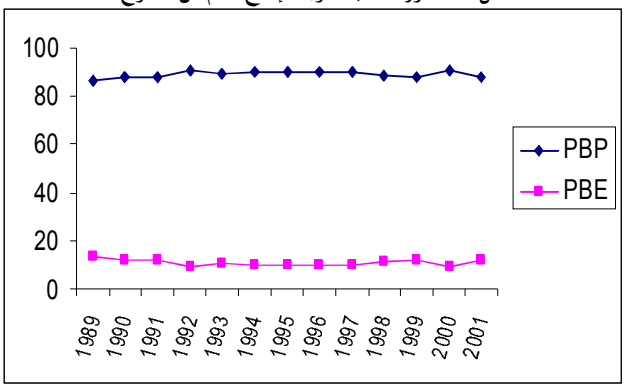

شكل 2 : تطور النسب المئوية للاستهلاك الوسيط من المجموع

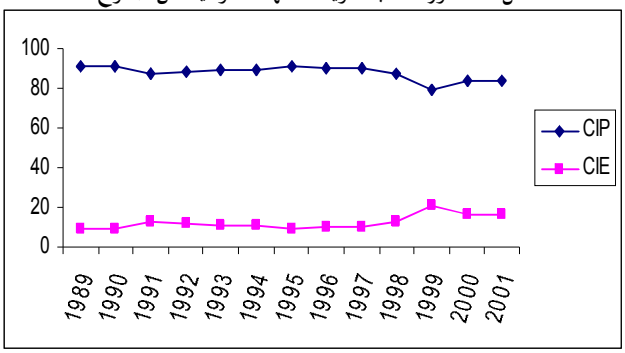

شكل 3 : تطور النسب المئوية للقيمة المضافة من المجموع

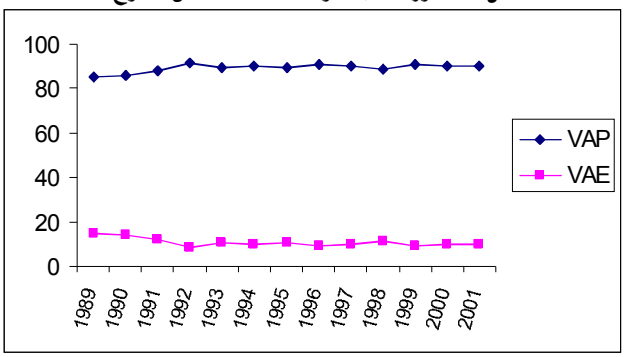

شكل 4 : تطور النسب المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من المجموع

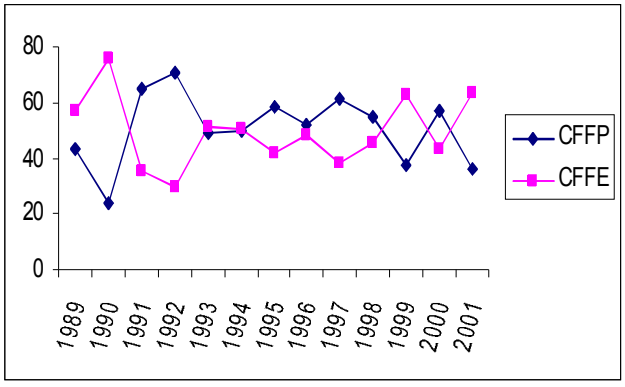

شكل 5 : تطور النسب المئوية للدخل الداخلي من المجموع

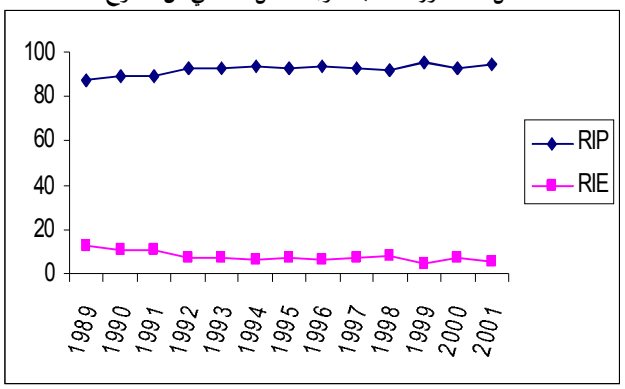

شكل 6 : تطور النسب المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج من المجموع

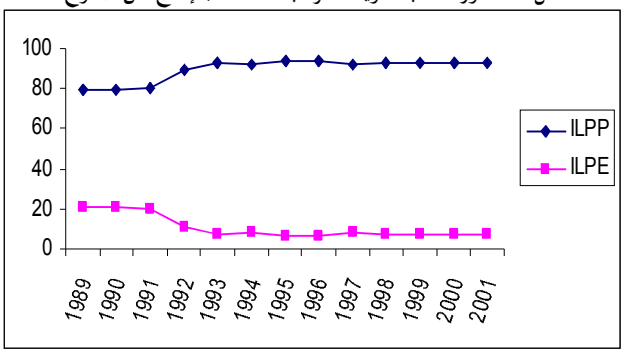

شكل 7 : تطور النسب المئوية لتعويضات الإجراء من المجموع

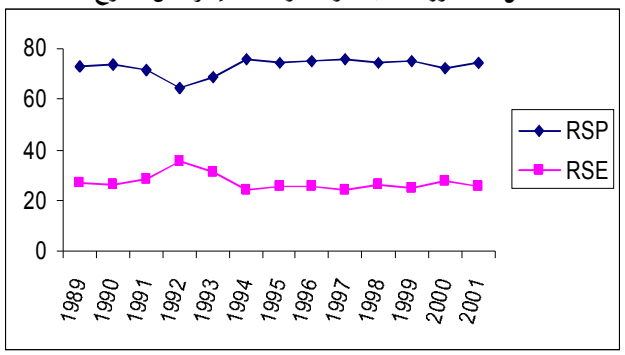

شكل 8 : تطور النسب المئوية للفائض الصافي لإستغلال من المجموع

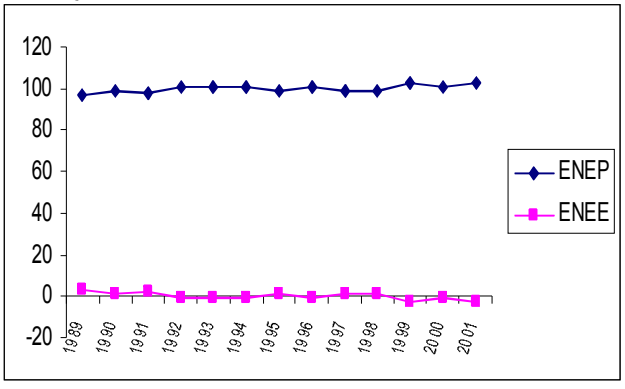

المراجع والإحالات المعتمدة :

[1]شعوبي م. ف.،النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 38

[2] نسبة العطالة (%) = (القيمة الذاتية / مجموع القيم الذاتية) * 100

[3] تستخدم هذه الإحصاءة لمعرفة مدى مساهمة مجموعة المتغيرات الكمية (مجتمعة) في تميز المتغيرة النوعية

[4]لمزيد من الإطلاع أنظر نفس المرجع السابق ص. ص. 45،46 ومعرفة كيفية حساب هذه المسافة والعلاقة بينها وبين كل من معامل التحديد R^2 و إحصاءة F-Fisher.

[5] نقول أن توزع قيم المشاهدات متجانس حول المتوسط الحسابي، إذا كان معامل الاختلاف أقل أو يساوي 15 %

[6]هاري كلجيان ولاس أوتس،"مقدمة في الاقتصاد القياسي"، ترجمة المرسي السيد حجازي و عبد القادر محمد عطية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص. ص. 252–255.

– قدي عبد المجيد وأقاسم قادة : المحاسبة الوطنية– نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

– رضوان عبد القادر: مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى 1990.

- J. M. BOUROCHE & Gilbert SAPORTA : l'Analyse des données, 1° éd. P.U.F., Paris 1980.
- Jean DE LA GARDE : Initiation à l'analyse des données, 1° éd. Dunod, Paris 1983.
- Pierre DAGNELIE : Analyse statistique à plusieurs variables, éd. Les presses agronomiques de Gembloux, Belgique 19992.

المحفظة الاستثمارية - تكوينها و مخاطرها

بن موسى كمال – جامعة الجزائر

تمهيد : إن الهدف الأساسي من وراء كل عملية استثمارية هو تحقيق " العائد " و على ضوء هذا الهدف يتم تصميم الخطط المالية المستقبلية التي من خلالها يتم تحديد المعايير التي على أساسها يتم اختيار الاستثمار المناسب، و بالمقابل يخضع هذا الاستثمار لعنصر المخاطرة، فلا يخلو أي مشروع من عنصر المخاطرة، حتى أن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد سائل فيه مخاطرة، حيث لا يوجد أي ضمان بأن القوة الشرائية للعملات ثابتة. ولتفادي المخاطر التي تعترض الاستثمار في الأوراق المالية يتم اللجوء إلى ما يسمى بالتنويع، و هذا يعني أن يتم تشكيل محفظة متنوعة من حيث محتوياتها. فماذا نقصد بالمحفظة الاستثمارية ؟ و ما هي المعايير التي يتم على أساسها التفرقة بين محفظة وأخرى؟.

المحفظة الاستثمارية: هي كل ما يملكه المستثمر من أصول و موجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة، فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار و ذلك لأنها تتركب من أصليين أو أكثر[1]، و يتم التفرقة بين محفظة و أخرى بسبب نوعية الاستثمارات التي تحتويها. أو " أنها عبارة عن مجموع القيم المنقولة المتمثلة في الأسهم و السندات و التي تكون بحوزة مالكها (المستثمر)... ".[2]

كما يمكن أن تقترح تعريفا أخر أكثر دقة و هو " أن المحفظة الأوراق المالية عبارة عن تلك التشكيلة، أو التعريفة المعينة من عدة أوراق مالية (أسهم و سندات) مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المستثمر، ويقوم بإدارتها للحصول على هدفين رئيسين:[3]

- العائد المترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية.
- إمكانية تحويل تلك الأوراق إلى سيولة جاهزة في حالة احتجاج المستثمر لذلك.

تمتاز المحفظة الاستثمارية باختلاف أصولها من حيث النوع، كما تختلف من حيث الجودة[4]، فمن حيث النوع يمكن أن تحتوي على أصول حقيقية و هي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ملموسة مثل العقارات و الذهب و الفضة و المشاريع الاقتصادية، و على أصول مالية مثل الأسهم و السندات، و سندات الخزينة.

كما تمتاز الأصول الحقيقية أو الاستثمارات الحقيقية بمجموعة من الخصائص منها[5]:

- عدم تجانسها لذلك فإنها تحتاج إلى نوع من لخبرة و التخصص في كل مجال من مجالاتها.
- منخفضة السيولة و ذلك لصعوبة تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية محددة و بدون خسارة.
- ارتفاع نفقاتها كنفقات النقل و التخزين.. الخ.

أما الاستثمارات المالية فيقصد بها الحقوق على الثروة و يترتب في حيازتها حق مالي يخول لصاحبها المطالبة بأصل حقيقي، و عادة ما يكون هذا الحق مرفق بصك أو مستند قانوني، و من أمثلة الاستثمارات في الأصول المالية الأوراق المالية المتداولة في أسواق النقد وأسواق رأس المال.

أما من حيث الجودة فيمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد و لكنها منخفضة المخاطر، وأخرى مرتفعة المخاطر كثيرة العوائد. و على الرغم من أن المحفظة الاستثمارية بمفهومها الواسع تشمل كل الموجودات والأصول الاستثمارية إلا أنها بمفهومها الضيق يمكن أن تكون أكثر تخصصا بحيث تشمل فقط بعض الأدوات الاستثمارية التي تهدف إلى تفادي المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار عن طريق التنويع الذي يعتمد عليه مبدأ المحفظة مع ضمان حد مقبول من الدخل ونمو مضطرد من رأس المال بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مميزات الاستثمار الناجح أي زيادة القيمة السوقية لرأس المال.

فمبدأ التنويع يقوم على نصيحة هامة وهي لا تضع البيض في سلة واحدة. حيث تهدف إدارة المحفظة إلى تحقيق التوازن بين الخطر والعائد، إن الخطر الكلي للمحفظة يتمثل في : [6]

- الخطر غير المنتظم: و هو الخاص بمحفظة بعينها.
- الخطر المنتظم: هو الخاص بخطر السوق.

ويمكن تخفيض الخطر الأول عن طريق التنويع القطاعي للمحفظة (أي الاستثمار في عدد مختلف من قطاعات الاقتصاد الوطني)، أما الخطر الثاني فيمكن تخفيضه عن طريق التنويع الدولي (أي الاستثمار في البورصات الدولية المختلفة). تنقسم المحافظ الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين:[7]

المحافظ الخاصة – محافظ العملاء

هي المحافظ التي يتم تشكيلها بناءا على طلب العملاء و حسب رغباتهم، حيث يحدد المستثمر في هذا النوع من المحافظ لمدير المحفظة الأدوات التي يرغب أن تتضمنها المحفظة ونسب توزيعها، و تعليمات إدارتها، بحيث يكون دور المدير دورا تنفيذيا، ينفذ تعليمات العميل ـــ المستثمر ـــ و يعمل وفق توجيهاته، و قد يترك العميل في هذا النوع من المحافظ أيضا لمدير محفظته حرية التصرف وفق ما تقتضيه ظروف السوق و متطلبات الاستثمار و المستجدات فيه، و الذي بدوره يجب أن يجعل هذه المحفظة قادرة على الموازنة بين الأمان و السيولة و الربحية حتى تفي المحفظة بأغراضها [8].

المحافظ العامة – محافظ المؤسسات

هي محافظ مؤسسات عامة استثمارية مشكلة سلفا من أدوات استثمارية متنوعة، على شكل صناديق مشتركة و قد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام، و في هذه الحالة فإن المستثمر يعتبر مساهما في رأس المال، و لا يكون له دور في إدارة المحفظة إلا بالقدر الذي توفره له ملكيته من أسهم ـــ قد يكون عضو في مجلس الإدارة أو قد لا يكون.

و تقسم المحافظ بناء على الأدوات المستخدمة فيها إلى:[9]

- محافظ الأدوات النقدية.
- محافظ العملات الأجنبية.

● محافظ الأدوات النقدية : مثل الأسهم، السندات، شهادات الإيداع و إسناد القروض و الأوراق المستحدثة والمعادن الثمينة.

- بالنسبة لمحافظ الأسهم العادية : فهي تشمل على أسهم عادية فقط لكن هذه الأسهم تختلف فيما بينها بإختلاف سماتها، فهناك أسهم تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو، وأخرى أسهم تصدرها منشآت عاملة في صناعة معينة، بل و ربما منشآت عاملة في منطقة جغرافية معينة و هكذا ... لذا فإن القرار الأول الذي ينبغي أن يتخذه المستثمر هو ما إذا كان يرغب في استثمار أمواله في أسهم عادية أم لا ؟ ... و إذا كانت الإجابة بنعم، حينئذ يصبح قراره التالي هو إختيار نوعية الأسهم التي يفضلها.[10]

- أما المحافظ بالسندات: فهي تتكون من سندات قد تكون صادرة من منشآت الأعمال أو صادرة من الحكومة بشكل يتسنى معه خدمة قطاع معين من المستثمرين. و قد تكون سندات مرتفعة الجودة.[11]

- و هناك محافظ متوازنة من الأسهم و أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت مثل السندات.[12]

- و فيما يتعلق بالأوراق المالية المستحدثة فهي مثل حقوق السحب الخاصة: و هي وحدات حسابية نقدية تعطي حاملها الحق في الحصول مقابلها على عملات قابلة للتحويل من أموال الدول الأعضاء المشاركين في إتفاقية وحدات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي. و عند ظهور وحدات حقوق السحب الخاصة عام 1970 أعطيت سعرا يعادل 0,888671 غ ذهب صافي. و على الرغم من أن وحدات حقوق السحب الخاصة قد وجدت في الأصل لإستعمالات الدول و البنوك المركزية. إلا أنه إنتشر إستعمالها و أصبحت تحظى بقبول واسع و أصبح بالإمكان إستعمالها على نطاق القطاع الخاص من خلال إيداع و قبول ودائع و إصدار شهادات إيداع و تنظيم قروض تحدد قيمتها بوحدات حقوق السحب الخاصة.[13]

- أما المعادن الثمينة : فهي بشكل أساسي من الذهب و الفضة. و من المعروف أن إستخدام الذهب قديم جدا، و إستخدم كعملة و بعد ذلك حلت تدريجيا العملات الورقية محل العملة الذهبية، و في عام 1971 إنتهى تقريبا إرتباط العملات بالذهب،خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 71 على تخلي أمريكا عن نظام قاعدة الذهب، و يعتبر سوق لندن من أقدم أسواق الذهب و هناك أسواق أخرى في سويسرا و هونغ كونغ، و نيويورك، و توجد عادة للمحتفظين بالذهب الفرصة لإقراضه في الأسواق مقابل الحصول على الفائدة و نظرا للمنافسة الشديدة في أسواق الذهب، فإن أسعار الفائدة هذه تكون متدنية 0,5 % - 0,75 % سنويا.[14]

● محافظ العملات الأجنبية:

- المحفظة النقدية: تتكون في العادة من مزيج من ودائع أو شهادات إيداع بالعملات الأجنبية المختلفة تقدر قيمتها بمائة ألف دولار فما فوق.

المحفظة المركبة: تتكون من مزيج من العملات الأجنبية مستثمرة في أوراق نقدية و أوراق مالية مختلفة محررة بالعملات الأجنبية و تقدر قيمتها بمليون دولار فأكثر، و المحافظ بالعملات الأجنبية ذات محاور رئيسية مختلفة منها :

محفظة المحور الأمريكي: وتتضمن الاستثمار بالدولار الأمريكي بشكل خاص، و الأورو دولار أي الدولار الأمريكي الموجود في أوروبا.
محفظة المحور الأوروبي: و تتضمن الاستثمار بالعملات الأوروبية، الآن أصبحت هناك عملة واحدة هي الأورو. بالإضافة إلى الين الياباني.
محفظة المحور المختلط أو المتوازنة: و تتضمن الاستثمار بمزيج من عملات الاتجاهين الأمريكي و الأوروبي و يقع الاستثمار في حقوق السحب الخاصة ضمن هذا الاتجاه.

بالإضافة إلى هذه الأنواع يمكن أن نذكر أن هناك محافظ تختلف باختلاف تواريخ استحقاق الأوراق المالية المتكونة منها بين أوراق مالية طويلة أو قصيرة الأجل. كما أنه هناك محافظ تختلف حسب المخاطر، فهناك محافظ أوراق مالية ذات مخاطر و محافظ أوراق مالية خالية من المخاطر. و تدل الشواهد على أن السندات تنطوي على مخاطر أكبر بالمقارنة بسندات الخزينة و لا تزال الأسهم أكثر مخاطرة منها، و لاشك أن الاستثمارات ذات المخاطر عوائدها أعلى من تلك الأقل مخاطرة.

يمكن للمستثمرين تشكيل محفظة الأوراق المالية من مختلف الأصول الاستثمارية، و قد تشكل المحفظة من أصول خالية المخاطر مثل أذون الخزينة و بعض الأسهم العالية المخاطرة وهكذا. أما الأصول الخالية من المخاطر تعتبر أذون الخزينة الحكومية مثلا للاستثمارات المالية بالتقلبات في سعر الفائدة، و بذلك يمكن إهمال أثر التضخم لأن الاستثمار في هذا النوع لا يتجاوز عدة أسابيع أو عدة أشهر.[15]
رغم تنوع المحافظ من حيث التخصص أو من حيث الأصول، إلا أنه في أغلب الأصول تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، وهذا ما ينعكس على القرارات الاستراتيجية لمدير المحفظة الذي قد يكون مالكا للمحفظة أو مـــأجور و حينئذ تتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه و بين مالك أو مالكي المحفظة، و هو ما يعرف بقرار المزج للرئيس والذي يتم من خلاله تحديد التركيبة أو التشكيلة الأساسية لأصول المحفظة، أي الوزن النسبي لكل أصل من أصول المحفظة منسوبا لرأسمالها الكلي، و تبرز في القرار مهارة المدير في تكوين تركيبة المحفظة إلى ما يعرف بتكوين " المحفظة المثلى " التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول و الأدوات الاستثمارية و بكيفية تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها و يتحدد نمط المستثمر بشكل عام في ضوء متغيرين أساسيين يقوم عليهما أي قرار للاستثمار و هما[16]:
- العائد على الاستثمار ؛
- مستوى المخاطرة المقبولة.

إن عملية الاستثمار المالي تعد عملية جد معقدة إن تعتمد على دراسات دقيقة و تتطلب حكمة و جرأة المستثمر، لما تتوفر عليه من مخاطر متعددة يصعب التنبؤ بها. لهذا وجب على المستثمر تحديد معالم أساسية ترشده لاتخاذ قرار الاستثمار و تبدأ بتحديده للمبتغى و قيمة الثروة التي يمكن أن يستغلها في الاستثمار المالي، ثم يقوم بتحديد قدراته على تحمل مختلف الخسائر المحتملة، و من هنا كان عليه أن يصنع سياسة استثمارية يدرس من خلالها كافة العوامل و يقوم بعملية تحليل الأوراق المالية، أي بعبارة أخرى تكوين أو بناء محفظة الأوراق المالية بهدف التعرف على تلك الأصول الواجب الاستثمار فيها، ثم تأتي عمليات التعديل في هيكل المحفظة حسب الظروف المستجدة. فما هي أنواع السياسات الاستثمارية التي يتخذها المستثمر عند تكوين المحافظ الاستثمارية، و كيف يتم تعديل هذه الأخيرة وفقا للظروف المستقبلية ؟

أهمية المحفظة في تحليل مخاطر الاستثمار.
تهدف المحفظة أساسا إلى تفادي مخاطر الاستثمار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر عند التركيز على أداة استثمار واحدة، و ذلك عن طريق التنويع مع ضمان حد مقبول من الدخل و تحقيق العوائد الإيجابية بالإضافة إلى زيادة القيمة السوقية لرأس المال[17]. ومخاطر الاستثمار كما ذكرنا هي مخاطر تتعلق في العمل أو في السوق أو في الفائدة...إلخ، فما هي أهمية المحفظة في تحليل مخاطر الاستثمار ؟[18].

1. إن كانت مخاطر الاستثمار تتعلق في العمل و بالتالي بالقدرة على الوفاء، فعن طريق المحفظة يمكن للمستثمر أن يتفادى هذه المخاطر عن طريق تكوين المحفظة التي تشتمل على الأوراق المالية التي لا تتعرض لهذا النوع من المخاطر مثل السندات و الأذونات الحكومية.

2. إذا كانت مخاطر الاستثمار تتعلق في السوق بحيث يخشى المستثمر من الاتجاه العكسي لأسعار السوق و بالتالي انخفاض القيمة السوقية لرأس المال، ففي هذه الحالة يمكن تجنب مثل هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية عالية الجودة مثل تلك الأوراق التي تعود إلى مؤسسات ذات تاريخ طويل في النجاح.

3. إذا كانت مخاطر الاستثمار تتعلق مثلا في سعر الفائدة و الخشية من تقلب سعر الفائدة لغير صالح المستثمر (مثلا عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق فإن قيمة السندات تقل و

العكس عندما تنخفض أسعار الفائدة فإن قيمة السندات تزيد)، ففي هذه الأحوال يمكن اللجوء إلى الاستثمار قصير الأجل عوضا عن الاستثمار طويل الأجل[19].

تكوين المحافظ الاستثمارية

يمكن أن تكون هناك أنماط عديدة لتكوين المحافظ الاستثمارية، نختار منها نموذج بسيط على اعتبار أن المستثمر يسعى إلى تحقيق المحفظة الاستثمارية الأمثل: التي تعطي أكبر عائد ممكن بأدنى حد من المخاطرة.

تكوين المحافظ الاستثمارية على أساس النسب الأساسية لمزج أصول المحفظة :

الخطوة الأولى أو القرار الأول الذي يتخذه المستثمر في بناء المحفظة و هو تحديد النسب الأساسية لمزج أصول المحفظة، و الذي بموجبه يتحدد نوع الأصول و درجة جودتها، ثم نسبة كل أصل منها إلى القيمة الإجمالية للمحفظة[20]. تكوين المحافظ الاستثمارية على أساس نسب المزج في كل أصل من أصول المحفظة. الخطوة الثانية على مستوى المجالات الفعلية و عليه أن يقرر المستثمر نسب المزج في كل أصل من أصول محفظته.

سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية

أنواع سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية : يمكن أن نميز بين ثلاثة سياسات لتكوين المحافظ الاستثمارية هي: [21]

- السياسة الهجومية (أو السياسة غير المتحفظة) ؛
- السياسة الدفاعية (أو السياسة المتحفظة) ؛
- السياسة المتوازنة (الهجومية الدفاعية).

1- السياسة الهجومية (أو السياسة غير المتحفظة) : يبني المستثمر هذه السياسة عندما يكون هدفه الرئيسي جني أرباح رأس مالية بفعل التقلبات الحادثة في أسعار أدوات الاستثمار، بمعنى أن اهتمام المستثمر يكون موجها نحو تنمية رأس المال المستثمر أكثر من الاستثمار و يطلق على هذا النوع من المحافظ (محافظ رأس المال). و من أفضل أدوات الاستثمار المناسبة لهذا النوع من المحافظ هي الأسهم العادية حيث تشكل 80 % ــ 90 % من قيمة المحفظة، و يلجأ المستثمر إلى إتباع هذه السياسة في الفترات التي تظهر فيها مؤشرات الازدهار الاقتصادي، فعند شراء الأسهم العادية و الاحتفاظ بها تتحسن الأسعار و بذلك يحقق المستثمر الأرباح الرأسمالية بمجرد زيادة أسعار تلك الأسهم.

2- السياسة الدفاعية (السياسة المتحفظة) : يتبع المستثمر هنا سياسة عكس السياسة الأولى بحيث يكون متحفظا جدا اتجاه عنصر المخاطرة و ذلك بسبب تركيزه الشديد على عامل الأمان، بحيث يعطي المستثمر أهمية كبيرة لأدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت و تشكل قاعدتها الأساسية السندان الحكومية و الأسهم الممتازة بنسبة تتراوح بين 60 % ــ 80 % .

3- السياسة المتوازنة (الدفاعية و الهجومية) : يتبنى هذه السياسة غالبية المستثمرين بحيث يتم مراعاة تحقيق توازن نسبي، في المحفظة يؤمن عوائد معقولة عن مستويات معقولة من المخاطرة، لذلك يوزع رأس المال المستثمر على أدوات استثمار متنوعة تتيح للمستثمر تحقيق دخل ثابت في حدود معقولة دون أن تحرمه فرصة تحقيق أرباح رأسمالية في حالة توفرها، و تكون القاعدة الأساسية لهذا النوع من المحافظ تشكيلة متوازنة من أدوات الاستثمار، أدوات استثمار قصيرة الأجل عالية السيولة مثل أذونات الخزينة مضاف إليها أدوات استثمار طويلة الأجل مثل العقارات، و الأسهم العادية و الممتازة أو سندات طويلة الأجل ..... إلخ. مثل هذه المحفظة تتيح للمستثمر تحقيق الأرباح الرأسمالية في حالة ارتفاع الأسعار ويستطيع أن يبيع الأوراق قصيرة الأجل أما في حالة هبوط الأسعار فإن احتواء المحفظة على عقارات و أدوات أخرى سندات طويلة ذات دخل ثابت يخفض على المستثمر إمكانية الخسارة.

كيفية تكوين المحافظ الاستثمارية على أساس السياسات الاستثمارية :

يبدأ تكوين محفظة الأوراق المالية بتقدير المخاطر المالية، أي تقدير ما إذا كان المستثمر سيشتري أسهما، أو سندات، ثم أي نوع من الأسهم و السندات يقرر المستثمر شراءها، إذ أن الأوراق المالية تتعرض لدرجات مختلفة من المخاطر المالية، ثم إلى أي حد يمكنه توزيع، أو تركيز هذه المخاطر و يتم تكوين المحافظ الاستثمارية عن طريق : [22]

1- اختيار الأوراق المالية : يكون اختيار نوع الأوراق المالية حسب السياسة التي سوف ينتهجها المستثمر فإن إتبع (سياسة متحفظة) فإنه يفضل ثبات الدخل و عدم التعرض للخسارة في القيمة السوقية، وبالتالي فإنه سيقرر شراء السندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية،و الأسهم الممتازة، فهذه الأوراق تمتاز بثبات دخلها، و عدم تقلب أسعارها إلا قليلا، أما في حالة إتباع سياسة غير متحفظة أي المضاربة، فإنه سيقرر شراء الأوراق المالية التي تحمل درجة كبيرة من المخاطر المالية، مثل الأسهم العادية التي تمتاز بالتغيير المستمر في دخلها، و قيمتها السوقية، لأن الاستثمار في هذا النوع من الأوراق يتيح للمستثمر تحقيق الأرباح الكبيرة في الدخل، و القيمة السوقية.

2- توزيع المخاطر المالية : بعد اختيار نوع معين من الأوراق المالية مثل السندات فهذا لا يعني بالضرورة شراء هذه السندات من شركة واحدة، لأن ذلك يؤدي إلى تركيز المخاطرة المالية في إصدار معين، في حين أن شراء السندات لعدد كبير من وحدة الشركات يدل على توزيع المخاطر المالية للمحفظة لكن هذا وحده لا يكفي بل يجب أن تكون الأخطار غير متصلة ببعضها، كأن تكون أوراق مالية لشركات مختلفة النشاط، أو تنشط في مناطق جغرافية مختلفة،أو قد يتم تكوين محفظة من أوراق مالية حكومية و أخرى تصدرها الشركات. و توزيع المخاطر لا يعني تقليل درجة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة، إنما يؤدي فقط إلى تحقيق درجة الثبات في الدخل، أو في القيمة السوقية للأوراق المالية أي تحديد درجة المخاطر المالية.

3- مواجهة مخطر سعر الفائدة : أما فيما يخص مواجهة المستثمر لمخاطر سعر الفائدة عند تكوين المحفظة المالية فهي أكثر تعقيدا من المخاطر المالية لأن هذه الأخيرة تكون نفسها بالنسبة لدخل الأوراق المالية، وكذا قيمتها السوقية أما في حالة مخاطر سعر الفائدة فإن السندات طويلة الأجل أكثر استقرارا في الدخل من السندات قصيرة الأجل، و هذا لا يظهر إلا في حالة استهلاك هذه السندات، وإعادة استثمار الحصيلة في السندات مرة أخرى، و كأن سعر الفائدة قد ارتفع فبذلك تزداد قيمة الدخل، أي أن ثبات الدخل يتوقف على طريقة ترتيب مواعيد استحقاق السندات في المحفظة من سندات ذات تواريخ استحقاق واحدة أو متقاربة في خلال فترة قصيرة، بل يكون الترتيب بحيث أن جزء معينا من هذه السندات يستحق في نهاية كل عام أو عامين.[23]

أما إن انتهج سياسة متحررة، فإنه سيترتب مواعيد استحقاق السندات في تاريخ واحد، أو تواريخ متقاربة خلال فترة قصيرة و هذه السياسة لا تتبع إلا إذا توقع المستثمر ارتفاعا في سعر الفائدة في المستقبل. من ناحية أخرى و نظرا لأن أسعار السندات الطويلة الأجل تتقلب أكثر من أسعار السندات قصيرة الأجل، فإن المستثمر المتحفظ يحبذ الاستثمار في السياسات قصيرة الأجل أما السياسة المتحررة فتحبذ الاستثمار في السندات الطويلة الأجل، لأنها تهيئ الفرصة للحصول على ربح من ارتفاع القيمة السوقية في حالة انخفاض سعر الفائدة.

تعديل المحفظة الاستثمارية على أساس تقلبات الأسعار و التنبؤات المستقبلية

1- تعديل محفظة الأوراق المالية حسب تقلبات الأسعار : كما سبق ذكره فإن تكوين محفظة الأوراق يتم وفقا لظروف و احتياجات كل مستثمر، وعلى أساس السياسة التي انتهجها سواء كانت السياسة متحفظة أو متحررة، لكن كثيرا ما تجبره الظروف المتمثلة في تقلبات أسعار الأوراق المالية على إعادة النظر في هيكل محفظة الأوراق المالية، و لكن دون المساس باحتياجاته التي أخذت بعين الاعتبار عن تكوين المحفظة أول مرة و في هذه الحالة فإنه من المهم أن يضع المستثمر خطة لإعادة النظر في تكوين المحفظة عند تقلبات الأسعار، و ذلك قبل أن تداهمه الأحداث ويضطر إلى وضع سياسة مرتجلة. ويمكن تقسيم سياسات إعادة تكوين محفظة الأوراق المالية إلى:[24]

سياسة دفاعية: الغرض منها تقليل الخسائر في محفظة الأوراق المالية بسبب تقلبات الأسعار، و طبقا لهذه السياسة فإن المستثمر لا يرغب في تحقيق أي ربح و في نفس الوقت يرغب في تجنب الخسارة، و كل ما يريده هو الاحتفاظ بهيكل محفظته كما كونها لأول مرة، غير أنه يضطر للشراء أو البيع، و في هذه الحالة تتم العملية بالأسعار السائدة في السوق مثل شراء أوراق مالية جديدة للمحفظة أو إعادة استثمار بعض الأموال التي كانت مستثمرة في سندات حل ميعاد استحقاقها.

و قد يلجأ المستثمر إلى بيع أوراق مالية أخرى إذا أصبحت لا تتناسب مع أهدافه، فقد يحدث أن تكون هذه الأوراق من الدرجة الأولى و ساء المركز المالي للشركة المصدرة، وأصبحت هذه الأوراق من الدرجة الثانية، الأمر الذي لا يتناسب مع ظروف المستثمر الخاصة فيقرر بيعها، و باختصار فإنه مع تغيرات أسعار الأوراق المالية فإن بعضها التي كانت جذابة في الأصل لم تعد كذلك و العكس فيما يتعلق بأوراق لم تكن جذابة في الأصل و أصبحت جذابة و يترتب على ذلك أن المستثمر قد يرغب في التخلص من الأولى، و إضافة الثانية لمحفظته.

السياسة المتحررة : الغرض من هذه السياسة هي تحقيق أرباح لمدة الطويلة أي تأجيل شراء الأوراق المالية على أمل انخفاض الأسعار، و كذا تأجيل البيع على أمل ارتفاع الأسعار ارتفاعا جديدا، والأوراق المالية التي تناسب هذه السياسة هي الأسهم العادية، كما أن هذه السياسة تناسب المستثمرين الذين يستطيعون ترك أموالهم مستمرة لمدة طويلة في الأسهم، و الذين لديهم قدر كبير من الأموال لاستثمارها في عدة أنواع من الأسهم لمدة طويلة حيث تتوزع المخاطر المالية بين هذه الأنواع من الأسهم.

2- تعديل محفظة الأوراق المالية حسب التنبؤات المستقبلية:

بالإضافة إلى وجود سياسات خاصة بتكوين محفظة الأوراق المالية و أخرى خاصة بتعديل المحفظة على أساس تغير أسعار الأوراق المالية، فإنه توجد سياسات أخرى لإعادة تكوين المحفظة على أساس التنسيق بتغيرات الأسعار.
إن المستثمر لا يقف ساكتا أمام تقلبات الأسعار الأوراق المالية إذا ما كان قادرا على تحقيق أرباحا، أو تجنب خسارة من خلال هذه التقلبات و بالتالي فمن الطبيعي أن يهتم بتقدير ما سيحدث لأسعار الأوراق المالية و أن يصنع السياسات التي ترمي للاستفادة من هذا التنبؤ[25].

2- 1- تعديل المحفظة على أساس التنبؤ بالأسعار خلال الدورة الاقتصادية : ومحتوى هذه السياسة أن أسعار الأوراق المالية تتحرك في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرواج ترتفع أسعار الأوراق المالية و عندما يبلغ هذا الارتفاع مداه يتوقع المستثمر انتهاء فترة الرواج وبداية فترة الكساد التي سيصاحبها انخفاض الأسعار فيعمل المستثمر على تعديل محفظته بحيل سيقلل ما لديه من الأسهم العادية، و الأوراق المالية من الدرجة الثانية و يشتري بحصيلة البيع أوراقا مالية من الدرجة الأولى، مستفيدا من سعرها المنخفض و في فترة الكساد تنخفض الأسعار، و يصل الانخفاض إلى مداه فيتوقع المستثمر أن تتحسن الأحوال في المستقبل فيعمل على تقليل ما بمحفظته للاستفادة من التغير في الأسعار المحتملة في المستقبل.[26]

2- 2- تعديل المحفظة على أساس التنبؤ بسعر الفائدة : لقد سبق و أن ذكرنا أن التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة تؤثر بدرجة أكبر على أسعار السندات القصيرة الأجل وعليه فإن المستثمر إذا توقع انخفاض سعر الفائدة في السنة المقبلة فإنه يزيد نسبة السندات طويلة الأجل في محفظته، و يقلل السندات قصيرة الأجل، وهذا ليستفيد من ارتفاع أسعار السندات طويلة الأجل الناتج عن انخفاض سعر الفائدة. أما إذا توقع ارتفاعا في سعر الفائدة في المستقبل، فإنه يقلل من نسبة السندات الطويلة الأجل في محفظته و يزيد من نسبة السندات قصيرة الأجل، و هذا حتى يقلل الخسارة الناتجة عن انخفاض الأسعار في المستقبل ومن الملاحظ أن الأرباح التي تعود على المستثمر في إتباع هذه السياسة ليست كبيرة من ناحية أخرى فإنه إذا أخطأ في تقديره لأسعار الفائدة في المستقبل فإن خسارته تكون محدودة.

في ظل التقلبات الاقتصادية الحديثة و الاتجاه نحو نظام اقتصادي جديد شعاره الشمولية والعمولة، و ما نتج عن ذلك من تفتح الأسواق و بروز الشركات المتعددة الجنسيات، بدأت في الانتشار ظاهرة تسمى ظاهرة اللاوساطة المالية، أين أصبح بإمكان الأفراد استثمار أموالهم مباشرة بدون الحاجة إلى وساطة البنوك التجارية لاستثمارها لهم. فصار بإمكان أي شخص اكتساب حصص في مؤسسة أو مؤسسات مختلفة عن طريق شراء أو الاستثمار في الأصول المالية، من هنا فإن ظاهرة اللاوساطة المالية توجب على الأفراد أن يكونوا على دراية بالوضعية المالية للمؤسسات التي سيستثمرون فيها أموالهم، و التي يعبر عنها بالقيمة المالية للمؤسسة التي تعرف على أنها " القيمة الاقتصادية لمؤسسة ما بعد طرح قيمة ديونها" [27]، " إن تقييم الأسهم بتدفقات الخزينة المولدة بواسطة الأصل الاقتصادي يكون عن طريق تقييم الأصل الاقتصادي أولا ثم خصم قيمة الديون الصافية منه للحصول على قيمة الأموال الخاصة، و بتقسيم قيمة الأموال الخاصة على عدد الأسهم نجد قيمة السهم "[28].

إن المؤسسات ذات الأسهم تلجأ إلى إصدار سندات عندما تكون بحاجة لمبالغ كبيرة من الأموال والاستفادة من قروض مقابل هذه السندات التي تمثل حقوق على المؤسسة و هي الفائدة السنوية، و قيمة القرض. يمكن أن تكون للسند ثلاثة (03) قيم[29] :

أولا- قيمة اسمية (C) : هي قيمة القرض التي يمثلها السند، و يتم حساب الفائدة بتطبيق معدل الفائدة (i) على هذه القيمة.
ثانيا- سعر الإصدار (E) : قد يكون هذا السعر مساويا للقيمة الإسمية و لكنه في غالب الأحيان أقل منها ($E < C$) و هذا لتشجيع المقرضين المحتملين على شراء السندات المقدمة فإذا كان $C = 1000$ و$E = 990$، فيشتري المقرض السند بسعر 990 و يأخذ فائدة محسوبة على أساس 1000 و تعويض قدره 1000.

ثالثا- سعر التعويض R: من أجل تقديم مزايا أكبر للمقرضين و الزيادة في رغبتهم في الحصول على السندات يمكن وضع سعر تعويض أكبر من القيمة الإسمية للسند (C) أي أن: $R \geq C \geq E$

بهدف تجنب المستثمر في المحفظة عامل المخاطرة، اقترح بعض الخبراء فكرة " التنويع الكفء "، و تنسب هذه الفكرة إلى ماركويتز الذي أدرجها ضمن نظريته في محفظة الأوراق المالية. حيث قام أساس هذه النظرية على ضرورة التنبؤ بعائد المحفظة و مخاطرة كل أصل قبل اتخاذ قرار التنويع، و بالاعتماد على هده التقديرات يمكن للمستثمر أن يكون محفظته و ينوعها محققا في ذلك أقل قدر من المخاطرة، و سنوضح هذه الفكرة أكثر فأكثر من خلال تناولنا لحيثيات هذه النظرية و أسسها.

2- 3- التنويع و محفظة الأوراق المالية : يقصد بالتنويع قرار المصرف الخاص بتشكيلة الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة (سواء محفظة القروض أو الأوراق المالية). و من شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير على حجم ذلك العائد. هذا و توجد أسس مختلفة للتنويع أو التشكيل من أهمها تنويع جهة الإصدار و تنويع تواريخ الاستحقاق.[30] فالمخاطر أسس مختلفة للتنويع أو التشكيك من أهمها تنويع جهة الإصدار و تنويع تواريخ الاستحقاق.[31] فالمخاطر المنتظمة يتم تخفيضها عن طريق التنويع الدولي، أي الاستثمار في البورصات الدولية المختلفة (حيث يتم تخفيض الخسارة و الاستفادة من عوائد أعلى في بورصات عالمية: أمريكية، فرنسية، دولية)، أما المخاطر غير المنتظمة فيتم تخفيضها عن طريق التنويع القطاعي للمحفظة أي الاستثمار في عدد مختلف من قطاعات الاقتصاد الوطني[32]. و بالتالي تنويع جهة الإصدار.

2- 4- التنويع الساذج و ظهور الاتجاه الجديد : في إطار تنويع جهة الإصدار كحل لتحقيق مخاطر المحفظة المالية هناك أسلوبان لهذا التنويع: التنويع الساذج و تنويع ماركويتز. فيقوم التنويع الساذج أو أسلوب التنويع البسيط على فكرة أساسية، هي أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تضمنتها المحفظة، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها، فمحفظة الأوراق المالية التي من سندات أصدرتها ثلاث مؤسسات يتعرض عائدها لمخاطر أقل من المخاطر التي تتعرض لها محفظة أخرى تتكون من سندات أصدرتها مؤسستان [33]. و هكذا ... و يمكن التعبير عن أسلوب التنويع الساذج بالحكمة القائلة " لا تضع كل البيض في سلة واحدة ". قد يأخذ التنويع الساذج صورة تتمثل في وضع حدا أقصى للمبالغ المستثمرة في إصدار واحد، كأن يقوم المصرف مثلا ألا يزيد حجم الأموال المستثمرة في أي إصدار عن (5 %) من مجموع مخصصات المحفظة و هذا لعدم تركيز موارد المصرف في عدد محدود من الاستثمارات.

– في هذا الصدد تشير الدراسة التي قام بها إفانزوارشر إلى أن أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من الجانب الأكبر من المخاطر ذات الصيغة الخاصة.

– مخاطر غير منتظمة، و ذلك إذا ما اشتملت المحفظة على استثمارات مختارة عشوائيا يتراوح عددها بين 10 و15 نوع، على أن يؤخذ في الحسبان عدم المغالاة في تنويع مكونات المحفظة، لما لذلك من آثار عكسية أهمها:[34]

أولا- صـــعوبة إدارة المحفظة بسبب كثرة المنشأة المصدرة و ضرورة تحليل المركز المالي لها.

ثانيا- تكاليف عالية للبحث عن استثمارات جديدة لضمها للمحفظة.

ثالثا- ارتفاع تكاليف شراء الاستثمارات، فالتنويع الكبير يعني شراء كمية صغيرة من كل إصدار و هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع متوسط المادة المدفوعة للسماسرة.

رابعا- اتخاذ قرارات مالية غير سليمة، كالاستثمار في أوراق مالية غير جيدة.

نتيجة لهذه النقائص التي شابت هذا الأسلوب من التنويع المغالي الساذج، حاول بعض الخبراء اقتراح تنويع أخر أكثر دقة يقوم على أساس من القياس و التحديد. فكان الباحث دهاري ماركويتز أول من بادر بذلك في إطار " نظرية المحفظة المالية " والتنويع الجيد.

عندما يذكر أحد الأفراد في الاستثمار في ورثة مالية جديدة، يكون من المفيد الأخذ في الاعتبار علاقة هذا الاستثمار و سندات، إلا أنه يمكن استخدام مفاهيم هذه النظرية في معالجة موضوع الإنفاق الرأسمالي.[35]

أثبت ماركويتز سنة 1952 *، أن التنويع السابق " ساذج "، أي التنويع القائم على أساس زيادة الاستثمارات المكونة للمحفظة، لأنه قد لا يؤدي إلى تقليل المخاطرة، و جاءت نظريته ضمن ما يسمى " بالتنويع الكفء " الذي يقوم على أساس تقدير العائد و المخاطرة للأوراق المالية التي تدخل ضمن المحفظة المالية. و لقد قام ماركويتز بتقديم إسهام رائد في هذا المجال، إذ تناول مشكلة تكوين المحفظة المالية بمعلومية تقديرات المطلين للعوائد المستقبلية المحتملة للأوراق المالية، و لقد برهن على أن كل من العائد و المخاطرة يجب أن يخضعها للبحث و الدراسة، و قدم إطارا للقياس الكمي لكليهما، و أظهر كيف يمكن أخذ العلاقة بين المخاطر و عائد الأوراق المالية في الحسبان عند تكوين المحفظة. و يبدي ماركويتز بملاحظة أن العائد المستقبلي للورقة يمكن تقديره و أن المخاطرة تعادل التغير أو التباين في توزيع العوائد، و باستخدام هذه المتغيرات تمكن من تقديم إطار لتقدير المقدار الواجب حيازته من كل ورقة مالية عند تكوين المحفظة المالية.[36]

تقييم العائد و المخاطرة :

تعتبر العلاقة بين المخاطرة الواجب قبولها و العائد المتوقع جوهرية بالنسبة لكافة قرارات الاستثمار و الإقراض الحديثة، و قد يبدو أنه كلما زادت درجة المخاطرة المتصدرة للاستثمار أو القرض كلما زاد معدل العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطرة.

تقدير العائد : في عالم اليوم يستحيل فيه التأكد من أي شي، لا يستطيع المستثمرون مسبقا معرفة معدل العائد الذي سيذره الاستثمار، و مع ذلك فإنهم يستطيعون صياغة توزيع احتمالي لمعدلات العائد المحتملة. و يمكن أن يكون التوزيع الاحتمالي إما موضوعي أو ذاتي، و يتم تشكيل التوزيع الاحتمالي الموضوعي عن طريق قياس البيانات التاريخية الموضوعية، أما التوزيع الذاتي أو غير الموضوعي فيتم تشكيله عن طريق وضع تخمينات شفهية تم تخصيص احتمالاتها لها، فبالنسبة للعائد التاريخي للمحفظة يمكن حسابه من العلاقة[37]:

$$\text{عائد المحفظة} = \frac{\text{القيمة السوقية للمحفظة في نهاية الفترة} - \text{القيمة السوقية المحفظة بداية الفترة}}{\text{القيمة السوقية للمحفظة في أول الفترة}}$$

تقدير المخاطرة: لابد من إيجاد بديل كمي للمخاطرة حتى يمكن تحليلها، و لكي ينجح هذا الدليل فلابد أن نقيس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فرصة تكبد الضرر أو التلف، وهذا بالاعتماد على الاحتمالات المتوقعة لعائد الاستثمار في الأوراق المالية و مدى تباين واختلاف بين احتمالات معدلات العائد، فكلما زادت درجة تباين هذه الاحتمالات و تشتتها عن المتوسط المرجع ارتفعت المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة و هذا ما تناولته نظرية المحفظة المالية.[38]

يظهر الشكل رقم (01) توزيعين احتماليين لعوائد محفظية، و يلاحظ أن توزيع المحفظة س أكثر تشتتا من المحفظة ص، مما يعني أن خطرها أكبر من خطر المحفظة، ومن أساسيات " نظرية المحفظة " أن الخطر الموجود في الأصل الواحد داخل المحفظة يختلف عن الخطر الموجود في نفس الأصل إذا احتفظ به منفردا و منعزلا عن أي محفظة استثمارات. فيمكن للأصل أن يتضمن درجة عالية جدا من الخطر إذا احتفظ به منفردا بعكس الحال إذا دخل ضمن مجموعة من الأصول من محفظة الاستثمارات.[39]

نجد أن أسلوب ماركويتز يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لعناصر المحفظة، و ذلك بمراعاة درجة الارتباط (معامل الارتباط R).

لما كان معامل الارتباط حسبه موجبا أو سالبا أو معدوما، يتراوح بين +1 و – 1، فلقد استنتج ماركويتز أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب من التنويع قد ينجح ليس فقط في التخلص من المخاطر الخاصة بل و التخلص من المخاطر العامة (المنتظمة).[40] ينبغي أن يكون معامل الارتباط بين الاستثمارات الفردية داخل المحفظة سالب بقدر الإمكان، بحيث أن نجاح بعضهم يغطي فشل الآخر و تقل المخاطرة في المحفظة. أن يتم اختيار الاستثمارات الفردية من ضمن مجموعة (الاستثمارات الكفء) التي تحقق عائدا أعلى من غيرها مع تساوي المخاطرة أو تحقيق مخاطرة أقل من غيرها مع تساوي العائد.[41]

افترض ماركويتز أن هناك محفظة واحدة من جميع البدائل المتاحة للمسافة الأخرى هي الأفضل من حيث العائد بالقياس إلى المخاطرة، وعليه فإذا تمت معرفة العائد المتوقع والمخاطرة المتوقعة للمحفظة يمكن للمستثمر أن يحدد المحفظة الأمثل أو الأفضل.[42]

المحفظة الاستثمارية الكفء بالنسبة للمستثمر:

بعد تحديد عائد و مخاطر كل محفظة، لجأ ماركويتز إلى محاولة وضع قاعدة للاختيار بين مجموعة من المحافظ عن محفظة مثلى.

الفرص الاستثمارية في المحافظ : يرى ماركويتز أنه بمعرفة العائد و المخاطرة المتوقعين لكل محفظة، يمكن ترتيب مجموع هذه المحافظ مثلا أ، ب، ج، د (التي تعطي مستويات معينة من العائد و المخاطرة) و تحديد بعد ذلك الحد أو الوضع الأمثل للاستثمار بالمحفظة المالية. فإذا افترضنا أننا ندرس عدد ن من الاستثمارات، فإنه يمكن تكوين عدد لا نهائي من المحافظ الاستثمارية، و يكون لكل محفظة عائدا متوقعا م (ع ف) وخطر (د ف) وتظهر جميع المحافظ المحتملة والممكن تحققها في المنطقة المظللة من الشكل رقم (02). بمعرفة مجموعة المحافظ المحتملة، و التي يمكن تكوينها من الأصول المتاحة، فما هي المحفظة التي يجب اختيارها ؟ الواقع أن الاختيار يتضمن اتخاذ قرارين[43] :

– تحديد مجموعة المحافظ الكفء.
– الاختيار من بين هذه المجموعة تلك المحفظة التي تحقق مصلحة المستثمر بأقصى درجة. و تعرف " المحفظة الكفء " بأنها تلك المحفظة التي توفر أقصى عائد متوقع لدرجة معينة من الخطر، أو التي تحقق أقل درجة من الخطر في ظل مستوى معين من العائد المتوقع.

خـــــلاصة : تعطي الأوراق المالية لصاحبها الحق في شراء سهم أو سند معين في خلال فترة محددة و بسعر مستقبلي، أو تعطي له الحق في بيع سهم أو سند بسعر محدد و خلال فترة محددة، و الهدف الأساسي لهذه الأوراق المالية هو المضاربة أو تقليل المخاطر من خلال تكوين محفظة مدروسة. يقوم تكوين أي محفظة مالية على أساس تنويع محتوى أصولها من أسهم و سندات ويعتبر هذا التنويع أسلوبا لمواجهة المخاطرة التي تواجه هذا الاستثمار و تحقيق درجة معينة من العائد. فمن المختصين من كان يرى أن مجرد زيادة عدد الأصول المكونة للمحفظة يضمن تحقيق عائد مرتفع درجة الارتباط بين عوائد الأصول المالية المكونة للمحفظة، زيادة معها درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأخيرة، و سمي هذا الأسلوب (أسلوب التنويع الكفء). و عن طريقه يتوصل المستثمر إلى تكوين محفظة مالية مثالية عند درجة معينة من المخاطرة ومستوى من العائد الذي يقبل به هذا المستثمر.

و بعد معالجتنا لمحتوى نظرية هاري ماركويتز حول المحفظة المالية توصلنا إلى النتائج التالية :

- ترتبط أي ورقة مالية بعائد معين و بدرجة من المخاطرة يمكن تقديرها حسابيا.
- إن عائد و مخاطرة أي محفظة يعكس عائد و مخاطرة مجموع الأصول المكونة لها.
- عند اختيار المستثمر تنويع مكونات محفظته لابد أن يراعي في ذلك درجة الارتباط بين عوائد أصولها، فكلما ارتفع الارتباط ارتفعت معه درجة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة ككل.
- وبالتالي عند اختيار الأوراق المالية المكونة للمحفظة لابد من مراعاة تنويع جهة الإصدار و بالتالي فشل أي ورقة لا يؤثر على الأصول الأخرى ـــ لا نجمع كل البيض في سلة واحدة ـــ.
- فمثلا لا يجب شراء أصلا، أو ورقتان تابعتان لقطاعات مترابطة في نشاطاتها.
- بعد تكوين مجموعة المحافظ المالية، بالاعتماد على السياسة السابقة، يختار كل مستثمر محفظته المثالية التي تحقق له عائده المنتظر و مستوى المخاطر التي يرضى بتحملها، و تختلف المحفظة المثالية من مستثمر لأخر حسب طبيعته و في هذا قسم ماركويتز المستثمرين إلى طائفتان منهم من يقبل بتحمل درجة كبيرة من المخاطرة عند مستوى معين من العائد، و منهم من يقبل بدرجة مخاطرة أقل، فهو يخصص بعائد أقل مقابل مستوى معين من المخاطرة.

الأشكال البيانية :

الشكل رقم (01)

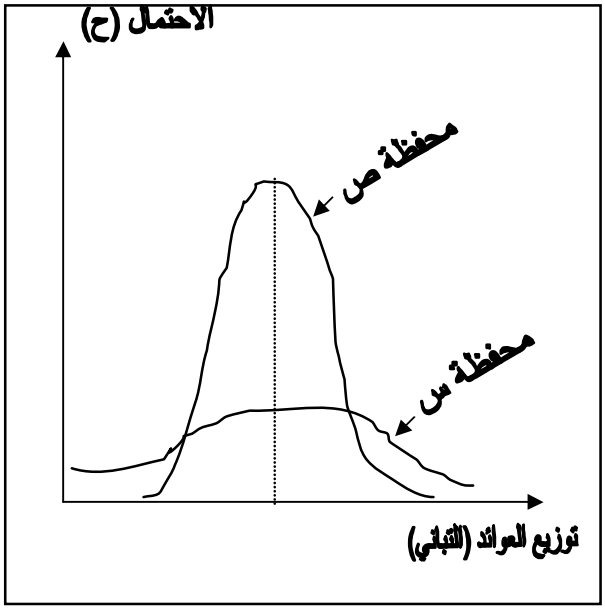

المصدر: محمد صالح الحناوي – تحليل و تقييم الأسهم و السندات – مرجع سبق ذكره – ص 271.

الشكل رقم 02 : منحنى الاستثمار الكفء

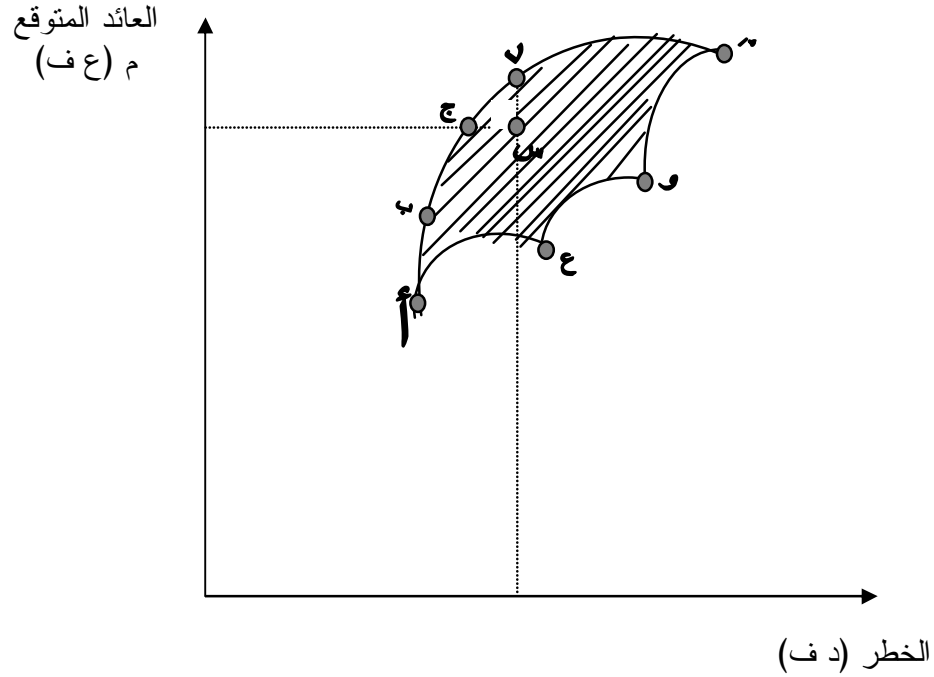

المصدر: **محمد صالح الحناوي – تحليل و تقييم الأسهم و السندات – مرجع سبق ذكره – ص 276.**

المصادر والاحالات :

[1] – طاهر حيدر حردان ــ مبادئ الاستثمار ــ دار المستقبل للنشر و التوزيع 1997 ص 75 .

[2] – PAYRARD, la Bouse, Veuibert, paris, 1998, P 32.

[3] – جمال سالم ، ميكانيكية إدارة محافظ المصرف ، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، طرابلس 96/ 97 ، ص 06.

[4] – شريط صلاح الدين ــ دور و مكانة صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ــ رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ص 100– 101.

[5] – جمال جويدار الجمل – الأسواق المالية و النقدية – دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان – 2002– ص 37– 38

[6] – محمد سويلم ــ إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية ــ الشركة العربية للنشر و التوزيع 1992، ص 382 – 383.

[7] – طاهر حيدر حردان ــ مرجع سبق ذكره ــ ص 84.

[8] – لمراجعة المعلومات الأساسية الازمة للمستثمر راجع في ذلك : منير إبراهيم الهندى – الأوراق المالية و اسواق راس المال – توزيع منشا المعارف – الغسكندرية – 1999 – 211 ومابعدها

[9] – طاهر حيدر حردان – المرجع السابق – ص 85 – 86 .

[10] – منير إبراهيم هندى – أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية و صناديق الإستثمار. المعهد العربي للدراسات المصرفية و المالية ص 120 – 121.

[11] – المرجع أعلاه ص 122.

[12] – المرجع أعلاه ص 123.

[13] – طاهر حيدر حردان – مرجع سبق ذكره – ص 85.

[14] – المرجع اعلاه – ص 86.

[15] ــ محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام – المؤسسات المالية ــ البورصة و البنوك التجارية ــ الدار الجامعية 2000 ص 249.

[16] – أكيل نسيمة – أنواع المحافظ الإستثمارية – بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية و النقود – جامعة الجزائر – 2003

[17] – لمزيد من المعلومات ارجع إلى عبد الغفار حنفى – إدارة المصارف – الدار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2002 –ص 411 ومابعدها

[18] – طاهر حيدر حردان ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[19] – إسماعيل أحمد الشناوي و عبد النعيم مبارك – اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2001 – ص 194

[20] – طاهر حيدر حردان – مرجع سبق ذكره – ص 80.

[21] – مرجع أعلاه ، ص 81 ، ص 82.

[22] –جموح سهيلة ، الاستثمار في الأوراق المالية – نظرية ماركويتز – مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، جوان 2003

[23] – توفيق حسن ، الاستثمار في الأوراق المالية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، 1981 ، ص 115.

[24] – جموح سهيلة ، مرجع سبق ذكره

[25] حوشين إبتسام – تكوين المحافظ الإستثمارية و سياساتها – مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، جوان 2003

[26] مرجع أعلاه.

[26] A. Black, P Wright , J . Bachman, Gestion de la valeur Actionariale , ed Dunod , paris 1999 , page 9.

[27] . 15Pierre Vernimen, Finance d'entreprise, ed Dalloz, 3éme édition , 1998 , page 4

[28] Denis Dumaulin , Mathematics de gestion, ed ECONOMICA, 3émr édition , paris 1991, page 91 .

[30] – منير إبراهيم الهندي ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – مرجع سبق ذكره – ص 1961 .

[31] – محمد سويلم ، مرجع سبق ذكره ، ص .ب 382 – 383 .

[32] – المرجع أعلاه – ص ، 96 – 97 .

[33] – المرجع أعلاه – ص 96 – 97 .

[34] المرجع أعلاه – ص 197 ــ 198.

[35] – طارق عبد العال حماد ــ دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ــ الدار الجامعية .1998 ، ص 259 – 260 .

[*] –كان ماركويتز أول من طور أساليب تحديد مجموعة المحافظ الكفء في مقاله

Hany .Markoutiz " Portfolio Relection " , Journal of finance 7 , Nos , March (1952) , P 77- 91 .

[36] – محمد صالح الحناوي ، تحليل و تقييم الأسهم و السندات ، الدار الجامعية ، 1998 ، ص 267 .

[37] عبد الغفار حنفى – الإستثمار في الأوراق المالية – جامعة عين الشمس – الإسكندرية – 2000 ص 129

[38] – طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 259.

[39] – محمد صالح الحناوي – تحليل و تقييم الأسهم و السندات – مرجع سبق ذكره – ص 271 .

[40] – منير إبراهيم الهندى – أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال – مرجع سبق ذكره – ص 199 .

[41] – نفس المرجع أعلاه ، ص 30 .

[42] – طاهر حيدر حردان – مرجع سبق ذكره – ص 78.

[43] – محمد صالح الحناوي – تحليل و تقييم الأسهم و السندات – مرجع سبق ذكره – ص 276.

المراجع :

- طاهر حيدر حردان ـــ مبادئ الاستثمار ـــ دار المستقبل للنشر و التوزيع 1997
- جمال سالم، ميكانيكية إدارة محافظ المصرف، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس 96/ 97
- شريط صلاح الدين ـــ دور و مكانة صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ـــ رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر
- جمال جويدار الجمل – الأسواق المالية و النقدية – دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان – 2002
- محمد سويلم ـــ إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية ـــ الشركة العربية للنشر و التوزيع 1992
- منير إبراهيم الهندى – الأوراق المالية و أسواق راس المال – توزيع منشا المعارف – الإسكندرية – 1999
- منير إبراهيم هندى – أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية و صناديق الاستثمار. المعهد العربي للدراسات المصرفية و المالية
- محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام – المؤسسات المالية ـــ البورصة و البنوك التجارية ـــ الدار الجامعية 2000
- أكيل نسيمة – أنواع المحافظ الإستثمارية – بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية و النقود – جامعة الجزائر – 2003
- عبد الغفار حنفى – إدارة المصارف – الدار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2002
- عبد الغفار حنفى – الاستثمار في الأوراق المالية – جامعة عين الشمس – الإسكندرية – 2000
- إسماعيل أحمد الشناوي و عبد النعيم مبارك – اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2001
- جموح سهيلة، الاستثمار في الأوراق المالية – نظرية ماركويتز – مذكرة ماجستير، مالية و نقود، جامعة الجزائر، جوان 2003
- توفيق حسن، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1981
- حوشين إبتسام – تكوين المحافظ الاستثمارية و سياساتها – مذكرة ماجستير، مالية و نقود، جامعة الجزائر، جوان 2003
- طارق عبد العال حماد ـــ دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ـــ الدار الجامعية.1998
- محمد صالح الحناوي، تحليل و تقييم الأسهم و السندات، الدار الجامعية، 1998
- محمد عبده محمد مصطفى: تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس: 1998.
- PAYRARD, la Bouse, Veuibert, paris, 1998
- Black, P Wright, J. Bachman, Gestion de la valeur Actionariale, ed Dunod, paris 1999
- Pierre Vernimen, Finance d'entreprise, ed Dalloz, 3éme édition, 1998
- Denis Dumaulin, Mathematics de gestion, ed ECONOMICA, 3émr édition, paris 1991,

النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية

د/ الطيب ياسين جامعة الجزائر

تمهيد : إن العولمة نظام جديد أفرزته المعطيات الاقتصادية السياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا ونظم الاتصال و الثقافة ...الخ. ففي ظل هذه الظروف الجديدة أنتشر المصرف الشامل واصبح من الاهتمامات الكبيرة للمصارف على المستوى العالمي ضمن المعطيات الجديدة للعولمة، إذ عمدت أغلب المصارف في الكثير من دول العالم لإعادة هيكلة عملياتها قصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي المالي العالمي، وبقي النقاش قائم حول فعالية المصارف التقليدية الجزائرية.
ونتيجة لاحتمالات دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى لتحرير الخدمات المصرفية على المستوى العالمي. فأصبح ضرورة وجود تأثير العولمة على المصارف الجزائرية غير الفعالية بسبب بقائها جامدة حول منتجات مصرفية قديمة والتي تواجه عدد من التحديات: تحدي الزبائن المطالبين دومًا بمنتجات جديدة وتطويرها، تحدي ندرة الموارد وتنامي المنافسة يوما بعد يوم حيث أن المتعامل الاقتصادي لا يهمه مع من يتعامل، تحدي مخاطرة القروض، تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية، تحدي ضعف الجانب الإعلامي، تحدي التكوين والتأهيل المهني.

من منطلق ما سبق، نحاول دراسة تأثيرات العولمة على إصلاح المصارف الجزائرية التي يجب أن تتأقلم مع الوضع الجديد.

1 ماهية العمل المصرفي :

يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية ،فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصادي الوطني. ويعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية وللعائلات من المصادر الأساسية لمواردها المالية في المؤسسات التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف صعوبات.

تعتبر المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد، وتكمن أهميتها في تنمية ثروات البلاد وجلب العملة الصعبة. إلا أن المصرف يحتاج إلى وسائل تمكنها من البقاء والاستمرار في تحقيق نشاطها أو تطويره أو تغييره مثلها مثل جسم الإنسان الذي يحتاج إلى هواء وماء ومواد تمكنه من العيش وتجديد طاقاته.

يوجد عدة تعاريف للمصرف كمؤسسة اقتصادية، نلخص منها:
– تتخذ من إيجار النقود حرفة وتستخدم رؤوس الأموال المودعة لديه في عمليات الإقراض والصرف ومختلف العمليات المالية؛
– مهنتها العادية استقبال ودائع الجمهور واستعمالها في عمليات القروض المختلفة وتسير وسائل الدفع ويقوم بعدة عمليات أخرى (صندوق، مالية، خدمات مختلفة، التواجد في البورصة، مع الخارج...الخ)؛
– تنفذ عدد من العمليات المتمثلة في أربع عمليات أساسية: هي جمع الودائع، عمليات الصندوق، عمليات القروض، وعمليات خدماتية مختلفة؛
– ووسيط تمويلي يعيد توزيع الأموال التي تجمع من طرف الأعوان الاقتصاديون لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية أو تعهدات غير نقدية، والذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعمل لحسابه الخاص في عمليات التسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور.

يعرف المصرف، حسب القانون 88-06 لـــ 12 جانفي 1988 (كما سنرى لاحقًا) بأنه مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية، تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي، تكون محررة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع. ويشترط أن يكون المصرف مسجل ضمن قائمة المصارف بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية علاوة على السجل التجاري، ليصبح كمصرف مسجل ويتحدد ذلك في الجزائر وفق القانون 90-10 المتعلّق بالنقد والقرض المؤرّخ في 19 رمضان 1410هـــ الموافق لـــ 14 أفريل 1990م والمعدل والمتمم بالأمر 01-01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421هـــ الموافق لـــ 27 فيفري 2001م، فيكون هدف المصرف الأساسي هو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لاقتراضها من جديد وإيداع أموالها الخاصة بعدة أشكال، أو لاستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض،

كما يقوم بتقديم أنـــواع مختلفة من الخدمات لزبائنه مقابل فائدة أو عمولة. والمتفق عليه، هو أن محور نشاط المصرف هو التعامل بالنقود، وإن كان البعض قد عرفه بأنه تاجر النقود والبعض الآخر عرفه بأنه تاجر الديون وعرفه الآخرون بأنه مؤسسة تتخذ عملية التجارة في الأموال العاطلة التي يرغب أصحابها في استثمارها وبين محلات الاستثمار التي هي بحاجة إلى مثل هذه الأموال.

2 – من المصرف التقليدي إلى المصرف الشامل في ظل العولمة

كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 سببًا لأزمة اقتصادية طويلة شاركت فيه المصارف بمشاركتها في المضاربة خلال العشرينات، وهو ما أدى إلى إفلاس آلاف المؤسسات. وبدأت المصارف تفلس تباعًا، فأكثر من 10000 إفلاس مصرفي في أقل من 10 سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية. من أجل الحد هذا الانهيار المصرفي، تدخّلت الدول عن طريق إصدار جملة من القوانين المصرفية في الثلاثينات لتنظيم المهنة، وهي التي أعطت للمصارف شكلها الحالي في ظل رقابة الدولة. فاضطرت الحكومات إلى إصدار القوانين اللازمة لوضع الشروط لمزاولة أعمال المصارف لحمايتها من خطر إفلاس بسبب ما قد يصيبهم من الخسائر أو غير ذلك.

انتشر المصرف الشامل بشكل واسع في الولايات المتحدة الامريكية من خلال شركات قابضة يكوّن صيارفة شاملة تعد من الاهتمامات الكبيرة للمصارف على المستوى العالمي ضمن المعطيات الجديدة للعولمة الاقتصادية خاصة مع نهاية التسعينات من القرن العشرين.

عمدت أغلب المصارف في أغلب دول العالم لإعادة هيكلة عملياتها قصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي المالي العالمي، وبقي النقاش قائم حول فعالية المصارف التقليدية من خلال علاقاتهم بالمستثمرين.

2–أ تعريف المصرف الشامل:

يعتمد المصرف الشامل على الأسس العملية للتسويق المصرفي في ظل بيئة دولية جديدة تحكمه ظروف عولمة تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة وكل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي للتقليل من معدلات المخاطرة المحتملة. فأصبح يسعى لتنمية موارده المالية في كافة القطاعات بتنويع مصادر التمويل بتقديم قروض استثمارية طويلة الأجل. وبهذا يكون فاعلا في كل السوق النقدية والسوق المالية بمزاولة كافة الأعمال المصرفية دون أية قيود عليه. ويكون له عدد من المزايا من خلال التطورات العالمية المتسارعة في ظل العولمة نلخص أهمها في جملة عناصر نأتي لذكرها.

1) – المصرف الشامل في شكل الشركات القابضة المصرفية:

الشركة القابضة المصرفي هي شركة تقوم بإدارة مصرف أو عدة مصارف أو تجمع قانوني لعدد من المصارف بغية العمل في أكثر من مجال. ونشير أن المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية هي تابعة لشركات القابضة التي تسير أموال الدولة.

2) المصرف الشامل هو مصرف ذات الخدمة الكاملة:

نجد أن المصرف الشامل يقدم خط كامل من الخدمات المصرفية والمالية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات، حتى يتضح وجود فصل كامل بين المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وغياب الحدود بينهما، فعندها تزول القيود بين المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية.

3) المصرف الشامل يريد أن يكون مصرفًا دوليًا:

كان عمل المصرف التقليدي محليًا في منطقة جغرافية محددة تخضع لرقابة السلطات المحلية أو وطنيًا داخل حدود البلد، لا يمكنه تجاوز منطقته إلا بالاستعانة بمصرف مراسل لتسهيل تحصيل الشيكات والتحويلات من قبل المستفيدين وفق نظام مقاصة بين المصارف، فللمصرف المراسل علاقات مع مصارف قائمة في دول أخرى يحتفظ لديها بإبداعات نقدية ويغذيها دومًا لإمكان تنفيذ أوامر الدفع عند إصدارها.
وبتطور العمل المصرفي، أصبح مصرف شاملاً يعد من المؤسسات ذات الأنشطة المالية التي تتجاوز حدود البلد الواحد، حيث تعمل على صعيد دولي أو إقليمي جهوي. فقد أدت ظهور الأنشطة الدولية المختلفة على الصعيد الاقتصادي وظهور التكتلات الاقتصادية وبروز مفهوم العولمة لتحفيز ونمو هذه المؤسسات على ممارسة أنشطتها التمويلية.

4) المصرف الشامل ينتقل من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات:

أصبح المصرف الشامل يحمل صبغة دولية بعد أن كان المصرف في وقت مضى مصرفًا محليًا. وهنا يجب التفريق بين هذين الشكلين:

– المصرف المتعدد الجنسيات يمثل مجموعة مصارف يمتلك رأس مالها مجموعة من المصارف في بلدان مختلفة، تعمل أيضا في تمويل الشركات متعددة الجنسيات التي تملك وتدبر أموالها في كثير من الدولة. ومن هذه المصارف ما ينشط في العمل في المناطق الحرة؛
– ينما نجد المصرف المحلي عبارة عن مصرف التنمية المحلية، عادة تكون مملوكة للدولة أو السلطات المحلية تهدف لتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة والمياه والطرق، ومثال ذلك نجد مكتب قروض الأشغال العامة في إنجلترا وبنك المقاطعات التركي.
وبنا أن المصارف اليابانية تعد من أكبر المصارف، نشير أن نمط دخول الشركات اليابانية إلى الأسواق الدولية (أو تدويل الشركات اليابانية) يثير عددًا من الدروس التي يجب الاستفادة منها كأسلوب استراتيجي.

5) المصرف الشامل ينتقل من مصرف ذي مكتب واحد إلى مصرف ذي فروع متعددة:
وفق توزع المصارف في المناطق الجغرافية، يؤدي المصرف ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة، بينما يؤدي المصرف ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، فيكون المصرف ذات الفروع غالبا في شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا في مسائل هامة.
يحقق المصرف ذات الفروع المتعددة عدد من المزايا نذكر منها:
- تجميع الموارد من مناطق جغرافيا متعددة وتوجيهها نحو غرض استثماري متعدد؛
- التقليل من المخاطر نتيجة للتوزيع الجغرافي للقروض والاستثمارات؛
- يعتبر تأسيس الفرع سهل من تأسيس مصرف مستقبل لوجود إجراءات إدارية وقانونية أكثر تعقيدا خاصة الحصول على الاعتماد؛
- يحقق قدرة تنافسية أكبر مقارنة بالمصرف ذات الفرع الواحد.

6) والمصرف الشامل ينتقل من مصرف مجموعة إلى سلسة مصارف:
هي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها لشركه قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية وإنشاء عدد من المصارف والشركات المالية. بينما تعود ملكية سلسة مصارف لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة، وهي متواجدة بكثرة في الولايات المتحدة الإمريكية ذات حجم أعمال ضخم تكوَن مصارف منفصلة إداريا عن بعضها مع وجود تنسيق من قبل الإدارة العامة.

2–ب المصرف الشامل نتاج لعولمة المصارف:

إن العولمة نظام جديد أفرزته المعطيات الاقتصادية السياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أما التكنولوجيا ونظم الاتصال، الثقافة ...الخ. فالعولمة الاقتصادية هي حديث متناقض على نحو فخ من الوقائع اليومية تشهدها حلبة الاقتصاد العالمي، فالحديث عن تدويل الإنتاج والاستهلاك مقترن بالوحدات المتفاعلة للاستثمار، الصادرات، الواردات، تزامن مع امتداد التحولات في عقد التسعينات إلى ظهور أزمات مالية عميقة تمثلت في مجملها في نزوح الاستثمارات وانخفاض أسعار العملات، الأسهم والسندات، بالإضافة إلى انخفاض في احتياطات الصرف من العملات الأجنبية.

إن العولمة التي قادتها الشركات العملاقة الدولية المتعددة الجنسيات عملت على نمو واضح ومستمر في عمليات التكامل والاندماج في الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم ككل، فقد اتجهت كبرى المصارف الدولية (خاصة في اليابان وفي الولايات المتحدة الامريكية) لعملية الاندماج فيما بينها لتكوين قوى مصرفية كبيرة. يلاحظ اليوم أنه في الوقت الذي يشهد العام تكتلات كبيرة للمصارف، فإنه من غير المعقول الحديث عن بنك يقدر رأس ماله بـــ 500 مليون دينار أي حوالي 7 ملايين دولار. فضلا عن ذلك، فإن حجم المصارف الراهنة يبقى جد ضئيل، إذا لا يمكنها المساهمة إلا في بعض الاستثمارات المتواضعة. وتعتبر المصارف أحد مؤسسات التمويل الهامة في أسواق المالية الدولية.

في ظل العولمة، يصبح للمصرف الشامل قدرة كبيرة في ظل محيط تنافسي لا يرحم. وتتوفر له عدة مزايا تنافسية نلخص منها:
– توافر رؤوس الأموال في المصرف، إذ يلعب دورًا إيجابيًا في دعم مسار نموه عوضًا عن الاعتماد الكلي على الودائع كمصدر للتمويل، وهذا يحمل على توفر قدرة تنافسية كبيرة.

– القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة (مخاطر فقدان السيولة، مخاطر عدم تسديد الزبائن

للقروض، مخاطر السرقة والإفلاس والاختلاس، مخاطر تدبدب أسعار الصرف ومعدلات الفائدة ...)؛
- تحسن مستوى القوى العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد؛
- القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بالحاسبات المتطورة وأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنيت؛
- والمنافسة التعاونية مع المصارف الأخرى والمراسلين في كافة أنحاء العالم.

3 الاصلاحات المصرفية في الجزائر:

هناك ضرورة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري: داخليا بسبب فشل سياسة التطهير المالي الجذري من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية، فقد تحملت الخزينة العمومية العبء الكبير. وخارجيا نتيجة لجملة من الظروف الاقتصادية العالمية المتميزة بما يعرف بالعولمة: انهيار أسعار المحروقات، تسيير المديونية الخارجية حسب معدلات الفوائد وآجال لا تطاق وعمليات إعادة الجدولة من جراء لما سبق وتطبق مخطط التعديل الهيكلي يتطلب إعادة النظر على عمل الجهاز المصرفي.

تعرف الجزائر هذه السنوات الأخيرة تغيرات جذرية في جميع مؤسساتها، سواء التي تتعلق بالدولة أو تلك التي تمس بالقطاع الاقتصادي والمالي. وهذا بسبب تغيير نظامها الاقتصادي من نظام مخطط إلى نظام تسوده المنافسة أو ما يسمى باقتصاد السوق.

3- أ الإصلاحات المصرفية لسنة 1986:

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ترجع لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية.

وفق لقانون 86-12 المؤرخ بتاريخ 1986/08/19 بنسبة لقانون البنوك والقرض، فإن الدولة أرادت إعطاء دورا أكثر أهمية للبنوك الثانوية، وهذا بالقيام ببعض التغيرات على مستوى الهياكل الاستشارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشئة سنة 1971. فقد ألزمت المصارف بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية للتقليل من مخاطر عدم رد القرض المصرفية.

جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 86-12 المؤرخ في19 سبتمبر 1986م المتعلق بنظام البنوك والقرض. ليشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون، أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار وتمويل الاقتصاد.
يعتبر المخطط الوطني للقرض عبارة عن ترجمة فعلية للوسائل والأهداف التنموية التي سطرتها الحكومة في المجال المالي ليحدد، في إطار المخطط الوطني للتنمية، الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملة.

تم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاث مراحل أساسية:
1) جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل المؤسسات القرض لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسا ويقدمها للوزارة المعنية؛
2) تحديد التوازنات الكلية، بناء على ما سبق، يعد المجلس الوطني للقرض رفقة الحومة مخطط للقرض الوطني بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية؛
3) وأخيرًا تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.

3-ب الإصلاحات المصرفية لسنة 1988:

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغيرات عميقة على النظام المصرفي منذ 1986 بإصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجديد صلاحياته، ثم تدعيمه بقانون أخر لاستقلالية المؤسسة العمومية رقم 06 88 – الصادر في بداية سنة 1988 وجاء هدا الإجراء كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء استقلالية مالية وفي التسيير.

تدعمت هذه الإرادة بقوانين استقلالية المؤسّسات سنة 1988 التي تضمنت نصوصها المعتمدة في هذا الإطار إشارات الانتقال من نظام التسيير المركزي للاقتصاد إلى النظام اللاّمركزية في التسيير. فصدر قانون استقلالية

المؤسسات العمومية والتي أصبحت البنوك بموجبه مؤسسات اقتصادية مستقلة.

الجزائر كغيرها من الدول النفطية، فقد شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مختلف القطاعات الاقتصادية. تطبيق مبادئ هذه الإصلاحات استلزم هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي وفرض آليات تمويل مغايرة لتلك التي اتبعت من قبل. وعليه، فقد مسّت الإجراءات المتّخذة في هذا الإطار القطاع المصرفي والمالي، ووضع القانون 88-06 المؤرّخ في 12 جانفي 1988 الذي نص على استقلالية المؤسّسات المصرفية والمالية، فأصبحت مؤسّسات القرض عبارة عن مؤسّسات عمومية تعمل بقواعد المتاجرة والمردودية.

في إطار استقلالية المؤسسات، تغير تعامل المصرف مع المؤسسات الاقتصادية العمومية، فأصبحت تراعي في تعاملها عاملي المردودية والمخاطرة. وأصبحت المصارف متسلحة بعدة صلاحيات منها معالجة ملفات الطالبين للاستثمارات وكذا التفاوض بين المصرف والمتعاملين الاقتصاديين.

فقد جاء في المادة 08 من القانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المحدد لاستقلالية المصارف العمومية: أن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولا يمكن أن تتدخل في التطهير إلا في إطار قانون المالية. لكن يلاحظ تراجع تطبيق الاستقلالية المصارف العمومية وإن كانت أولى المؤسسات التي تطبق القواعد التجارية، فهي مازالت تخضع لوصاية وزارة المالية.

3-جـ) الإصلاحات المصرفية منذ سنة 1990:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، كان إصلاح المؤسسات المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية التي أطلق عليها "استقلالية المؤسسات العمومية" ترتب عليها حتما انعكاسات على المؤسسات العمومية فرضتها الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد. ففي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحر، تلعب المصارف دورًا لا يمكن تخيله حيث وضعت أصابعها ضاغطة على مفاتيح التقدم في كل قطاعات المجتمع: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والضخمة، تمويل الأوراق المالية، ضاربة عرض الحائط بالتخصص في مجالات معينة، والخروج عن الواقع الزمان للعمل المصرفي، فأصبحت بعض المصارف تعمل 7 أيام في الأسبوع و24 ساعة على 24 ساعة.

ابتدأ من أكتوبر 1994، أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وكان من الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك، والذي سمح فيه للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بأن تحفظ بمراكز لعملات أجنبية، ويمكن إعادة توطين مصيلة الصادرات مباشرة من خلال سوق النقد الأجنبي بين البنوك، وقد مثلت هذه في المرحلة الأولى مجمل الموارد المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية.

مع انتقال محصلات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر، أصبح البنك أكبر مورد للنقد الأجنبي ومن ثم فإنه يقوم بدور رئيسي في السوق المصرفية، ومع ذلك فقد تكيفت البنوك التجارية بشكل طيب مع النظام الجديد، وقد احتفظت السلطات بنظام الحسابات بالعملة الأجنبية في هذه المرحلة للاحتفاظ بثقة حائزي النقد الأجنبي وخصوصا القطاع الخاص، وقد اتخذت في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرافة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي.

وفي أفريل 1994 تم حل اللجنة الخاصة وألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات من موارد المستورد الخاصة، كما ألغيت شروط الحدود الدنيا على أجال السداد بالنسبة لتسهيلات تمويل الواردات باستثناء واردات السلع الرأسمالية، ولو أن هذه الشروط ألغيت تدريجيا في 1995، وبحلال منتصف 1995، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المقرر إلغاء القيود علىمدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل: أولا بالنسبة للصحة والتعليم وبعد ذلك لجميع الخدمات الأخرى غير منظورة، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المصارف تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلباتهم، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الأجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، وبنهاية 1996 أصبح في الإمكان صرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وقد ألغيت القيود النهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية بما في ذلك السفر لأغراض السياحة في 1997، وقبلت الجزائر الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997.

ابتداء من 1994 كانت الجهود موجهة إلى امتثال البنوك التجارية لمعايير محسنة تشمل العمل المصرفي والمحاسبة المصرفية وشرعت البنوك في تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية والمالية، وقد طلب من جميع البنوك القائمة أن تتقدم من جديد للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، وبعد ذلك أجرت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر، وفي نهاية 1994، إنتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربع بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر وأشارت النتائج إلى أن البنك الوطني الجزائري هو البنك الوحيد من بين البنوك الخمسة المملوكة للدولة الذي لم يحتاج إلى رأس مال إضافي، وعلى أساس عمليات التدقيق لعام 1995 وبيانات الرقابة المصرفية التي جمعها بنك الجزائر مؤخرا، فقد وجدت هناك حاجة إلى إعادة رسملة إضافية لثلاثة بنوك عامة في 1998.

كانت إعادة رسملة كل بنك مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة ومديري البنوك، وبمقتضى هذه العقود يتحمل مديرو البنك بشكل مباشر المسؤولية الخالصة عن احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل الجزائر، أما البنوك بدورها فقد منحت استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان، وعلى الأخص رفض تقديم أي قروض للمشاريع ذات المخاطر العالية. وفي هذا السياق بدأت البنوك التجارية في 1996 في إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العامة بتحويل المسحوبات على المكشوف القصير الأجل إلى قروض متوسطة الأجل.

إن مشكلات النظام المصرفي التي بدأت في منتصف السبعينات من القرن العشرين في بعض البلدان الآسيوية (إندونيسيا وتايلندا وكوريا الجنوبية) أظهرت إمكانيات حدوث عدوى إقليمية مثل ما حدث في القارة الأمريكية من أزمات مصرفية خلال الثمانينات وبداية التسعينات (في الشيلي وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية) ولا سيما في الوقت الراهن للعولمة المالية.

4) إصلاح الجهاز المصرفي في ظل العولمة:

بالرجوع للواقع المصرفي الجزائري، هناك عدة مبررات تلح بشدة على ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ليتأقلم مع العولمة، نذكر منها:

- الانفتاح المصرفي الدولي نحو العالمية واحترام المنافسة المصرفية؛
- الارتفاع المستمر لمعدلات الفوائد الدولية والتذبذب المستمرة في أسعار صرف العملات؛
- الضغوط التضخمية على ندرة موارد التمويل؛
- تضاؤل الفرق بين المصارف الاستثمارية والمصارف التجارية،
- تطور تكنولوجية المعلومات والاتصال يتطلب المواكبة وتحقيق تكامل مصرفي؛
- زيادة وحدات مصرفية متخصصة وفروع؛
- وتواصل عمليات الاندماج المالي والمصرفي بشكل كبير في السنوات الأخيرة وتداخل المصارف مع النشاطات الاقتصادية الأخرى مع تنامي الخدمات والأعمال المصرفية في ظل الاقتصاديات الحديثة: بطاقة القرض، القرض الاستهلاكي...الخ.

تعد الإصلاحات الهيكلة هامة جدًا في البرامج التي تعدها الحكومات بما فيها الجهاز المصرفي. وفي هذا الشأن، فإن برنامج التعديل يشترط تطبيقه صندوق النقد الدولي من الدولة المدنية التي ترغب في إعادة جدولة ديونها ويتمثل في محورين أساسيين هما:

- تقليص أو محو عدم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛
- وإدخال عناصر تكوينية لاقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار الملائم لتنمية اقتصادية مستمرة متوازنة.

إن تحديد نسب الفائدة وإعطاء القروض بطريقة إدارية لا تناسب مع تشجيع الادخار وتوجيه الموارد نحو الاستثمار فيجب أن تكون نسب فائدة القروض مدروسة حسب قوانين السوق الموضوعية لتشجيع المستثمرين والمدخرين على السواء هذا ما يستدعي إعادة النضر في المنظومة المصرفية وإعطاء استقلالية ومرونة للبنك المركزي لإتاحة الفرصة له للعمل بموضوعية وعقلانية أكثر من الوسائل النقدية المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي، نذكر: تخفيض قيمة الدينار، جعل تسيير الدينار مرن يشبه سوق العملة الصعبة، يتحكم بنك الجزائر وحده في العرض، واستخدام الأدوات السياسية والنقدية غير المباشرة.

أمضت الجزائر في سنة 1994 اتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، بحيث فرض عليها هذا الأخير شروطا قاسية و ما عليها إلا تطبيقها أو الاعتماد على نفسها، وما إعادة الجدولة سوى إحدى الشروط المجحفة التي فرضها عليها الصندوق حيث فرضت تحرير التجارة

الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف و إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، أو تقليصها إلى حد الأدنى، و تحرير الاستيراد من القيود الخاصة إلى جانب إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية، بالإضافة إلى إلغاء تدعيم الأسعار ووجوب تحريرها.

ويتمثل تعديل التجارة الخارجية في برنامج التعديل الهيكلي في التخفيف من العوائق في أوجه الاستيراد بتحطيم احتكار الدولة مع التخفيف من حدة نظام التعريفة الجمركية لكن في نفس الوقت تسعى الدولة إلى تشجيع التصدير عن طريق قروض تدعيم ونظام ضمان للتصدير ملائم .

وبالنظر للاقتصاد الجزائري، نجده اقتصاد هش وتبعيته كبيرة للخارج سواء في تموين الاستهلاك النهائي للعائلات أو تموين الاستهلاك الوسيط قصد تمويل الجهاز الإنتاج لتمويل التنمية الاقتصادية للبلاد.

انطلاقًا من سنة 1988، استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي تتماشى ومبادئ الاقتصاد الحرّ، ونّص القانون 90-10 المتعلّق بالنقد والقرض المؤرّخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسّساته بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوّع ومتطّور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحوّل نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول مصارف أجنبية منافسة. ولن تكتسي الإصلاحات الاقتصادية الجارية مصداقية حقيقية لدى الشركاء المحتملين إلا إذا تخلص القطاع المصرفي من الحصار الذي يطوقه.

إن المصارف الجزائرية التي لم تحصل على الاعتماد وفق قانون النقد والقرض المؤرّخ في 14 أفريل 1990أصبحت في وضعية غير قانونية. كل هذا سيؤثر على مصداقية المنظومة المصرفية والبلاد خاصة وأن الجزائر ملزمة باحترام الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

تتمثل أبعاد وتطبيق القانون 90-10 المتعلّق بالنقد والقرض المؤرّخ في 14 أفريل 1990 في الأهداف التالية:
– وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي، إذ ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الوطني الخاص والقطاع الأجنبي؛
– رد الاعتبار لدور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض؛
– تحرير الخزينة العمومية من عبئ منح القروض، وجعل ذلك من مهام المصارف؛
– إعادة الاعتبار لقيمة الدينار؛
– تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
– والتطهير المالي للقطاع العمومي وإشراك سوق مالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين.

بالرغم من وجود القانون 90-10 للنقد والقرض المؤرّخ في 14 أفريل 1990، بقي القطاع المصرفي العمومي يسير على نفس منواله الأصلي.
– أصبحت الغاية من قانون النقد والقرض غامضة بسبب التباين بين معيار الاقتصاد المالي للسوق الذي يقترحه القانون والسلوك الوظيفي الحالي للمصارف. زد على ذلك أنها مازلت غير قادرة على الاستجابة لشروط اعتمادها.
– بإصدار هذا القانون، دخلت الجزائر في مسار تحرير اقتصادها عن طريق تعديل ذاتي إرادي. فحاول هذا القانون توفيق بين أجهزة التسيير النقدي وأجهزة الإنتاج وتصور دور ومكانة المنظومة المصرفية في التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني بتنسيق عمل مختلف السلطات النقدية والسلطات العمومية.
– يتصور قانون النقد والقرض بناء اقتصاد سوق مالية، فأسس سلطة حقيقية في مجال النقد والقرض عن طريق مجلس النقد والقرض الذي سن تنظيمات عديدة يصدرها محافظ بنك الجزائر التي تعززت بشكل كبير مع التوقيع مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994.
– لم يتم تطبيق قانون النقد والقرض بعد بصفة فعلية مادام القطاع المصرفي العمومي يستمر في الخضوع لنفس الإجراءات المعمول بها منذ 1970 في توزيع القرض، وما لم يعتمد حدا أدنى من الصرامة في المبيعات النقدي.
كان لابد من إعادة تنشيط دور البنك المركزي الذي كان في الماضي عبارة عن مؤسّسة تقنية، تأثيرها ضعيف جدا على التوسع النقدي، انحصرت مهامها في تقديم تسبيقات للخزينة، إعادة تمويل البنوك التجارية (خاصة عمليات إعادة الخصم التي لم تكن بهدف سوى تزويد المصارف بالسيولة اللازمة)، رقابة الصرف والتجارة الخارجية. وبهذا استرجع بنك الجزائر دوره الفعال في إدارة كل من النقود والمصارف.

إذا كانت الخزينة في الفترة الممتدة بين 1971 و1985 قد سيطرت على الجهاز المصرفي الجزائري، شاركت الخزينة العمومية بصفة أساسية في انتقال الجزائر من اقتصاد القرض إلى اقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرض ومستثمر، فإن ذلك تغير بعد أن مهام الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد واكتفت بتمويل استثمارات البنية الأساسية.

وفق قانون النقد والقرض 90-10 المؤرّخ في 14 أفريل 1990، لم يعد تمويل الاستثمارات من مهام الخزينة العمومية كما كان عليه سابقًا قبل 1990، فجاء قانون القرض والقرض لإبعاد وتحرير الخزينة العمومية من عبئ منح القروض وجعل ذلك من مهام المصارف. فأصبح تدخل الخزينة محدد وفق سياسة الإصلاح الاقتصادي، فقد جاء المرسوم في 16 مارس 1991 للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفق شروط محددة.

نتيجة وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 90-10 المؤرّخ في 14 أفريل 1990، قامت السلطات بإجراء عدد من التعديلات على القانون بإصدار الأمر 01-01 المؤرّخ في 04 ذي الحجة 1421هـ الموافق لـ 27 فيفري 2001م، حيث تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

من نقائص سير المنظومة المصرفية، يمكن أن نلخص منها:
- العجز في التسيير (تنظيم، تأطير، التكيف مع التغيرات ...الخ)؛
- عدم القدرة على تقدير المخاطرة وعجز المصارف على مواجهته؛
- نقائص جهاز الإعلام والتسويق والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- غياب المنافسة؛
- وضياع الوقت نتيجة لصلابة التأخر في العصرنة لا سيما التكنولوجيا.

قبل الخوض في واقع عمل المصارف الجزائرية، يمكن إبداء عدد من الملاحظات في علاقة المصارف العمومية بالمؤسسات الاقتصادية، نلخص بعضها فيما يلي:
- درجت المصارف في دائرة المتاجرة، مما يجعلها مضطرة لمراجعة علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تفرض المصارف على الصفقات الاقتصادية تأخير غير مبرر وتكاليف غير قانونية لا يعاقب عليها أي تنظيم أو قانون للأخلاقيات؛
- وجود ثغرات ونقائص لا حصر لها في المراقبة المصرفية عند متابعة مختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية (خاصة في الواردات)؛
- كان لإجبار جميع عمال المؤسسات العمومية على فتح حسابات مصرفية عندما يصل المبلغ إلى 1200 دينار أثر كبير في إنهاك قدرات التسيير وحرمان فئات أخرى من مستعملي المنظومة المصرفية في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة؛
- وأن السوق المصرفية نادرا ما تتوفر على مرونة شفافة لتواريخ القيمة المستعملة في مختلف عملياتها والمتعامل بها مع الزبائن.

ارتبط التفاوض التجاري المتعدد الأطراف في إطار اتفاقية الغات "الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة- G.A.T.T" بين سنوات 1986 و1993 بالأرغواي، الذي انتهى في أفريل 1994 إلى اتفاق نهائي بمدينة مراكش المغربية يضم 110 بلد. وانطلاقًا من هذا التاريخ، أصبح على الدول ضرورة إجراء تعديلات في سياستها الاقتصادية الوطنية بما يتماشى وتوجهات المنظمة العالمية للتجارة ".O.M.C" التي ظهرت للوجود ابتداء من 1995/01/01. ففي السابق لم تكن الغات تتضمن قواعد تتعلق بالتجارة في الخدمات مثل المصارف والتأمين والنقل البحري والسياحة. إلا أن الجولة الأخيرة في الأرغواي سنة 1993 أضافت تحرير التجارة في السلع الزراعية وتحرير تجارة الخدمات المالية التي تتضمن العمل المصرفي.

تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحرير قطاع التجارة على المستوى العالمي لتبني سياسة تحرير الخدمات المصرفية، فقد اتجه الأمر نحو حماية هذا القطاع من المنافسة الأجنبية وفق المبادئ التالية:
- عدم التفرقة أو التمييز بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الوطنية في أداء هذه الخدمات؛
- تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على كافة الدول الأعضاء في الاتفاقية؛
- الالتزام بمبدأ الشفافية بوضع كل القيود التي تضعها الدولة؛
- وتخفيف القيود تدريجيًا على وصول المؤسسات الأجنبية للأسواق الوطنية للدول الأعضاء.

تغير الأداء والعمل المصرفي كانعكاس للعولمة، فقد تضخمت الأعمال بدخولها في مجالات أخرى جديدة مثل قيام المصرف بفتح شركات التأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار. فأصبح الحديث جاري عن المصارف الشاملة التي تعتبر تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتضخ وتمنح الائتمان المصرفي

لجميع القطاعات. معنى هذا أنها مصارف غير متخصصة تقوم على استراتيجية التنويع في كل الأنشطة الاقتصادية.

هناك أربعة اتجاهات تحدث جذريا في العالم المالي تتمثل في اندماج المؤسسات، عولمة العمليات، تطوير تكنولوجيات جديدة، وتدويل الصناعات المصرفية. ففي الولايات المتحدة الامريكية، أدى إلغاء القيود المصرفية بين الولايات في عام 1994 إلى إطلاق موجة من الاندماجات. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية وخاصة النمو المثير للخدمات المصرفية وخدمات السمسرة في الإنترنت للعولمة أن تذهب إلى مدى أبعد من هيكل الملكية الخاص بالتكتلات المالية وأن تصل إلى أسواق التجزئة. فتدويل الصناعة المصرفية يزيد من طمس الحدود بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية. ومثال ذلك دخول منتجات التأمين من خلال فروع المصارف وهي ظاهرة تعرف بالتأمين المصرفية.

هناك عدد من العوامل ساعدت على بروز المصارف الشاملة نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية الحاصلة التي انعكست بوضوح على تطور أداء وأعمال المصارف وزيادة اتجاهها نحو العولمة المالية. ولعل أهم العوامل التي ساعدت وأجبرت المصارف على تحويل كبير وفق المستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، نذكر منها :

– تنامي الاتجاه العالمي نحو عملية الخوصصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة وفق توجيهات صندوق النقد الدولي؛
– وتزايد دور المصارف دوليا خاصة مع التغيرات الحاملة في إطار العولمة الاقتصادية والعمل بأسس المنظمة العالمية للتجارة مع 1995/01/01.

مع تدويل الأسواق المالية عبر المراكز الكبرى، أصبحت المصارف التقليدية تلعب دور الوسط، ويرتبط ذلك وتعاظم الشركات المتعددة الجنسيات في الاتجاه العالمي وزيادة الاندماج بين أكبر المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية.

المراجع المستخدمة :

(01) جمال جويدان الجمل، «تشريعات مالية مصرفية»، ط. دار صفاء النشر والتوزيع، عمان & مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002.

(02) زياد رمضان & محفوظ جودة، «الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك»، ط. دار وائل للطباعة النشر، عمان، 2000.

(03) طلعت أسعد عبد الحميد، «الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة»، ط. المتحدة للإعلان (الطبعة العاشرة)، القاهرة، 1998.

(04) عبد المطلب عبد العظيم، «البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(05) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، «مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي»، الدورة السادسة عشرة، الجزائر، نوفمبر2000.

(06) بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس ''تقنيات مصرفية''، أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

(07) أحمد علي دغيم، ''اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد''، ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989.

(08) طارق عبد العال حماد، ''التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك''، ط. الدار الجامعة، الإسكندرية، 1999.

(09) خبراء صندوق النقد الدولي، كريم النشاشيبي، باتريسيا ألونزو–جامو، ستيفانيا بازوني، آلان فيلير، نيكول لافرمبوزا، وسباستيان باريس هورفيتز، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق''، ط. صندوق النقد الدولي واشنطون، 1998.

(10) بن حمودة محبوب، ''الأثر المالي للمديونية المصرفية للمؤسسة: حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية''، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

د/ زعباط عبد الحميد – جامعة الجزائر

ملخص : لقد قامت GATT ووريثتها OMC في تحويل المبادلات التجارية الدولية من إطار ثنائي إلى إطار متعدد الأطراف، كما عمدت وتعمد إلى التحرير المتزايد للمبادلات الدولية وجعلها أكثر شفافية من خلال استبعاد القيود غير الجمركية والتحول إلى القيود الجمركية والعمل على تخفيضها تدريجيا من خلال جولات جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا.

تمهيد : لقد عرف العالم فى القرن 19 فترات اتسمت أحيانا بتدعيم السياسات الحمائية (الفترة 1880-1913) وأحيانا أخرى بتصاعد حرية التبادل (من بداية القرن 19 إلى 1880) خاصة من قبل الدول المتقدمة (بريطانيا) التي كان التبادل الحر يخدم مصالحها حيث استفادت من انخفاض تكاليف إنتاجها.

وبصفة عامة فان فترات السياسات الحمائية يرافقها الكساد وفترات حرية التبادل يرافقها التوسع والنمو.
وعلى الصعيد النظري فقد وجدت كلتا السياستين من يدعمها وهكذا فقد عمد الكتاب الكلاسيك (آدم سميت وريكاردو) إلى تقديم الحجج على أفضلية سياسة التبادل الحر اعتمادا على مبدأ اليد الخفية، وعلى أن التبادل الحر يسمح بالتخصص الدولي وتمكين الدول المتبادلة من حيازة خيرات تفوق ما يمكن أن تحصل عليه في وضع الاكتفاء الذاتي. وفي المقابل فإن كتابا آخرين أصروا على الآثار الإيجابية للسياسة الحمائية، ومنهم الألماني فريديريك ليست الذي يرى أن الدولة المتأخرة بالنسبة لدولة أخرى (متقدمة) وحتى يمكنها تطوير صناعة وطنية يلزمها حماية منتجيها من منافسيهم وإن كان يرى أن الحماية ينبغي ألا تمس سوى الصناعة وألا تستمر سوى لتلك الفترة التي تسمح فيها للأمم المتأخر باللحاق بالدول المهيمنة.

I ــ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)
لقد ترافقت الحمائية التي تدعمت في الثلاثينيات من القرن العشرين بانهيار النظام النقدي الدولي (نظام القاعدة الذهبية) : تخلي عن قابلية تحويل الجنيه الاسترليني سنة 1931 وتعويم العملات، وهو ما أدى إلى اختلال المبادلات الدولية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سعت أمريكا إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي وعملت على صياغة نظام عالمي على أساس تفاوضي مما أدى ميلاد مؤسسات دولية: منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وفي مجال التجارة الدولية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استبعاد الجوانب الحمائية عن طريق الإزالة التدريجية لعراقيل التبادل عبر المفاوضات المتعددة الأطراف. وهكذا فقد تم التوصل سنة 1948 ــ أثناء ندوة هافانا المستدعاة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ــ إلى اتفاق هافانا المتعلق بإنشاء المنظمة الدولية للتجارة (OIC). لكن رفض الكونجرس الأمريكي التصديق عليها[1] جعلها تولد ميتة. وبموازاة لذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم الأخرى إلى التفاوض (بجنيف) حول اتفاق متعدد الأطراف لتقليص التعريفات الجمركية وإعداد بنود عامة (Clauses générales) متعلقة بالتزامات في ميدان التعريفات. وقد أدى ذلك إلى التوصل، في أكتوبر 1947، إلى توقيع اتفاق عام حول التجارة والتعريفات (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) من طرف 23، منها 11 دولة نامية.[2] لكنه لا يشكل منظمة دولية بالمعنى القانوني للكلمة.

II ــ مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)
تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم هذه المبادئ :

ــ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (المادة الأولى) وتلتزم بموجبه الأطراف المتعاقدة على ضمان معاملة متماثلة وغير تمييزية بالنسبة لجميع الشركاء. فإذا قامت دولة ما بتقديم تنازل تعريفي لبلد ما فإنها تكون مجبرة على تقديمه لجميع البلدان الأخرى الموقعة على الاتفاق، أي الانتقال من ثنائية المبادلات (تقديم تنازلات متبادلة والإبقاء على الحماية إزاء الغير) إلى المبادلات المتعددة الأطراف (كل الأطراف المتعاقدة تستفيد من التخفيضات الجمركية المحصل عليها أثناء المفاوضات الثنائية).

ـــ مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة) ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات المستوردة، التي دفعت عليها الرسوم الجمركية، نفس المعاملة التي يتلقاها المنتج المحلي دون تمييز.

ـــ مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة الثانية) أي على كل طرف متعاقد أن يصرح بمعدل التعريفة الجمركية الأقصى الذي ينوي تطبيقه على كل منتج و لا يمكنه فيما بعد تطبيق معدل أعلى من ذلك.

ـــ مبدأ تبادل التنازلات الجمركية والالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا والتي تهدف إلى تقليص التعريفة الجمركية.

ـــ حماية الصناعة المحلية عن طريق التعريفات الجمركية فقط عند المستويات المنخفضة والسعي لحظر استخدام القيود الكمية وهو ما يعني السعي لجعل السياسة التجارية شفافة (المادة 11).

ـــ مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة السادسة) أي عدم بيع منتج مصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي.

III ـــ استثناءات مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)

لقد عرفت مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) بعض الاستثناءات وذلك محاولة من الأطراف المتعاقدة عدم القفز على الواقع الفعلي للوضع الدولي. ويمكن إيجاز تلك الاستثناءات على النحو التالي.

ـــ بالنسبة للبند الدولة الأولى بالرعاية فإن الاستثناء الأهم يتعلق بالتكتلات الجهوية (منطقة التبادل الحر أو الاتحاد الجمركي)، إذ ترخص الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) عقد اتفاقيات جهوية، على ألا تؤدي تلك الترتيبات إلى فرض حواجز جديدة على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى تفوق ذاك المستوى الذي كانت عليه في السابق.

ـــ كما أنه تم تقديم معاملة تفضيلية للبلدان النامية تحت تأثير ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (CNUCED) حيث أن الجزء IV من الاتفاقية العامة المضاف في 1964 (المواد 36، 37 و 38) أعفى البلدان النامية من التزام التبادلية (Obligation de réciprocité) إذ يمكنها أن تتفق فيما بينها على ميزات تبادلية دون أن توسع للبلدان المتقدمة، إلا أن هذه الإمكانية غير موجودة في التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، أي أنه ليس من الممكن أن تمنح لصادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة تسهيلات تخص التعريفات الجمركية.

في 1971 تم إدراج، لأول مرة، نظام التفضيلات المعمم (SPG)* في (GATT): تم تبني هذا النظام في الدورة الثانية للـــ CNUCED سنة 1968،[3] وقد جدد العمل به لمدة 10 سنوات، أي إلى غاية 1981، ومع اختتام جولة طوكيو 1979 تم إصدار إعلان "المعاملة الخاصة والتفضيلية" والذي أقر نظام الأفضليات الجمركية دون أن يكون محددا بفترة زمنية معينة. كما تم الإقرار بشرك التمكين (Clauses d'habilitation) إذ أن الأطراف المتعاقدة في الـــ (GATT) مجتمعة قد تمكن البلدان النامية من استخدام ترتيبات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها. وقد بادرت البلدان المتقدمة لترتيبات من هذا القبيل، من أمثلتها اتفاقية لومي التي تربط بلدان إفريقيا والكاريبي والهادي (بلدان ACP) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، والتي تسمح بدخول بعض منتجات (المنتجات الزراعية الإستيوائية وخام الحديد) بلدان ACP إلى المجموعة الأوروبية دون رسوم جمركية.

ـــ ألمادة 12 ترخص التقييدات الكمية في بعض الوضعيات خاصة إذا عرف البلد المعني أزمة خطيرة في ميزان مدفوعاته.

ـــ كما رخصت المادة 19 لبلد ما أن يحمي نفسه إذا أحدثت الواردات خطرا حقيقيا على إنتاجه المحلي. إلا أن هذه الحماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت.

IV ـــ أجهزة الـــ (GATT)

تتألف أجهزة الـــ (GATT) من:

1 ـــ الدورة الوزارية للأطراف المتعاقدة التي تنعقد سنويا، وتتخذ قراراتها حسب مبدأ عضو = صوت. وتعد الهيئة العليا لـــ (GATT)، ويطلب حضور الأكثرية المطلقة للحصول على نصاب الاجتماع. وتتخذ القرارات عادة عن طريق توافق الآراء (Consensus). وفي حالة قبول انضمام عضو جديد بـــ 2/3 أصوات الحاضرين، على أن يشكل ذلك نصف عدد الأعضاء زائد واحد على الأقل. أما تعديل بنود الاتفاقية فيتطلب 2/3 عدد الأعضاء.

2 ـــ مجلس الـــ (GATT) يعمل بين دورتين وزاريتين ويقوم مقام الدورة الوزارية، يجتمع شهريا ويضم ممثلي الأطراف المتعاقدة ويحضر الملفات الكبرى التي يتم تبنيها أثناء الدورات.

3 ـــ سكريتاريا تشمل المدير العام ومساعديه.

V ـــ عمل الـــ (GATT)

منذ إنشاء الـــ (GATT) سنة 1947 إلى غاية بدء جولة أوروغواي سنة 1986 جرت 7 جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء:[4] جولة جنيف سنة 1947، جولة آنسي 1949، جولة توركاي 1950 ـــ 1951، جولة جنيف 1955 ـــ 1956، جولة دايلون

1960 ــ 1961، جولة كيندي 1964 ــ 1967، جولة طوكيو 1973 ــ 1979.

عملت الجولات من جنيف إلى كيندي أساسا على تخفيض التعريفات الجمركية. انطلاقا من جولة طوكيو تم البد في نقاش حول التعريفات غير الجمركية. وقد انحصرت تلك الجولات السبع حول السلع الصناعية مع بقاء قطاع المنسوجات والملابس خارج الـ (GATT)، حيث أن هذا القطاع خضع لاتفاقيات طويلة الأجل من 1962 إلى 1973 قبل أن يعوض بالاتفاق المتعدد الألياف 1 AMF المنعقد في 1974، اتبع بـ 2 AMF في سنة 1978 تم عوض بـ AMF3 منذ 1982، وال\ي تم تمديده إلى 1991 تم مدد من جديد بـ 17 شهرا بدء من 1 أوت 1991 وبقي ساري المفعول لمدة 12 شهرا من 1993/1/1 إلى 1993/12/31. [5]

كما أخفقت تلك الجولات في تعديل السياسات الزراعية القائمة على مستوى عال من الحماية التي تفرضها بعض الدول المتقدمة، خاصة المجموعة الاقتصادية الأوربية، على وارداتها.

إن جولة أوروغواي 1986 ــ 1993 تتسم بتزايد عدد المشاركين وتعقد الملفات المطروحة للتفاوض، مع تعرض النقاش للحماية غير الجمركية وتم التطرق لميادين جديدة: الزراعة، النسيج والملبوسات، إضافة إلى المفاوضات الجمركية.

كما أضيفت إلى جولة أوروغواي مسائل جديدة كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة بالتجارة. كما أخذت في الاعتبار أشكال الحماية الجديدة التي ظهرت في الثمانينيات وموروست من قبل الدول المتقدمة (مثل التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات) وفق ترتيبات ثنائية خارج قواعد الـ (GATT) ولا تتفق مع مبادئها.

وقد ميز جولة أوروغواي تعارض مصالح الأطراف المتعاقدة: تعارض المصالح الزراعية الأوروبية(لا سيما الفرنسية منها) مع المصالح الأمريكية، ظهور عجز تجاري دائم لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفائض تجاري شبه دائم لدى كل من ألمانيا واليابان، تفكك البلدان النامية وبروز الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأصبحت مصالحها تختلف عن مصالح الدول النامية الأخرى.

وأثناء المفاوضات برز خلاف جوهري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية حول الملف الزراعي.

وفي مجال الخدمات ظهر تعارض بين الدول المتقدمة والدول النامية ليتوسع هذا التعارض فيما بعد ليصبح نزاعا أمريكيا فرنسيا في فرع السمعي البصري.

وفي نوفمبر 1992 حدث اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، الممثلة لـ 12 طرفا متعاقدا، حول ملف الزراعة والمعروف باتفاق بليرهاوس Blair House، وهذا الاتفاق لم يرض الطرف الفرنسي؛ وبموجبه يتم استبدال الاقتطاعات التي كانت تفرضها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على وارداتها من المنتجات الزراعية بتعريفات جمركية مكافئة.

لقد خطط لمفاوضات جولة أوروغواي أن تكتمل خلال أربع سنوات لكنها استمرت إلى غاية 15 سبتمبر 1993 وذلك نتيجة لما استجد ، كما سبقت الإشارة، من موضوعات متعددة ومعقدة. فمثلا لم يتم طرح موضوع قيام المنظمة العالمية للتجارة على بساط البحث إلا عندما صرح الوزير الإيطالي في 05 مارس 1990 بأن المجموعة الأوروبية تتدارس إحياء فكرة إقامة منظمة للتجارة الدولية.

VI ــ نتائج جولة أوروغواي ومؤتمر مراكش

من أهم النتائج التي ترتبت عن ذلك مايلي:

ــ قيام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الـ (GATT) المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية.

ــ برتوكولات حول السلع المصنعة تخص تأمين وصولها إلى أسواق الدول الأعضاء.

ــ اتفاقية الزراعة وذلك بعد التوصل إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبمشاركة كل من اليابان وكندا في بليرهاوس في واشنطن عام 1992 والمتضمن: تحويل القيود الجمركية إلى قيود جمركية، بروتوكول الوصول إلى الأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية، اتفاقية خفض الدعم بجميع أشكاله واتفاقية الإجراءات الصحية، إضافة إلى مشروع القرار الوزاري الذي أقر في مراكش، والمتعلق بتعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا عما سيلحق بها من أضرار جراء تحريرها قطاع الزراعة.

ــ اتفاقية الملابس والمنسوجات التي جاءت استجابة لمطالب البلدان النامية بدمج قطاع الملابس والمنسوجات في الـ (GATT) على مراحل، حيث يتم التفكيك التدريجي للحصص الموجودة: 16 % في 1995، 17 % في

1998، 18 % في 2002 و 49 % المتبقية في 2005.[6] وبموازاة لذلك تتم الزيادة المستمرة في الحصص الكمية على بعض المنتجات التي تظل خاضعة لاتفاقية الألياف المتعددة بنسب: 16 %، 25 % ثم 27 % على التوالي[7]

ـــ اتفاقية التجارة في الخدمات وتلتزم بموجبه الدول الأعضاء بتحرير قطاعات خدمية معينة من خلال جداول التزامات ترفقها ببروتوكول انضمامها. وقد تمت أيضا معالجة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالخدمات والمتصلة بالتجارة.

ـــ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وتستند إلى أحكام كل من اتفاقية "برن" للمصنفات الفنية والأدبية، اتفاقية باريس للملكية الصناعية، اتفاقية روما لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، ومعاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة. وتتعلق اتفاقية الملكية الفكرية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها (حقوق الفنانين، البث الإذاعي والتلفيزيوني) حقوق الملكية الصناعية: براءات الاختراع، العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميمات الصناعية والتخطيطية.

ـــ اتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS): ويتعلق الأمر بتلك الإجراءات التي تضعها دولة ما على الاستثمارات الأجنبية داخل نطاق سلطتها الجغرافية، والتي قد تشكل قيدا على التجارة العالمية، كأن يشترط تضمين نسبة معينة من المكونات المحلية في منتجات المشروع.

ـــ اتفاقية محاربة الإغراق إذ تعطي الحق للطرف المتعاقد بتطبيق إجراءات مضادة للإغراق إذا سببت الواردات المنخفضة السعر ضررا ماديا لصناعة محلية.

ـــ اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية وبموجبها يحظر دعم الصادرات، وكذا ذاك الذي يستخدم للتوسع في استخدام السلع المحلية بدلا من السلع المستوردة، إلا أن هناك دعم مسموح به مثل الدعم المقدم إلى برامج البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات أو تعهد بها إلى مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث بشرط ألا تتجاوز 75% من تكلفة البحث و 50% من تكلفة التطوير، وهناك دعم ثالث جائز إذا لم يضر بمصالح الأعضاء الآخرين.

VII ـــ المنظمة العالمية للتجارة

اتفاقيات جولة أوروغواي الموقعة في أفريل 1994 بمراكش أنشأت بدءا من 1995/1/1 المنظمة العالمية للتجارة، ومن مهامها الأساسية:

ـــ السهر على بدء تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي المتعددة الأطراف Multilatéraux والاتفاقيات الجماعية Plurilatéraux وتشكيل إطار جديد للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية والمستقبلية.

ـــ اقتراح جهاز لتسوية المنازعات التي يمكن أن تظهر بين عدة دول أعضاء.

وتتشكل هياكل المنظمة العالمية للتجارة من:

1 ـــ ندوة وزارية مكونة من ممثلي كل البلدان أعضاء، وتجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، وتعد الهيئة الرئاسية للمنظمة.

2 ـــ المجلس العام يتولى شؤون المنظمة بين دورتين وزاريتين ويقوم بوظيفة هيئة تسوية المنازعات ORD.

3 ـــ المجالس المتخصصة وهي تحت إشراف المجلس العام، وتتمثل في مجلس تجارة البضائع، مجلس تجارة الخدمات ومجلس متعلق بالملكية الفكرية.

VIII ـــ جهاز تسوية المنازعات

وفقا للفقرة الثانية من المادة 4 من اتفاقية مراكش فإن المجلس العام ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا للإضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات في الاتفاقيات المشمولة: اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وكذلك اتفاقيات أخرى كتلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش.

وقد جاء هذا الجهاز لتجاوز عقبتين: تتمثل الأولى في بطء إجراءات الـــ (GATT) ، والثانية في صعوبة تطبيق التوصيات، مما جعل بعض الدول تلجأ إلى العقوبات التجارية ضد الأطراف الأخرى، وفقا لقوانينها المحلية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويتم في بادئ الأمر البحث عن حل بالتراضي بين طرفي النزاع، فإذا فشل يحق للطرف المتضرر المطالبة بتشكيل فريق المحكمين (ويتم نفس الشيء إذا لم يستجب الطرف الثاني لطلب التشاور) الذي يشكل ممن تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والأكاديمية في مجال التجارة الدولية من غير مواطني أطراف النزاع. يقدم هذا الفريق تقريره لجهاز تسوية الذي يعتمده بعد تعميمه على الأعضاء لتقديم أسباب اعتراضهم إن وجدت.

يمكن للطرف المجرم استخدام حقه في الاستئناف أما هيئة الاستئناف المكونة من أناس لهم خبرات واسعة في القانون التجاري الدولي، لتنظر في الجوانب القانونية والتفسيرات القانونية التي توصل إليها فريق المحكمين فقط (مدى توافقها مع الأحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات) دون النظر في

الموضوع. ويقوم جهاز تسوية النزاعات وكذا أطراف النزاع باعتماد تقريرها ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم اعتماد تقرير هيئة الاستئناف. [8]

فإذا رفض أحد الطرفين فإن ORD يمكنه أن يرخص للبلد المتضرر اتخاذ إجراءات تعويضية بشكل آلي.

IX ــ المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

طبقا للمادة 4 من الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة يجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة على الأقل خلال سنتين. ومن أهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي انعقدت :

ــ مؤتمر سنغفورة في ديسمبر 1996 سعى إلى تقييم بدء اتفاق مراكش، وتم تكوين مجموعات عمل تقوم ببحث المسائل التالية:

. العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة (المنافسة وتدهور البيئة، خطر استخدام موضع البيئة للممارسة الحمائية)،

. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

. مسألة الشروط الاجتماعية (غياب الحماية الاجتماعية ألا يؤدي إلى منافسة غير شرعية، فرض الضوابط الإجتماعية ألا يشكل حماية ملتوية).

. العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية.

إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجية المعلومات تم التوقيع عليه من 28 بلد.

ــ مؤتمر جنيف 1998 سعى إلى تحضير الجولة الموالية من المفاوضات،تكريس الشفافية، مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة.

ــ مؤتمر سياتل سبتمبر 1999 حاول إطلاق إشارة الموافقة لبدء جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العمالة، لكن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول الملف الزراعي من جهة، وبين الدول المتقدمة والدول النامية حول إدراج معايير شروط العمل في جدول الأعمال أدى إلى فشل المؤتمر.

ــ مؤتمر الدوحة نوفمبر 2001 من أهم ما ورد في مشروعه الختامي:

. أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المناسبة لإجراء حوار معمق حول الجانب الاجتماعي

. ضرورة التسريع الفعلي لإزالة القيود الكمية على الملابس والمنسوجات.

. السماح للبلدان النامية إنتاج الأدوية خارج براءات الاختراع لمواجهة الأوبئة.

. التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق وخفض دعم الصادرات في المجال الزراعي.

الخاتمة : إن الانتقال من ثنائية المبادلات الدولية إلى المبادلات الدولية المتعددة الأطراف يتدعم مع مرور الزمن: بتمديده إلى موضوعات جديدة من جهة، وبتزايد عدد البلدان المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية وبالعمل على التحرير المتزايد للمبادلات الدولية من خلال إزالة القيود الكمية وتفكيك أو إزالة القيود الجمركية. بيد أن البلدان النامية تجد نفسها أقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية الذي يتيحه هذا التحرير بل أن بعضها لا يتحصل على أي شيء، ولذا فإن جولات المفاوضات القادمة ستكون بالغة الأهمية، وعلى البلدان النامية إن أرادت ضمان مصالحها أن تقوي مركزها التفاوضي من خلال تكوينها تكتلات إقليمية قوية تواجه بها الأقطاب الدولية الحالية، وعلى الأخص Nafta والاتحاد الأوروبي.

* نظام التفضيلات المعمم (SPG): في 1970 أنشأت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأخرى هذا النظام الذي يمنح أفضلية وصول منتجات البلدان النامية الأكثر حرمانا إلى أسواق الدول المتقدمة. ونظام التقديرات المعمم للمجموعة الأوروبية يمس نظريا ما يقارب 150 دولة و27 إقليم غير مستقل، لكنه لم يستعمل بشكل أساسي إلا من قبل. دول آسيا وأمريكا اللاتينية التي لم تستفد من النظام الجمركي التفضيلي لاتفاقية لومي.

الهوامش:

1) Jouanneau. D,, Le GATT. 2 édition, PUF « Que Sais –je ? . Paris, 1987. P 15.

2) Michel Rainelli : L'organisation du commerce. Casbah éditions. Alger. 1999, P :26

3) Michel Rainelli : OP. Cit. P 27.

4) Emmanuel Combe : Le multilatéralisme, du GATT à l'OMC. In : Cahiers français N° 229. Nov – Déc 2000. P 11.

5) Michel Rainelli : OP. Cit. P 25.

6) Beatrice Marre : De la mondialisation subie au développement contrôlé. Les documents d'iformations, imprimé pour l'assemblé nationale. Par Lesager. Paris, sans date, P : 115.

7) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.ص 60:

8) مصطفى سلامة: قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص: 60.

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل

د. ناصر دادي عدون – المدرسة العليا للتجارة
متناوي محمد – جامعة الشلف

ملخص البحث :

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول، إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت الى المنظمة للانضمام، ولها في ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تمثل عراقيلا لا يستهان بها. وكل هذه الجوانب وان استطاعت المرور فيها فان الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

الكلمات المفتاح: المنظمة العالمية للتجارة، اقتصاد السوق، الإصلاحات الاقتصادية، التجارة الخارجية، برنامج التعديل الهيكلي، السياسات التجارية، الدول النامية، مزايا

تمهيد: تدخل الجزائر مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وهذا بعد عدة اجراءات من الاصلاح والتعديل الهيكلي لاقتصادها منذ اكثر من عشرية كاملة.

فقد بدأت اصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية وعلاقتها باجهزة الدولة في التسيير، وخصائص معاملاتها ودورها الاقتصادي الجديد، طبقا للقوانين الخاصة بتلك الاجراءات بداية سنة1988.

ثم جاءت إجراءات التعديل الهيكلي المصاحبة لاعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، بمساهمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بين سنتي 1989 كبداية، و1998 التي شهدت نهاية برنامج التعديل الهيكلي، بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية والاستقرار على المستوى الكلي(1).

وتتجه الجزائر اليوم، وبشكل أكثر حسما، الى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وهي عملية وان قد نراها نتيجة طبيعية للمسار المذكور أعلاه، فانها ذات أسباب وأهداف وإجراءات ليست سهلة التحقيق لعدة اسباب، منها ما يعود الى طبيعة المنظمة واهداف وجودها او الى الظروف الاقتصادية العامة.

وفي هذا الاطار سوف نحاول التطرق بالتحليل الى التساؤل التالي: ما هي الأهداف التي تتوخاها الجزائر من انضمامها الى م.ع.ت.، وما هي العراقيل التي تصادفها في ذلك؟

ولطبيعة الموضوع يجب الولوج اليه عبر مفهوم كل من الـــATT و OMC واهدافهما، وموقع الجزائر قبل اتجاهها الى المنظمة.

I–نظرة تاريخية حول الموضوع

مما لا شك فيه ان المعاملات التجارية بين المجتمعات، أصبحت ذات أهمية عالية، وتشغل مجالا واسعا من جهود وحركة مختلف الأطراف العاملة على المستوى الدولي، وحتى المحلي الوطني والجهوي. ولم تأت هذه الاهمية فجأة بل كانت كذلك منذ اتساع النشاط الاقتصادي للانسان، وخاصة مع توسعه خلال القرون الوسطى وما تبعه من نتائج على الدول القوية التي احتلت غيرها فيما بعد من جهة، أو على الدول الضعيفة المهيمن عليها من جهة أخرى.

ولعل من المفيد ان نذكر هنا بان توسع وتطور الاقتصاد العالمي كان نتيجة قوة وتحسن أداء الإقتصاد الرأسمالي، الذي اعتمد بدوره على المبادلات الخارجية منذ بدايات الثورة الصناعية الاولى في اوربا، والتي جاءت نتيجة تجمع عدد من الشروط آنذاك، منها التوسع في الجانب التجاري الداخلي والخارجي خاصة، وما تم جنيه من ذلك (2).

كما أن المفكرين الكلاسيك قد عملوا في التنظير للحرية التجارية والمزايا التي يحصل عليها مختلف المتعاملين كأطراف أقوياء أو ضعفاء. فكانت لنظريات كل من آدم سميث للقيم المطلقة، وبعده نظرية ريكاردو للقيم النسبية في التجارة الخارجية، دور فعال في توجيه الممارسات الواقعية منذ القرن الثامن عشر، وقد أنتجت تقسيما دوليا للعمل، وتخصصا في الانتاج مجحفا في حق الدول الضعيفة، والتي أصبحت تنعت بمختلف نعوت التخلف فيما بعد.

وقد جاء النيوكلاسيك والمعاصرون فيما بعد لتكريس نفس المنهج والأهداف في نظرياتهم في هذا الموضوع. وتزخر الأدبيات الإقتصادية بالتحليلات المدعمة لاتجاه هؤلاء، الذي نراه ينتصر اليوم بشكل أكثر وضوحا، وبالتحليلات التي تنقدها وترد عليها خاصة من الاتجاه الماركسي واقتصاديي الدول النامية، وما قدمه في ذلك كل من ر.لوكسومبورغ، وس. أمين وغيرهم في نظرية التبادل اللامتكافئ.(3)

وازداد وضوح الاهتمام بالمعاملات التجارية الدولية وشروطها، مع نهاية الحرب العالمية الثانية بحرص الدول المنتصرة في الحرب على وضع مقاييس وهيئات، تسهر على تنظيم ومتابعة هذه المعاملات وتسهيل القيام بها، وهذا لتفادي العودة الى المشاكل التي شهدها العالم قبل تلك الفترة من اختناقات وأزمات أبرزها أزمة 1929-32.

وأحدث منذ سنة 1945 أهم قطبين في التنظيم المالي والتجاري الدولي، وهما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكل منهما أهداف ومبررات وشروط، ليس مكانها هنا، إلا أنهما جاءا في تصور إطار أوسع كان يفترض ان يضم قطبا ثالثا وهو منظمة التجارة الدولية، التي لم تر النور في الوقت المرجو لها لعدم الاتفاق عليها في البداية لتضارب مصالح الدول المعنية، خاصة الولايات المتحدة الامريكية(و.م.أ.) .

وكبديل لهذه المنظمة أنشئت اتفاقية الغات(GATT)، بتوقيع 23 دولة عليها، منها 13 دولة نامية، في مؤتمر دولي عقد بجنيف سنة 1947، وقد دعت اليه الو.م.أ.واتخذت له الترتيبات اللازمة.(4)

وبعد مرور الأربعين سنة الجيدة التي شهدها الاقتصاد العالمي 1945-1973، والتي استفادت من ظروف إعادة البناء، وانطلاق التنمية في الدول المستقلة حديثا، جاءت النكسة البترولية الأولى سنة1973، والتي كان لها أثر قوي على الاقتصاد العالمي. فقد تأثرت بها الدول القوية، وكذلك الدول النامية غير البترولية، لما تحملته من أعباء إرتفاع أسعار موارد الطاقة، وايضا النامية البترولية التي لحقتها الازمة العكسية سنة 1982، التي ظهرت في شكل أزمة مديونية خانقة، وما انجر عنها من مشاكل على اقتصاديات مختلف الدول النامية.(5)

وقد اصبحت الدول النامية، لعدة اسباب أخرى لا يليق ذكرها هنا، مجبرة على المرور في ما يسمى بعمليات إعادة هيكلة اقتصادياتها، للعودة إلى القواعد الحقيقية والواقعية للاقتصاد الرأسمالي، أو ما يسمى باقتصاد السوق، نتيجة تطبيق شروط كل من صندوق النقد الدولي، في البرامج المقترحة على هذه الدول، وكذا شروط البنك الدوي والمنظمة العالمية للتجارة التي تستقطب هذه الدول اليوم.(6)

وهكذا، فقد حاولنا بهذه النظرة المختصرة الاقتراب من محيط موضوع هذه الورقة بشكل أقرب الى واقع الدول النامية، والظروف التي ساهمت في وصولها الى ضرورة الانضمام الى م.ع. للتجارة.

وفيما يتعلق بوضعية الجزائر فعند استقلالها سنة 1962، انتهجت نظام التوجيه المركزي للاقتصاد الوطني، خاصة مع انطلاق مخططات التنمية ابتداء من سنة 1967. إلا أن النجاح الذي حققته في تكوين قاعدة صناعية مهمة، منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السبعينات لم تتمكن من استغلالها الجيد والعقلاني، لعدة أسباب تعود في أغلبها إلى طبيعة النظام الإقتصادي الإشتراكي وقواعده، وإلى الظروف الإجتماعية والثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد. وقد تم تناول التجربة الجزائرية في التنمية، وجوانبها الايجابية والسلبية في العديد من الكتابات والاعمال، لا يتسع المجال هنا إلى ذكرها.(7)

ويمكن للوهلة الاولى، ملاحظة أن الجزائر لم تكن في منأى عن المشاكل التي مست مختلف الدول الاشتراكية سابقا، رغم تميزها(الجزائر) بوجود مصادر تمويل التنمية في شكل ثروات باطنية ومصادر طاقوية. إلا أن هذه المصادر كانت في نفس الوقت من عوامل تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها، لما لم تحسن استغلالها في تطوير قطاعات خارج المحروقات بالشكل المطلوب لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي، الذي ظل معتمدا على المحروقات الى حد اليوم.

وقبل التطرق الى انضمام الجزائر الى م.ع.ت.، سوف نمر عبر كل من اتفاقية الغات، ثم المنظمة ع. للتجارة، حتى يتضح الفرق بينهما من ناحية طبيعة كل منهما، وكذا ما يترتب عن ذلك عند القيام باجراءات الانضمام اليهما.

II-الغات والمنظمة العالمية للتجارة

1-الغات وأهدافها: في سنة 1945 نجح مؤتمرو بريتن وودز (Bretton Woods)، في إنشاء كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير(BIRD) ليتسع فيما بعد الى البنك العالمي. وفي نفس الإطار حاولت مجموعة من الدول بإنشاء هيئة مكملة للهيئتين السابقتين لتنظيم شؤون التجارة الدولية، معالجة مشكلة ضعف نمو نسبة التجارة العالمية المتأثرة بالصعوبات والعراقيل التي عرفها الاقتصاد العالمي ككل، والتي زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن عملية انشاء منظمة التجارة في البداية فشلت، في المؤتمر الدولي لممثلي 53 دولة بهافانا سنة 1947، نظرا لتدخل مصالح الولايات المتحدة الامريكية خاصة. وتم ابرام معاهدة فيما بين عدد 23 من الدول اتفقت فيها على تخفيض التعريفة الجمركية، ورفع القيود على التجارة الدولية بنفس السنة، حيث أصبحت تعرف فيما بعد باتفاقية الغات (GATT). وتعني هذه الكلمة اختصارا لتسمية: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالانجليزية: General Agrement on Tariffs and Trade.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية، في انتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة. وأصبحت الاتفاقية الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

و رغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية، إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف، من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة. ومن هذه الأهداف: (8)

1- تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

2- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، و بالتالي تنمية الثروة.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

4- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل.

5- تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها بعضا، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

من خلال التمعن في محتوى هذه الأهداف، يمكن القول أنها تخدم مصالح الدول التي تملك تجارة خارجية متطورة، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسعى إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها. وهذا المنطق في الواقع قد لازم ظهور وتوسع الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من القرن الخامس عشر خاصة، ولنا في سياسات التجاريين في كل من إنجلترا، فرنسا وإسبانيا، آنذاك أوضح مؤشر على ذلك. (9)

2- المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها: ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.(10)

و فيها الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى الأدوات القانونية المتصلة بها.(11) فأصبحت هذه المنظمة إطارا أوسع يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الـ GATT، وأصبحت هذه الأخيرة جزءا من المنظمة.

إن مصدر رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC هو اختصار لـ" organisation mondiale de commerce "، ويختلف مفهوم المنظمة عن الاتفاقية في عدة جوانب. سنحاول تقديم أهم التعاريف التي أطلقت على هذه المنظمة بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال ما يلي:

1- «المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي ».(12)

2-« هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة».(13)

3-«هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف .(14)

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن OMC هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواءً من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين. وعادةً ما تصدر القرارات باتفاق الآراء. أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

و يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.

ويمكن ربط الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه المنظمة بالأسباب التي أدت إلى ظهورها. وكما تمت الإشارة إليه، فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، وعليه فإن أهداف هذه المنظمة تتمثل في النقاط التالية:(15)

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية. فهي بذلك تمنحهم فرصةً للقاءات الدائمة، خاصةً وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح إنشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2- تحقيق التنمية: لجميع الدول الأعضاء، وخاصةً الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 % من مجموع الأعضاء. ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيراً ما كانت عائقاً أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الـــ GATT، بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات، التي عانت منها الدول النامية كثيرا.

4- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

5- تقوية الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يبدو أنه بعد إنشاء هذه المنظمة، ستتحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستتمكن الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة.

وبما أن هذه المنظمة هيئة حقيقية عكس اتفاقية الـــ GATT، التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، فهي تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصةً في بعض المجالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلاً. وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة المهام التالية:(16)

1- تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض الأمور، التي تم الإتفاق عليها خلال جولة الأورغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة الأورغواي.

4- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه

الدول، والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة. والهدف من ذلك هو الإطلاع على التغيُّرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

5- التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملاً جوانبه المالية النقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مجمل المهام التي أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي بعد ظهورها، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عدد من البلدان التي تسعى للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. إلا إن درجة الاستفادة تختلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الاقتصادية لهذه الدول.

3-أهم الاختلافات بين OMC واتفاقية الـــGATT

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات من الغات آخرها دورة الأورغواي، كما تمت الإشارة إليه سابقا، وتختلف كل منهما عن الأخرى في عدة نواح مهمة، منها على الخصوص:(17)

1- الجانب القانوني: تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني. من جهة أخرى، فإن المنظمة تضم "الأعضاء" بينما الاتفاقية تضم " الأطراف المتعاقدة"، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

2- من جانب المنهج: كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد. لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل جميع الاتفاقيات كحزمة واحدة.(18)

3- من جانب الشمول: لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة فإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارة في الخدمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

4- في مجال تسوية المنازعات: إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الاتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها. بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في المنظمة، على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات.

5- من جانب الشخصية القانونية: تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد. فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها. فالاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية. لذا فإنها تتمتع "بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاء بها".(19)

وبهذا يمكن القول أن الدول الأعضاء بهذه المنظمة، بإمكانها الدفاع عن مصالحها وحمايتها من التجاوزات التي قد تحدث خاصة من قبل الدول المتقدمة، التي كثيراً ما تحاول الاعتداء على المبادئ الأساسية للمنظمة. وعليه فإن انضمام الدول النامية إلى هذه المنظمة قد يوفر لها الحماية بشكل أفضل مما كانت عليه قبل انضمامها، وذلك من خلال وجود جهاز فعال وصارم خاص لتسوية المنازعات، وهذا عكس ما كانت عليه الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الـــ GATT، التي طالما عانت من الاختراقات المتكررة لمبادئ الاتفاقية من قبل الدول المتقدمة خاصة.

غير أن المهام والأهداف المسطرة للمنظمة لا يمكن رؤيتها إلا ضمن محيط وظروف اقتصادية دولية، تتميز بعولمة الاقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها مجموعة السبعة المصنعة، التي تحرك ركائز الاقتصاد العالمي الثلاثة لما يخدم أهدافها ومصالحها الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي لها دور تاريخي وأساسي في هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى لا يمكن إهمال دور هذه الدول والشركات في العمل على نشر التكنولوجيا في مختلف أوجهها، الصناعية التسييرية أو الإدارية، وكذا المعرفية. وهو ما يكون في مجموعه أسباب نشر الثقافة و الرشادة الاقتصادية، التي تسمح بتحقيق مستويات فعالية وكفاءة جد جيدة لمختلف عوامل الإنتاج المتوفرة. كما أن حرية حركة هذه العوامل بين القطاعات الاقتصادية والمجتمعات توفر شرطا أساسيا لتحقيق تلك الفعالية والكفاءة.

وهذه العوامل ترتكز في الواقع على قيم المجتمع الرأسمالي منذ تكونه مع انطلاقة الثورة الثقافية، ثم الصناعية في أوربا في القرون الوسطى. وهي القيم التي ساهمت وتساهم في تطور الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن مدى مطابقتها لثقافات المجتمعات الأخرى، التي تجد اليوم نفسها مجبرة على التعامل والتكيف معها بالدخول في دائرة العولمة، بأسباب وأهداف معينة، وتحاول الاستفادة من ما يمكن أن تحصل عليه من شروط إيجابية، لتحسين اقتصادياتها. والجزائر في ظروفها الاقتصادية الحالية تقدم حالة معبرة في هذا الموضوع.

III–اهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لاتفاقية الغات، فإن التعاقد في هذه الاتفاقية هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدون في اتفاقية الغات. وبما أن الجزائر لم تكن طرفا متعاقداً في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجبارياً على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية. فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصاً أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارجها، خاصةً وأن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي.

1– الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام: لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصةً بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي:

1– إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج. وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2– تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد 10 % منها فقط.(20)

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها. خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل

هامة في تبادل السلع والخدمات، والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

3 – مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية، ومن جهته، يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4– الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة: إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.(21)

وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية.

وانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، حسب وزير التجارة السابق، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية:(22)

أ – الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني.

ب – يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

ج – يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

وحتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها اتباع الخطوات والإجراءات التالية:

أ – وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.

ب– تحديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.

ج– إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.

د– إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.

هـ– تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة، أي الرشوة والتمييز.

و– وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين، لان الشرط الوحيدة للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به، هو حماية المنتج الوطني.

ز– الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

ح– التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير.

للإشارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل في الاقتصاديات الغربية ما يقارب 80 % من السوق، بينما في الجزائر فعددها بلغ حسب الإحصائيات التي قامت بها وزارة القطاع في سنة 2002 ما يقارب 179 ألف مؤسسة، في حين كان ينبغي أن تصل إلى 600 ألف أو800 ألف مؤسسة حسب المعدل العالمي بالنسبة لعدد السكان، وهو ما يبين ضعف الاستثمارات في الجزائر.(23)

5- البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة: إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجاباً وسلباً وبدرجات مختلفة. وبما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة – مادامت الآثار السلبية موجودة فعلا- فمثلا الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، قد يؤثر على موازين مدفوعات جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير، ومنها الجزائر، بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا.

ومن جهة أخرى فإن هناك عددا هائلا من الدول التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة، إذ بلغ عددها 144 دولة حتى نهاية سنة 2002 ، هذا العدد من الدول يسيطر على 90% من المبادلات التجارية الدولية، وأغلب هذه الدول انضمت خلال جولة الأورغواي.(24)

ومنذ ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود وحتى نهاية سنة 2002م، انضمت 15 دولة جديدة إليها، وتوجد 28 دولة أخرى في طريقها للانضمام، ومن بينها الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، هناك 40 دولة إفريقية تتمتع بعضوية هذه المنظمة. للإشارة فإن الدول النامية تمثل الأغلبية من بين أعضاء المنظمة، كما أن أغلب الدول العربية هي أعضاء بهذه المنظمة.(25)

IV- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها. وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام.

1- وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية والمنظمة: لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الـــGATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة « Recommandation » في 18 نوفمبر 1960. وبعد ذلك بخمس سنوات، وبالضبط في مارس 1965 ، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة 26 الفقرة " ج " الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة.(26)

وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987، أي في آخر جولة وهي جولة الأورغواي.

1- وضعية الجزائر قبل جولة الأورغواي: قبل جولة الأورغواي تم السماح للجزائر، وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها.

بعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية، أي ما يعرف أو يسمى بـــ « FACTO »، فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها.

و سمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية. ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفاً في الاتفاقية.

2- مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأورغواي: أثناء قيام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلاً فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية. وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي وهذا بمراكش في المغرب.

2-الإجـــراءات التي اتخـــذتها الجـــزائر لتحضير عملية الانضمام إلى OMC: من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق. بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وباعتبار الجزائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وبهدف تسهيل و تسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في:

1- تعديل المنظومة القانونية: من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن هذا التعديل، سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على مثل إصدار أمر رئاسي في أوت2001.(27)يتضمن قانون الاستثمار. وكانت في كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية " بيرن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة1997 (28)، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر.

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003.(29)

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى خفض الاحتكار. وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة. وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

وابتداءً من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خالياً من كل القيود الكمية، وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح، ابتداءً من منتصف سنة 1995. وفي نهاية سنة 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية. و يسمح ذلك بتحرير الأسعار ويمكنها من أداء دورها، المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية، بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات المنافسة.

من جهة أخرى، و رغم الالتحاق بالسوق الأوربية بواسطة الاتفاق المبرم منذ سنوات، إلا أن هذه الإجراءات التي كانت الجزائر تسعى من ورائها إلى جلب الاستثمارات الخاصة،

الداخلية والخارجية، لم تر نتائجها المرجوة محققة بالمستوى المطلوب، مع تسجيل تأخر ملحوظ في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، مثل التأخر في عمليات الخوصصة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني.

وهذه الجوانب في الواقع هي نتيجة لعدة أسباب لها علاقة بالظروف الوطنية العامة التي تميزت بها الجزائر منذ عشرية أو اكثر، وبالجوانب الخاصة بالخطاب السياسي غير الحاسم و غير الواضح أحيانا، وغير المتناسق مع الإجراءات الواقعية. وفي هذا الموضوع يمكن ذكر النقاط التالية:(30)

1-ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي الذي يلعب الدور المحرك للنشاط التنموي، وتباطؤ إصلاحه.

2-ضعف مستوى الاستثمارات، نتيجة عدة جوانب متعلقة بالمحيط الاقتصادي، كالبيروقراطية المستمرة في ما يتعلق بالإجراءات الإدارية، مع توقع انطلاق تطبيق الشباك الوحيد في أربعة أو خمسة مدن كبرى في 2003، في انتظار التعميم. وكذا الوضع الأمني الذي تعرفه البلاد منذ التسعينات.

3-النقص الفادح في عرض أو تسويق الإصلاحات الهيكلية، على المستوى الوطني خاصة، ونقص التنسيق مع المتعاملين الاقتصاديين، أو الشركاء الاجتماعيين، رغم أن هذا من الشروط الأساسية للالتفاف حولها والمساهمة في نجاحها. وهو ما أدى إلى عدم فهم هذه الإصلاحات من طرف الشركاء، ثم محاولة عرقلتها في التطبيق وهي نتيجة طبيعية لذلك.

4-ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمتابعة الإصلاحات ونتائجها وتضارب في الإحصائيات عنها، وفي تقييمها، بين الوزارة المعنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي يشهد عدم رضا عنها، بمقابل الإشاعة بالإعداد لهيئة وطنية للتخطيط تعوضه.

5-التأخر الكبير المسجل في التحولات الهيكلية في الاقتصاد عامة، والصناعة بصفة خاصة، والجهاز المصرفي وكذا السوق المالية أو البورصة، التي تضم حاليا ثلاثة مؤسسات بقيمة 120مليون دولار، مقابل 50مؤسسة ببورصتي كل من تونس والمغرب، و50 مليار دولار في بورصة جنوب إفريقيا وهي حديثة النشأة.

بالإضافة إلى تعثر مشروع الاتحاد المغاربي، الذي يمكن أن يفتح فرصا جد مفيدة للاقتصاد الوطني.

3- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات، وكان ذلك في 30 أفريل1987.(31) وعند ظهور المنظمة ي 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الغات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلاً في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة اتباع الإجراءات التالية:

1- تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان 1996،(32) وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، و كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

أ- مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، و العلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب- البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

ج- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

د- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

وقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:(33)

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

ب- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، حيث تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ج- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلها الصناعية. وفي المجال الزراعي، حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

V- الصعوبات و العراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة "12"، و بسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة و واضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة. و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

و من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، و التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر:(34)

1-صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا : نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية.

2- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة. لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي.

3- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية،

بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا.(35)

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط، تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:(36)

أ- تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4- كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى نهاية سنة 2001. وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي: الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان واليمن. و قد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 ، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:(37)

أ- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، و تقديم العون الفني لها، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأوروغواي.

ج- مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة، بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة "12" والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي التزمت بها الدول المماثلة الأعضاء.

د- موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة التدريب و رفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف.

IV-خاتمة البحث

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، إذ أنها تقوم على مبادئ واتفاقيات تجارية، تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة، وإلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.

إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وهو نظام اقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الإيجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي إذا تم استغلالها بالشكل المناسب.

مع أن ذلك لا يمكن اعتباره إلا ضمن ظروفها العامة، وما يمكن أن توفره الجزائر من شروط محفزة وتجلب الاستثمار الأجنبي خاصة، لان القدرات الوطنية، البشرية والمادية وغيرها، لا تفيد في الواقع ما لم يتم تفعيلها وفقا لقواعد اقتصاد السوق. وهنا يدخل دور الهياكل والهيئات المساهمة في الاقتصاد الوطني، ابتداء من الجهاز المصرفي إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين في المجتمع، وهذا يمر عبر تكوين ثقافة اقتصادية ملائمة للواقع الجديد الذي تعرفه البلد.

وبما أن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات، فإن الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزيد من التنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة. والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، إلا بمقدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم في الدول المعنية، فيما يمكن استغلاله من الأوراق والإمكانيات المتوفرة لديهم.

وفي إطار مشروع انضمامها إلى هذه المنظمة، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية، فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف، و لم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري.

إن هذا الانضمام المرتقب، قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني، وبسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية، والتي بدأت تعطي ثمارها، فمثلا في المجال الصناعي، تحصلت 30 مؤسسة عمومية، وخاصة على شهادة الجودة " ISO 9000 " وتمكنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول.

أما في المجال الفلاحي، فإن بوادر إنعاش هذا القطاع تبدوا جلية، وذلك نتيجة للسياسة التي تم اتباعها، حيث تم تسجيل نتائج جد مرضية خلال سنة 2002، إذ سجل عجز في تصريف المنتوج بسبب زيادة الإنتاج، خاصة لمحصول الطماطم والكروم، وهذا رغم أن نسبة الدعم المقدمة لهذا القطاع لا تتجاوز4.5 %، بينما الدعم المسموح به في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو 10 %، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم زيادة ميزانية هذا القطاع لسنة 2003 ، وهو ما ينبئ بنتائج إيجابية مستقبلا.

لهذا فإن الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون إيجابية أكثر منها سلبية، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد، بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية، وكذا الاستفادة من خبرتها بإبرام عقود الشراكة، بالإضافة إلي تغيير الذهنيان وهو من الشروط الضرورية في ذلك.

إلا أن الوقت يبقى هو الحكم، حيث لا يمكن التأكد من هذه الجوانب إلا بعد الدخول في المراحل الحاسمة من تطبيق إجراءات، وقواعد م.ت. العالمية، والتفاعل مع مختلف الأطراف فيها، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع هذه القواعد، ولعل هذا ما سوف يكون، في حينه، مواضيع أعمال مكملة لهذا البحث.

الإحالات و المراجع المعتمدة

1- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، قانون التخطيط، القانون التجاري المعدل، وقانون صناديق المساهمة...الخ.

انظر: طواهر م. التهامي، و ناصر دادي عدون: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1994- 1998، وآفاقه، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد04-2001.

2- انظر فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة بيروت، ط1، 1981.

3- هناك عدة أعمال و كتب في هذا الموضوع، مثل التبادل اللامتكافئ لسمير أمين.

4-مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2 1996، ص.155.

5-6- طواهر-دادي عدون، سبق ذكره.

7-بن يسعد محمد الحسين، بوزيدي عبد المجيد، بن اشنهو عبد اللطيف...الخ.

8-سمير محمد عبد العزيز:التجارة العالمية، وجات 94، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ط2، 1996،ص19.

9- انظر: ناصر دادي عدون: مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الاقتصاد جامعة الاغواط، سنة 1994.

10 بدأت في 1986/9 في بونتا دل ايستي بالارغواي، وانتهت رسميا في شهر افريل 1994بمراكش بالمغرب، على أن تدخل حيز التنفيذ في1995/01/01.

11 هناك ثلاثة وثائق قانونية رئيسية وهي: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، والاتفاقيات المرتبطة به وتطبق على تجارة السلع. الاتفاق العام للتجارة في الخدمات(GATS) الذي يطبق على تجارة الخدمات. ثم اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية(TRIPS)، انظر THIEBAUT FLORY: L'OMC droit institutionnel et substantiel, Bruxelles,1996, p9

وأيضا: دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، أمانة الكومنويلث، مركز التجارة الدولية، الاونكتاد/م.ت.ع.،1995.

12- سمير صارم : معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، ط1، 2000، ص. 25.

13-محمد مطر:الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لإنضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة،1998،ص.10.

14-البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية، السعودية، 1997، ص. 08.

15-BERANGERE TAXIL :L'OMC ET LES PAYS EN DEVELOPPEMENT, MONTCHRESTIEN, PARIS, 1998 P. 29.

16-أسامة المجذوب: الجات و مصر و البلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص. 95. و ايضا: دليل الاعمال الىاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سبق ذكره، ص.34. أنظر كذلك: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 109.

17- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، مرجع سابق، ص .11.

18 -BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P. 29.

19-علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997، ص. 107.

20-تصريح لوزير التجارة السابق: حميد تمار لجريدة الفجر، الصادرة بتاريخ: 2002.05.14.

21- انظر دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سبق ذكره.

22-جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات و رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، "المجلس الشعبي الوطني" 2001. و ايضا ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 2000.

23-تصريح لوزير التجارة السابق :حميد تمار لجريدة الفجر، سبق ذكره.

24-تصريح نور الدين بوكروح: وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة بتاريخ: 2002/09/09.

25-نفسه، وأيضا دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سبق ذكره.

26- SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER, SUR L'ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC ET L'ACCORD D'ASSOCIATION AVEC L'UNION EUROPEENNE, ALGER LE :13-15/OCTOBRE 1997, P.103.

27-28-جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ: 2002.06.12 .

29- تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة، سبق ذكره.

30- ناصر دادي عدون: فعالية المؤسسة الجزائرية في اقتصاد السوق من خلال نظرية الأنظمة، مقال تحت النشر.

31-تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة، سبق ذكره.

32-MEMORANDUM SUR LE REGIME DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, P.4.

33-SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER , OP.CIT., P.48.

34-محسن أحمد هلال ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك2001، ص 9.

أنظر كذلك: BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P.153.

35- انظر:دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ذكر سابقا.

36-جلاطو جيلالي، مرجع سبق ذكره. 37-محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

تسيير الخطر في المؤسسة - تحدي جديد

د/ مداني بن بلغيث – جامعة ورقلة

عبد الله إبراهيمي– جامعة الأغواط

المقدمة : في ظل كبر حجم المشاريع وتوسّعها، وزيادة وتعقد علاقاتها مع المحيطين الداخلي والخارجي، وكذلك بروز ظاهرة التدويل بشدة، ساعده في ذلك الهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة لاتجاه التحرير والانفتاح، بدأ السوق يأخذ دورا أساسيا كمحدد لنجاح أو فشل المؤسسة ومصدرا للحكم على أدائها.فكل خطأ تسيير صادر عن المؤسسة فإنه يستغل بسرعة من طرف المنافسين، وبالتالي فإن هذا الإجراء هو بمثابة عقوبة أو رد فعل من طرف السوق للمؤسسة كنتيجة على الخطأ أو سوء التصرف والتقدير، وهذا ما يحتم على المؤسسة أن تكون أكثر يقظة وحيطة من ذي قبل، على أمل تجنب كل خسارة في وقت لا مجال للحديث فيه عن الحادث الأكيد أو الحادث المستحيل، بل الأمر يتعلق بالحادث المحتمل وهنا مكمن الخطر.

مع مرور الزمن ازدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد، كما زادت التقلبات والمفاجآت مما سمح بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها واستمرارها وتجددها.

إضافة لما سبق ذكره، فإن عدم استقرار المحيط واحتدام المنافسة في محيط يتسم بحالة عدم التأكد جعل من الصعب إجراء تقديرات دقيقة أو التحكم في التسيير، وهذا ما يفسر لنا اتجاه مسيري اليوم نحو تسيير الأخطار لضمان مكانة لائقة ضمن محيط المؤسسة وبين المنافسين، وفي هذا الإطار يتعين تحديد مدلول تسيير الخطر أولا، ثم تحديد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ثم تقييمها وأخيرا تصميم واختيار الوسائل الخاصة بالمؤسسة للوقاية من هذه الأخطار، وتحضيرها لتحمل الآثار المترتبة عن الأحداث التي تضر بها.

في وقت مضى كانت معالجة الأخطار تتجه نحو التأمين، لكن هذه النظرة إلى المعالجة تراجعت لأنها بدت أكثر سلبية وأكثر تكلفة بالنظر لزيادة حدة الأخطار وتنوعها، وشيئا فشيئا بدأ المسؤولين يكتسبون الوعي بضرورة إدراج تسيير الخطر بفعالية من أجل تجنب الخطر والوقاية منه أولا ثم الاتجاه نحو معالجته والتقليل من أثره أو تحويله ثانيا، وذلك باللجوء إلى التأمين إذا كان الخطر المتبقي يظهر مرتفعا وليس بإمكان المؤسسة تحمّله أو تمويله.

في هذا المقال سوف نقدم محاولة لعرض بعض المفاهيم الأساسية حول الخطر، انطلاقا من تقديم تعاريف حول الخطر ومصادره والعوامل المساعدة على وقوعه وكذا أهم تصنيفاته وطرق وأساليب مواجهته. بعدها نعرض أهم مراحل تسيير الخطر ابتداء من الكشف عنه ثم قياسه وأخيرا اختيار الأسلوب المناسب لمواجهته.

1. مفهوم الخطر:

لقد أصبح الخطر اليوم يمثل الشغل الشاغل للمسيرين، أو كما يقال:" le risque est aujourd'hui le mot maître des managers "، وسواء تعلق الأمر بالمجال التجاري (خطر تقادم المنتج، خطر منافسة،خطر السعر،...) أو المالي (خطر OPA، خطر المعدل، خطر الصرف،...) أو الاجتماعي (خطر الحراك المهني، خطر التغيب، خطر النزاع،...) أو الإنتاجي (خطر العطب، خلل، المواعيد،...) فإنه يتعين إدراج الخطر في كل قرار ،مهما كانت طبيعته أو مجاله أو مداه أو مستواه ، يعتزم المسير اتخاذه.

تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار، كما أن أي مستثمر يهدف إلى تحقيق اكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المخاطرة بأنها "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار[1]

وإذا رجعنا إلى القواميس المختصة فإننا نجدها تعرّف الخطر بأنه ظاهرة عشوائية مرتبطة بحالة أين لا يمكن التنبؤ بالمستقبل إلا باحتمالات، على عكس عدم التأكد المرتبط بمستقبل لا يمكن التنبؤ به (أي يفلت من الحساب)، والتأكد المرتبط بتنبؤ له احتمال يساوي الواحد، كما أنه في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فإن الخطر يبرر ربح المقاول وفائدة الرأسمالي.كما يمكن أن تكون الأخطار الاقتصادية موضوع تأمين: تأمين على مخاطر الصرف، تأمين على الخطر السياسي،...ويكون قرار الاستثمار عقلانيا عندما تتغير الأرباح المتوقعة بنفس اتجاه الأخطار، فكلما كانت الأخطار مرتفعة كلما كانت الأرباح هامة[2] .

يختلف مفهوم الخطر بالنسبة للفرد والمؤسسة عن مفهوم الخطر بالنسبة لشركات التأمين، وعلى ذلك يختلف أسلوب تقدير حجم الخسائر المتوقعة في الحالتين[3].إذ أن الفرد أو المؤسسة

ينظر إلى الخطر على أساس أنه الخسائر المادية الاحتمالية نتيجة وقوع حادث معين[4]، أما بالنسبة لشركات التامين فالأمر يختلف لمفهومها للخطر، حيث أن شركات التأمين هيئات مكلفة بمواجهة الخطر وتطبيق الطرق المستخدمة في رد الخسائر ودفع التعويضات، لذلك فمفهوم الخطر لديها يتمثل في الفرق بين كل ما هو مخطط وما تم تحقيقه فعلا وذلك بالنسبة للحقوق والالتزامات[5].

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بالخطر وفيما يلي بيان بعضا منها[6]:

التعريف الأول : يعرف الخطر على أساس انه:" حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها" وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد الخطر، إلا انه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، ولكنه لا يمكن ذلك في جميع الحالات، لان المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية تنطوي على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها بالأساليب الكمية، ولو أن ذلك لا يمنع من ترجمتها إلى صور رقمية يمكن معها القياس.

التعريف الثاني : عرف البعض الآخر الخطر بأنه " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة " وإذا كان هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة إلا انه لم يحدد نوعيتها.

التعريف الثالث : هو فرصة وقوع خسارة، وكلمة فرصة تعني هنا احتمال وقوع خسارة , أي أن الخطر هنا يعني أنه يساوي احتمال تحقق الخسارة وهذا ما لا يقبله العديد من الاقتصاديين.

التعريف الرابع : هو " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين ".يعتبر أدق التعريفات وأشملها تحديدا للخطر على أساس التفرقة بين" الخسارة المحتملة ", "واحتمال الخسارة " فاصطلاح الخسارة المحتملة هو أدق في هذا المجال. كما أن هذه الخسارة هي مادية تصيب الثروة أو الدخل، وإنها نتيجة وقوع أخطار شخصية أو في الممتلكات أو أخطار المسؤولية المدنية اتجاه الآخرين.

بناء على ذلك يمكن استخلاص تعريف شامل ومحدد للخطر وهو أن "الخطر هو الخسارة المحتملة في الدخل أو الثورة نتيجة وقوع خطر معين ". من خلال هذا فقد أدخل عنصر الاحتمال في وقوع الخطر وليس عنصر عدم التأكد منه، وهذا ما سيسمح لنا من استخدام أسلوب القياس الكمي للخطر.

2. تصنيف الأخطار

يمكن تناول الخطر ودراسته من عدة زوايا تعكس كل واحدة منها تصنيفا خاصا، وتتمثل هذه التصنيفات في الآتي[7]:

أولا–تصنيف الخطر حسب نتائج تحققه : وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد النتائج أو الآثار المترتبة على تحقق الخطر، وبالتالي وقوع الخسارة المحتملة التي قد تكون نفسية أو مادية , فالأخطار النفسية هي التي يترتب عليها أثر أو ضرر نفسي على الشخص الذي يقع عليه الخطر, كما أنها غير قابلة للقياس كميا حيث تحكمها محددات أغلبها معنوية. أما الأخطار المادية فهي التي يترتب عليها خسارة مادية تصيب الأشخاص والممتلكات.

ثانيا–تصنيف الخطر حسب طبيعته : وهذا النوع من المخاطر يمكن تقسيمه إلى:

–01 أخطار المضاربة : تنشأ بفعل الإنسان ولأجله، حيث يستغل فرصة تغير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة، وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله فيسبب ذلك خسارة مادية, إذن بالنسبة لهذا النوع من الأخطار إذا لم تقع الخسارة فقد يقع مكسب مادي؛

–02 الأخطار البحتة : يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية لا يعني تحقق ربح مادي, كما أنه غالبا يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى لحماية نفسه منه، وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه بقدر المستطاع ومحاولة التحكم في الظواهر المسببة له.

إن كل مؤسسة معرضة لخطر مضاربة منذ بدئها في نشاطات تبدو لها مربحة، ولكنه يمكن أن تتعرض لخسائر، وبالتالي فإن خطر المضاربة هو مبرر وجود المؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على ربح تبدو معقولة بمقابل إمكانية تحقق الخسائر. وعلى العكس من ذلك فإن الخطر البحت لا يمكن أن ينتظر من ورائه إلا الخسائر: حريق ، سرقة، حادث عمل،... ومن هنا يمكن اعتبار الخطر البحت كتكلفة عشوائية، ومن هنا يتحدد سلوك المؤسسة في مواجهة الخطر إذا ما كان الأمر يتعلق بخطر مضاربة أو خطر بحت، باعتبار أن خطر المضاربة هو مصدر للربح وأن الخطر البحت يظهر كتكلفة يتعين تفاديها أو على الأقل تخفيضها.

ثالثا– تصنيف الخطر حسب مسببه و نتائجه : لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم الخطر إلى:

–01 الأخطار العامة (الأساسية) : إن الأخطار التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها غير محددة زمنيا ,كما أن الخسائر المترتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة.ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا، الثورات والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع ككل.وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه الأخطار على عاتق الدولة، كما أن شركات التأمين تحجم عن التعامل في مثل هذه الأخطار نظرا لكبر حجم التعويضات.

–02 الأخطار الخاصة : تختلف عن السابقة في كون أن المتسبب فيها هو الفرد، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وممتلكاتهم، وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية، وتقبل شركات التأمين التعامل في مثل هذه الأخطار والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها.

رابعا–تصنيف الخطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر: حيث يقسم الخطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقوع الخطر، فعند وقوع الخطر وتحقق خسائر فقد يتضرر في ذلك الفرد نفسه أو ممتلكاته، وعليه سوف نقسم الخطر إلى:

–01 الأخطار الشخصية: هي التي يتضرر منها الشخص نفسه بصورة مباشرة سواء في حياته أو صحته أو سلامة أعضائه (مرض، عجز، بطالة،...)، وإن وقوع هذه الأخطار يسبب خسارة مادية تصيب الدخل(انقطاعه كليا أو جزئيا)؛

–02 أخطار الممتلكات : وهي التي تسبب خسائر في ممتلكات الأفراد (حريق، سرقة، كوارث طبيعية،...).

–03 أخطار المسؤولية المدنية: هي أخطار تنتج من وقوع أخطاء من شخص معين يتسبب في وقوع خسائر مادية للأشخاص في ذاتهم أو ممتلكاتهم، وعليه سيكون مسؤولا أمام القانون للتعويض عن هذه الخسائر مما يؤدي إلى نقص في ثروته.

3. مصادر الخطر والعوامل المساعدة على ظهوره

نقصد بمصدر الخطر المسبب الأساس في وقوع الخسارة المادية، وتتعدد المسببات وتختلف، ويمكن ذكر بعض الأمثلة : أن الشخص عندما يرتكب أخطاء في تصرفاته قد يتسبب في وقوع خطر المسؤولية المدنية اتجاه غيره، ...

وفي الواقع عادة ما نربط الخطر بمسبباته كأن نقول خطر الحريق، خطر المسؤولية المدنية تجاه الآخرين،... وكمثال عن العوامل المساعدة على وقوع الخطر، وزيادة ما يترتب عليه من خسارة احتمالية، وجود مخزن به سوائل سريعة الالتهاب بالقرب من المصنع من شأنه أن يزيد من احتمال وقوع خطر الحريق. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل موضوعية وعوامل أخلاقية وأخرى طبيعية[8]:

أولا–العوامل الموضوعية : هي التي تربط ارتباطا مباشرا بالشيء موضوع الخطر، مثل احتفاظ بمبالغ كبيرة في خزائن غير متطورة يعد من العوامل الموضوعية التي تساعد على السرقة وبالتالي كبر حجم الخسارة المادية المحتملة؛

ثانيا–العوامل الأخلاقية: والمتمثلة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص نفسه, مثل التهاون والإهمال أو التلاعب مما سوف يؤدي إلى وقوع خطر المسؤولية المدنية اتجاه الآخرين؛

ثالثا–العوامل الطبيعية : هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع الخطر، وبالتالي الخسارة المادية، نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل،...

من جانب آخر يمكن تقسيم مصادر مخاطر الاستثمار حسب نوع المخاطرة التي تسببها، فهناك عوامل تسبب المخاطر المنتظمة، وهناك عوامل تسبب المخاطر غير المنتظمة،هذا بالإضافة لوجود عوامل تسبب النوعين معا[9]:

– **مصادر المخاطر المنتظمة:** منها تقلب معدلات الفائدة، التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، مخاطر السوق، تقلب معدلات ضريبة الدخل، وغيرها؛

– **مصادر المخاطرة غير المنتظمة:** منها مخاطر الإدارة ومخاطر الصناعة.

كما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة خاصة في مجال مخاطر الأعمال، التي تصيب عموما المؤسسات في جميع الاقتصاديات، هذا مع التأكيد على وجود تفاوت في هذه المخاطرة بين قطاع اقتصادي وآخر وبين مؤسسة وأخرى داخل ذات القطاع، وبين اقتصاد وآخر. وبشكل عام فإن مخاطرة الأعمال تتلازم وعمليات التشغيل في المؤسسات، التي تتأثر بقرارات الإدارة المالية وسياسات عمل المؤسسة

وبالظروف البيئية المحيطة وتغيرات طلب المستهلكين وغيرها من الظروف والأسباب[10].

يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في مخاطر الأعمال فيما يلي[11]:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة؛
- التغير في أسعار بيع منتجات المؤسسة؛
- التغير في أسعار المدخلات؛
- مرونة الطلب على منتجات المؤسسة؛
- درجة الرفع التشغيلي أو المدى الذي تكون فيه التكاليف الثابتة.

4. تسيير الخطر، لماذا وكيف

إن من الموضوعات التي تستحوذ على الاهتمام المعاصر هي الإدارة المتكاملة للمخاطرة، والإدارة الشاملة للمخاطرة، وإدارة المخاطرة للمؤسسة، وكذلك الإشراف من خلال المخاطرة (supervision by risk)، وتصنيف سلامة المركز المالي للمؤسسة من خلال تقييم وإدارة الموجودات والأرباح والسيولة[12] (CAMEL)[13].

إن مهمة مسير الخطر هي السهر على تجنب كل الأخطار التي من شأنها عرقلة السير العادي للمؤسسة والحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المسطرة ، كما أن تسيير الخطر يقتضي أن يكون هناك تجانس بين عمل المؤسسة والمحيط الذي تعمل فيه بكل مستوياته، بما في ذلك علاقة المؤسسة بالمجتمع. أيضا لا ننسى أن تسيير الخطر يصب في خدمة المؤسسة في مجملها وهو يهتم بظواهر عشوائية يصعب مراقبتها، على أمل تجنب كل ما من شأنه التأثير على توازنات المؤسسة. والأهمية المتزايدة اليوم لتسيير الخطر تنبع أساسا من الاتجاه نحو زيادة حدة الأخطار وهذا الاتجاه ناتج أيضا عن عدة عوامل[14] :

- آثار السلّم les effets d'échelle : هي آثار التراكم المرتبطة من تشغيل المشروع الكبير ومن التركيز؛
- التطور التكنولوجي: إن التطور السريع للتكنولوجيا في محيط يتميز بالتنافسية وبرغبة المؤسسات في التميّز ساعد في ظهور أخطار جديدة خاصة عندما يتعلق الأمر باستعمال تكنولوجيات جديدة ما يزال التحكم فيها في مراحله الأولى؛
- العولمة : إن العولمة هي الحدث المؤثر خلال السنوات الأخيرة لما لها من مظاهر انفتاح وارتباط وتداخل في الأسواق والعلاقات ما بين الدول والمؤسسات، الأمر الذي جعل المؤسسة أكثر عرضة للأخطار خاصة خطر التسيير؛
- زيادة مسؤوليات المؤسسات: نظرا لزيادة الأعمال والنشاطات والعلاقات مع الزبائن والموردين مما ولد خطرا سمي بخطر المسؤولية؛
- أثر وسائل الإعلام:وهذا للنفوذ والتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام المختلفة من خلال نشر التقارير والمؤشرات والصور والأحداث والأخبار،... فحادث بسيط يمكن أن يتحول إلى كارثة بسبب الإعلام.

إن بعض الأخطار يمكن أن تكون طارئة تظهر فجأة بسبب غياب معلومات أو لأسباب غير معروفة أو لأنه لا يمكن التنبؤ بها ، وتسييرها يعود في الغالب إلى الخبرة والأقدمية ، في حين تظهر بعض الأخطار الأخرى أكثر سهولة في التسيير، مثال ذلك خطر الزبون لأنه ليس خطرا طارئا ويمكن للمؤسسة التأكد مسبقا والحصول على معلومات واللجوء إلى تحليل مالي للزبون، أو حتى اللجوء إلى مؤسسات متخصصة في تقديم الاستشارة أو حتى اللجوء إلى بنوك المعطيات والملفات المركزية المتواجدة على مستوى البنوك المركزية .

ويفترض مبدئيا أن كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نشاطها لديها كفاءات تسمح لها بتسيير صحيح للأخطار بالرغم من أن هناك أخطارا لا يمكن مراقبتها، وهنا نلجأ في إطار التسيير إلى اللجوء إلى إجراءات خاصة تقضي بتحويل الخطر إلى التأمين (مثلا بالنسبة لزبون جديد يمكن طلب تأمين على القرض) .

ولكل خطر مقدمات تؤثر على احتمال وقوعه وعلى المسير أخذها بعين الاعتبار ، فمثلا حدوث خطر الإضراب هو نتيجة لعدم قدرة الإدارة على تحفيز العمال أو ضعف مستوى المشاركة أو انسداد قنوات الاتصال،...

ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار أن الصدفة أو سوء الحظ هي تفسيرات لحدوث هذا الخطر أو ذاك، وإذا اعتمدت هذه التفسيرات فإنها ستغطى حالات العجز وتمثل هروبا سهلا من مواجهة مشاكل حقيقية ربما ستؤدي عبر الزمن إلى خطر إفلاس المؤسسة.

ومهما يكن من أمر فإنه ينبغي أن لا ننسى أن نوجه أنظار كل المسيرين نحو هدف تعظيم ثروة المساهمين أو الملاّك، وبالتالي فإن الهدف الأساس من وراء تسيير الخطر هو من شقين:

– الشق الأول:العمل والمساهمة في تحقيق هدف تعظيم الثروة أو القيمة وهذا بمحاولة التجنب أو التقليل أو التعاون أو التحويل؛

– الشق الثاني: هو العمل على تفادي حالة التوقف عن الدفع ومن ثمة الإفلاس أي العمل على بقاء المؤسسة survie.

نشير فقط إلى أن ما سيأتي بيانه الآن يندرج أيضا في إطار الإجابة على التساؤل لماذا وكيف.

5. مراحل تسيير الخطر

إن عملية تسيير الخطر عليها أولا اكتشاف الخطر الذي تتعرض له المؤسسة قبل وقوعه، ثم محاولة قياسه وتحديد أقصى خسائر متوقعة وأخيرا اختيار الأسلوب الملائم من مجموعة البدائل المتاحة، والذي يتناسب مع نوعية الخطر المراد الحماية منه بأقل تكلفة ممكنة.

ويتعين على المسير تحديد وتقييم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة ووضعها في قائمة بترتيب على أساس درجة تأثيرها gravité ، والهدف هنا هو الوصول إلى تحديد دقيق ونوعي لقائمة أولويات للأخطار الأكثر أهمية ، وهذا في ظل محدودية الموارد من جهة ومن أجل إعداد مخطط عمل من جهة أخرى، ويبين لنا الشكل التالي أهم المراحل المتبعة بخصوص تسيير الخطر (أنظر الشكل رقم 01)

6. اكتشاف الخطر وتعيينه

يقوم بهذه العملية مسؤول إدارة الخطر حيث يقوم بجمع المعلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر, وكلما كانت الفترة الزمنية طويلة كلما حصلنا على نتائج دقيقة والقيام بتقسيم نوعي للمخاطر ودراسة شاملة للعوامل المساعدة على زيادة أو خفض احتمال وقوع الخطر، وعندما يقع الخطر وتتحقق الخسائر المادية فإن هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو تقليل حجم هذه الخسائر، وعلى هذا الأساس وجب أن يتركز الاهتمام والتركيز على دراسة العوامل التي تحد من فرص وقوع الخطر والتقليل من حجم الخسائر المادية.

ومن أهم العوامل المساعدة لإنجاح هذا العمل هو وضع دليل للمخاطر وارتباطه بالعوامل المساعدة ومسببات وقوع هذه المخاطر والخسائر المادية المتوقعة والتي تتلاءم وهذه المخاطر.

ويعتبر الكشف عن الخطر وتعيينه مرحلة أساسية،إذ لا يمكن أن نسيّر الخطر إذا لم يتم تعيينه، وبمقتضى هذه المرحلة يتم تصور كل الأحداث الممكنة والأخطار المحدقة التي بإمكانها التأثير على المؤسسة، ثم يتم تجميعها وترتيبها. وهنالك طريقتين في تعيين الخطر[15]:

–01 طريقة الذمة المالية l'approche patrimoniale: إن ما تحوزه المؤسسة هو أيضا ما يمكن فقدانه، وبهذا فإن إحصاء مختلف العناصر التي تشكل قيمة المؤسسة يعد أول خطوة نحو تعيين الأخطار. وفي هذا الإطار فإننا يجب أن ننظر إلى الذمة المالية بمفهوم موسّع، فهناك مؤسسات تود الحفاظ على صورتها، تطوير قدراتها التكنولوجية، نوعية التنظيم،... ويوضح الجدول التالي ميزانية موسّعة bilan élargi يحوي على العناصر المألوفة للميزانية وعناصر أخرى جديدة معنوية:
أنظر الشكل البياني رقم 02

–02 الطريقة السببية l'approche causale: هنا نميّز بين ثلاث مستويات من التحليل كما يوضحه الشكل رقم 03

– الوحدات المختلفة داخل المؤسسة: بالنسبة لكل وحدة يجب اعتبار مجموعة من العناصر: طبيعة النشاط بالضبط، التكنولوجيا المستخدمة،المكونات والمواد المخزّنة،عدد وتأهيل العاملين في الوحدة، مكان الوحدة وارتباطاتها مع باقي الوحدات والأعوان في الخارج، بعدها يمكن تشكيل شبكة تسمح بتصور الأخطار المحتملة وهذا بمساعدة كل المشاركين؛

– المحيط القريب للمؤسسة: ويمثل مكان نشاط شركاء ومتعاملي المؤسسة من موردين وزبائن ومنافسين حاليين أو محتملين، وهنا يتطلب الأمر تحديد الأفعال الممكنة من طرف هؤلاء والتي من شأنها تشكيل خطر على المؤسسة، دون أن ننسى مشاكل الدخول التي تعطّـــل سلسلة النشاط؛

– المحيط الكبير:وهو مصدر أخطار متنوعة ومشتركة يمكن أن تساهم في تطوير حالات غير مقبولة ذات طبيعة اقتصادية،قانونية،ثقافية، سياسية، تكنولوجية،...

إن هذا التحليل ذو فائدة كبيرة، إذ يرتكز من جهة على وصف شامل لنظام المؤسسة وهذا بمقدورها، ومن جهة أخرى يسمح بتحديد الأشخاص الأكثر تأهيلا للقيام ببحث وتقصي مفصّل حول كل صنف من الأخطار.[16]

7. قياس الخطر ومعالجته

يمكن استخدام أحدث الطرق والأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد أقصى خسائر احتمالية يمكن أن تتحملها

المؤسسة، وذلك من خلال وضع العوامل المحددة لحجم الخسائر في نموذج رياضي يأخذ في اعتباره قيم الأشياء المعرضة للخطر وعددها ومعدل الخسائر المتوقعة, ويجب تبويب المخاطر حسب درجتها وحجم خسائرها ووضع التوزيعات الاحتمالية التي ترصد وتفسّر لنا حركة هذه المخاطر خلال فترات مختلفة، ووضع ترتيب تفاضلي لطرق مواجهتها من حيث التكلفة لكل أسلوب وما يمكن أن يعطيه من مزايا .

إن استخدام الأسلوب العلمي السليم في كشف الخطر وقياسه سيساعد بصفة كبيرة في وضع شكل تفضيلي للأسلوب الواجب إتباعه لمواجهته من حيث التكاليف والمزايا[17].
ويمكن في إطار المواجهة أن نلجأ إلى أسلوب تفادي وقوع الخطر ومنع حصول الخسارة، أو نتحمله عند وقوعه، أو نكوّن مدخرات أو احتياطات مالية أو مؤونات لتعويض ما يمكن توقعه من خسارة مادية نتيجة تحقق الخطر المراد الاحتراز منه، أو نلجأ إلى التعاون مع آخرين مشتركين في تعويض ما يمكن من خسائر وتوزيع هذه الخسارة فيما بينهم، أو تحويل الخطر إلى جهة أو شخص آخر مقابل دفع مبلغ ثابت خلال فترة زمنية محددة. هذه هي الأساليب المتبعة في مواجهة الخطر، وفيما يلي بيانها:

-01 منع حدوث الخطر والوقاية منه : يتم منع حدوث الخطر بكافة الأساليب والطرق وتفادي الخسائر المادية المحتملة أو التقليل من حجمها، وذلك عن طريق التأثير في العوامل المساعدة في دفع الخطر والحد منها ومنعها قدر الإمكان.فمثلا منع خطر الحريق بتوفير أدوات الإطفاء في كل الأماكن والتدريب على استعمالها وتوفير أجهزة إنذار،... ومن شروط استخدام هذا الأسلوب أن تكون تكلفة إجراءاته اقل مما يمكن توقعه من خسارة.

-02 افتراض وقوع الخطر وتحمل نتائجه : إذا كان الخطر المحتمل وقوعه ليس شديد الخطورة ويسبب خسارة مادية بسيطة فمن السهل تحمل نتائج وقوعه دون الحاجة إلى طريقة أخرى لمواجهة الخطر، وهذا عندما تكون تكاليف إجراءات المواجهة اكبر من الخسارة المتوقعة، يتم في هذه الحالة تحمل الخسارة المرتبطة بالخطر.

-03 تكوين الاحتياطي : يتمثل في قيام الأفراد والمؤسسات بتكوين احتياطات لمواجهة وقوع أي خطر ينجم عن خسارة مالية، ويطلق عليه أحيانا التأمين الذاتي. ومن سلبيات هذا الأسلوب أنه إذا لم يتمكن الفرد أو المؤسسة من تكوين الاحتياطات اللازمة لتغطية الخسارة يكون هذا الأسلوب عديم الجدوى في تغطية الخطر عند وقوعه، كما أن المؤسسة تضيع فرصة استثمار هذه الاحتياطات.
-04 التأمين التبادلي : حيث تقوم مجموعة من الأفراد تجمعهم مهنة معينة بالتعاون لمواجهة خطر معين يتعرضون له، حيث يساهم كل واحد منهم بدفع مبلغ معين يدفع عند تعرض أحدهم لخسارة مادية نتيجة وقوع الخطر له، وهذا الأسلوب هو شكل من أشكال التأمين.

-05 التأمين : هو أحد أشكال تحويل الخطر للآخرين، حيث يتمثل الطرف الآخر في شركة التأمين، وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعا في مواجهة الخطر، حيث يتعهد المؤمّن بتعويض المؤمّن له عن الخسائر المادية المتحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمّن منه مقابل دفع الأقساط الدورية المتفق عليها.

يجب أن نفرق بين الوقاية وتمويل الخطر، إذ تتعلق الوقاية بمرحلة سابقة في إطار عملية التسيير وتتطرق إلى الخطر نفسه، مهمتها هي تخفيض احتمال حدوث الخطر وضبط حدته، بينما يقضي التمويل باللجوء إلى موارد المؤسسة الخاصة أو اللجوء إلى المؤمّن لمواجهة الخطر الذي حدث، وهذا بعد اتخاذ كل إجراءات وتدابير الوقاية. معنى ذلك أن الوقاية قبل التمويل، وأن التمويل لا يخص إلاّ الخطر المتبقي، إلاّ إذا تقرر ترك النشاط أو المشروع المولّد للخطر وأن هذا الأخير لا يمكن قبوله أو تحمله. بالرغم من أن كل إجراءات الوقاية متخذة فإنه لا بد من التفكير في الضمانات والتحضير لمخطط إنعاش لمواجهة مرحلة ما بعد الخطر.

الخاتمة :

بعدما كان الاعتقاد سائدا نحو اعتبار المحيط مصدرا وحيدا وأساسيا للأخطار، توسّع هذا الاتجاه لتصبح المؤسسة هي أيضا مصدر خطر على نفسها، وأن هناك من الأخطار ما يهدد كيانها ويؤثر على وجودها وبقائها أصلا.

كما لم تعد المؤسسة اليوم تتعرض لحالات من الخطر تتسم بالتأكد، ولكن الأمر تطور إلى حالات من عدم التأكد إلى حالات عشوائية، وليس هذا فحسب بل إلى حالات عدائية يصعب التحكم فيها، وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور حاجة ملحة لتسيير الخطر تسمح بالإحاطة بكافة حالات مواجه الخطر مهما كانت درجة تأثيره، قوية أو بسيطة.

أضف إلى هذا فان مظاهر الانفتاح والتحرير وتراجع الحمائية التي تعيشها كل اقتصاديات العالم، ومن ثمة تتحمل تبعاتها

المؤسسات، وكذلك ارتباط الأسواق واندماجها وتقاربها وكذا الاتجاه نحو توحيد الإطار القانوني والجمركي والضريبي والمالي الذي يحكم عمل المؤسسات ويضبط المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية الدولية، كل هذا سمح بظهور مشاكل جديدة من نوع جديد مع بداية الألفية الثالثة، وهذا يتطلب بدوره ممارسات ورؤى جديدة لعل من أهمها تسيير الخطر. في هذا المقال حاولنا تناول بعضا من جوانب تسيير الخطر وعليه يمكن في الأخير الإشارة للنقاط التالية:

- لا يمكن الاكتفاء بتقديم تعريف بسيط وسطحي للخطر ولا اعتبار أن الخطر هو مجرد خطأ أو سوء حظ؛
- إن الأمر يتطلب القيام بتدقيق لتحديد مصادر الخطر ومكامنه حتى يسهل تصور الحلول الممكنة؛
- إن تسيير الخطر لا يعني التعامل مع الخطر بعد وقوعه أو بعد الحادث و إنما يتعلق الأمر منذ البداية بالوقاية من الأخطار وهذا ما يجعل من وضع أنظمة للمعلومات ولليقظة والتامين وجداول القيادة من الأمور الهامة جدا في هذا الإطار؛
- ضرورة توفر البعد الاستراتيجي في تسيير الخطر، فقد يكون مثلا اختيار التنويع مندرجا في هذا البعد؛
- إن قياس الخطر واتخاذ قرار بشان التجنب أو المواجهة أو التحويل يفرض منهجية عمل ثلاثية الأبعاد في إطار تسيير الخطر، أي إشراك الجميع والعمل بهيأة عليا travail en état major والاستعانة بمختصين ومكاتب دراسات واستشارات ووكالات مؤهلة لهذا الغرض.

الشكل البياني رقم 01 – مراحل مخاطرة التسيير

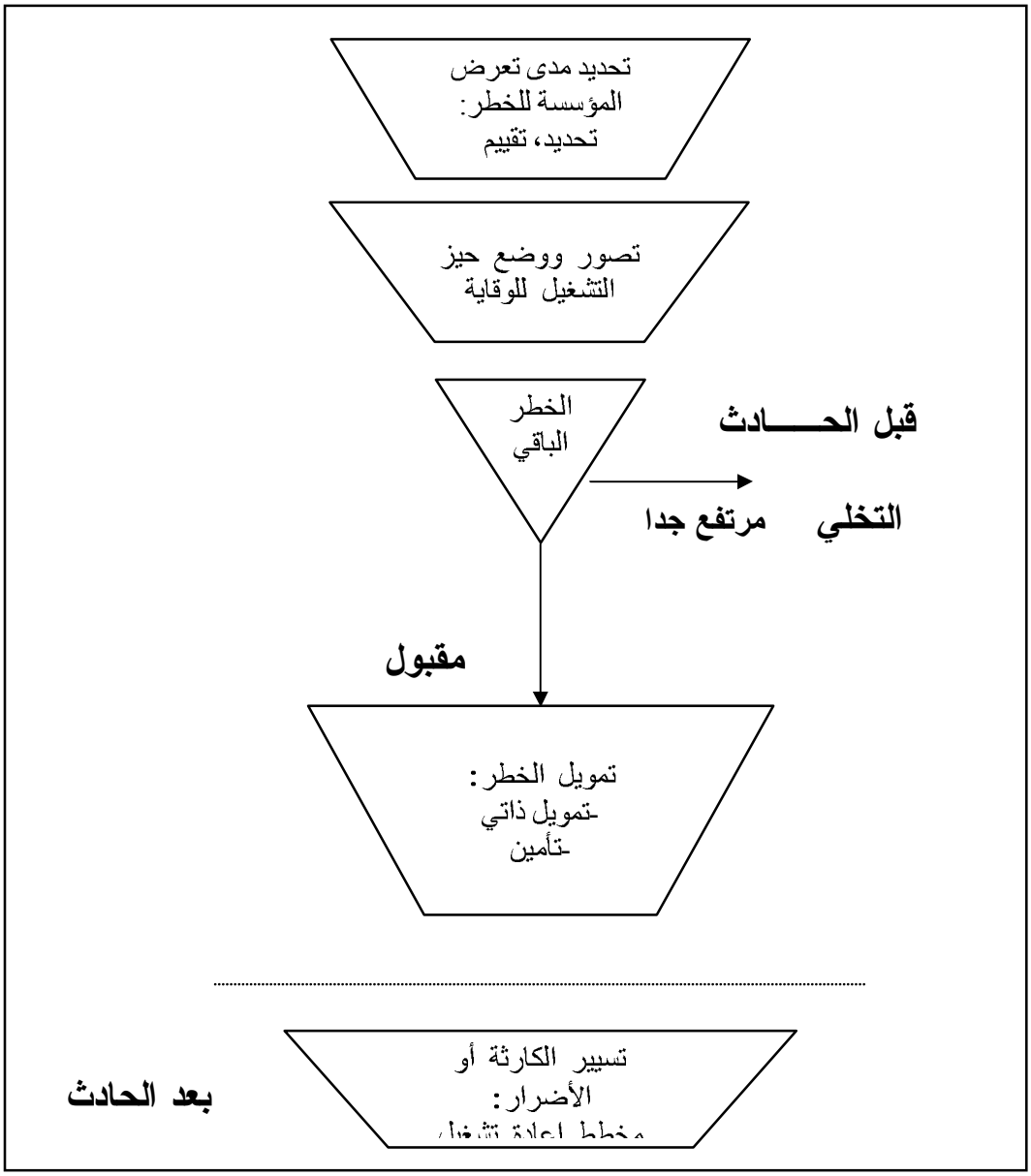

المصدر: Patrick Gougeon, Op-Cit ,P.2892.

الشكل البياني رقم 02 – مكونات ذمة المؤسسة

أصـــــــول	خصـــــــوم
موجودات مادية	ثروة
موجودات مالية	ديون مالية ومؤونات
موجودات معنوية: -قدرات بشرية -قدرات تجارية -قدرات تكنولوجية	مؤونات لحوادث طارئة

المصدر: **Patrick Gougeon, Op-Cit ,P.2894**

الشكل البياني رقم 03 – المؤسسة كنظام

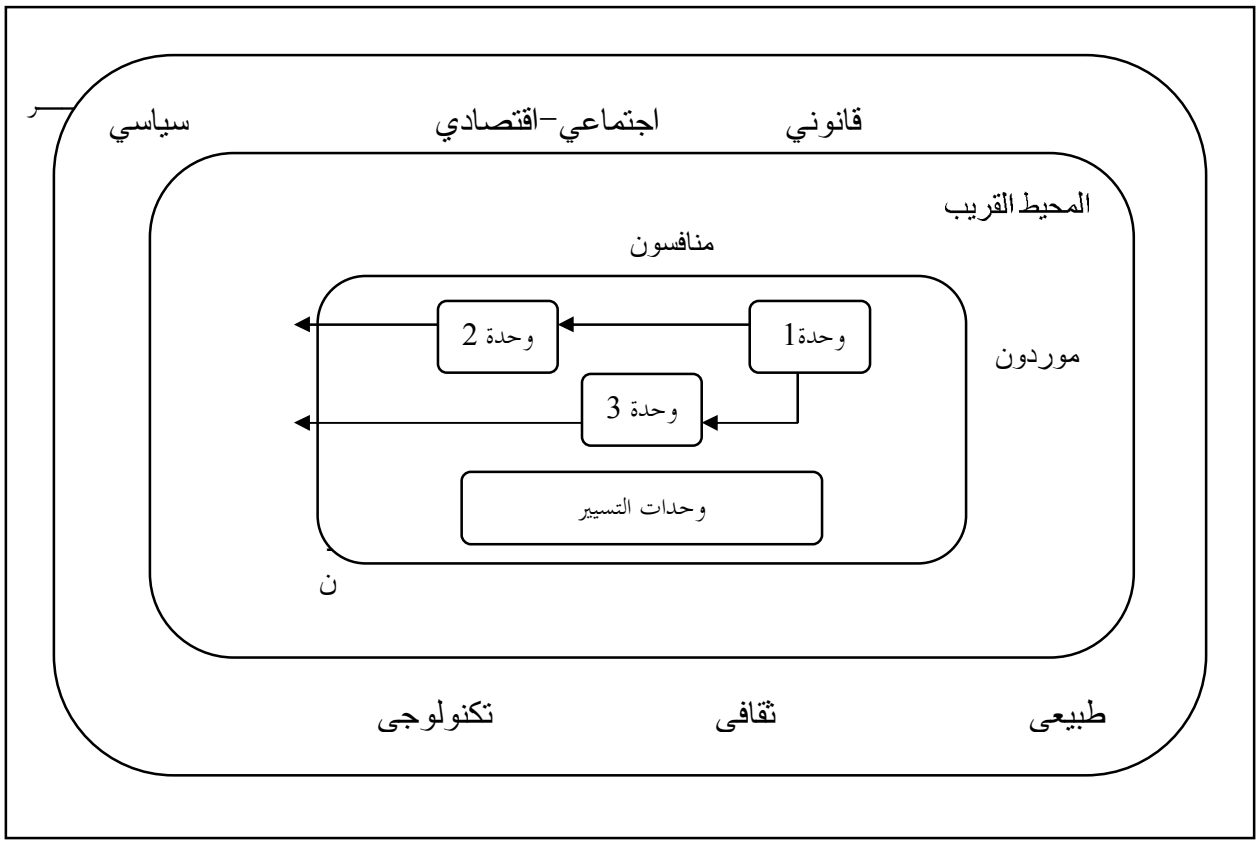

المصدر: **Patrick Gougeon, Op-Cit,P.2895.**

الإحالات والمراجع:

[1] محمد مطر،"إدارة الاستثمارات"، مؤسسة الوراق، عمان، 1999،ص40.

[2] Lexique Economique, Dalloz , Paris, 06 Ed,1999 , P543.

[3] مختار محمود الهانسي, "مقدمة في مبادئ التأمين" , الدار الجامعية , بيروت، 1993، صفحة 37

[4] فعندما يتوقع أحدنا أو يتوجس خيفة من حادث معين، مثلا سرقة، فإنه يتعين عندئذ اتخاذ ما هو مناسب من تدابير وإجراءات وقائية أو التوجه إلى شركة التامين لتحويل هذا الخطر.

[5] المرجع السابق،ص37، بتصرف.

[6] مختار محمود الهانسي : مرجع سبق ذكره،ص ص. – ص. 13-16

[7] لمزيد من التفصيل انظر:

C.Marmuse et X.Montaigne, "Management Du Risque", Vuibert, Paris, 1989,PP45-56

[8] مختار محمود الهانسي,مرجع سبق ذكره،ص18،بتصرف.

[9] لمزيد من التوضيح طالع :محمد مطر، مرجع سبق ذكره ،ص46.

[10] حمزة محمود الزبيدي ," إدارة الاستثمارات والتمويل" , مؤسسة الوراق , عمان , الطبعة الثانية ,1999،ص171.

[11] لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى المرجع السابق ، ص172.

[12] "إدارة المخاطرة: تحديات جديدة تتطلب حلا متكاملا"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، يونيو 1999،ص33.

[13]Capital, Asset, Management,Earnings and Liquidity

[14] Patrick Gougeon, "Risk manager et gestion des risques dans l'entreprise", encyclopédie de gestion , Economica, Paris, 02ed,1997,P.2891.

[15] Patrick Gougeon, P.2894-2895.

[16] ibid, p.2895.

[17] لمزيد من التفصيل انظر: C.Marmuse et X.Montaigne, op-cit,PP67-90.

تقييم أداء المؤسسات المصرفية

دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994 ــ 2000[1] الجزء الأول

محمد جموعي قريشي – جامعة ورقلة

مقدمة : يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات الأمريكية والأوربية والتي كان من بين أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات وأداءها الحقيقي. يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قانون النقد والقرض (10-90)، وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية، وقوانين معدلة؛ وتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها.

تستخدم الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية (ROE) وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة؛ ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية. وبالتالي محاولة الإجابة على السؤال: **كيف يمكن تقييم العلاقة بين الربحية و المخاطرة في نشاط البنوك ؟**

تقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، القسم الأول يتم فيه التعريف بموضوع تقييم الأداء وعلاقته بالنشاط المصرفي، والأهداف المرجوة من التقييم وإبراز الإشكاليات التي يواجهها المقيم. يتناول القسم الثاني ملخص لنماذج قياس الأداء والتركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية وآليات تطبيقه وأسباب اختياره. أما القسم الثالث فيتم فيه تطبيق هذا النموذج على مجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة زمنية محددة. ونظرا لنقص الدراسات التطبيقية في هذا المجال تمت الاستفادة بشكل رئيسي من دراسة تطبيقية لتقيم أداء الشركة المصرفية "First National corp." الأمريكية و فروعها،[2] ودراسة تطبيقية للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية،[3] ودراسة أخرى تناولت المردودية المصرفية في الجزائر[4]. سنتناول في الجزء الأول من هذه الدراسة القسمين الأول والثاني والشطر المتعلق بتحليل مؤشرات العائد من القسم الثالث، في حين نتناول تحليل مؤشرات المخاطر في الجزء الثاني من الدراسة.

I . النشاط المصرفي وتقييم الأداء

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات (MULTI-PROUCT INSTITUTIONS) كما يتميز مجال نشاطها بالتغير و التجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة...الخ) أو على مستوى البيئة و المحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد...الخ) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف و لمواجهته التغيرات و التحديات المستمرة.

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء ، إذ يركز المودعون مثلا على

إدارة السيولة ومدى ضمانها لـودائعهم، في حـين يهـتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة البنـك بقـدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعـريض أمـوال المودعين لأخطار غير ضرورية ... وهكذا.

وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد مـن هـذه التقارير، فإن تقييم الأداء هو " عملية تأكد وتحقق مـن أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفء ".[5]

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو:"عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة الماليـة للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة".[6]

على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو:" تـشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطـط قـرارات إدارة أصـول و خـصوم المصرف".[7]

تركز مخططات إدارة الأصول والخصوم في البنوك على مجالات القرار التي تؤثر بشكل مباشر على علاقـة عائـد المـصرف بمخاطره، هذه العلاقة التي تتميز بالتناقض في أهداف المصرف والمتمثلة في تحقيق أكبر عائد دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين.[8]

وعليه فإن مجالات القرار التي تؤثر على هذه العلاقـة تتمثـل أساسا في مجالات إدارة الـسيولة، وسياسـات الاسـتثمار، ومحفظة القروض، وإدارة الالتزامات ورأس المال، وحساسية معدل الفائدة، وكلها تمثل مجالات مخاطرة للإدارة المـصرفية. إن إدارة هذه العلاقة بشكل كفء هو الـضامن لاسـتمرار المصرف في تحقيق أهدافه. كما أن تقييم أداء هذه الإدارة هو بمثابة المرآة العاكسة لمزايا وعيوب هـذه الإدارة وان نتـائج عملية التقييم تشكل قاعدة للحكم علـى أداء المـصرف في الحاضر وفي المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن القائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته، منها على سبيل المثال:

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك ؛
- ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء المصارف في تقاريرهم وبياناتهم ؛
- تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة.

II . نماذج قياس أداء المصارف

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء كما رأينا في الفقرة السابقة، وكون تقـييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المـصرف وجميـع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) * لترتيب المصارف من حيث الأداء ، ونمـوذج العائد على حقوق الملكية (ROE) ** الذي سيتم تطبيقـه في هذه الدراسة ، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديـد لقياس أداء المصارف كبديل عن(ROE) وهو مؤشر القيمـة الاقتصادية المضافة (EVA).*** وسنوضح مؤشر العائد علـى حقوق الملكية، ونعطي فكرة موجزة عـن مؤشـر القيمـة الاقتصادية المضافة فيما يأتي:

1. نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشـرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايـات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النـسب يـتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسـا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معـدل الفائـدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.[9]

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقييس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون – Dupont system)[10] حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلي مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول(AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول

- يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

- تقاس منفعة الأصول(AU) بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن :

العائد علي الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

أي : $ROA = PM \times UA$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ (فمثلا) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA و ROE، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية :

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي/ إجمال الإيرادات) × (إجمالي الأصول/ حقوق الملكية) أي:

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة(حقوق الملكية) / الأصول الخطرة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة ... وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.[11] وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث :

– الربح العامل الصافي بعد الضريبة [NOPAT - net operational profit after tax.] : وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

– رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

- حقوق المساهمين
- مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)
- أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
- الشهرة المستهلكة.

– تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة. وقد تم اختيار العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة لتوفر البيانات المناسبة للنموذج

III. الدراسة التطبيقية:

تعتمد نماذج تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للمصارف لذا قيدت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك الجزائرية ورغم المحاولات لإدراج جميع المصارف الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصرت على أربع مصارف هي :

- القرض الشعبي الجزائري(CPA) ؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA) ؛
- بنك التنمية المحلية (BDL) ؛
- بنك البركة الجزائري (EL BARAKA) ؛

مدة الدراسة تشمل الفترة بين 1994 – 2000 وهي فترة التطبيق التعليمية رقم 74/94 المتعلقة بالملاءة المالية للمصارف[12]. تنقسم الدراسة التطبيقية إلى قسمين: الأول يتم فيه حساب مؤشرات الربحية أو(العائد) وتقديم الوصف العام للنتائج ثم مقارنتها وتحليلها.

أما القسم الثاني فيتناول نسب مؤشرات المخاطرة وتركز الدراسة على مؤشر أساسي وهو مخاطر رأس المال أو ما يعرف بالملاءمة المالية وهو هدف استعمال رقم(74/94). وسيتم تناول هذا القسم لاحقا في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

و تجدر الإشارة إلى أن القيم المحسوبة في الدراسة تمثل متوسط القيم أي:(قيم أول السنة + قيم أخر السنة / 2).

نتائج الدراسة :

بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد عل حقوق الملكية في الجدول رقم (1) أن بنك البركة حقق معدل عائد مرتفع جدا مقارنة بالبنوك الثلاثة الأخرى وذلك خلال سنوات الدراسة محققا أعلى عائد بـ 18.76 % لسنة 1999. وأقل عائد في سنة 1997 بـ 7.76%، يليه بنك التنمية المحلية BDL الذي حقق أكبر عائد سنة 1994 بـ 10.62 %، وأقل عائد سنة 1997 بـ0.25 %. ثم البنك الوطني الجزائري BNA بـ 10.50 % في 1999 كأعلى عائد و0.37 % في سنة 1996 كأقل عائد، وأخيرا القرض الشعبي الجزائري CPA الذي حقق أفضل عائد لسنة 2000 بمعدل قدره 6.86 % وأقل عائد سنة 1996 بـ 0.26 %.

الجدول رقم (1) – العائد على حقوق الملكية (ROE) %

	CPA	BNA	BDL	BARAKA
1994	1.66	1.93	10.67	11.17
1995	2.60	2.80	6.96	11.37
1996	0.26	0.37	0.53	10.41
1997	0.29	0.46	0.25	7.76
1998	1.55	0.42	0.02	15.477
1999	1.97	10.50	غ.م	18.76
2000	6.86	1.70	*0.10	11.34

* معطيات سنة2001 بدلا من2000.

إذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما العائد على الأصول (ROA) ومضاعف حق الملكية (EM)، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري (BARAKA) يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية؛ بخلاف البنوك الثلاث الأخرى التي يمكن القول أنها اعتمدت على مضاعف حق الملكية بدرجة أكبر من العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) و الجدول رقم (3).

لقد حقق بنك البركة معدلات عائد على الأصول ROA فوق 1 % في جميع سنوات الدراسة بلغ أقصاها سنة 1999 بـ 2.3 % بينما حققت بقية البنوك معدلات عائد على الأصول منخفضة مقارنة بمعدلات بنك البركة، حيث حقق البنك الوطني الجزائري BNA 0.58 % في سنة 1999 وهذا ما يبينه الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) – العائد على الأصول (ROA) %

	CPA	BNA	BDL	BARAKA
1994	0.09	0.14	0.46	1.72
1995	0.12	0.21	0.32	2.25
1996	0.01	0.03	0.03	2.15
1997	0.01	0.04	0.02	2.10
1998	0.08	0.03	0.16	1.84
1999	0.09	0.58	غ.م	2.30
2000	0.50	0.10	* 0.33	1.21

* معطيات سنة2001 بدلا من 2000.

بالمقابل يبين الجدول رقم (3) أن البنك البركة لم يعتمد على مضاعف حق الملكية EM في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث لم تصل أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة 9.5 مرة وذلك سنة 2000 . بينما بلغ مضاعف حق الملكية في القرض الشعب الجزائري حوالي 22 مرة في سنة 1995. 18.13 مرة البنك الوطني سنة 1999 و 23.32 مرة البنك التنمية المحلية سنة 1994.

الجدول رقم (3) – مضاعف حق الملكية (EM) مرة

	CPA	BNA	BDL	BARAKA
1994	19.08	13.41	23.32	6.51
1995	21.99	13.60	21.94	5.06
1996	22.28	13.65	16.68	4.84
1997	21.07	12.01	10.73	3.70
1998	19.75	14.13	13.61	8.41
1999	21.38	18.13	غ.م	8.15
2000	13.69	16.21	* 31.76	9.34

* معطيات سنة2001 بدلا من 2000.

واستكمالا لتحليل نموذج Dupont يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول ROA إلى مكونيه مؤشر هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول (UA) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك وهو ما يوضحه الجدول رقم (4) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (4) – هامش الربح (PM) %

	CPA	BNA	BDL	BARAKA
1994	1.10	1.49	2.75	20.86
1995	1.42	1.60	2.44	23.63

1996	0.11	0.13	0.25	23.79
1997	0.12	0.26	0.20	18.71
1998	0.67	2.68	1.42	20.45
1999	0.82	5.10	غ.م	25.53
2000	4.02	6.97	* 1.65	10.09

* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

يوضح الجدول رقم (4) مرة أخرى تحقيق بنك البركة لمعدلات هامش ربح مرتفعة جدا مقارنة بمعدلات البنوك الأخرى، حيث تجاوزت نسبة هامش الربح 10 % في كل سنوات الدراسة وحقق أعلى نسبة سنة 1999 ، بلغت 25.53 %، في حين لم يحقق البنك الوطني الجزائري كأعلى نسبة سوى 6.97 % سنة 2000 و 4.02 % للقرض الشعبي الجزائري في نفس السنة و 2.75 % بالنسبة لبنك التنمية المحلية في سنة 1994.

الجدول رقم (5) – منفعة الأصول (UA) %

	CPA	BNA	BDL	BARAKA
1994	7.90	9.63	16.64	8.23
1995	8.32	12.888	12.99	9.50
1996	10.49	20.26	12.73	9.04
1997	11.16	14.89	11.75	11.23
1998	11.68	11.19	11.31	8.99
1999	11.20	11.35	غ.م	9.02
2000	12.47	1.50	* 20.29	12.03

* معطيات سنة 2001 بدلا من سنة 2000

أما مؤشر منفعة الأصول (UA) فقد جاءت بياناته متقاربة بين جميع البنوك خلال سنوات الدراسة، فقد حقق بنك التنمية المحلية (BDL) أعلى معدلاته خلال سنتي 1994 و 1995 بنسبة 16.64% وحوالي 13% على التوالي، و حقق البنك الوطني لجزائري (BNA) أعلى المعدلات خلال 1996، و1997 و 1999، وحقق القرض الشعبي الجزائري (CPA) أعلى معدلاته في سنتي 1998 و2000. بينما حقق بنك البركة الجزائري معدلات أقل من بقية البنوك عبر مدة الدراسة، وحقق أفضل معدلاته سنتي 1997 و 2000 حيث حقق 11.23 % و 12.03 % على التوالي.

تلخيص مؤشرات العائد : من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص التوضيحات التالية :

– **جانب الربحية** : يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من البنوك الأخرى، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (ROE، ROA، PM) عبر سنوات الدراسة (1994– 2000)، وقد يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك عن البنوك الأخرى واعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية كبيع المرابحة والتأجير التمويلي. كما بينت مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة (من حيث حجم الأصول) وفي هذه الحالة بنك البركة الجزائري وبنك التنمية المحلية أكثر ومردودية وربحية من البنوك الكبيرة (من حيث حجم الأصول) مثل البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

– **جانب الكفاءة** : أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلة حجم النشاط، وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة.

– **جانب الإنتاجية** : جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (UA) متقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة في هذه البنوك، كما يعكسه عدم تنوع المحفظة المصرفية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك الجزائرية.

– **جانب الرافعة المالية** : يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته وتبين الدراسة أن بنك البركة الجزائري أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى، وهو ما يعكسه ويؤيده مؤشر إنتاجية الأصول (UA) (إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية) حيث حقق بنك البركة إنتاجية ضعيفة نسبيا مقارنة بالبنوك الأخرى.

المصادر والإحالات :

* C:Capital Adequacy (كفاية رأس المـــال), A: Assets Quality ([جـــودة الأصـــول), M: Management Quality (كفـــاءة الإدارة), E: Earnings (المكاسب), L: Liquidity (السيولة), S: Sensitivity of market risk(حساسية مخاطر السوق).

** ROE: Return On Equity.

*** EVA: Economic Value Added.

[1] – جميع البيانات التطبيقية تم جمعها من تقارير النشاط وميزانيات وجدول حسابات النتائج للمصارف محل الدراسة.

[2]– Mona J. G , Dixi L M managing Financial Instution Asset / Liability approache Part 5. Chapter 22 Page 647-670

[3] – طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 1999 ص: 143 ــ 190.

[4]– Djamal-Eddine Ghaicha La Rentabilite Bancaire en Algerie Syntheze tire de these de magester en sciences economiques. " Les conditions de rentabilite bancaire." 1997 Universite D'Oran.

[5] – أبو الفتوح علي فضالة: التحليل المالي وإدارة الأموال دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 1999 ص23.

[6]– Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 648.

[7]– Ibid. page :648.

[8] – منير إبراهيم الهندي أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 1993 ص: 189 ــ 191.

[9] – طارق عبد العال حماد مرجع سابق صفحة 77.

[10]– Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 662 -663

[11]– Dennis Hyemura , EVA : A top down Approache to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb:1997 P (40-47) (ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلة6 العدد 4 الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية). الأردن 1998.

[12] – التعليمة رقم: 74/94 بتاريخ 29 نوفمبر1994 المتعلقة بقواعد تسير البنوك والمؤسسات المالية بنك الجزائر.

رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى

عبد الله حـــــارم – جامعــة ورقلـــــة

تمهيد : عندما أعلنت الإدارة الأمريكية "الحرب على الإرهاب " التي تعد أولى حروب الألفية الثالثة ،فعلت ذلك معتقدة أنها تبلغ البشرية جمعاء البشارة التي تنتظرها منذ مطلع التاريخ .فهو أراد أن يقول أن الحرب هي الرسالة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها ، باعتبارها أمة قامت أساسا على الحروب ، ولا يمكن لها أن تستمر في هيمنتها على العالم إلا بخوض الحروب في الخارج.
وبذلك حدد بوش الابن مصير الأمريكيين في الداخل بما يتحقق له من إنجازات في حربه على الإرهاب ،وهي معركة لن تنتهي في غضون سنة أو سنتين ،بل وضع لها حدا يتجاوز حتى السنوات الثماني التي يمكن أن يمضيها في البيت الأبيض في حال إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة 2004.
الكلمات المفتاحية : الإدارة الأمريكية- الإرهاب- آسيا الوسطى- الخاسر الأكبر- الرابح الأكبر- أحداث 11 سبتمبر- العالم الإسلامي- أفغانستان.

إن الأسئلة المطروحة : أمام الملاحظ هي:
- هل يستلزم هذا الإرهاب المنتشر حاليا بكثرة وبشكل يومي هذه الحرب ؟ وضد من تشن تحديدا؟
- هل تشن ضد المجاهدين الأفغان "المدافعين عن الحرية " بالمفهوم الأمريكي سابقا والذين تم "إعدادهم" للحرب ضد الاتحاد السوفييتي بالوكالة في مدارس السي .أي .ايه؟ أم ضد حركة طالبان التي جاءت بها إلى السلطة كل من الولايات المتحدة وحلفاؤها من الباكستانيين ؟ أم ضد العالم الإسلامي ،الذي وصفه بعضهم في الغرب بأنه العدو الجديد ؟
من وجهة النظر هذه، فان موقف الرئيس بوش بشأن الحرب يدخل ضمن منطق معد نظرية صدام الحضارات صامويل هانتينغتون، حتى وإن نفى ذلك باستمرار[1].

إن اللحظات التي تمر بها الإنسانية الآن حاسمة في تاريخ القرن الحادي والعشرين. فالحرب الحتمية ضد الإرهاب والتي تتمحور حول الخطر الإسلامي كما يدعون، كان على الأمريكيين أن يفتشوا عن الأسباب والدوافع التي قادت إلى أحداث 11ايلول/سبتمبر، والعمل على إزالتها.
وهكذا هيمنت أجواء الحرب الأمريكية على "الإرهاب " من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية واتباعها الدوليون، وهي أكبر عملية حشد قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية / وأكبر عملية حشد عسكري دولي منذ حرب الفيتنامية .وواضح من عملية الحشد الضخمة ،المعززة بكامل أنواع الأسلحة، أن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب طويلة، لا لتوجيه ضربة عسكرية ، ضد المنظمات الإرهابية ذات البعد العالمي، والدول الراعية لها فقط، وإنما ضد الدول المعادية للولايات المتحدة أيضا، والتي تملك أسلحة دمار شامل وتنتجها
وكان الرئيس بوش أعلن في وقت سابق، أن الذين اختاروا الحرب ضد الولايات المتحدة اختاروا حتفهم ...وأردف أن الانتصار على الإرهاب لن يتحقق في معركة واحدة ، ولكن من خلال سلسلة من الأعمال الحاسمة ضد المنظمات الإرهابية ومن يؤوونها ويدعمونها وتعتبر السياسة والعسكرية الأمريكية أن الولايات المتحدة تواجه "الإرهاب " أي كل أشكال "التمرد والتهديد" الذي يشكل تحديا جديا للاستراتيجية الأمريكية الساعية إلى بناء نظام عالمي جديد وتحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام الدولي ، في بداية القرن الحادي والعشرين ويتطلب هذا استبدال عقيدة الأمن القومي التي كانت تقوم على مناهضة الشيوعية، بتبني استراتيجية حرب جديدة للقرن الحادي والعشرين، حيث بدأت هذه الاستراتيجية ترتسم خطوطها العريضة في الأفق، وإن كانت التفاصيل كلها غير معروفة بعد.
وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أسس هي: المذهب الإستراتيجي الأمريكي : أي استخدام القوات الأمريكية لخدمة المصالح الوطنية، ومن ضمنها العمليات المشتركة مع الحلفاء وكذلك بسط النفوذ والسيطرة العالمية، أو القدرة على نشر قواتها أينما كان، و في أي وقت كان وفي أية ظروف. وأخيرا التفوق الدائم، أو بمعنى آخر اللجوء إلى العلم والتكنولوجيا والمصادر الاقتصادية من أجل ضمان التفوق الدائم للقوات الأمريكية وإذا كانت الإدارات الأمريكية استخدمت المذهب العسكري دوما كأسلوب من أجل توظيف القوة العسكرية لخدمة مصالح وأمن أمريكا[2]، فان الإدارة الأمريكية ربطت بشكل وثيق بين المصالح الوطنية الأمريكية وبين ادعاء الدفاع عن الديمقراطية أو خوض الحرب ضد ما تسميه الإرهاب، الذي تحول إلى الهاجس الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية بعد اعتداء يوم 11ايلول /سبتمبر

.وتعاني الولايات المتحدة من الجرح النازف الناجم عن ضرب مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية والذي يشكل بكل تأكيد انقلابا عالميا.

فمن الآن فصاعدا، سيتغير وجه الكرة الأرضية ولن يعود العالم أبدا كما كان، و لم تجد الإدارة الأمريكية بكل أركانها مصدرا لتهديد الإمبراطورية الأمريكية الجديدة. ولا شك أن الإرهاب هو العنف المضاد للعنف المعولم، أي العولمة المضادة، لعولمة العنف التي ابتدأتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، وهي بالأساس من ابتكار الولايات المتحدة ونتاج سعيها لأن تكون مركز العالم، بوصفها إمبراطورية تريد قيادة العالم وهي حاملة المشعل الأخلاقي والسياسي والعسكري للقانون والقوة...

الحرب ضد الإرهاب هي المدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى. وفي هذا السياق سوف تكون أفغانستان مسرحا لهذه الحرب، حيث تندفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في آسيا الوسطى، بعد أن صار ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي نحو آسيا الوسطى، أو للسيطرة على الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز في بحر قزوين ونقلها إلى السوق الدولية.

كان الصراع على الثروات البترولية في هذه المنطقة هو المدخل الذي تحركت من خلاله السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة ففي عام 1994 وقعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج البترول مع ثماني شركات أمريكية وبريطانية حول الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها، وهي الاتفاقيات التي شملت ثلاثة حقول كبيرة وقدرت قيمتها ب 74 مليار دولار.

وقد عارضت روسيا هذه الاتفاقيات وقالت أنها تتعارض مع الوضع القانوني لبحر قزوين التي ترفض روسيا التعامل على أنه بحرمغلق، بل بحيرة مغلقة ولا تخضع للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982م الخاصة بالبحار / ومعنى هذا أن الاتفاقيات التي وقعتها أذربيجان تعد غير قانونية ويجب الرجوع فيها لباقي الدول الخمس التي من حقها المطالبة بنصيبها فيها[3].

وامتد الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة في المنطقة حول مسار خط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، وقد استخدمت الولايات المتحدة في هذا المجال أداة المساعدات والقروض المالية. فاقترح السيناتور بوب لفينجستون رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1998 توفير اعتمادات من موازنة الدولة لمد خط أنابيب النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركي وهو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الأذربيجاني عبر أراضي روسيا ...[4]

ويمكن القول أن مصالح شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطا متزايدا على الإدارة الأمريكية البوشية للقيام بدور قيادي أكثر فاعلية في دول جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى. ووضع المحللون الأمريكيون المهتمون بهذه المنطقة من زاوية المشروعات البترولية التوصيات التالية : [5]

1)- تحدي كل المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها في وجود نظام شرعي عام في بحر قزوين والدفاع عن المطلب الأذربيجاني –الكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية

2)- الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة

3)- الدفاع عن خيار الأنابيب المتعدد

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من خلال خوض حربها في أفغانستان تحقيق مجموعة من الأهداف : أولها القضاء على المصادر الرئيسية للإرهاب الدولي، وهو أحد أولويات الحرب الأمريكية، خصوصا القضاء على تنظيم القاعدة و اعتقال أو قتل أسامة بن لادن، واستئصال ظاهرة "الأفغان العرب" الذين يشكلون خطرا على الوجود الأمريكي في الخليج وعلى المصالح الأمريكية في كل أصقاع المعمورة .

كما أن من أهداف الحرب الأمريكية استهداف إبعاد أو إسقاط حركة طالبان عن السلطة في أفغانستان، واستبدالها بنظام موالي للغرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دعمت منذ البداية، بهدف إزاحة قوى "الإسلام السياسي"عن السلطة والمتمثلة في أحزاب "المجاهدين "المتكونة من الإسلاميين المعتدلين بقيادة برهان الدين رباني وقائده العسكري احمد شاه مسعود (الذي اغتيل في 9 أيلول/سبتمبر2001)، والذين يمثلون طرفا إسلاميا معتدلا يحافظ على تواصل "الحركة الأفغانية الحديثة " مع التشكيلات الإسلامية التقليدية كالإخوان المسلمين وتحالف أصولي بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي يجسد مشروعا إسلاميا راديكاليا .

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف عربية دعمت حركة الإسلام السياسي، إذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة ومساند للعراق. وقد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكالي المناهض للغرب وللدول العربية الصديقة له، سندا قويا في الجمعية الإسلامية الباكستانية و حكمتيار والثري السعودي المنشق أسامة بي لادن، والذين أصبحوا ينادون جميعا بالجهاد ضد الأمريكيين.

وكانت هناك مصلحة مشتركة أمريكية مع الجيش الباكستاني، الذي يجسد المصالح العليا للأمة الباكستانية في الإطاحة بقلب الدين حكمتيار، الذي تربطه علاقة بمشروع ضياء الحق لإقامة "دولة إسلامية كبرى " والذي كان يملك ورقة "الأفغان

العرب" الذين شاركوا في القتال ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان. وفي حالة تسلمه السلطة في كابول كان حكمتيار سيعمل على تثوير الحالة الإسلامية في باكستان نفسها، بل ربما سيعمل على إحياء مشروع "باشتونستان" الذي قاتلت القبائل الباشتونية لإقامته ضد بريطانيا وضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، إذ يمثل الباشتون حاليا 9% من سكان باكستان البالغ هددهم نحو 120 مليون نسمة.

إضافة إلى ذلك كانت باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول ، فكيف إذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار المتشدد الذي يرفض إنصاف الحلول ، والذي ينتمي إلى اثنية الباشتون التي هي بمثابة القومية الغلبة في أفغانستان .وكان وجود حكم باشتوني قوي مصدر توتر مزمن بين باكستان وأفغانستان، لأن وجود حكم باشتوني قوي داخل الأراضي الباكستانية من مخلفات تقسيم الحدود في العهد البريطاني التي أملاها الصراع الروسي – البريطاني ، كان يجعل إسلام آباد تنظر باستمرار و حذر إلى احتمالات ولادة نزاعات باشتونية انفصالية داخل باكستان نفسها وتحديدا في الإقليم الشمالي الغربي الحدودي حيث يقطن الباشتون

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيدت حركة طالبان ، وسياساتها في أفغانستان أملتها سياستها النفطية .فالتقويم الأمريكي لحركة طالبان أنها حركة أصولية صارمة عنيفة في بعض الأحيان، إنما مختلفة عن الحركات المماثلة في أفغانستان والمنطقة العربية ، والتي لديها برنامج سياسي طموح وأممي يشكل قوة ضغط لا تحتمله واشنطن .وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بإيجابية إلى حركة طالبان لكونها لا تدعو إلى تصدير الإسلام السياسي ولا إلى ثورة إسلامية .كما أن الأمريكيين قلقون من إيران ، ليس بسبب مزاعمهم حول دعم إيران لـــ"الإرهاب" فحسب إنما أيضا لخوضها المنافسة مع باكستان على النفوذ في آسيا الوسطى لذا ساعد الأمريكيون باكستان على مد نفوذها في أفغانستان. ومهما يكن من أمر، فان السياسة الأمريكية في أفغانستان تقوم على تطبيق وصفة أرامكو في الثلاثينات: أصولية إسلامية وقبائل ونفط[6] .

ومن هنا نفهم أن واشنطن لم يكن لها مشكل أن تقبل بحكم إسلامي في افغانستان يقوم بأعمال تنتهك حقوق الإنسان، ولكنها لا تقبل بحكم يهدد المصالح الأمريكية أو يعارض نزعة الهيمنة الأمريكية .غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أن تستخدم أراضي افغانستان منطلقا لممارسة أعمال عدوانية ضدها، بعدما امتنعت حركة طالبان عن تسليم الأمريكيين بعض "الأفغان العرب" وفي مقدمتهم أسامة بن لادن الذي تعتبره واشنطن العدو رقم واحد لها.

إذا كانت حرب الخليج الثانية لعبت دورا حاسما في إعادة التعبئة للقوات المسلحة الأمريكية ،وبررت الحفاظ على الموازنات العسكرية المرتفعة وشرعية الحفاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات المتحدة، أي الشبكة الدولية لقواتها المساحة، و التي كانت توجه ضد ما يسمونه "الدول المارقة " التي من المحتمل حسب زعمهم أن تشكل تهديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية ،فان الحرب الأمريكية الجديدة ضد الإرهاب، تندرج في إطار استراتيجية إعادة تقسيم العالم من جديد لمصلحة الهيمنة الأمريكية فعلى عكس إدارة كلينتون التي أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، وتنفيذ استراتيجية دولية ليبرالية تتمحور حول العولمة الناجحة، فان إدارة الرئيس كلينتون أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، وتنفيذ استراتيجية دولية ليبرالية تتمحور حول العولمة الاقتصادية القائمة على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، فان إدراة الرئيس بوش تقوم بتنفيذ استراتيجية دولية ليبرالية تتمحور حول العولمة العسكرية التي تخدم مصالح تحالف الشركات البترولية ولوبي المركبات الصناعية– العسكرية والمحاربين ومخططين عسكريين ومدنيين المرتبطين بها والتي يتبوأ فيها المراكز الحساسة أمثال ديك تشيني، وكولن باول ودونالد رامسفيلد، وسواهم ممن شغلوا مناصب أمنية رفيعة المستوى سواء في وزارة الدفاع أو الاستخبارات خلال الحرب الباردة أو في المرحلة الانتقالية السوفيتية والحرب ضد العراق، فان هذه الإدراة نفسها هي إدارة حرب باردة، فهذه الإدارة تريد أن تمضي أبعد بكثير من حدود الهيمنة الأمريكية المعروفة تقليديا. فقد حاولت عبر سياسة القوة والسلوك الأحادي الجانب خلال الأشهر الماضية أن تجنب العلاقات العسكرية الثنائية مع الصين، وتعيد النظر في معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية الموقعة مع السوفيات عام 1972م، من خلال قرارها القاضي بتطوير نظام مضاد للصواريخ، والإعلان عن نيتها عسكرة الفضاء ورفض اتفاقية كيوتو للبيئة .

وجاءت أحداث 11ايلول/ سبتمبر، لكي تعطي لهذه الإدارة الأمريكية مبررا قويا للدخول في الحرب التي تستهدف بناء نظام عالمي مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى ، وملاحقة أهداف الثروة والقوة المرتبطة بخدمة المصالح القومية الأمريكية الضيقة. والسؤال المطروح اليوم ، هل هذه الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى تتعلق بالقضاء على الإرهاب ؟ أم هو الجرح الأمريكي النازف؟[7]

لقد استعادت آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية و الاقتصادية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي تمثل أسواقا هائلة لباكستان وروسيا، واكثر من ذلك تمثل ثروات كبيرة من النفط والغاز والمعادن الثمينة الأكثر أهمية في العالم .

وتأسيسا على المصالح الأمريكية النفطية في المنطقة وعلى نفوذها في مواجهة الدور الروسي وحتى الإيراني، ونظرا لما تمثله أفغانستان من أهمية استراتيجية مركزية في هذا الصراع الإقليمي، تخوض الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها من التحالف الدولي الحرب تحت لافتة "القضاء على الإرهاب" لكنه من الصعب فهم ما يجري من استعداد لهذه الحرب التي كانت أأفغانستان مسرحها الأول، من دون متابعة واقع المصالح الإقليمية و الدولية في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط .ففي هذه المصالح تتحدد هذه الحرب، وليس في القضاء على الإرهاب فقط .

وكانت هذه المصالح دوما هي التي تمهد للحرب في افغانستان وربما تجعلها طويلة، كان تكون بلانهاية. والحرب الأمريكية في آسيا الوسطى مشرعة للتدخلات الإقليمية والدولية اكثر من أي وقت مضى، إذا لم يعقد مؤتمر دولي حول تحديد ماهية الإرهاب، الذي يحدد بدقة التخوم الفاصلة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للشعوب من اجل مقاومة الاحتلال و تحرير أوطانها كما هي الحال الشعب الفلسطيني، إذا لم تحصل تسوية إقليمية ودولية تنخرط فيها الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان، وروسيا وإيران والهند من جهة أخرى .

إن افغانستان تمثل عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا (حيث أن أفغانستان على "تماس حدودي "مع ست دول الصين إيران باكستان تركمانستان أزباكستان، طاجيكستان) ومن ثمة ، ليس من المصادفة أن التماس "الجغرافي السياسي " يجعل هذا البلد(أفغانستان) على تخوم اثنين من الاهتمامات الأمريكية الاستراتيجية: الأول فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية ... والثاني، التحكم بالتوازنات الإقليمية –في آسيا- لجهة مراقبة نمو القوة في ثلاث دول . صنفته الدراسات المستقبلية الأمريكية بـــ"الدول الخصم "، وهي: الصين، روسيا، والهند .

أما حول المضاعفات التي ستحملها الحرب الأمريكية في افغانستان، فان كبار المحللين الاستراتيجيين يؤكدون أن أحداث 11 أيلول فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي المتزايد وغير المحدد بأي وقت في تلك المنطقة. لم يعد الأمر ينبع من مواصلة الحرب في افغانستان فحسب، بل من الاتفاقية الجديدة التي وقعتها واشنطن حديثا بشكل خاص مع أوزباكستان، والتي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة التابعة لآسيا الوسطى. فهذه الاتفاقية توفر للأمريكيين استخدام القواعد العسكرية والتسهيلات اللوجستية هناك، وتمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لزمن طويل ولا يستثني نشر قوات أمريكية بشكل دائم هناك، لمحاصرة ازدياد الهيمنة السياسية المشتركة للصين وروسيا في تلك المنطقة.

لذلك، فان الأهمية "الجيوسياسية " لحرب الولايات المتحدة في أفغانستان هي وضع موطئ قدم في منطقة آسيا الوسطى يوفر ترسيخ الوجود العسكري فيها. فهذا الوجود يعمل على إفساد أول تضامن صيني –روسي للهيمنة على آسيا الوسطى ويحفز على بداية حدوث تقارب بين موسكو وواشنطن، وهو ما تحقق بالفعل .

ولا شك في أن الحقائق الديمغرافية والاقتصادية ستحمل المزيد من التأثيرات خلال السنوات العشرين المقبلة على الواقع المهم لآسيا الوسطى في عالم السياسة والجغرافية الاقتصادية بغض النظر عن الحرب في افغانستان . وهذا ما يحدث الآن على نحو أكثر ومما هو متوقع وضمن ظروف مختلفة. فمضاعفات الحرب سيكون لها أبعاد واسعة على أوزباكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، وقرغيزيا أمام احتمالات زيادة واشنطن لمساعدتها وتجارتها ووجودها العسكري والدبلوماسي بعد انتهاء الأعمال العسكري في أأفغانستان .ولقد اصبح للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مردوده المباشر على آسيا الوسطى وبحر قزوين بما يعني تغيير الكثير من الحسابات والموازين الخاصة بمستقبل هذه المنطقة ثرواتها. وذلك بالدفع نحو إيجاد توازنات جديدة تصب في غالبيتها في معادلة المصالح الاقتصادية الجوهري للولايات المتحدة، وفي التأثير النفسي المتعلق بالهيبة التي تليق بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم[8].

إن الخاسر الأكبر الأول من هذه الحرب هو بلا شك باكستان، لأنها تاريخيا تسعى لتامين عمق استراتيجي في افغانستان، يمكنها من تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة لتعويض اختلال التوازن القائم لمصلحة جارتها اللدود الهند، لا سيما أن افغانستان وقفت إلى جانب الهند ضد استقلال باكستان عام 1947م. فتمركز القوات الأمريكية في أفغانستان، ومنحها كل التسهيلات البرية والجوية والبحرية لغزو افغانستان ، يهدد وحدة واستقلال باكستان بأكملها، أن لم نقل يعرضها إلى التفتيت العرقي والاثني والطائفي الديني.

والخاسر الأكبر الثاني من هذه الحرب هو إيران أيضا .وينبع الخوف الإيراني من واقع أم تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة في السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب (آسيا وافغانستان) ووصول تلك السيطرة بشكل مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيه، وكذلك الحرب الأمريكية في افغانستان والتي أكدت وتيرة الانحدار التاريخي للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى. فروسيا لا تريد أن تكون القوات الأمريكية والأطلسية مرابطة على حدودها الجنوبية في باكستان وافغانستان.

إن آسيا الوسطى هي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لروسيا وكانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي في إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف

القارة الأوروبية ،وعلى مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من الشرق الأوسط وشرق آسيا. ومن هنا ينبع الخوف الروسي من خسارة موسكو نفوذها في آسيا الوسطى لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وما الحرب الأمريكية في افغانستان إلا حلقة من حلقات الانسحاب الروسي من الفضاء الجنوبي للاتحاد السوفيتي .

أما الرابح الأكبر من هذه الحرب فهي إسرائيل التي تمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني وتستغل أجواء هذه الحرب لشن حرب إبادة جماعية على المدنيين، وعلى إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، وتقويض هذه السلطة نفسها وبالتالي فرض الشروط الأمريكية الصهيونية لتصفية قضية فلسطين. وفي ذلك ذروة الإرهاب بما يفه من قوة عسكرية غاشمة وعدوانية قد تستطيع احتلال الأرض بمنئ من العقاب.

أما الهند فلها مصلحة مباشرة في دعم الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب في افغانستان لان الهند تعتبر وفقا للجيوسياسية أن غالبية الغزوات التي تعرضت لها في تاريخها جاءت من افغانستان كمركز انطلاق، سواء كانت غزوات مغولية أو فارسية أو إسلامية. كما أن تمركز القوات الأمريكية في باكستان يقود إلى القضاء على الثوار الإسلاميين في كشمير ضمن إطار القضاء على بؤر الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي الشائع .

إن باكستان ستدفع غاليا ثمن اصطفافها على محاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأمريكية، (من الجنوب الخليج حتى الشمال، وافغانستان حتى بحر قزوين)[9].

وأما روسيا فتعتبر الخاسر الأكبر الثالث من أرضية استراتيجية أمريكية في هذه الحرب على آسيا الوسطى ،وقد يجد باشتون باكستان أنفسهم في وضع سيشعرون فيه أن مستقبلهم الحقيقي هو في افغانستان اكثر من مجامع السنديين والبنجابيين في باكستان .كذلك فان هذه الحرب قد تقود باكستان إلى تفجير الأوضاع في داخلها بين المؤسسة العسكرية الحاكمة وبين بقية الشعب الباكستاني الرافض للوجود العسكري الأمريكي، وبين السنة والشيعة في باكستان نفسها . والصراع بين السنة والشيعة لن يهدأ إذا استمرت الحرب وشعرت إيران باتساع الطوق الجيوسياسي المضروب عليها .

ستظل افغانستان وكل منطقة آسيا الوسطى مسرحا للحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وشريكتها باكستان وتطلعاتها إلى مخزون الثروات في آسيا الوسطى من ناحية، وبين الشعوب المتمردة على قواعد العولمة الأمريكية من ناحية ثانية. فالحرب الأمريكية الجديدة التي يعول عليها الرئيس بوش كثيرا سوف تؤول إلى الفشل الذريع ولا يبدو أن إدارته مدركة لذلك لان الإستراتيجية الهيمنة الأمريكية القائمة على عولمة العنف واستخدام القوة العسكرية الأمريكية الغاشمة لتركيع الشعوب والأمم، هي التي سينجم عنها حتما وجود قوى مناهضة ومقاومة لها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب الأولى في القرن الحادي والعشرين تسير نحو مزيد من استجلاب العنف المضاد، لأن فبركة الأهداف، وإنزال العقوبات الرهيبة على العراق، والتغطية على جرائم إسرائيل ودعم إرهابها المحرم إدراجه في القاموس الأمريكي ، ستكون نتائجها بلا أدنى شك كارثية على الولايات المتحدة ومن يساندها.

فالمطلوب الآن هو أن تصبح السياسة الأسلوب الحضاري السائد لحل المعضلات الإقليمية والدولية بدلا من استخدام القوة العسكرية طريقا مفضلا لحل النزاعات، وأن تقر الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئ العدالة، والتكافؤ في العلاقات الدولية، وفي توزيع الثروة، وفي اتخاذ القرارات التي تهم سكان المعمورة مجتمعين.

الإحالات :

[1] صامويل هانتينغتون زمن حروب المسلمين مجلة نيوز ويك العربية العدد 81 .2001/09/25 ص 48
[2] ميشال بوعنون امريكا التوتاليتارية ، ت عرفة جليل –دار الباقي ط1 2002
[3] توفيق المديني –الصراع على اسيا الوسطى مجلة سترون .....عدد 75 .1998/9 ص 23
[4] نفس المرجع
[5] مرجع سابق
[6] محمد سعد ابو عامود تحولات السياسة الامريكية مجلة السياسة الدولية عدد 147 يناير 2002 ص 96
[7] فريد هاليداي ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر :أسباب ونتائج .ت عبد الإله النعمي دار الباقي طبعة الأولى 2002 ص 26
[8] مرجع سابق ص 24
[9] احمد إبراهيم محمود .الإرهاب الجديد الشكل الرسمي للصراع المسلح . مجلة السياسة الدولية .... الأهرام العدد 147 .يناير 2002 ص 45

المراجع المعتمدة :

1–فرايد هاليدي ، ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر : أسباب و نتائج ، ت. عبد الإله نعيمي . دار الساقي. الطبعة الأولى 2002 .
2– ميشال بوعنون ، أمريكا التوتارية، ت . عربة خليل ، الطبعة الاولى 2002

3– توفيق المديني . صراع على آسيا الوسطى . مجلة الشرق الأوسط. العدد 75 . سبتمبر 1998
4– محمد سعيد أبو عمود . تحولات سياسية أمريكية . مجلة السيلسة الدولية. العدد 47 . يناير 2002
5– أحمد إبراهيم محمود . الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع . مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام العدد 147 يناير 2002

أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة

دبون عبد القادر – جامعة ورقلة
debboune@yahoo.fr

سويسي الهواري – جامعة ورقلة
Souisi.houari@caramail.com

الملخص : أفرزت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، التي كانت تستهدف المؤسسة الاقتصادية بالخصوص، باعتبارها المعيار الذي يعبر عن حقيقة تطور الاقتصاد الوطني، نتائج تؤثر على هذه المنظمة، سواء كانت هذه النتائج سلبية أو إيجابية، مباشرة أو غير مباشرة، داخلية أو خارجية عن طريق التأثير على الوظائف التي تقوم بها كالوظيفة الفنية (الإنتاج) والوظيفة المالية والوظيفة الاجتماعية (الموارد البشرية) .

وباعتبار وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة، الوظيفة التي تقوم بتزويد وترقية عامل إنتاجي مهم وهو الفرد، فإنها تسعى دوما إلى استثماره من أجل تحقيق مستوى عال من الإنتاجية وهو الهدف المطلوب الذي تسعى إليه المؤسسة، ومن خلال هذا تلبية رغبات الفرد العامل . وبما أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعيش في محيط يتميز باللااستقرار، فإنها هي الأخرى تتفاعل مع هذا التغير وخاصة الوظيفة البشرية حيث يمكن التأثير على المستوى الداخلي، وعلى مستوى المحيط الخارجي.

الكلمات المفتاح: الإصلاحات ، الموارد البشرية ، دوران العمل ، القدرة الشرائية.

تمهيد : لا شك أن الإصلاحات الهيكلية الأخيرة(الخوصصة)، التي مست بصفة خاصة المؤسسة الاقتصادية، نجمت عنها آثار تختلف من حيث طبيعتها فقد تكون آثارا داخلية وخارجية، أو تكون آثارا سلبية و إيجابية، كما يمكن أن تكون آثارا مباشرة و غير مباشرة، والدارس لهذه الآثار له أسباب ومبررات في دراسة نوع وطبيعة كل منها.

ونظرا للتطور الذي شهده الفكر التسييري للمؤسسة، فبعدما كان ينظر لهذه الأخيرة في البداية على أنها نظام مغلق لا يتفاعل مع المحيط الخارجي، وأنها تستطيع النمو بغض النظر عن التطورات التي تحدث خارج المؤسسة، ومع الوقت أثبتت الأحداث والدراسات المتخصصة في مجال تسيير المؤسسة أن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستمرار ما لم تتفاعل معه. بذلك اعتبرت المؤسسة الاقتصادية نظاما مفتوحا يتكون من عدة أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها وتسعى إلى تحقيق أهداف من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف العامة للنظام.

وعلى غرار هذا المفهوم فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية تندرج في هذا السياق والدليل على ذلك أنها في كل مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي إلا وكانت معنية به. وبما أن وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة تعتبر نظاما جزئيا مفتوحا هو الآخر يتفاعل مع محيطه، فإنها هي الأخرى كانت معنية بهذا الإصلاح من حيث التأثير، وهو ما سوف نتناوله من خلال التطرق إلى دراسة الآثار وتقسيمها إلى آثار داخلية وخارجية حسب المفهوم الحديث للمؤسسة ووظائفها.

I- الآثـــــار الداخليـــــة:

تزداد أهمية وظيفة الموارد البشرية بمدى توسع وكبر حجم المؤسسة، ذلك لأن نشاط هذه الأخيرة يكبر، وبالتالي تلح الضرورة على وجود إدارة تهتم بالفرد العامل داخل المؤسسة، كما تساهم في تنمية مهام الإدارات أو الوظائف الأخرى، لذلك فإن مهام وظيفة الموارد البشرية تتعقّد وتصبح أكثر عرضة للتأثر بما يجري حولها.

ولعل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر أثرت على هذه الوظيفة فكانت التأثيرات داخلية تخص الفرد والمؤسسة على السواء. وهو ما يتم التطرق إليه باعتبارها الأثر الذي يظهر جليا في المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جهة وبصفة سلبية أو إيجابية من جهة ثانية.

I –1 ارتفاع معدل دوران العمل:

قبل التطرق إلى تطور مستوى معدل دوران العمل يجب تعريف هذا المؤشر، وهو يعبّر عن التغيير الحاصل في عدد الأفراد العاملين في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (1) . وهذا التغير في العدد يحصل بلا شك بسبب حالات إحلال وترك الخدمة في المؤسسة، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي

تستخدم في قياس مدى فعالية سياسات وبرامج نظام الموارد البشرية في المؤسسة .

ويمكن أن تكون حالات ترك الخدمة بسبب الظروف التالية (2) :

1_ الاستقالة من العمل بسبب عدم القناعة بالاستمرار في العمل في المؤسسة؛

2_ إنهاء الخدمة من قبَل الإدارة سواء بصيغة الفصل أو الاستغناء؛

3_ إيقاف الفرد عن العمل لفترة زمنية محددة (حالة التعاقد)؛

4_ الإحالة إلى التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية؛

5_ التسريح أو الفصل بسبب خطأ ارتكبه الفرد العامل، أثّر على المؤسسة.

وتتعدد مقاييس حساب معدّل دوران العمل حسب حالة التغير، فهناك من يستعمل معدّل دوران العمل بالنسبة للعمال المعينين، وذلك عن طريق المقياس التالي (3):

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد العاملين المعينين خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال الفترة}} \times 100\%$$

ومنهم من يستعمل المقياس الخاص بالعمال تاركي الخدمة وذلك بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد حالات ترك الخدمة خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال الفترة}} \times 100\%$$

لكن هاذين المقياسين لا يعبران عن المعدل الحقيقي لدوران العمل خاصة خلال فترات الانتعاش أو الكساد الاقتصادي، لأن هاتين الحالتين تؤثران بشكل ملموس على حجم القوى العاملة في المؤسسة.ويحسب المقياس الذي يجمع هاتين الحالتين (التعيين وترك الخدمة)، عن طريق حساب متوسط حالات الترك والتعيين خلال الفترة بالنسبة لمتوسط عدد العاملين لنفس الفترة، و يعبّر عنه بالصيغة التالية (4) :

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{متوسط عدد العاملين المعينين والتاركين للعمل خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العاملين خلال الفترة}} \times 100\%$$

ويعتبر هذا المعدل المؤشر الذي يصف حقيقة دوران العمل في المؤسسة بصفة موضوعية ويؤخذ به في كل الأوقات في حالات الأزمة وحالات النمو. وبالنظر إلى حالات الأزمة الاقتصادية الجزائرية التي مست المؤسسة، نجدها في كل مرة تستهدف القوى العاملة المؤهلة في المؤسسة إما بالتعيين المكثف واللاعقلاني المفتقد لمعايير الاختيار، وإما بالتسريح الجماعي الذي لا يأخذ بمعيار الكفاءة والأقدمية.

ونظرا لكون المستخدمين يحمّلون المؤسسات أعباء ضخمة تجاوزت في بعض المؤسسات الجزائرية نسبا كبيرة من القيمة المضافة، بات من الضروري ترشيدها بعدما كانت استراتيجية التشغيل (قبل الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بخوصصة المؤسسات الاقتصادية) تتخذ على المستوى المركزي وبعد انتهاج الخوصصة كسبيل يخرج المؤسسة من الاحتكار العام، نتج عنه تسريح العمال بنسب كبيرة وبمعايير لا تفيد المؤسسة والفرد العامل على السواء (5)، الأمر الذي أثر على استقرار العمالة داخل المؤسسة والذي بدوره انعكس على وظائفها الرئيسية المالية والتقنية. ولمعالجة ذلك يتطلب من وظيفة الموارد البشرية المزيد من الجهود، لأن اللااستقرار هذا الذي سببه ارتفاع معدل دوران العمل يحمل المؤسسة بعض المصاريف الضرورية، التي تنعكس خاصة في المدى القصير على سعر السلعة أو الخدمة مما يؤثر على قدرتها التنافسية.

ومن بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة بسبب ارتفاع معدل دوران العمل نجد :

1-تكاليف الإحلال أو التعيين:

وهي التكاليف الناتجة عن توظيف أفراد جدد باعتبار أن المؤسسة الجزائرية تشهد نموا بعد التطهير الهيكلي والمالي وبذلك تسعى إلى توسيع نشاطها الاقتصادي في حدود المنافسة المحلية والدولية. وتتمثل هذه التكاليف في : تكلفة الإعلانات، المقابلات والاختبارات.

2-تكـــــاليف التكوين:

وهي ناتجة عن تعيين أفراد أقل كفاءة وخبرة في المنصب الموكل له، وبالتالي وجب تكوينه من أجل الإدماج الفعلي في هذه الوظيفة.

3- تكاليف الفصل أو الانتهاء من الخدمة :

وتتمثل أساسا في العلاوات أو المكافآت التي تمنح للأفراد المسرحين في إطار ترك العمل الذي يخضع لرقابة الإدارة للتقاعد المسبّق أو التسريح الإجباري الناتج عن تطبيق قوانين تخضع لتطورات اقتصادية كخوصصة المؤسسات، كما تشمل كذلك تكاليف أخرى مثل إعانات البطالة. كما أنه لابد من الإشارة أن نظام التعاقد الذي يميز معظم المؤسسات الاقتصادية بدلا من المنصب الدائم يمكن أن يخلق مشاكل في تقييم الفرد في حد ذاته.

ولا يمكن إغفال الآثار الإيجابية لدوران العمل وخاصة إذا كان الطرف الثاني المكون لهذا المؤشر وهو الدخول إلى المؤسسة يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الذي يمكّن المؤسسة تطبيق معدلات إنتاجية مرتفعة، وبالتالي يؤدي إلى استغلال الفرد بكل ما لديه من طاقات وشعور هذا الأخير بالانتماء الوظيفي في المؤسسة من جهة، و امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية في مجال استقطاب عنصر العمل من جهة ثانية، كما يساهم في خلق نوع من التوازن في القوى العاملة يعوض المؤسسة فقدانها للأفراد العاملين، ويمكن استعراض الآثار الإيجابية والسلبية لدوران العمل في الجدول رقم (1).

ومن خلال هذه الآثار يمكن القول أن المؤسسة الجزائرية تسعى جاهدة للحفاظ على مناصب الشغل قصد الرفع من أدائها الاقتصادي من جهة، وتنمية العنصر البشري من جهة أخرى. إذ يكتسب هذا الأخير من خلال المدة التي قضاها في المؤسسة خبرة وكفاءة عاليتين، حتى إن انفصل عنها. وفي وجود مؤسسات أخرى وخاصة الأجنبية منها، لا سيما وأن الجزائر تشجع الاستثمار الأجنبي، يستطيع العامل الدخول إلى هذه المؤسسات والاندماج فيها بفضل خبرته ومهارته.

I –2 تحقيق رضا العاملين و انتمائهم التنظيمي للمؤسسة:

يعتبر استثناء العاملين في المؤسسة من التسريح بشكل نهائي، إجراء يؤثر إيجابا على الفرد والمؤسسة على السواء، فالتأثير على الفرد يكون من جانب رضاه عن العمل الذي يقوم به وبالتالي تنمية مشاعر الانتماء التنظيمي للمؤسسة، مما سيساعد على تحقيق الأداء الأفضل لها لأن الرضا عن العمل والانتماء التنظيمي يعتبران من المعايير التي تبين مدى ولاء الأفراد العاملين لمؤسستهم. والقصد من الرضا هو "الحالة النفسية التي يشعر بها الفرد وفقا لدرجة إشباع حاجته، فكلما زادت هذه الدرجة زاد الرضا" (6).كما تعرّفه الدكتورة عايدة سيد خطاب: "يعبر الرضا الوظيفي عن السعادة التي تتحقق في عدة مجالات تكون موضعا لرضا الفرد في العمل أو عدم رضاه" (7).

وقد تكون للعامل في المؤسسة الجزائرية موضع الإصلاح الاقتصادي هذه الحالة النفسية المعبّرة عن السعادة من جراء إبقائه و عدم تسريحه، مما ينعكس بالإيجاب على معدلات الإنتاجية البشرية أو إنتاجية العامل، لأن رفع الإنتاجية من خلال تطوير الآلات أو الأجهزة وتحسين أو تبسيط طرق العمل لا يكفي لوحده، ما لم يكن هناك اهتمام بالجوانب النفسية للعاملين وجعله يشعر باهتمام المؤسسة به، وهو الجانب الذي تفتقد له معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا الاهتمام تترتب عنه آثار تتمثل في :

- ارتفاع الإنتاجية؛
- تحسين سلوك التعاون والانتظام في العمل؛
- انخفاض معدلات التغيب؛
- التقليل من الحوادث وإصابات العمل؛
- نقص القلق الوظيفي؛
- التخفيف من حدة الصراع بين العمال.

ولعل هذا الإجراء (عدم تسريح بعض العمال) يساهم في بداية الأمر إلى التوجه نحو تلبية حاجات الأفراد العاملين.

ونظرا للتطور الذي عرفته إدارة الموارد البشرية للمؤسسة في رؤيتها للأهداف المخططة، فبعدما كان اتجاهها اجتماعي وهو مراعاة المصلحة الفردية، حتى ولو كان ذلك على حساب المؤسسة، انتقل إلى اتجاه اقتصادي تحكمه معايير اقتصادية كتقليل التكلفة موازاة مع زيادة الإنتاجية، بمعنى ذلك يجب أن تكون أهداف وظيفة الموارد البشرية اقتصادية أكثر منها اجتماعية (8). وهو التوجه الذي انتقلت إليه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ففي مراحل الإصلاحات الأولى (إعادة الهيكلة المالية والعضوية) كانت تولي الدولة اهتماما كبيرا إلى

الناحية الاجتماعية للعمال لدرجة وصلت فيها المؤسسة إلى تحقيق خسائر مالية و الاستمرار في تحمّل تكاليف اجتماعية. وبعد دخولها في مرحلة جديدة تتعلق باستقلالية التسيير أطلق العنان شيئا فشيئا لترشيد تكاليفها والتخفيف من الأعباء الاجتماعية، ومع تطبيق الإصلاحات الأخيرة المتمثلة في خوصصة الملكية والتسيير، أين أصبح ينظر للفرد العامل على أنه استثمار وليس بتكلفة، لذا فحري التخلي عن الاستثمارات ضعيفة المردودية، وهذا فعلا ما نتج عن عملية الخوصصة في ما يتعلق بالعمالة الزائدة عن حاجة المؤسسة، والذي ينجر عنه مفهوم يعرف في أدبيات التسيير بالانتماء التنظيمي، وذلك للعمال المحتفظ بهم.

ويعبر الانتماء التنظيمي عن استثمار متبادل بين الفرد والمؤسسة باستمرار العلاقة التعاقدية (9)، وهو الشعور الذي يحس به الفرد العامل الجزائري الذي استثني من التسريح أو الإحالة على البطالة، وهو ما يزيد فيه دافع الرغبة في بذل طاقاته وإخلاصه للمؤسسة كنظام اجتماعي خاصة في ظروف تناقص فرص العمل، وينتج عن ذلك تطابق بين أهداف الفرد وأهداف المؤسسة لا سيما أن بعض المؤسسات المخوصصة أصبح جزء من رأسمالها ملكا للعمال، وهذا ما يجعلهم مستعدون لبذل جهود كبيرة والقيام بأعمال تطوعية، وتحمل مسؤوليات إضافية. وعلى غرار هذا العامل الذي يؤثر على الانتماء التنظيمي هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في هذا الانتماء تنعكس في شعور يتولد لدى الفرد العامل يعبَّر عنه بحاجات يجب أن يلبيها ،ويمكن عرض هذه العوامل في الشكل رقم (1).

تؤثر العوامل الخارجية كظروف سوق العمل، وفرص الاختيار على درجة شعور الفرد بانتمائه إلى المؤسسة، حيث كلما كان هناك رواج في الظروف الاقتصادية وتعددت فرص العمل المتاحة، كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الانتماء التنظيمي، ومن جهة أخرى تؤثر أحوال الكساد وارتفاع البطالة وانخفاض الفرص الوظيفية المتاحة على مستوى الانتماء التنظيمي بالارتفاع.

وبالنظر إلى تأثير هذا العامل على انتماء الفرد إلى المؤسسة، فالأوضاع الاقتصادية بعد تطبيق إصلاحات هيكلية على المؤسسة تبيّن وجود نسبة كبيرة من البطالة نتجت عن تسريح العمال من مناصبهم، أما الفئة التي لم تسرّح فإنه يتولد لديها الشعور بالانتماء والولاء لمؤسستهم.

وتتعدد أوجه تأثيرات العوامل المتعلقة بخصائص الفرد العامل على الانتماء التنظيمي، فالعامل طول مدة الخدمة التي يقضيها الفرد في المؤسسة يؤدي إلى استثماره للوقت والجهد في المنظمة وتنمية العديد من العلاقات الاجتماعية داخل العمل، ومن جهة أخرى فالمستوى التعليمي قد يؤثر على العلاقة الإنتمائية بالارتفاع لا سيما أن الفرد ذو المستوى التعليمي العالي غالبا ما يشغل مناصب عليا في المؤسسة، وبالتالي إحساسه بتحمل مسؤوليات يؤثر على أهداف التنظيم (*) يجعله يشعر بالانتماء إليه.كما تؤثر دقة وكمية المعلومات المتاحة للفرد على فرص العمل الخارجية على توقعات بارتفاع أو انخفاض فرص الاختيار بالنسبة للمؤسسات الأخرى وخاصة تلك التي تعيش في نفس القطاع التنافسي.

ويتمثل العامل الثالث في تأثير الخصائص الوظيفية من خلال مجالها ودرجة التوتر، فتنوع مجال الوظيفة والاستقلالية والتحدي والشعور بالأهمية والمسؤولية، كل هذا يرتبط إيجابيا بالانتماء التنظيمي وعندما تتسم الوظيفة بدرجة كبيرة من التوتر والصراع فإن ذلك يؤثر سلبا على هذا الانتماء.

وهناك عوامل داخلية متعلقة ببيئة العمل كالأجور والتفاعل الاجتماعي للأفراد داخل المؤسسة ونوعية الإشراف و المشاركة في اتخاذ القرارات تحقق درجة مرتفعة من الانتماء التنظيمي.

وكل هذه العوامل تؤثر على الانتماء التنظيمي للعامل الجزائري تجاه المؤسسة التي يعمل بها فتولّد فيه الرغبة في الاستمرار في العمل، وإن تحقق ذلك فإنه يعمل جاهدا على أن يكون منتظما في عمله، ويسعى إلى بذل مجهود أكبر من أجل الرفع من أدائه.

I –3 مشاركة العمال في ملكية وإدارة المؤسسات الاقتصادية :

تعتبر المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، سواء كانت هذه الأخيرة قرارات إدارية تتخذ على المستويات العليا في المؤسسة أو قرارات تنفيذية تتخذ على مستوى الوظائف التشغيلية أهم مرحلة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة. وكانت الجزائر دوما وبصفة تدريجية وعن طريق الدخول في مرحلة جديدة لإصلاح اقتصاد

المؤسسة الجزائرية تسعى إلى تضييق حجم اتخاذ القرارات المركزية، وتوسيع نطاق اتخاذ القرارات اللامركزية والتي تكون عادة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق أهداف كالرفع من المعدلات الإنتاجية الذي يعتبر هدف استراتيجي لم يستطع الاقتصاد الموجه البلوغ إليه (10).

ولن يكون توسيع مثل هذا النوع من القرارات فعالا ما لم تكن فيه فئة العمال طرفا أساسيا باعتبارها مالكة لجزء من رأسمال المؤسسة أو العاملة فقط فيها، ويمكن تعريف المشاركة ببساطة "بأنها سماح الإدارة للعمال أو من ينوب عنهم في أن يكون لهم دور في عملية اتخاذ القرارات" (11).

ولكي تتبين طبيعة هذا الدور هناك بعدين نتطرق لهما تدور في نطاق المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وتتمثل في المدى والتأثير:

1- المدى :

ويقصد به النطاق الذي يشارك فيه العاملون في عملية اتخاذ القرارات، وقد يكون المدى أقل ما يمكن عندما يشارك هؤلاء في القرارات المباشرة أو الدنيا فقط والتي تهمهم مباشرة، بينما يكون المدى أكبر ما يمكن عندما يشارك العاملون في القرارات الإدارية العليا. وللمؤسسة دور في إعطاء العمال حق المساهمة في صنع القرارات بمختلف مستوياتها وفي مكافأتهم على الاقتراحات المقدمة لتحسين طرق العمل أو الرفع من الأداء أو تخفيض تكاليف التشغيل، وهذه التجربة طبقت في بعض الشركات في سنغافورة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بوضع برنامج للاقتراحات، حيث تطلب الإدارة من كل موظف أو عامل تقديم عدد محدد من الاقتراحات على مدار العام عادة ما يدور حول 10 اقتراحات، وقد نتج عنه تحسن ملموس فيما يخص الجودة والتكلفة (12).

وعلى غرار هذه التجارب فإن الجزائر هي الأخرى تسعى إلى تطوير مشاركة العمال في حل المشاكل التي تواجه المؤسسة وخاصة تلك المتعلقة بالعمال نفسهم، حيث تتم المشاركة في المؤسسة بواسطة مندوبي المستخدمين الذين ينتخبهم جميع العمال، كما ينتخب المندوبون بدورهم لجنة المشاركة. ويكبر حجم نطاق مشاركة العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطات المؤسسة عندما تصبح مالكة لجزء من رأسمالها. والشكل رقم (3) يبين حالات المشاركة في القرارات من حيث المدى.

2- التأثـــير:

تزيد درجة تأثير العاملين في القرارات التي تتخذ في مستويات مختلفة في التنظيم كلما سمح لهم بالمشاركة، أي أن يكون حجم إبداء الرأي والاستفادة من تقديم المقترحات كبير، وهذا يعتبر مؤشر على وجود قيادة دمقراطية، وذلك من أجل ترقية وتفعيل الجو الحماسي. ولتحسين الأداء يجب على المسيرين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تشجيع المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة المهمة منها (13).

وتجدر الإشارة إلى التجربة اليابانية في هذا الصدد، حيث تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل عام على افتراض أساسي مؤداه أن الإسهام الإيجابي للعمال في نجاح المؤسسة حتمية وضرورة أساسية، وأنه كلما زادت المسؤولية المنوطة به كلما زاد تحفزه للرفع من الأداء، وقلّت الحاجة لمراقبته.

II - الآثار الخارجية:

بعدما حاولنا دراسة النتائج الداخلية التي أفرزتها الخوصصة في الجزائر، على مستوى المؤسسة الاقتصادية والتي تتراوح بين السلب والإيجاب، سوف نتطرق إلى عرض وتحليل الآثار الخارجية التي من شأنها أن تؤثر على محيط المؤسسة وبالتالي التأثير على وظيفة الموارد البشرية فيها باعتبار أن هذه الوظيفة مرتبطة أساسا بالفرد. وتتمثل هذه الآثار أساسا في اشتداد البطالة واختلال توازن سوق العمل وانخفاض القدرة الشرائية. كما سنتطرق إلى أهم الإجراءات العملية للتخفيف من عبء البطالة.

II –1 اشتداد البطالة واختلال توازن سوق العمل:

أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية مقرونة بعملية التسريح، و تضاؤل ضمان حماية الشغل التي كان القطاع العام يتكفل بها شيئا فشيئا مع تحول مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي لا يقبل تشغيل أعداد زائدة من العمال والإطارات.فالمؤسسات العمومية كانت تلعب دورا اجتماعيا له أهمية كبيرة طيلة العشرين سنة الماضية وخاصة على مستوى الشغل. ومع بداية

القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988–الذي يهدف إلى تشجيع المؤسسات على العمل وفق قواعد التسيير الخاص والذي يسمح للمسيرين تسيير مؤسساتهم خارج التدخل المباشر للدولة في نشاطاتها– قل هذا الدور الاجتماعي (14).

وإذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد 08 سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. فغياب الاستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب عمل جديدة والتي لها شأن من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها تعتبر عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها، فكانت النسبة إلى غاية 1985 ، 17% وارتفعت إلى 30% في السداسي الأول من سنة 98 (15)

وفي تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES) حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 يوضح أن معدل البطالة في مستوى مرتفع حسب الديوان الوطني للإحصائيات حيث قارب 32%. وفي دراسة أجراها **كلاوس أندز** بعنوان "توقعات سوق العمل في الجزائر"، فإن معدلات البطالة المقدرة إلى سنة 2003 في ارتفاع دائم سواء في حالة النمو المرتفع الذي سوف يحققه الاقتصاد الوطني، أو النمو المنخفض، والجدول رقم (3) و(4) يبينان تطور معدلات البطالة في كلا السيناريوهين (16). علما أن معدل النمو المحتمل في السيناريو الأول يصل إلى 5% في المتوسط خلال نفس الفترة، أما في السيناريو الثاني فالمعدل يصل إلى 3.2% في المتوسط خلال نفس الفترة.

ويتبين من خلال الجدولين أنه في حالة النمو المرتفع، يرتفع معدل البطالة من سنة لأخرى بنسبة (0.4 إلى 0.5)%، أما في حالة النمو المنخفض فالبطالة تشتد لترتفع من سنة إلى أخرى بفارق أكبر يتراوح ما بين (0.7 إلى 0.8) %.

والواقع أن الذي يزيد من اشتداد البطالة هو ضعف النمو في القطاعات الاقتصادية (الصناعة والفلاحة والتشييد والبناء خاصة) خارج المحروقات لأن هذه القطاعات هي التي تستقطب الأعداد الكبيرة من العمالة بمختلف أصنافها، وكذلك دخول أفراد جدد يعرضون عملهم بأعداد كبيرة.

كل هذا التطور في ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال ودخول أفراد جدد يبحثون عن العمل، وانخفاض النمو في القطاعات الاقتصادية، أثر على توازن سوق العمل الذي يشهد اختلالا دائما، والذي يعتبر مؤشرا يدل على مدى وجود اقتصاد السوق الذي يخضع للعرض والطلب.

تميزت هذه السوق خاصة في سنوات التسعينات بالتفاقم الكبير للإختلالات المذكورة التي نتجت عن التراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال نفس الفترة والتي أثرت بشكل كبير على الملتحقين الجدد بسوق العمل. ويمكن إرجاع اختلال سوق العمل إلى العوامل الأساسية التالية :

– العبء الديموغرافي الناجم عن النسب العالية للنمو الديموغرافي خلال العقود الأخيرة، وما ترتب عنها من ارتفاع نسبة نمو السكان العاملين.

– اقتصاد يعاني من ركود شديد ومزمن بسبب انخفاض نسبة الاستثمار والنمو الذي أثر على حجم مناصب العمل الجديدة.

– تزايد عدد الفئات الاجتماعية المحرومة.

كما تتضمن سوق العمل (17) :

- صغر سـن البطالين (ما يزيد عن 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30سنة).
- بطـالة الإدماج : ثلثا البطالين يبحثون عن عمل لأول مرة، أي دون خبرة مهنية.
- ظهور بطالة إعادة الإدماج التي تمس ثلث البطالين.

– ضعف التأهيل لدى البطالين (70% من عارضي العمل)، حتى وإن سجل ارتفاع في عدد البطالين الحاصلين على شهادات (حوالي 100.000 حاليا).

– طول فترة البطالة.

– ارتفاع البطالة لدى النساء (حيث قدرت بحوالي38%).

وبما أن عرض العمل من طرف الأفراد يفوق طلب العمل من طرف المؤسسات، فإن المؤسسات تعرف فائضا من العمالة، وهو ما يطرح أمرين اثنين هما :

- فائض العمالة يساعد المؤسسة على استقطاب يد عاملة بسيطة أو فنية بسهولة وبسعر أقل، لأنه في هذه الحالة سوف تكون منافسة بين العارضين (اليد العاملة) وبالتالي ينخفض سعر العمل (الأجر).
- فائض العمالة هو نتيجة ضعف النمو الاقتصادي، الذي من المفروض ارتفاعه يؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات.

وتتواصل الاختلالات الحاصلة في تسيير سوق العمل التي تعود بشكل أساسي إلى نقص أو غياب:

- نظام إعلامي مؤطر في مجال التشغيل والبطالة.
- هياكل مؤهلة ومنتشرة بشكل لائق ومناسب تتكفل بالاستقبال وتوجيه التشغيل وترقيته.

وبالرغم من التدابير التي اتخذت والتي وصفت بتدابير الانتظار (القرض المصغر، مناصب الشغل المأجورة في إطار المبادرة المحلية، الأشغال ذات المنفعة العامة بالاستعمال المكثف لليد العاملة والمؤسسات المصغرة). إلا أنه لم يتوفر سوى 58.000 منصبا، في حين وصل عدد العاطلين عن العمل إلى غاية السداسي الأول من سنة 2000 إلى 2.5 مليون شخص، وتغطي قطاعات البناء والأشغال العمومية، السكن، الخدمات، الصيانة والإدارة 80% من هذه المناصب. وهذا بالرغم كذلك من انخفاض تسريح العمال حيث سجل على سبيل المقارنة عدد العمال المسرحين في سنة 1998 بـــ 81.882، في حين انتقل العدد إلى 13.671 في سنة 1999، وهو ما يعني انخفاض بنسبة 83% كما هو موضح في الشكل (05) الذي يبين تغيرات نسب العمال المسرحين.

ويبقى القطاع الخاص الذي يبدوا أنه قد حقق نموا غير قادر على التأثير بصفة كافية في إنعاش النشاطات الاقتصادية بسبب مشاركته الضئيلة في الإنتاج ونمط التوظيف، وبالتالي لم يشهد تسريح عمالة كبيرة، حيث أحصت مصالح المفتشية العامة للعمل العمال المسرحين بـــ 1571 عاملا منذ سنة 1994، وهو يدل على أن القطاع الخاص –الذي يعبر عن مؤشر قوي لظهور بوادر اقتصاد السوق– مازال لم يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني وعلى مستوى القطاعات، وبالتالي لا يمكنه استقطاب اليد العاملة بأعداد كبيرة.

II–2 انخفاض القدرة الشرائية :

يستند تحليل القدرة الشرائية على مؤشرين هامين هما: السعر و الدخل (المتمثل أساسا في الأجور)، فبالنسبة للأجراء يمكن جمع المعلومات اللازمة عنها للتحليل، ولكن يصعب معرفة تطور دخل الفئات غير الأجيرة، أي التي لا تنتمي إلى القطاع الرسمي.

وتميزت بداية سنوات التسعينات بعمليات تحرير تدريجي للأسعار التي أثرت على معدلات التضخم بالارتفاع، لاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992 ، هذه العمليات زادت حدتها بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي FMI ، وتولد عن عمليات تحرير الأسعار هذه تقلص الطلب.

فمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تضاعف إلى 4,6 في الفترة 1990 – 1998 أي أن المنتجات التي كانت تكلف 5 دج في سنة 1990 أصبحت تكلف 23 دج في سنة 1998 (18)، وشهدت الأرقام البيانية العامة للأسعار عند الاستهلاك خلال العشرية الأخيرة فترتين تميزتا بارتفاع كبير :

- الفترة الأولى : امتدت على سنتين 1990 و1991 (25 % و 32 % على التوالي)؛
- الفترة الثانية : شملت سنة 1994 و 1995 (29 % و 30 %).

ومنذ سنة 1996 صار ارتفاع الأرقام البيانية للأسعار أقل بكثير مما كانت عليه (18,7 % في سنة 1996 و5,7 % في سنة 1997) و استمر الانخفاض بصورة سريعة في سنوات 1998 و 1999 و السداسي الأول من سنة 2000 ليشمل 5 % و 2,6 % و 0,9 % على الترتيب.

أما على مستوى المداخيل التي تمثل فئة الأجور العامل الأساسي المحدد لها ، فهي تدخل كطرف أساسي في إحدى القيود المالية التي تلتزم بها الدولة في إطار سياسة

الاستقرار و التصحيح الهيكلي ، حيث نلاحظ أن الأجور ارتفعت بصورة متناقصة بين سنتي 1994 و 1996 و هذا ما أنجر عنه تضرر القدرة الشرائية للأجراء فحسب الديوان الوطني للإحصائيات تبين في الفترة 1990 –1996 بأن الأجراء يفقدون 30 % من قدرتهم الشرائية وهذا بالرغم من ارتفاع الأجور (19) .

لكن حصة الأجراء بالنسبة لتطور دخل الأسر انخفضت في الفترة (93 – 97) من 45,5 % إلى 43,2 % مقارنة مع حصة المستقلين (غير الأجراء) في نفس الفترة و المكونة لدخل الأسرة من 33 % إلى 39 % . وحسب نفس الديوان المذكور أعلاه فإن القدرة الشرائية للأجراء المصنفين إلى ثلاثة أصناف : الإطارات، الأعوان التقنيون، عاملوا التنفيذ في الفترة (93 – 97) مبينة في الجدول رقم (5) (20).

من خلال هذه المعطيات المتوفرة في هذا الجدول، نلاحظ أن مؤشر القدرة الشرائية انخفض من عام لآخر ابتداء من 1993 وخاصة بالنسبة للطبقات المتوسطة (الإطارات والأعوان التقنيون)، وهذا ما يبين أن معدل زيادة الأجور أقل من معدل زيادة الأسعار. أما بالنسبة للفترة (98 – 2000) فإنه بالرغم من ارتفاع الأجور بـــ5 %سنة 1999 و6% سنة 2000 إلا أن الأسعار ارتفعت مقارنة بارتفاع الأجور.

وبالتالي فتدهور القدرة الشرائية يبقى خاصة على مستوى الأصناف الدنيا، لاسيما الطبقات التي تعاني من البطالة (تسريح العمال) ناتجة عن الإصلاحات الأخيرة (إعادة الهيكلة، خوصصة المؤسسات)، أو دخول عمالة جديدة إلى سوق العمل الشيء الذي ينقص من قدرتهم الشرائية بدرجة كبيرة. وأمام هذا الوضع الخطير كيف يمكن للعامل، الذي يتقاضى أجرا لا يمكنه من إشباع حتى حاجاته الفيزيولوجية أن يتولد لديه حافز الإنتاج والإبداع. هذا الوضع الذي لا تستطيع وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة التحكم فيه، وإنما تستطيع معرفة أسباب هذه الحالة من أجل اتخاذ تدابير على الأقل تخفف من حدتها، والتخفيف كذلك من شدة عدم رضا العامل على تردي مستواه المعيشي.

II–3 الإجراءات العملية للتخفيف من عبء البطالة:

إن انخفاض النشاط الاقتصادي المتولد عن انخفاض حجم الاستثمارات وإعادة الهيكلة التي أدت إلى العديد من عمليات فصل العمال، نجم عنه تزايد كبير في البطالة ولا سيما منذ التدابير المتعلقة بالتصحيح الهيكلي والمتخذة ابتداء من 1994.

وأمام تفاقم البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة، وكذلك العمال المسرحين من عملهم لأسباب اقتصادية تم إعداد جملة من البرامج لمكافحة البطالة موجهة أساسا إلى الشباب. فقد تم الشروع في أربعة برامج تدعى ترقية الشغل، وكل منها مخصص إلى فئة أو عدة فئات من البطالين، وتتمثل هذه البرامج في (21):

- التشغيل المأجور بمبادرة محلية (Emplois salariés d'initiative locale "ESIL")
- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (Travaux d'Utilité Publique à haute intensité de Main d'œuvre "TUPHIMO")
- عقود التشغيل المسبق (Les contrats pré-emploi "CPE")
- إنشاء مقاولات صغرى (La création de micro-entreprise)
- القروض المصغرة (Micro-crédits)

وسوف نتطرق إلى هذه البرامج بنوع من التفصيل.

أ– برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية: (ESIL) :

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

وتتولى المؤسسات المحلية والإدارات من جانب عرض مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ)، وهو الصندوق الذي تم تعويضه في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق من خلال إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل.

وتغطي المعونات المالية الممنوحة في إطار التشغيل المأجور بمبادرة محلية تكلفة الأجور، ولكنها مرفقة في الوقت نفسه بشرط يتمثل في منح الشغل الدائم لجزء من الشباب المدمجين في المؤسسات. وهو ما سوف يساعد وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة على التخفيف من تكلفة التشغيل، وبالتالي تصبح اليد العاملة المدمجة استثمارا وليس تكلفة، ويتيح لها فرصة القيام بالوظائف الأخرى كالتدريب والرفع من كفاءة العامل بغية الاستغلال الأمثل لهذا العامل الإنتاجي.

وبالأرقام وحسب المعلومات المتاحة فإن عدد المستفيدين من هذه الترتيبات في سنة 1997 بلغ 160.185 منهم 8.300 استفادوا من التشغيل الدائم أي بنسبة 4.5%، وحسب القطاعات الاقتصادية فالمناصب المعروضة تتوزع كما يلي : 38.7% في الخدمات و 29.5% في البناء والأشغال العمومية و 22% في الإدارة و 5.7% في الفلاحة و 2.3% فقط في الصناعة (22).

وحسب حصيلة شملت السداسي الأول من سنة 1998 عدد المستفيدين بلغ 65.000 منصبا، كرست لهم مبلغ مليار دينار أي ما يعادل 15400 دينار لكل منصب شغل. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج يمول بالدرجة الأولى مناصب الشغل التي لا تتعدى مدتها سنة واحدة ولا يتقاضى المستفيدون منه أجرة عالية، فإنه يساعد الشباب البطال على الاستفادة من دخل مهما كان قليلا، وعلى اكتساب تجربة مهنية أولى.

ب– برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

إن هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئات المواطنين الذين يتوجه إليهم (الشباب المقبلين لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عال)، وكذلك من حيث المناصب التي يعرضها (مناصب مؤقتة)، على أنه يتميز عنه من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة التي تنصب هنا على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات. ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية (FSD) وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) (23). وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف "البنك العالمي"، فمنذ تلك السنة تم إنشاء 128.641 منصب شغل عن طريق فتح 3200 ورشة عمل. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن عدد المشاريع التي تم فتحها في سنة 1999 تقدّر بـــ 592 مشروعا سمحت بتشغيل 10.129 شخصا (24).

ج– برنامج عقود الشغل المسبق :

بدأ تطبيق هذا البرنامج في سنة 1998 وهو يخص فئات الشباب البطالين المتخرجين من الجامعة البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة، وتبلغ مدة العقد سنة وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بأموال من الخزينة، وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لكل 06 أشهر بطلب من رب العمل، وفي أثناء الفترة الثانية يساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة للمستفيد في حدود 20% التي تعادل الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون.

وبالأرقام، فقد تم قبول وشغل 7025 عرض في السداسي الثاني من عام 1998 منها 6025 في الإدارة و 1000 في القطاع الاقتصادي (منها 300 في القطاع الخاص)، أما في سنة 1999 وبالتحديد السداسي الثاني فقد تم تشغيل 2912 شخصا وهو ما يفوق 03 مرات عدد المستفيدين في السداسي الأول من نفس السنة.

والهدف الأساسي وفق هذا البرنامج خاصة بالنسبة للمستفيدين هو اكتسابهم خبرة في الوظيفة التي شغلوها لكي تصبح هذه الفئة مهيأة للتشغيل في مؤسسات أخرى من جهة، والتخفيف من تكلفة الاختيار والتعيين لهذه المؤسسات من جهة أخرى.

د– برنامج مساعدة على إنجاز مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 وهو موجه للمواطنين الشباب الراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، كما يتوجه إلى الإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، وهذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) والمسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

وفي نهاية سنة 1998 بلغ عدد الملفات المودعة لدى هذه الوكالة 45.000 ملف واستفادت نحو 7.500 من مخططات التمويل. وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي. يهدف إنشاء المقاولات الصغرى إلى امتصاص الفائض من العمالة الزائدة في سوق العمل ولو بنسب ضئيلة بالنسبة لكل مقاولة.

هـــ– القروض المصغرة:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS)، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 و 350.000 دينار. وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص على ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب، وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 5 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية. وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دينار (منها 2.5 تدفعها الخزينة) من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض.

فحسب إحصائيات لسنة 1999، فإن عدد الملفات المستلمة تقدّر بـــ 4500 ملف منها 500 تمت دراستها منها 260 أي 52% تم اعتمادها للاستفادة من القروض المصغرة. تمكّن هذه الترتيبات كلها المستفيدين من اكتساب تجربة مهنية أولى وبالتالي الاستناد إليها عند ترشحهم لمنصب شغل محتمل، ولكن تبقى مع ذلك مناصب الشغل التي تعرضها هذه البرامج في معظمها مؤقتة ولا تنتهي إلا في حالات استثنائية بجعل المستفيدين منها يحصلون على عمل دائم.

وعند مقارنة البرامج فيما بينها، تبدوا الترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة واعدة أكثر من غيرها حيث أنها تنتهي بإنشاء مناصب شغل أكثر استقرارا نسبيا، كما أن مشروع إقامة المساعدة على منح القروض المصغرة يمكن أن تتولد عنه ديناميكية تنشأ منها أنشطة فعلية ومستديمة.

الخـــاتمة : تتمثل الآثار الداخلية في ارتفاع معدل دوران العمل نظرا لنمط التوظيف الذي تتبعه المؤسسة، حيث نظام التعاقد هو الذي يميز إجراءات التوظيف، وكذلك راجع للتسريح المكثف للعمال، وهذا يؤثر على استقرار العمالة داخل المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية لا يساعدها على تقييم أداء الأفراد الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها أي منظمة. والأثر الداخلي الثاني يتمثل في تحقيق رضا العاملين وانتمائهم التنظيمي لأنه مؤشر يدل على مدى اهتمام المنظمة بالفرد العامل من حيث الأهداف التي يصبوا إليها ومدى تحقيقها. ومن أجل أن تكون عملية اتخاذ القرارات فعالة فإنه يجب مشاركة العمال في هذه العملية، وهذا ما يساعد في تحفيزهم.

أما الآثار الخارجية التي تظهر جليا في محيط المؤسسة فتأثيراتها لا تقل حدة عن الآثار الداخلية، وتكمن أساسا في اشتداد البطالة، هذه الظاهرة التي لا يخلو أي بلد منها، ولكنها تفاقمت في الجزائر بفعل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة وهي ما جعلت سوق العمل يشهد اختلالا أكبر، وهذا ما يزيد في انخفاض القدرة الشرائية التي تعتبر الأثر الخارجي الثاني حيث تبقى الأجور الحقيقية منخفضة بسبب ارتفاع الأسعار مقارنة بارتفاع الأجور الاسمية الممنوحة. وللتخفيف من حدة البطالة طبّقت عدة برامج مثل برامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، والأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUPHIMO)، وعقود التشغيل (CPE)، وبرنامج إنشاء المؤسسات المصغرة، وكذلك برنامج القروض الصغرى، وهذه البرامج تساعد على اكتساب تجربة مهنية للأفراد الذين شغلوا مناصب عمل وفق هذه البرامج. إلا أن هذه الإجراءات لا تكفي في حل مشكلة البطالة وخاصة على المدى الطويل.

الأشكال البيانية :

الشكـــــل (1) : العوامل التي تؤثر على الانتماء التنظيمي

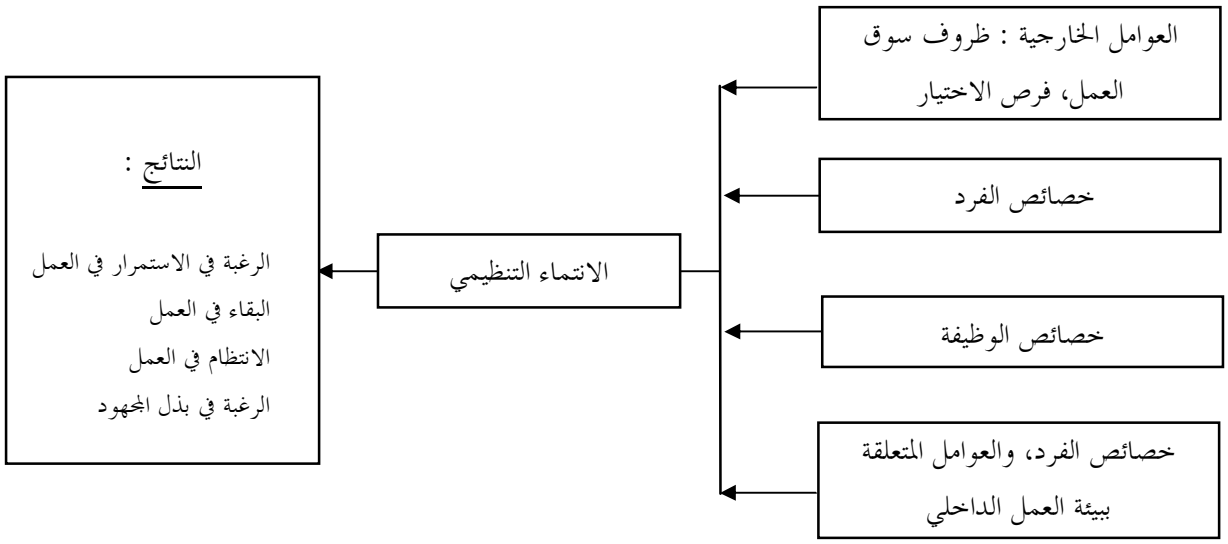

المصدر : عايدة سيد خطاب: الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ص 72.

الشكل 2 : يبيـــــن حالات المشاركة في القرارات من حيث المدى

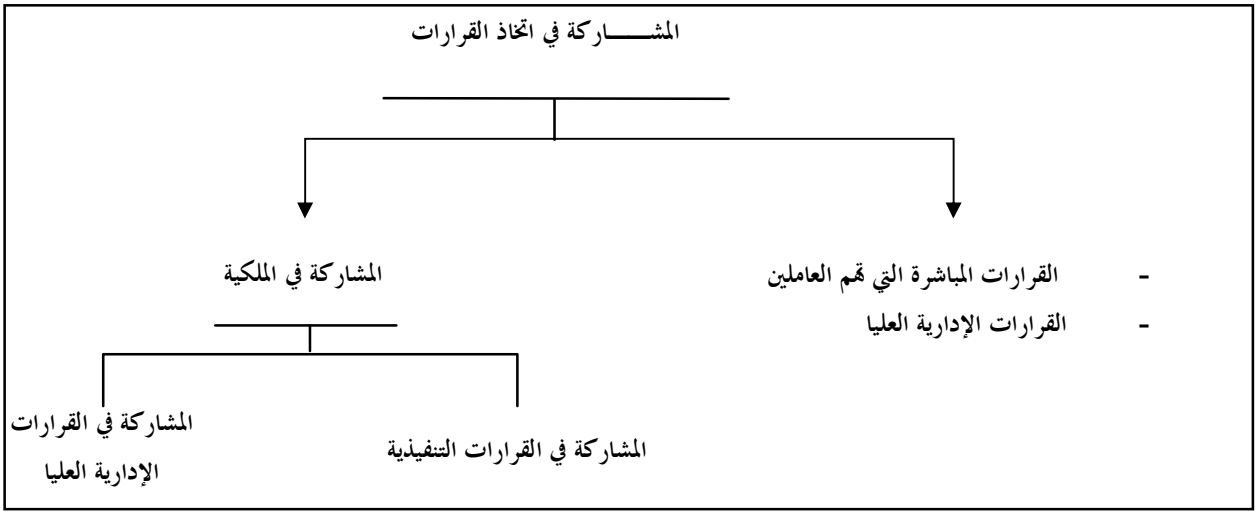

المصدر : من تصـــــوّر الباحثين.

الشكـــــل 3 : تغيرات نسب العمال المسرحين

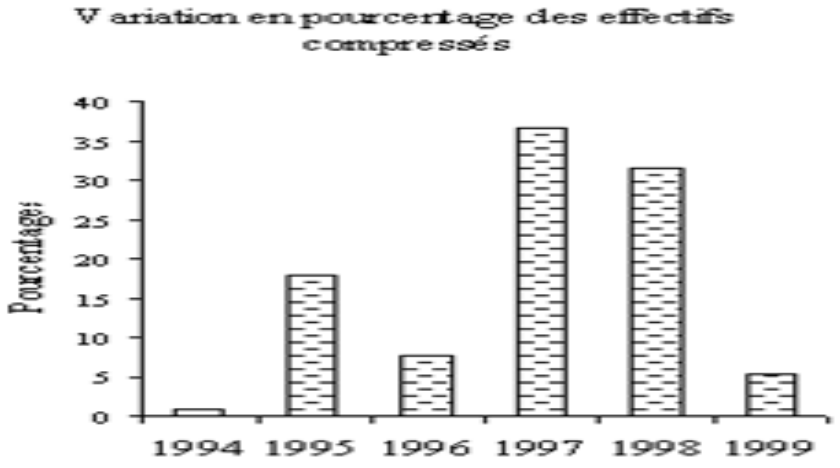

المصدر: تقرير CNES حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ص 98.

الجـــــدول رقم (1) : يبين الآثار الإيجابية و السلبية لدوران العمل

	الإيجابيات	السلبيات
الفـــــرد	زيادة المكاسب المسار المهني التقدم والنمو علاقات اجتماعية جديدة عمل ذو تحد	فقد الأقدمية زيادة التوتر فقد زملاء المهنة انخفاض القدرة الـــشرائية وخاصـــة في المـــدى القصير
المؤسسة	ارتفاع معنوية الأفراد ارتفاع مستوى الأداء تجديد طاقـــات بـــشرية ذات تحصيل علمي وإبداعي	تكاليف ترك الخدمة انخفاض الانتماء التنظيمي انخفاض الفعالية

المصدر: عايدة سيد خطاب :الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ،مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999 ، ص92

الجدول رقم (2) :يوضح تطور معدل البطالة حسب النمو المرتفع

	تقديرات %			تنبؤات %					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.1	28.0	28.3	28.4	28.7	29.1	29.5	30.0	30.4

المصدر : صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص161.

الجدول رقم (3):يوضح تطور معدل البطالة حسب النمو المنخفض

	تقديرات %			تنبؤات %					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.1	28.0	28.3	28.6	29.3	30.0	30.8	31.6	32.5

المصدر : المرجع السابق، ص162.

الجدول رقم (4):يوضح تطور القدرة الشرائية للأجراء (93 – 96)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	**87,4**	**85,3**	**71,5**	**68,7**
الأعوان التقنيون	**90,1**	**82,7**	**73,7**	**69,6**
عاملوا التنفيذ	**117,9**	**94,0**	**85,1**	**82,5**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

المراجع و الإحالات:

[1] صالح عودة سعيد : إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص133.

[2] ROMELAER Pierre: Gestion des ressources humaines, Armand colin Editeur, Paris,1993, P82.

[3] عايدة سيد خطاب : الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص83.

[4] صالح عودة سعيد : مرجع سابق، ص136.

[5] BOUZIDI Abdelmadjid : Les années 90 de l'économie algérienne, ENAG / édition, Alger, 1999, P 145 .

[6] أحمد سيد مصطفى: إدارة الموارد البشرية: منظور القرن الواحد والعشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص401.

[7] عايدة سيد خطاب : مرجع سابق، ص 60.

[8] MEIGNANT Alain: Les compétences de la fonction ressources humaines, Edition Liaisons, Paris, 1995 ,P34.

[9] عـــايدة سيد خطاب : مرجع سابق، ص71.

[*] ( ) يقصد بالتنظيم هنا المؤسسة.

[10] HAFSI Taib, gérer l'entreprise publique, OPU, Alger, 1990 , P 87.

11 مصطفى كامل مصطفى : إدارة الموارد البشرية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 419.

[12] أحمـــد سيد مصطفى : مرجع سابق، ص 383.

[13] HAFSI T. : Op-cit, P108 .

[14] ABDELADIM Leila: Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb, les éditions internationales, Paris 1998, P 241.

[1] BRAHIMI A: Les reformes économiques : Implication sociale, in Revue algérienne du travail, Editer par l'Institut National du Travail, N°24, 1999, P44.

[16] صندوق النقد الدولي : "مقتبس من دراسة غير منشورة"، صندوق النقد الدولي 1996، تحت عنوان "توقعات العمل في الجزائر"، ص ص159، 160.

[17] Pour plus information vous pouvez consulter : http://www.cnes.dz

[18] BOUZIDI. A : op.cit, P 159.

[19] Idem.

[20] تقرير CNES (لجنة التقويم) مرجع سابق ، ص 75.

[21] BRAHIMI A.: Op.Cit , P51.

[22] تقرير CNES (لجنة التقويم) مرجع سابق ، ص 92.

[23] BRAHIMI A , Op. Cit. P 52.

[24] تقرير CNES (لجنة التقييم) مرجع سابق ، ص 106.

خصائص ومحددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة اختبارية تشمل عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي 2004

يوسف قريشي – جامعة ورقلة

ملخص : يقدم هذا التقرير دراسة حول محددات و خصائص اهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و ذلك بالنظر إلى مجموعة من النظريات و التقنيات التي تضمنتها النظرية المالية الحديثة. إن الأسس و القواعد المعتمدة في التحليل تعتمد على نماذج إحصائية تمكن من تفسير السلوك المالي لهذا النوع من المؤسسات، و من ثم وصف مستوى التمويل الأمثل الواجب اعتماده لتفادي الآثار المالية السلبية.
الكلمات المفتاح: اهيكل المالي، سلوك التمويل، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résumé : Cet article analyse les déterminants de la structure du financement d'un échantillon des petites et moyennes entreprises algérienne à la lumière des différentes théories financières. Les tests basés sur des modèles statiques et dynamiques confirment que des éléments de la théorie du financement hiérarchique et de la théorie du niveau de financement optimale sont empiriquement présents.
Mots-clés: Structure du capital, comportement du financement, PME.

1- مدخل:

لقد حظي موضوع السلوك المالي للمؤسسات باهتمام بالغ خلال الثلاث عقود السابقة بينما لم يبدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كموضوع للبحث في علوم التسيير إلا في منتصف السبعينات، حينه فقط بدأ ينظر لهذه المؤسسات كنوع مميز من أشكال التنظيم بحيث لم يعد ينظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج مصغر للمؤسسات الكبيرة.

إن عدم قدرة النظريات المالية على تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجد تبريره بالخصوصية التي تتميز بها هذه الأخيرة، فهي تمتاز بخطر الاستغلال المرتفع، بعدم وجود سوق مالي منظم و عدم التناظر في المعلومة التي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
انطلاقا من ذلك و في إطار بحثنا فان نموذج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المعتمد كموضوع للبحث هو نموذج عدم الاعتماد المالي la non - dépendance financier، و بالتالي تكون العينة من المؤسسات المستقلة و الصغيرة بالاعتماد على عامل الحجم يعتبر شرط ضروري لكنه غير كافي كي نكون فعلا أمام مؤسسة صغيرة و متوسطة وفق خصائصها الهيكلية.

2- منهج الدراسة :

تقوم الدراسة الحالية على مفردات من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أمكن الحصول عليها عن طريق توزيع نموذج استمارة (انظر الملحق رقم 1) على مجموعة من مكاتب المحاسبة في ولايتي ورقلة،الوادي ، غرداية و الاغواط.

وقد صممت هذه الاستمارة بالشكل الذي يقلل من هشاشة الأنظمة المحاسبية التي تعتمده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث لم يتم أخذ البيانات المحاسبية لهذه المؤسسات بالشكل الذي تظهر به في سجلاتها المحاسبية، بل تم إعادة ترتيب عناصر الميزانية بالشكل الذي يقلل من حجم المغالطات المحاسبية التي قد تظهرها ميزانيات هذه المؤسسات.

بحيث قمنا بضم حساب القروض الأخرى و الديون اتجاه الشركاء ضمن الأموال الخاصة، و ذلك لاعتبارات سوف نعرضها لاحقا. كما اعتمدنا في تصميمنا لاستمارة جمع البيانات شكلا يمكننا من التحقق من صحة البيانات الواردة فيها.

من أجل تحقيق هدف البحث قمنا بجمع عينة من هذا النوع من المؤسسات من خلال بياناتها المحاسبية، والتي كان مصدرها مجموعة من مكاتب المحاسبين الخواص، و كان اعتمادنا على مكاتب المحاسبة من اجل جمع بيانات الدراسة هو انعدام أي مصدر أخر من شأنه توفير بيانات محاسبية فردية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حيث لا تتوفر الجزائر على بنوك معلومات تضم بيانات محاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو الشأن في باقي دول العالم حتى النامية منها، وقد تمكنا من ذلك بعد أن تعهدنا بأن استعمال هذه البيانات لا يمس بمبدأ السرية الذي تحرص عليه مكاتب المحاسبة على اعتبار أنه لا يتم أخذ اسم المؤسسة و لا اسم المكتب الذي وفر هذه البيانات.
نموذج استمارة جمع المعلومات يحتوي على بيانات محاسبية يتم الحصول عليها من الميزانيات و حسابات جدول النتائج و

الجداول الملحقة للأربع سنوات متعاقبة بين 2000 و 2003 تم إرسال 250 استمارة، حصلنا على إثرها على 198 إجابة، كانت 128 منها فقط تستجيب لشروط الدراسة.

اختيار عينة الدراسة تم بناء على عدة معايير:
- عدد عمال المؤسسة اقل أو يساوي 500 عامل؛
- المعطيات المالية نهائية؛
- توافر الحسابات لثمانية سنوات الدراسة بشكل متتالي، و لـ 12 شهر من النشاط؛
- تاريخ أخر الحسابات 2003/12/31.

معيار اختيار هذه العينة دون غيرها هو فقط معيار إمكانية الحصول عل المعلومة الذي كان ممكنا فقط في منطقة الجنوب، و مصادفتنا فإن هذه المؤسسات تنشط في خمسة من أهم المناطق الصناعية في الجزائر و هي المنطقة الصناعية لحاسي مسعود، المنطقة الصناعية للوادي، المنطقة الصناعية لغرداية المنطقة الصناعية لتقرت و المنطقة الصناعية للاغواط.

حيث تتميز هذه المناطق الصناعية الخمس بحضور كمي و نوعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
من اجل القيام بمتطلبات الدراسة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة تتمتع بهيكل قانوني خاص بها و تظم بين 0 و 500 عامل (معيار الهيكل القانوني يقصي المؤسسات العمومية).

3- حدود الدراسة :

تجرى الدراسة الحالية في إطار حدود تتعلق بمعطيات الدراسة، و أخرى بالإطار الزمني و المكاني للدراسة، و آخر مفاهيمية، و هو ما سوف يتم تناوله فيما يلي:

- الحدود المتعلقة بمعطيات الدراسة:

علينا أن نشير إلى المخاطر العملية للاعتماد على معطيات محاسبية لمؤسسات خاصة في الجزائر، لان ذلك ينطوي على العديد من الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذه البيانات و التي من شأنها أن تمثل الحدود الفعلية لدراستنا.
هذه الملاحظات تعود في الأساس إلى مصداقية البيانات المحاسبية للمؤسسات الخاصة في الجزائر، وذلك بالنظر إلى الظروف التي تعد فيا هذه البيانات، وهي ظروف تبعث على الكثير من الشك و الريبة في صحة هذه البيانات، باعتبار انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر.

- الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الحالية فترة 8 سنوات تبدأ من سنة 1996 وتنتهي بسنة 2003، ويرجع السبب في اختيار ثمانية سنوات إلى أنه في الكثير من الأحيان يتم حساب متوسط المتغير عن 3 أو 5 سنوات حيث يضمن ذلك إضعاف تأثير أي عوامل مؤقتة عند إجراء التحليل الإحصائي للبيانات، كما يرجع السبب في ذلك أن القرارات المتعلقة بالهيكل المالي عادة تتخذ في ضوء تأثير المتغيرات المستقلة التي تبلورت في السنوات السابقة.

- الحدود المكانية:

و نقصد به هنا الانحياز الجغرافي للعينة محل الدراسة، فجميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة الحالية تتركز جغرافيا في منطقة الجنوب الجزائري، الأمر الذي يضعف من قوة الدراسة في حالة تعميم نتائجها على الحالة الجزائرية بصورة عامة.

لكننا ننطلق في دراستنا الحالية من فرضية لا يسعنا المقام للبحث في صدقها، وهي اعتبار أن السلوك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا يتأثر بالتركز الجغرافي لها، فجميع هذه المؤسسات تعمل في بيئات اقتصادية، مؤسساتية و اجتماعية متشابهة، فهي مؤسسات تحمل نفس الخصائص و تواجه نفس القيود؛

و بالتالي فإننا نستبعد عوامل الاختلاف النفسية، الثقافية و الاجتماعية المرتبطة بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، ونعتبر جميعها متماثل مهما كان تواجدها جغرافيا، فبالرغم من أننا نفترض حيادية هذه العوامل، إلا أننا لا نؤكد ذلك مما يستدعي تعميق البحوث لنفي أو تأكيد صحة هذا الافتراض.

3- تحليل البيانات و تحديد نموذج الدراسة

وتتضمن هذه المرحلة تحديد المؤسسات التي تمثل بياناتها قيما متطرفة Outliers و كذلك تحديد متغيرات نموذج الدراسة، وتحليل الارتباط، بالإضافة إلى تحديد الانحدار المتعدد.

1- تحليل القيم المتطرفة Outliers :

لتحديد المؤسسات ذات القيم المتطرفة، و التي من شأنها التأثير على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات، قمنا بحساب معامل The Standard Normal Diviate (Z) لكل متغير من متغيرات الدراسة. حيث تعتبر بيانات المفردة متطرفة، ومن شأنها التأثير على سلامة التحليل، إذا كان معامل Z لأحد متغيرات هذه المفردة يقع خارج المدى +/-3 . وقد بلغ عدد المؤسسات ذات القيم المتطرفة بناء على ذلك 12 مؤسسة، و قد تم استبعاد هذه المؤسسات من مجتمع الدراسة البالغ 128 مؤسسة، ليصبح بذلك عدد المؤسسات التي ستخضع للتحليل 116 مؤسسة.

2- تحديد متغيرات نموذج الدراسة:

لقد انتهينا في الفصل الأول من هذا الباب من تحديد المتغيرات المستقلة للدراسة و خمسة متغيرات: الحجم المؤسسة

المردودية الاقتصادية للمؤسسة، مستوى الضمانات، نمو المؤسسة و طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

وقد سبقت الإشارة إلى أنه سوف يتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات إحصائيا وفي هذا الصدد يشير Fischer & Jordan إلى انه يجب أن يراعى عند استخدام تحليل الانحدار اختيار المتغيرات المستقلة على أساس علمي ومنطقي. يؤكد على وجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع.

بناء على ذلك سوف نقوم بتحديد المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة وظروف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تكشف مراجعة الإطار النظري و الدراسات السابقة لموضوع الهيكل المالي و التي تم عرضها في الفصل الأول من هذا الباب ، عن وجود العديد من المتغيرات التي ينبغي مراعاتها عند دراسة الهيكل المالي. وقد اكتفينا بعرض خمسة متغيرات فقط ، وهي المتغيرات التي رأينا ضرورة دراستها في الدراسة الحالية ، لأننا نعتقد بأنها المحددات الأكثر تأثيرا في القرارات المتعلقة بسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، كما أنها تستجيب أكثر لمعوقات جمع البيانات، وذلك لصعوبة قياس متغيرات أخرى حتى التي يمكن أن يكون لها تأثير على الهياكل المالية لهذه المؤسسات.

فقد يلاحظ مثلا أن هناك تشابه في طريقة قياس كل من متغيرة درجة التذبذب في النتيجة ومتغيرة درجة تذبذب المبيعات و متغيرة المخاطر العملية، وهو ما يمكن أن ينجم عنه مشكلة الارتباط الخطي بين هذه المتغيرات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يعتقد أن قرارات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عادة ما تتخذ من جانب هذه المؤسسات ذاتها ومن جانب الجهات الممولة دون التأثر بمثل هذه العوامل، التي كثيرا ما تشكل محاور اساسية لقرارات التمويل في البيئات الاقتصادية المتطورة.

فدرجة التذبذب في المبيعات لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما تكون عالية نظرا لخصوصية وطبيعة البيئات الاقتصادية العشوائية، فالعوامل التي تتحكم في الطلب على منتجات هذه المؤسسات عادة ما تكون غير مستقرة، مما ينعكس على تذبذب في رقم أعمالها و بالتالي على تذبذب في نتيجتها الاقتصادية، وهو ما يقودنا إلى استبعاد هذه المتغيرات من نموذج الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ كذلك أن بعض المتغيرات قد لا تلعب دورا ملموسا في تفسير نسبة الاستدانة في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، وفي هذا الصدد نعتقد أن للمخاطر عموما التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تدخل في حسبان مسيري هذه المؤسسات، حيث تشير العديد من المؤشرات، و نتائج الدراسات السابقة في بيئات اقتصادية أخرى مشابهة، إلى أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تؤثر على معدل الاستدانة في الهياكل المالية.

فقرات التمويل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما تتصف بالعشوائية نظرا لانعدام ارتباط المردودية بالمخاطرة لدى هذا النوع من المؤسسات عموما وفي البيئة الجزائرية على الخصوص.

كما يلاحظ ندرة حالات إعلان الإفلاس للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هو ما يدفع هذه المؤسسات إلى بناء سياساتها التمويلية بمعزل عن أي اكتراث بالمخاطرة. كل ذلك يدفعنا إلى استبعاد المتغيرات التي تقيس مخاطر الإفلاس و المخاطر العملية وتكلفة الإفلاس.

كذلك نلاحظ وجود تشابه في قياس كل من تكلفة الاستدانة و معدل المردودية المالية أو معدل مردودية الأموال الخاصة، و باستقراء الواقع في الجزائر، نلاحظ أن معدل مردودية الأموال الخاصة لا يمثل احد المقاييس التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في اتخاذ قراراتها. فضلا على انه من الصعوبة بمكان الوقوف على الحجم الفعلي للأموال الخاصة المستثمرة لدى هذا الصنف من المؤسسات في الجزائر، وذلك نظرا لظروف إعداد و نشر التقارير المالية لهذه المؤسسات.

من ثم نعتقد أن معدل مردودية الأموال الخاصة لا يشغل بال متخذ القرار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عند اتخاذ قرارات تشكيل الهياكل المالية لهذه المؤسسات و بناء على ذلك ينبغي استبعاد هذه المتغيرة من بين متغيرات الدراسة الحالية.

أما فيما يتعلق بتكلفة الاستدانة، و هو مقياس بديل، فنعتقد أنه نظرا لعدم مرونة الجهاز المصرفي في الجزائر و زيادة حجم الطلب على القروض مقارنة بحجم العرض قد يدفع مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اتخاذ قرارات التمويل دون الاهتمام بالاقتصاد أو الوفرات في الضريبة المصاحب للاستدانة؛

كما أن العديد من هذه المؤسسات تعتمد بدرجة متناقصة على مصادر التمويل الأقل تكلفة و التي لا ينتج عنها فوائد مثل أرصدة الدائنين مثلا و زيادة اعتمادها على الأموال المستدانة كل ما أمكن ذلك بالرغم من أنها تولد تكاليف إضافية مرتبطة بالفوائد، و هي حالة نعتقد أنها تعود إلى عدم توافر مصادر أخرى للتمويل أمام هذه المؤسسات، مما يضطرها في النهاية إلى اللجوء إلى الاستدانة برغم ارتفاع تكلفتها. و هو ما نعتقد معه من أن تكلفة الاستدانة قد لا يكون لها تأثير على معدل الاستدانة بالهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

كذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لن تهتم كثير بالوفورات الضريبية الناجمة عن اللجوء إلى الاستدانة مقارنة بالاعتماد على الرفع من رأس المال،

على ضوء ما تقدم فإننا نخلص إلى المتغيرات التي تضمنتها الدراسة الحالية و هي خمسة متغيرات: **الحجم المؤسسة، المردودية الاقتصادية للمؤسسة، مستوى الضمانات، نمو المؤسسة و طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.**

3- تحليل مصفوفة معاملات الارتباط:

قمنا في هذه الخطوة بحساب مصفوفة معاملات الارتباط، لمتغيرات الدراسة. حيث نعتقد أن العلاقة بين متغيرين مستقلين توجد إذا كان معامل الارتباط بينهما يبلغ 0.8 أو أكثر. بينما يرى البعض الآخر أن الشك يثور حول وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما يبلغ 0.7 . و نميل هنا إلى الرأي الأخير، إذ أن وجود علاقة ارتباط بين متغيرين يبلغ 0.7 يعني أن أيا من هذين المتغيرين يفسر نسبة 49% من المتغير في المتغير الآخر، وهي نسبة نعتقد أنها مرتفعة.

وقد كشفت مصفوفة معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط قوية – ازدواج خطي- بين بعض المتغيرات المستقلة. إذ تبين أن متغير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط – اكثر من غيره من متغيرات نوعية القطاع- بعدد من المتغيرات المستقلة. فقد كشفت مصفوفة معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، بين متغير قطاع الصناعات الغذائية و معدل الاقتراض قصير الأجل، حيث بلغ 0.98 ، كذلك فقد بلغ معمل الارتباط 0.79 بين متغير قطاع الصناعات الغذائية، ومعدل إجمالي القروض. لذلك نفضل استبعاد متغير قطاع الصناعات الغذائية.

كذلك كشفت مصفوفة معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط قوية بين متغير قطاع الفندقة و الإطعام، و معدل الاقتراض الطويل الأجل، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.85 . كذلك كشفت مصفوفة معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل الاقتراض الطويل الأجل، و معدل الاقتراض الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.82 .

4- تحليل الانحدار للنموذج الكامل:

في هذه الخطوة قمنا بإجراء تحليل الانحدار لنموذج الدراسة بالكامل، حيث أسفرت النتائج أنه بالنسبة للمؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع وهو معدل الاقتراض الإجمالي DT ، فقد كشفت نتائج الدراسة عن ظهور أربعة متغيرات مستقلين لها دلالة إحصائية في علاقتها بالمتغير التابع كما يوضح ذلك الجدول.

وهي متغيرات حجم المؤسسة (Taille) ، المردودية (Rent) و حجم الضمانات (Gar) ثم هيكل الأصول ومتغير نوعية القطاع وهو متغير قطاع النقل(Tran) . وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة (مستوى ثقة 90%)، المردودية (مستوى ثقة 95%) ومتغيرة قطاع النقل (مستوى ثقة 90%) من جهة و المتغير التابع من جهة أخرى. وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الضمانات (مستوى ثقة 99%) من جهة و المتغير التابع من جهة ثانية.

في حين لم يكن لبقية متغيرات النموذج دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع، حيث كشفت النتائج عن عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين كل من متغيرات معدل نمو المؤسسة(Dca) ونوعية القطاع البناء و الأشغال العمومية (BTP)، قطاع التجارة (Com)، الخدمات (Serv) و الفندقة (Hot)و المتغير التابع (معدل الاقتراض الاجمالي). كذلك تشير النتائج إلى أن نموذج الدراسة يفسر 24% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، وهو ما يشير إليه معامل التحديد لنموذج الدراسة R^2 .

أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني من مؤشرات قياس المتغير التابع (معدل الاقتراض الطويل الأجل) DLT فقد كشفت نتائج تحليل الانحدار، التي يوضحها الجدول (1-3) عن ظهور خمسة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية في علاقتها بالمتغير التابع، اثنين منهما يمثلان نوعية القطاع، وهما متغيري قطاع التجارة، و متغير قطاع الخدمات، أما الثلاث متغيرات الأخريات هي حجم المؤسسة، المردودية و حجم الضمانات. أما عن بقية متغيرات النموذج، فلم يظهر لها دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع، حيث كانت اختبارات T لكل متغير من هذه المتغيرات يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقتها بالمتغير التابع.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة (مستوى ثقة 95%)، المردودية (مستوى ثقة 90%) ونوعية قطاع النقل (مستوى ثقة 90%) من جهة والمتغير التابع (معدل الاقتراض الإجمالي) من جهة ثانية.

كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الضمانات (مستوى ثقة 95%) ونوعية قطاع التجارة (مستوى ثقة 90%) من جهة و المتغير التابع من جهة ثانية ، في حين انعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو المؤسسة ونوعية قطاعات البناء و الأشغال العمومية، قطاع النقل وقطاع الفندقة و المتغير التابع.

التائج إلى أن نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية حسب
F. كما تشير النتائج إلى أن نموذج الدراسة يفسر 33
المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل الاقتراض
الإجمالي)، وهو ما يكشف عنه معامل التحديد للنموذج R^2

فيما يتعلق بالمؤشر الثالث من مؤشرات قياس المتغير التابع
معدل الاقتراض القصير الأجل) DCT ، فقد أشارت
تحليل الانحدار المتعدد إلى ظهور خمسة متغيرات مستقلة
تلعب دورا مؤثرا في تفسير معدل الاقتراض القصير الأجل
الهيكل المالي، حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية
ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة (مستوى ثقة 99%
المردودية (مستوى ثقة 90%) و نوعية قطاع النقل
مستوى ثقة 90%) من ناحية و معدل الاقتراض القصير
الأجل من ناحية أخرى.
بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية
بين كل من حجم الضمانات (مستوى ثقة 90%) و متغير
نوعية قطاع البناء و الأشغال العمومية (مستوى ثقة 90%)
من جهة و معدل الاقتراض القصير الأجل من جهة ثانية .
بذلك ساهمت متغيرات النموذج في تفسير 14% من التغيرات
التي تطرأ على المتغير التابع، كما يشير إلى ذلك معامل
التحديد لنموذج الدراسة R^2. بينما لم يكن لبقية متغيرات
نموذج الدراسة تأثيرا واضحا على نسبة الاقتراض قصير
الأجل، حيث كشف اختبار T عن عدم وجود دلالة
إحصائية لهذه المتغيرات في نموذج الدراسة.

يرى الإختصاصيين في هذا المجال أنه ينبغي ألا يزيد الخطأ
المعياري عن Standard Error عن 0.50 من قيمة
المعلمة، و بمراجعة معاملات الخطأ المعياري في تحليل الانحدار
لنموذج الدراسة، فقد كشفت النتائج عن ارتفاع معاملات
الخطأ المعياري لبعض المتغيرات.
بالنسبة للمؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع (معدل
الاقتراض الإجمالي)، كان الخطأ المعياري مرتفعا لمتغيرات
حجم النمو، البناء، الأشغال العمومية و الفندقة و الإطعام.
أما بالنسبة للمؤشر الثاني من مؤشرات قياس المتغير التابع (
معدل الاقتراض الطويل الأجل)، فقد كشفت نتائج تحليل
الانحدار عن ارتفاع معامل الخطأ المعياري لمتغيرات المردودية،
النمو، نوعية قطاع البناء و الأشغال العمومية والنقل.
وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث من مؤشرات قياس المتغير التابع
(معدل الاقتراض القصير الأجل)، فقد أشارت نتائج تحليل
الانحدار المتعدد، إلى ارتفاع معامل الخطأ المعياري لمتغيرات
النمو، حجم الضمانات، نوعية قطاع البناء و الأشغال
العمومية وقطاع التجارة.

فارتفاع معامل الخطأ المعياري لبعض المتغيرات المستقلة يفسر
البعض بوجود علاقة امتداد خطي Multicolinearity
أي علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة، وفي هذه الحالة
ينصح البعض باستخدام أسلوب الانحدار التدريجي
Stepwise Régression، وذلك للتغلب على مشكلة
الامتداد الخطي بين متغيرات الدراسة، وهو ما سوف نقوم به
في الخطوة التالية.

5- تحليل الانحدار التدريجي لنموذج الدراسة:

قمنا في هذه الخطوة بإجراء تحليل الانحدار التدريجي لنموذج
الدراسة، حيث كشف تحليل الانحدار التدريجي لنموذج
الدراسة عند درجة ثقة 95% على النتائج التالية:
بالنسبة للمؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع (معدل
الاقتراض الإجمالي)، عن وجود علاقة طردية ذات دلالة
إحصائية عند درجة ثقة 99% بين المردودية، و المتغير التابع،
في حين وجدت علاقة طردية أيضا ذات دلالة إحصائية عند
درجة ثقة 95% بين معدل النمو، والمتغير التابع كذلك
أشارت النتائج إلى أن هذين المتغيران يساهمان في تفسير 57
% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، وهو ما يشير إليه
معامل التحديد للنموذج.
بينما لم يكن لبقية المتغيرات الأخرى في النموذج تأثير واضح
على المتغير التابع، حيث لم يكن لاختبار T دلالة إحصائية
لهذه المتغيرات.
وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني من مؤشرات قياس المتغير التابع (
معدل الاقتراض الطويل الأجل)، فقد كشفت نتائج تحليل
الانحدار عن ظهور ثلاثة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية
في معادلة الانحدار لنموذج الدراسة اثنين من هذه المتغيرات
يمثلان نوعية القطاع، وهما متغيري قطاع التجارة، و الفندقة
و الإطعام، أما المتغير الثالث فهو متغير الحجم.
حيث كشفت نتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة
إحصائية عند درجة ثقة 99% بين متغير الحجم و
معدل الاقتراض الطويل الأجل، وعلاقة عكسية أيضا ذات
دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين متغير نوعية قطاع
الفندقة و الإطعام، و المتغير التابع، بينما وجدت علاقة طردية
ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين نوعية قطاع
التجارة والمتغير التابع.
وتساهم المتغيرات الثلاثة السابقة في تفسير 41% من
التغيرات التي تطرأ على نسبة الاقتراض الطويل الأجل، و هو
ما يشير إليه معامل التحديد لنموذج الدراسة.
في حين لم يظهر لبقية متغيرات النموذج تأثير واضح على
معدل الاقتراض طويل الأجل حيث كانت اختبارات T لهذه
المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث من مؤشرات قياس المتغير التابع (معدل الاقتراض القصير الأجل)، فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار التدريجي، والتي يوضحها الجدول أعلاه إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين النمو ومعدل الاقتراض القصير الأجل، بينما كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائي بين حجم الضمانات، ومعدل الاقتراض القصير الأجل، كما تشي النتائج إلى أن هذين المتغيرين يساهمان في تفسير المتغير التابع بنسبة 61%، وهو ما أشار إليه معامل التحديد لنموذج الدراسة.

غير أن البعض يرى أنع عند استخدام تحليل الانحدار التدريجي، يمكن اختيار المتغيرات المستقلة عند درجة 75%، بدل 95 % على أساس أنه من الأفضل الإبقاء على ذات معنى، وإن كان تأثيرها ضعيف على المتغير التابع، بدلا من استبعادها والاقتصار على المتغيرات ذات التأثير القوي، لذلك فضلنا إجراء التحليل عند مستوى ثقة قدره 70.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار التدريجي لنموذج الدراسة عند مستوى ثقة70 % عدة ملاحظات، تتمثل الملاحظة الأولى في ارتفاع القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة حيث كشفت النتائج عن ارتفاع معامل التحديد للمؤشر الأول الى 64% تقريبا كذلك فقد ارتفع معامل التحديد للمؤشر إلى 52%، بينما ارتفع معامل التحديد للمؤشر الثالث إلى 67 %.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في دخول متغيرات مستقلة جديدة في دالة الانحدار لنموذج الدراسة، فبالنسبة للمؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع أدى تحليل الانحدار التدريجي إلى دخول متغيرين جديدين تفسر المتغير التابع هما متغير نوعية قطاع البناء و الأشغال العمومية ومتغير نوعية قطاع النقل، أما بالنسبة للمؤشر الثاني من مؤشرات قياس المتغير التابع فقد أدى تحليل الانحدار التدريجي إلى دخول متغير مستقل جديد ضمن معدلات الانحدار وهو متغير نوعية قطاع النقل، وبالنسبة للمؤشر الثالث من مؤشرات قياس المتغير التابع، فقد أدى تحليل الانحدار التدريجي إلى دخول متغير مستقل ضمن معادلة الانحدار هو متغير نوعية قطاع الخدمات.

أخيرا تتمثل الملاحظة الثالثة في أن نموذج الدراسة لمؤشرات قياس المتغير التابع الثلاثة له دلالة إحصائية كما يشير إلى ذلك اختبار F ..

غير أن الشك يثور حول متغير النمو وعلاقته بمؤشرات قياس المتغير التابع الثلاثة، فقد كشفت مصفوفة معاملات الارتباط عن ملاحظتين:

تتمثل الملاحظة الأولى في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99.9% بين متغير النمو والمؤشر الأول لقياس المتغير التابع المتمثل في معدل الاقتراض الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط 98.80%، وكذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99.9% بين المؤشر الثالث لقياس المتغير التابع المتمثل في معدل الاقتراض قصير الأجل و متغير النمو حيث بلغ معامل الارتباط 94.20% .

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النمو والمؤشر الثاني لقياس المتغير التابع المتمثل في معدل الاقتراض الطويل الأجل، وعلى هذا الأساس نرى انه يجب أن نقوم بتحليل الانحدار التدريجي لنموذج الدراسة بعد استبعاد متغير النمو، وذلك للوقوف على تأثير استبعاد متغير النمو على نتائج نموذج الدراسة.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار عن عدة ملاحظات:

تتمثل الملاحظة الأولى في انخفاض معامل التحديد للمؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع المتمثل في معدل الاقتراض الإجمالي إلى 57%.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في عدم تأثر معامل التحديد تقريبا للمؤشر الثاني من مؤشرات قياس المتغير التابع والمتمثل في معدل الاقتراض الطويل الأجل، كذلك ظلت المتغيرات المفسرة للنموذج كما هي لم تتغير.

أما الملاحظة الثالثة فتتمثل في انخفاض معامل التحديد للمؤشر الثالث من مؤشرات قياس المتغير التابع المتمثل في معدل الاقتراض قصير الأجل إلى52%.

وعليه فإن التحليل السابق يسفر عن ملاحظتين:

تتمثل الملاحظة الأولى في أن متغير النمو لا يلعب دورا ملموسا في تفسير معدل الاقتراض الطويل الأجل، حيث أن استبعاده لم يؤثر على قدرة النموذج التفسيرية متمثلة في معامل التحديد.

في حين تتمثل الملاحظة الثانية في أن متغير الحجم يمثل احد المتغيرات الهامة التي تلعب دورا ملموسا في تفسير كل من معدل الاقتراض الإجمالي ومعدل الاقتراض القصير الأجل نظرا لان استبعاده قد أدى إلى انخفاض القدرة التفسيرية للنموذجين، نظرا لوجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين متغير النمو وكل من معدل الاقتراض القصير الأجل ومعدل الاقتراض الإجمالي.

4– تحليل النتائج:

– معدل الاقتراض الطويل الأجل:

تكشف نتائج نموذج الدراسة عن أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر 0.64 من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كذلك يكشف اختبار F أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% .

وقد أسفر تحليل الانحدار التدريجي عن استبعاد خمسة متغيرات مستقلة، ثلاثة منها تمثل نوعية القطاع، وهي قطاع التجارة

حسب هذه النظرية تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاذ مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي) قبل أن تستنجد بالاقتراض بشكل معتبر (Myers et Majluf 1984).

أما بالنسبة لنوعية القطاع، فلم يظهر لها تأثير واضح على الهيكل المالي، مقاسا من خلال الاقتراض الإجمالي، حيث كشفت النتائج عن ظهور متغيرين اثنين فقط من بين متغيرات نوعية القطاع لهما دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90% في علاقتهما بالمتغير التابع، وهما متغيرا نوعية قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع النقل، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج العديد من الدراسات والتي كشفت عن عدم وجود تأثير واضح لنوعية القطاع على الهياكل المالية للمؤسسات.

كذلك كشفت النتائج عن عدم وضوح تأثير كل من متغيرات حجم المؤسسة و حجم الضمانات على المتغير التابع، حيث لم يكن لهما دلالة إحصائية في تفسير نسبة الاقتراض الإجمالي عند درجات الثقة المتعارف عليها.

– معدل الاقتراض الطويل الأجل:

تكشف نتائج النموذج عن أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر 52% من التغير في المتغير التابع، كذلك يكشف اختبار F أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99.9% كما يشير تحليل الانحدار التدريجي عن استبعاد ستة متغيرات مستقلة هي متغير معدل المردودية، ومعدل النمو، وحجم الضمانات، ونوعية قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع النقل وقطاع الخدمات، حيث كشف التحليل أن اختبار T ليس له دلالة إحصائية عند درجة الثقة المحددة لدخول المتغيرات في مكونات النموذج وهي 70% لكل متغير من هذه المتغيرات، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات لا تلعب دورا ملموسا في تفسير المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة التي كشف تحليل الانحدار التدريجي عن أنها تساهم في تفسير المتغير التابع فهي حجم المؤسسة، ونوعية قطاع التجارة و قطاع الفندقة والإطعام.

كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض الطويل الأجل بالهيكل المالي.

إذ تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات التي أجريت على عينات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئات أخرى، فقد وجدت دراسة Najet(2000) علاقة ارتباط عكسي بين متغير الحجم و معدل الاقتراض الطويل الأجل.

الخدمات وقطاع الفندقة والإطعام، أما المتغيرات
الأخرى فهي متغير حجم المؤسسة ومتغير الضمانات،
لم يمكن اختبار T ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات عند
الثقة المحدد للدخول في مكونات النموذج وهو 70
وهو ما يشير إلى أن هذه المتغيرات لا تلعب دورا
في تفسير المتغير التابع.

كشف النتائج عن ظهور أربعة متغيرات مستقلة ذات
إحصائية في تفسير المتغير التابع، اثنين منهما يمثلان نوعية
وهما متغير قطاع البناء والأشغال العمومية ومتغير
النقل، أما المتغيران الأخريان هما المردودية ومعدل النمو.

نتائج الدراسة الحالية عن متغير معدل النمو يلعب
ملموسا في تفسير المتغير التابع، حيث تشير النتائج إلى
وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99
بين معدل النمو والمتغير التابع معدل الاقتراض الإجمالي، و
نتائج الدراسة مؤيدة للمؤشرات ونتائج الدراسات التي
طبقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الفرنسية،
التي تكشف عن ارتفاع المخاطر المرتبطة بنشاط هذا الصنف
المؤسسات التي تضطر إلى اللجوء إلى مصادر أخرى
تمويل نموها، كأن تلجأ إلى تدعيم الأموال الخاصة أو أن
تلجأ إلى صيغ تمويل خاصة.

في البيئة الجزائرية يعتقد أن المؤسسات التي تمتاز
معدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل أخرى كالاقتراض
خارج النظام المصرفي.

هذه النتيجة تخالف ما توصلت إليه بعض الدراسات
دراسة Najet(2000) حيث وجد أن معدل النمو
الاستدانة مرتبطان إيجابيا وقد تم تفسير ذلك على أن
المؤسسات التي تعرف معدلات نمو عالية تلجأ أكثر إلى أنماط
التمويل الخارجية كالاقتراض المصرفي، وهذا ما يتفق مع نظرية
الإشارة la théorie de signal (Ross 77) التي
تعتبر أن معدل النمو يمثل مؤشر قوي على الصحة المالية
للمؤسسة، في نفس الوقت نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع
نظرية jensen et Meckling(1977)، حيث يعتقد
حسب هذه النظرية أن تكلفة وكالة عقد اقتراض المؤسسة
ترتفع إيجابيا مع آفاق تطورها.

نتيجة الدراسة الحالية تفسر إلى حد بعيد عدم قدرة النظام
المصرفي على مسايرة معدلات نمو المؤسسات، نتيجة لبطأ
الهيكل الإدارية لملفات طلبات الاقتراض.

تكشف النتائج الواردة في الجدول (4-3) عن وجود
علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90% بين
متغير المردودية والمتغير التابع معدل الاقتراض، وهو ما يتفق
مع ما توصلت إليه معظم الدراسات المتعلقة بالمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة كما يتفق مع الفكر السائد في هذا المجال،

في نفس الوقت تتعارض نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسات منها Philippp et Elion (2002), Rajan et Zingales 1995, Booth et al 2001...etc التي وجدت أن حجم المؤسسة يلعب دورا قياسيا معاكسا لاحتمالات الإفلاس، فالمؤسسات ذات الحجم الأكبر تتمكن من التمويل البنكي الطويل الأجل بسهولة اكبر. أما في البيئة الجزائرية، يمكن أن تفسر العلاقة العكسية بين حجم المؤسسة و معدل الاقتراض الطويل الأجل، كون الاستفادة من القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى، وبالتالي هذا يمكن أن يقودنا إلى تأكيد وجود علاقة بين المؤسسة وشركائها من خارج النظام البنكي تحدد بشكل كبير السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لكننا يمكن أيضا أن نسجل تحفظا على هذه النتيجة على اعتبار أن توسيع العينة إلى عدد أكبر من المؤسسات قد يقود إلى نتائج معاكسة تماما لما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

كما يمكن أن تعود أسباب اختلاف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة إلى كيفية قياس متغير الحجم التي تم اعتماده في الدراسة الحالية.

كذلك تكشف نتائج تحليل الانحدار التدريجي عن ظهور متغيرين من متغيرات نوعية القطاع ذات دلالة معنوية عند درجة ثقة 99%، في علاقتهما بنسبة الاقتراض الطويل الأجل، وهما متغيرا قطاع التجارة وقطاع الفندقة والإطعام، حيث تشير تلك النتائج إلى وضوح تأثير كل من متغيرا قطاع التجارة وقطاع الفندقة والإطعام على معدل الاقتراض الطويل الأجل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

إذ تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات في هذا المجال التي أكدت عن اختلاف اهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة.

بينما تشير نتائج الدراسة الحالية إلى عدم وضوح تأثير كل من نوعية قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل وقطاع الخدمات.

هذه نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي أشارت إلى عدم وجود علاقة واضحة بين نوعية القطاع و معدل الاقتراض باهيكل المالي.

– معدل الاقتراض القصير الأجل:

توضح نتائج تحليل الانحدار التدريجي الخاصة بنموذج الدراسة، والذي يكشف عن أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر 67% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كذلك يكشف اختبار F أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند درجة ثقة تزيد عن 99%.

فقد أسفر تحليل الانحدار التدريجي عن استبعاد ستة متغيرات مستقلة، منها أربع متغيرات تمثل نوعية القطاع، وهي قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع النقل، وقطاع التجارة و قطاع الفندقة والإطعام، أما المتغيران الأخيران فهما معدل المردودية وحجم المؤسسة.

وهو ما يعني أن هذه المتغيرات لا تلعب دورا ملموسا في تفسير نسبة الاقتراض قصير الأجل، حيث كانت قيمة T لكل متغير من هذه المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية، يكشف كذلك تحليل الانحدار التدريجي عن اختيار متغيرين مستقلين هما معدل النمو و حجم الضمانات.

كذلك تكشف النتائج عن وجود علاقة عكسية بين معدل النمو و معدل الاقتراض قصير الأجل وهو ما يأتي مناقض لنتائج العديد من الدراسات السابقة حيث وجدت علاقة طردية بين معدل النمو ومعدل الاقتراض بمختلف أشكاله، ففي بيئات الاقتصاديات المتقدمة يمثل معدل النمو أحد مؤشرات الأداء، وبالتالي يمثل فهو يعطي إشارة إيجابية للسوق لاتخاذ قرارات التمويل.

فوجود العلاقة العكسية بين معدل النمو و معدل الاقتراض القصير الأجل يدلل عن عدم كفاية النظام البنكي الجزائري على مسايرة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وأن هذه الأخيرة لا تأخذ معدل النمو لمؤشر في اتخاذ قرارات التمويل.

كذلك تكشف الدراسة الحالية على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99% بين حجم الضمانات و معدل الاقتراض القصير الأجل و تأتي نتائج الدراسة الحالية متفقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة كما تتفق مع الفكر السائد في هذا المجال.

إذ يشير ذلك إلى دور الضمانات المادية ضمن عقود الاقتراض المتعلقة بالمؤسسات، إذ يكاد يستحيل في البيئة الجزائرية تصور حصول مؤسسة على قروض بنكية من دون أن تكون هناك حد أدنى من الضمانات المادية.

أخيرا تكشف النتائج عن عدم وضوح تأثير نوعية القطاع على معدل الاقتراض القصير الأجل، حيث لم يظهر سواء متغير واحد من بين خمسة متغيرات ممثلة لنوعية القطاع وهو متغير قطاع الخدمات في معادلة خط انحدار النموذج، إذ لم يكن لباقي متغيرات نوعية القطاع دلالة إحصائية عند مستوى الثقة المحدد لدخول المتغيرات المستقلة ضمن مكونات نموذج الدراسة وهو 70%، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات التي أشارت إلى عدم وضوح تأثير نوعية القطاع على الهيكل المالي للمؤسسة.

1- Modiglini et Miller, **the Cost of Capital – Corporation Finance and The Theory of investment** ,American Economie Review, n° 3 Juin 1958 p 261 à 297 . traduction française in F. Girault et R. Zisswiller :**Finances Modernes. Théorie et pratique**. Edition Dunod, 1966

2- Modiglini et Miller , **Corporate income taxes and the cost of capital :a correction** ,American Economic Review vol 53 ,June

3- Pierre Vernimmen ; **finance d'entreprise**; 3è édition, DALLOZ, PARIS

4- Elie Cohen ; **gestion financière de l'entreprise et développement financier**; édition UREF, Paris

5 - H.De Angglo, R.Masulis, **Optimal capital structure under corporate and personnal taxation** , journal of Financial Economics, vol 8,

6- M.Harris, A.Raviv, **The theory of capital structure** , Journal of Finance, n°1, mars,

7- N.Baxter, **leverage, risk of ruin and the cost of capital**, journal of Finance, n°3,September,

8- Chrreaux. G, **Structure de propriété, relation d'agence et performance financière** ; Actes des journées de Strasbourg, septembre

9- E.Fama, M.Miller, **The theory of finance** , Holt, Rinchart &Winston, New York,

10- M.C.Jensen,W.H.Meckling, **Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency Costes and Ownership Structure**", Journal of Financial Economics,

11- Samira RIFKI et Abdessadeq Sadq ; **un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises** ; La Revue du FINANCIER N° 131, PARIS 1967, Page

12- S.Ross, **The economic theory of agency : the principal's problem**, American Economic Review, vol.63 n°2,

ب- الملاحق :

جدول تحليل الانحدار التدريجي لنموذج الدراسة عند مستوى ثقة 70 % بعد استبعاد متغير النمو

المتغيرات التابعة			متغيرات الدراسة
محدل الاقتراض القصير الأجل DCT	محدل الاقتراض الطويل الأجل DLT	محدل الاقتراض الإجمالي DT	
		0.371(0.024)***	Rent...
		0.141(0.013)***	Cor...
		0.042(0.004)*	...التمثل BTC...
		0.302(0.001)*	Tax...
	-0.241(0.004)***		Taill...
	0.017(0.006)**		Cor...
	-0.101(0.0218)**		...سة والنمو Vol E...
0.482(0.002)***			Cor...
0.088(0.003)**			Secteur
		0.57	R^2 المعدل
0.52	0.53	99.9%	F ف...
99.99%	99.9%		

(.): الانحراف المعياري للمقدر
*: درجة ثقة تزيد عن 90% وتقل عن 95%
**: درجة ثقة عند مستوى 95%
***: درجة ثقة تزيد عن مستوى 99%

الشكل1 : المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء
المعيارية للمتغير التابع(معدل الاقتراض الإجمالي)

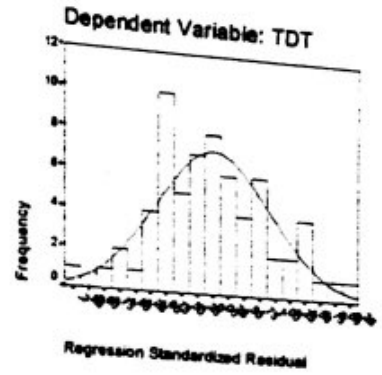

الشكل2: المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء
المعيارية للمتغير التابع(معدل الاقتراض الطويل الأجل)

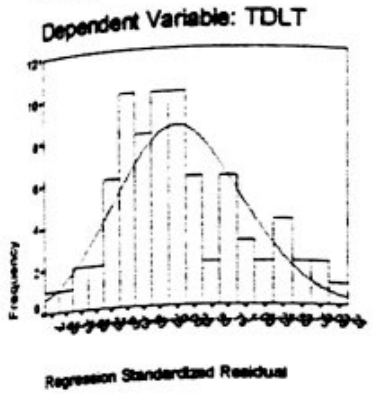

الشكل 3 : المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء
المعيارية للمتغير التابع(معدل الاقتراض القصير الأجل)

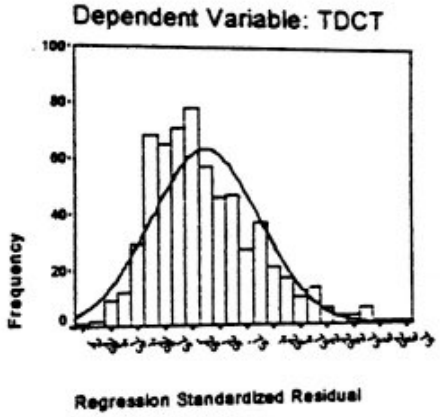

الشكل4 : شكل الانتشار بين الأخطاء المتوقعة
والأخطاء المشاهدة للمتغير التابع (معدل الاقتراض الإجمالي)

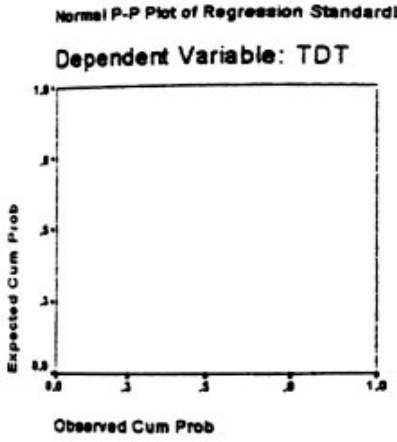

الشكل 5 : شكل الانتشار بين الأخطاء المتوقعة
والأخطاء المشاهدة للمتغير التابع (معدل الاقتراض الطويل الأجل)

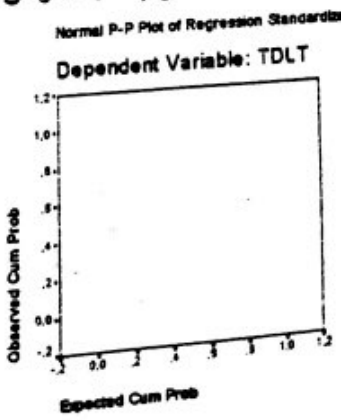

الشكل 6 : شكل الانتشار بين الأخطاء المتوقعة
والأخطاء المشاهدة للمتغير التابع (معدل الاقتراض القصير الأجل)

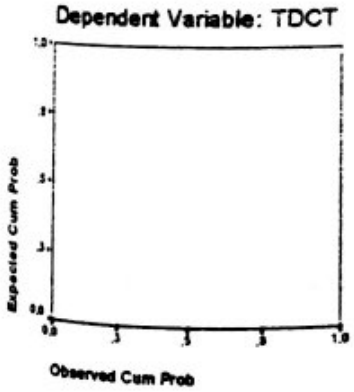

إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000

أ. بوشنافة شمسة – جامعة ورقلة
د .آدم قـــــــبي – جامعة ورقلة

الملخص : إن الحديث عن تجربة التحول السياسي و ما أفرزته من تطورات يقودنا إلى التطرق إلى العنف الذي لم تشهد الجزائر له مثيلا ،فما هي أشكال العنف السياسي في الجزائر و ما هي القوى التي مارست و تمارس العنف و كيف تعامل النظام مع العنف؟ و ما هو مستقبل الظاهرة ؟
الكلمات المفتاح : –عنف –عنف سياسي –إدارة العنف – مستقبل العنف

المقدمة : لقد قادت تجربة التحول نحو التعددية السياسية إلى طريق مسدود خاصة بعد إيقاف المسار الإنتخابي 1991 ، وأخذت المواجهة بين قوى الإسلام السياسي في الجزائر مرحلة حرجة تصاعدت فيها المواجهة وشهدت البلاد موجة من العنف لم تشهد لها مثيل .
وسوف نحاول من خلال هذه الورقة رصد النقاط التالية :

أولا : مفهوم العنف السياسي
ثانيا : أشكال العنف العنف السياسي في الجزائر
ثالثا : القوى التي مارست وتمارس العنف
رابعا : إدارة النظام السياسي الجزائري مع العنف
خامسا : مستقبل العنف السياسي في الجزائر .

أولا : مفهوم العنف السياسي :

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، وبالرغم من الإختلافات الموجودة في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفونه بأنه "استخدام القوى المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية " .

ويعرفه عالم الاجتماع الأمريكي H.Nieburg " هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"[1] .

أما H. Gerham " هو سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا"[2] .

وعرفه د . بكر القباني ، بأنه " نقيض الهدوء هو كافة الأعمال التي تمثل في استعمال القوة أو القهر او القسر أو الإكراه بوجه عام ، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه"[3] .

أما Pier .F (بير نيو) " هو ضغط جسدي او معنوي ذو طابع فردي أو جماعي يترله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على انه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساس ي أو بقصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة "[4] .

ونجد آخر يذهب إلى القول بأن "العنف كلما لجأ شخص أو جماعة لهم قوهم إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها ، أو على القيام بأعمال ما كانوا لو لا ذلك يقومون بها "[5] .

كما يعرف العنف كتعبير عن السخط " هو فعل خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية "[6] أي أن الذي يميز هذا العنف هو السعي إلى تحقيق نتيجة نفسية فورية بواسطة أعمال تؤدي إلى التحرر العنيف من ضغوط داخلية .

كما عرفه رشيد الدين خان بأنه " استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات ، وانه الفعل او السلوك الذي يتميز بهذا وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية"[7] .

ويعرفه تيد . هندريش ، بأنه " العنف السياسي هو اللجوء إلى القوة او مدمر ضد الأفراد ، أو الأشياء لجوء إلى القوة يحضرها القانون ، موجها لإحداث تغير في السياسة ، في نظام الحكم او في أشخاصه ، ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع"[8] .

وعرفه لينبورج " هو كل عمل من أعمال الخروج عن النظام او التدمير أو الإصابة، تكون آثاره ومحله واختيار أهداف وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي"[9] والمدلول السياسي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الإجتماعي .

والعنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم " هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات وان الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني ، المنظم أو الغير المنظم"[10] .

أما تشارلمز جونسون " في كتابه عن التغيير الثوري[11] فيقترب اقترابا غير مباشر من ظاهرة العنف السياسي فهو يتناولها كأحد جوانب الثورة ، ويشير في هذا الإطار إلى أي محاولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي محاولة عقيمة، ومن ثم فإن الثورة عند جونسون هي استمرارية من السلوك العنيف . وبالرغم من ذلك يحرص جونسون على أن يؤكد أن العنف والتغيير الإجتماعي ليس مرتبطين تمام الارتباط حيث ان درجة التغيير الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجة العنف السائد في المجتمع كما ان العنف قد يحدث في غياب التغيير الاجتماعي ، وجونسون يواجه صعوبات حقيقة حينما يمضي إلى التعريف العنف السياسي (أنه عمل يخالف سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة) .

غير أنه لا يمكن التسليم بهذا التعريف فضلا عن عموميته تترتب عليه نتائج لا يمكن التسليم بها فإذا سلمنا بذلك يعني القبول في إحدى مجتمعات العالم الثالث في حالة وقوف أحد المثقفين منددا بطغيان النظام في مكان عام عنفا إزاء المجتمع لأن سلوكه مخالف للآخرين . بينما لا يمثل الإعتداء البدني بالضرب والتعذيب على هذا المثقف في المعتقلات عنفا لأنه سلوك معتاد في هذه المعتقلات.

أما تشارلس تيلي ، فيشير في دراسته بعنوان (الثورة والعنف الجماعي) إلى أن أي تعريف للعنف السياسي عرضة لأن يكون موضوع للمناقشة في العديد من جوانبه ، ومع ذلك يحاول أن يصل إلى التعريف به من خلال السيطرة على الأشخاص أو الأشياء أو إلحاق الدمار البدني أو الطبيعي بهم في وجه مقاومة من جانبهم .

ويذهب مصطفى التير إلى اعتبار العنف السياسي : أنه ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين ، او الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير نظام حكم قائم أو قلبه [12] ، وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة .

وبعد هذا العرض للتعاريف المختلفة يتضح لنا أنها تتفاوت فيما بينها من حيث تركيز بعضها على موضوع العنف أي طبيعة الأفعال التي يقترن بها العنف ومن حيث إعطاء الأولوية في الاهتمام بالجوانب المادية أو المعنوية للعنف ، وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة او التهديد بإستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على لاسلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم .

ثانيا : أشكال العنف السياسي في الجزائر

I – العنف الشعبي (غير الرسمي)

وهو العنف الذي يمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي ، وغالبا ما تتمثل أهداف العنف في مثل هذه الحالات في ممارسة الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي للإستجابة لمطالب فئوية تخص فئات بعينها أو عامة تخص المجتمع بأسره أو لإجباره على العدول عن قرارات سياسية اتخذها او يزمع اتخاذها وترى بعض القوى السياسية والاجتماعية أنها تلحق أضرار بمصالحها ، وقد يكون هدفه هو الإطاحة بالنظام السياسي برمته[13] .

هذا وتتمثل أهم أشكال العنف السياسي الشعبي في الجزائر في:

1– أعمال الشغب :

وهي تجمعات من المواطنين منظمة أو غير منظمة تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام او بعض السياسات ، وذلك من خلال استخدام القوة المادية (القتل – التخريب – التدمير) ومن نماذجها أحداث أكتوبر 1988 وكذا بعض الإضرابات التي شهدتها الجامعات الجزائرية ، جامعة سطيف ، باب الزوار ، البليدة ، والتي نظم معظمها من حركة الدفاع عن الإختيار الشعبي القريبة من تنظيم جبهة الإنقاذ ، وكذا اخطر الإضرابات هو ذلك الذي شهدته جامعة عنابة في مارس 1992 عندما هاجم بعض الطلاب الملثمين عدة كليات فحطموا قاعات المحاضرات ، وأتلفوا الوثائق ، كما شهدت العديد من المدن الجزائرية .

محاولات تخريب المؤسسات الحكومية ، وأضرمت النيران في معهد زراعي في البليدة ، وبعض عربات القطار في قسنطينة وذلك في الفترة 1992 /1993 وأعمال الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القبائل من بداية العام الماضي .

2– المظاهرات :

وهي تجمع المواطنين (قد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال) وغالبا ما تكون منظمة والمفترض فيها

عدم العنف والهدف منها إعلان الاحتجاج ضد النظام برمته او ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها او ضد قرار سياسي .
ومن بين المظاهرات تلك التي اندلعت في الضواحي الجنوبية في العاصمة في نهاية جانفي 1992، كما شهد نفس الشهر تظاهر ما بين 200 و300 من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البليدة احتجاجا على استمرار حبس الشيخ عباس مدني وعلي بلحاج زعماء الاتقاذ ، كما تظاهر الطلاب في باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال في الجنوب التي انشأها بوضياف كما شهدت العاصمة الجزائرية العديد من التظاهرات المناهضة للعنف .

3– الاغتيالات أو محاولة الاغتيال :

وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية ، او الشخصيات العامة ، ويمكن القول أن هذا الشكل من الأكثر وضوحا وبارزا في العنف السياسي وقد مرت هذه الإغتيالات أو محاولة الاغتيال بثلاثة مراحل أساسية :

أ– المرحلة الأولى

وفي هذه المرحلة كان التركيز على عناصر الأمن من رجال الشرطة ، الجيش حيث كانت الحوادث من هذا النوع تقع بشكل يكاد يكون يومي ، وبالرغم من صعوبة حصر نماذج من هذا النوع إلا انه يمكن إعطاء أمثلة تغطي فترات زمنية متفاوتة ، كاغتيال 04 من رجال الأمن في فيفري 1992 بالعاصمة ، و05 آخرين شرق العاصمة ، محاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع اغتيال بوبكر بلقائد.

كما نشير أن في هذه الفترة شهدت عدة عمليات عسكرية كالهجوم على ثكنة قمار أوت 1991 ثم الهجوم على مقر الأمير إليه في مطلع 1992 ، حادثة تفجير مطار هواري بومدين 1992 [14] .

ب– المرحلة الثانية :

بالنسبة للمرحلة الثانية من تطور الاغتيالات فقد شملت التعدي واغتيال أو محاولة اغتيال مفكرين أدينوا بالتعاون مع السلطة كإغتيال الأستاذ الجيلالي اليابس ، طاهر جعوت ، محاولة اغتيال عمر بلبعوشات مدير صحيفة الوطن ، والهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي الجزائري كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي انشأه محمد بوضياف[15] ، أيضا رؤساء العديد من المندوبيات التنفيذية ، وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت سلسلة عمليات الخطف والاغتيال لرعايا أجانب كان باكورتها اغتيال مهندسين فرنسيين .

ج– المرحلة الثالثة :

وهي المرحلة الأكثر دموية حيث جاءت عمليات إبادة جماعية التي استهدفت المواطنين سواء كانت هذه المجازر في القرى المعزولة أو القريبة من العاصمة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللتين قضى فيها 511 مدنيا[16] وكذا مجزرة بني مسوس[17] .

4– التهديد بالقتل :

استعملت الجماعات التي مارست العنف وسائل التهديد والهدف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا وكانت هاته التهديدات تخص أساسا الجامعيين والمدرسيين لإجبارهم على توقيف الدروس ، بعض أعوان الضرائب على مستوى عدة ولايات ، وكذا الصحافيين ورجال الأمن وكانت هاته التهديدات تتم إما عن طريق الفاكس أو عن طريق إرسال طرد فيه كفن وزجاجة عطر صغيرة[18].

II – العنف السياسي (الحكومي)

العنف السياسي قد يمارسه النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم ، وهو ما يعرف بالعنف الحكومي أو الرسمي ، وهدف العنف في هذه الحالة هو ضمان استمرار النظام في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والاجتماعية المناوبة له أو القضاء عليها ويتمثل هذا العنف فيما يلي:

1– إعلان حالة الطوارئ :

وهي نظام قانون المفترض أن ينص عليه الدستور ، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية لا يمكن مواجهتها بقواعد المشروعية العادية .

وبمجرد إعلان حالة الطوارئ يفرض على الدولة نظام يتم في إطاره استخدام قواعد ، إجراءات وسائل استثنائية يطلق عليها البعض " لوائح الضرورة " حيث يتم توسيع اختصاصات السلطة التنفيذية بصورة كبيرة تشكل إحلالا بمبدأ الفصل بين السلطات كذلك هناك اتفاق في الفقه القانوني على ضرورة خضوع السلطة التنفيذية في إعلانها لحالة الطارئ ، وفي ممارستها لسلطات واختصاصات الطوارئ لرقابة القضاء وذلك من خلال التأكد من وجود الظروف الاستثنائية التي تستلزم حالة الطوارئ والتأكد من شروط إعلان وتطبيق هذه الحالة ، والتأكد من تناسب إجراءات وسلطات الطوارئ مع مقتضيات الظروف الاستثنائية وانتهاء العمل بقانون الطوارئ بمجرد زوال المسببات[19] فترة إعلان الطوارئ منذ فيفري 1992 ؟

يمكن إبداء عدة ملاحظات على حالة الطوارئ في الجزائر :

– أولها : أن استمرار حالة الطوارئ لم يكن مبررا في الكثير من الحالات ، حيث لم تكن هناك ظروف استثنائية او حالة ضرورة تشكل تهديدا للأمن والنظام العام في الدولة وتستدعي العمل بحالة الطوارئ ، وثانيها ، أنه طوال سنوات إعلان حالة الطوارئ لم تكن هناك ضمانات دستورية و واقعية كافية لتأكيدرقابة حقيقية من قبل البرلمان والسلطة القضائية للتثبيت من وجود ما يستدعي إعلان حالة الطوارئ والرقابة على

السلطة التنفيذية في ممارستها لإختصاصات الطوارئ ، بل الذي حدث هو سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حتى في الظروف العادية ، كم تم تشكيل محاكم خاصة للفصل في القضايا السياسية ، وبذلك تقلصت اختصاصات السلطة القضائية ، وثالثها : أن العمل بقانون الطوارئ بما يشكله من قيود على حقوق وحريات المواطنين يتناقض مع شعارات النظام الجزائري سواء لبناء حياة ديمقراطية صحيحة او لبناء دولة المؤسسات ، وقد لا حالة الطوارئ عنفا بالمعنى المحدد في هذه الدراسة ، لكنها بدون أدنى شك تشكل إطار لممارسة العنف من قبل جهاز الدولة (العنف الرسمي) ، وذلك في ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ ، وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر .

فالجزائر عاشت تجربتين للطوارئ "الحصار " الأولى كانت في يوليو 1991 إلى 29 سبتمبر من نفس العام والثانية بدأت بعد ذلك بأربعة أشهر فيفري 1992 ولا زالت سارية حتى الآن ففي التجربة الأولى كما في التجربة الثانية تأسست مشروعية المرسوم الخاص بفرض حالة الطوارئ على المادة 86 من الدستور [20] التي تنص على ما يلي " يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة ، حالة الطوارئ او الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن ، واستشارته لاستتباب الأمن ولا يمكن تمديد الحالة العرضية او الحصار إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني " .

ورغم انه كان بمكن على نحو تبرير الالتجاء إلى فرض حالة الطوارئ في جويلية 1991 إسنادا إلى نص المادة المذكورة ، فإن الوضع كان بالغ الاختلاف عند إعادة فرضها عام 1992 ، فلا رئيس منتخب ولا المجلس الشعبي ولا الدستوري قائمين ، وهذا يندرج في ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر .

2- أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية :

وكثيرا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية ، وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تشكل محاكم خاصة ، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها وتم رصد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية خلال فترة الدراسة ، بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين سنة 1993 أكثر من 300 حالة ، وبلغت سنة 1994 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيابي [21] .

3- أحكام الشغال الشاقة بأكثر من 15 سنة المرتبطة بقضايا سياسية :

والأشغال الشاقة هي عقوبة نص عليها القانون الجزائري ومضمون العقوبة وهو تشغيل المحكوم عليه بأشغال شاقة ، وهي تنقسم إلى أشغال شاقة مؤبدة ، تستغرق حياة المحكوم عليه ، وأشغال شاقة مؤقتة تتراوح مدتها ما بين 3 و 15 سنة وقد تزيد عن ذلك ، وتوجد صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات الرسمية في هذا المجال .

4- الاعتقال السياسي :

وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم ، وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال أو تقصر طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال وفي كثير من الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة – قد تطول او تقصر – من التحقيقات ، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين .

ونظرا لأن السلطة الحاكمة في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر تمارس عمليات الاعتقال بشكل منتظم فإنه من الصعوبة بمكان تقدير أعداد المعتقلين خاصة وأن السلطات تتجه إلى التقليل من أعدادهم، بينما تفعل قوى المعارضة العكس[22] .

5- استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي :

اتجهت الجزائر كباقي الدول النامية إلى تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والتسليح ، ونظرا لأن هذه القوات استخدمت لمواجهة كافة أشكال العنف السياسي الشعبي أثناء فترة الدراسة ، فالجديد يخص أحداث أكتوبر 1988 ، أين استخدم الجيش لحماية النظام بشكل رئيسي ، ونفس الشيء بعد إيقاف المسار الانتخابي 1991 ، واستخدمت وحدات الجيش الوطني الشعبي في قمع المعارضة الإسلامية .

ومن خلال النظرة الشاملة لفترة الدراسة يمكن التأكيد على عدة نقاط ،

- أن أعمال الشغب كشكل من أشكال العنف الشعبي سادت بعد 1988 بداية بأحداث أكتوبر 1988 الذي أخذ شكل مظاهرات وإضرابات وحركات احتجاج شعبية ، وقابلها النظام الحاكم بعنف مضاد .

ثم شهدت البلاد موجة من المسيرات بعد إيقاف المسار الانتخابي 1992 ، خاصة فيما يعرف بحركة الدفاع عن الاختيار الشعبي القريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تلتها مسيرات مماثلة من حركة الدفاع الجمهورية المناهضة والمضادة للتيار الأول .

- كما نلاحظ أن هناك زيادة نسبية في أحداث العنف السياسي الشعبي والرسمي خلال فترة زمنية معينة وهي النصف الأول من التسعينات ، ويمكن تفسير الأول إلى إيقاف المسار الانتخابي ولجوء الكثير من أنصار الجبهة إلى العنف المسلح كأخر وسيلة .

أما بالنسبة للعنف الرسمي ، فيمكن تفسير الزيادة الملحوظة في حملة الاعتقالات الجزئية التي مارسها النظام الجزائري إلى حرصه على المحافظة على الشكل الديمقراطي للنظام ، إلا أن النظام الحاكم حينما شعر بالتهديد قام بعملية اعتقال واسعة وتأتي أحكام الأوامر بالإعدام في إطار المحاكم الخاصة إلى حرص النظام على الاستقرار في السلطة .

ثالثا : القوى الممارسة للعنف السياسي :

العنف السياسي قد يمارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر ، كالجيش أو الشرطة او أجهزة المخابرات ... أو إصداره للقوانين الاستثنائية ...، ويعرف في هذه الحالة بالعنف الرسمي او الحكومي ، والهدف منه ضمان استمرار النظام ، والحفاظ على الوضع الراهن ، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام ، وقد يمارس العنف المواطنين او جماعات معينة منهم ضد النظام وذلك للتأثير على بعض السياسات والقرارات التي تشكل ضررا بمصالح وحقوق هذه الفئات أو الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، أو لتغيير النظام السياسي برمته ، وهنا يبرز معنى التغير الثوري ، ويطلق في هذه الحالة على العنف في هذه الحالة اسم "العنف غير الرسمي "[23] .

وقد يمارس العنف جناح معين داخل النخبة الحاكمة ضد الأجنحة الأخرى ، وهنا تثار العديد من القضايا المرتبطة بصراعات النخبة الحاكمة ، قد تستخدم بعض أجهزة القهر في الدولة ، كذا الضغوط الشعبية ، كإحدى أدوات الصراع السياسي بين أجنحة النخبة الحاكمة ، وكذا قد تمارس العنف السياسي بعض الجماعات والعناصر الشعبية ليس ضد النظام السياسي ، ولكن ضد قوى أخرى في المجتمع لأسباب دينية أو اقتصادية أو عرقية وقد يتدخل النظام فيصبح طرفا في هذه الصراعات، وقد يستثمرها لخلق الصراعات المتوازنة وإنهاك هذه القوى ، وتحجيم دورها .

وفي إطار رصد وتحليل القوى السياسية التي مارست وتمارس العنف السياسي في الجزائر يتعين التمييز بين أحداث العنف ذات الطابع الجماهيري التي شاركت فيها فئات شعبية عدة (كأحداث أكتوبر مثلا) أو الاضطرابات التي ارتبطت ببعض القرارات السياسية أو الاقتصادية ، من جهة أخرى فإن هناك أحداث عنف اقتصرت ممارستها على فئات اجتماعية وتنظيمات بعينها مثل : التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، وبعض التيارات غير الإسلامية وهي من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة وتعرض الدراسة لدور كل من هذه القوى في ممارسة العنف بشيء من التفاصيل .

1– التنظيمات الإسلامية الراديكالية :

ظهرت أثناء سنوات العنف عدة جماعات مسلحة تحت غطاء ديني منها الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الحركة من أجل الدولة الإسلامية ، الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) ، وتعتبر هذه التنظيمات من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة وأحيانا ضد المجتمع فكيف تكونت هذه التنظيمات الراديكالية ، وكيف انخرطت في العنف؟

بدأ واضحا أن مسألة العنف وربطه بالجبهة الإسلامية للإنقاذ لها شقان عفوي ، وشق مفتعل [24] .

وكان الشق الأول نتيجة لطبيعة الخطاب العنيف حيث كان بعض الأميين يشجعون عليه ، إما نتيجة القمع الذي تعرضوا له وإما تطرفا ، ولم يكن للجبهة في أغلب الأحيان علاقات مباشرة بما يقع ، وكان فرض الالتزام على مناضليها واضح [25] والشق الثاني الذي وصل ذروته خلال تلك الفترة ، فكان مرتبط مع الجماعات التي عادت من الخارج (السعودية – أفغانستان – باكستان) وهي في كثير من الأحيان تعلن عداءها لهذا الحزب ، ولم تكن ترى فيه سوى عائقا آخر من العوائق أمام قيام الدولة الإسلامية[26] .

وبعد توفيق المسار الانتخابي في جانفي 1992 عرض العنف المسلح نقله نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات التي كانت نائمة وانتشر العنف ليشمل مناطق واسعة في البلاد[27] واستطاعت الجماعة الإسلامية المسلحة تنظيم عملية استخدام السلاح والمتفجرات ونجحت الحركة الإسلامية في بناء جيوش خاصة بها تمتلك السلاح فتنافس بالتالي الدولة في عملية احتكار العنف المنظم ، وأصبح لديها القدرة والقوة اللازمتين لفرض نفسها على الساحة كسلطة فهي تستطيع أن تقدم من يخونها أو تحكم بالموت على المواطنين الذين يتعاملون مع الجيش الوطني ويرشدونه في حرية ضدها وصارت قادرة على فرض الولاء بالقوة عبر تهريب خصومها أو حتى أسرهم [28] .

ولقد حاولت حركة الإسلام المسلح التنظيم في إطار كتائب عسكرية تهدف إلى إسقاط النظام عبر شن حرب عصابات مستمرة ، ولقد حققت بعض النجاحات في بداية الأمر خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 1994 إلا أنها دخلت بعد ذلك في عهد تميز بالانشقاق الداخلي والتحول من محاربة الجيش إلى ارتكاب مجازر بشعة أفقدها الكثير من المصداقية وجعلتها محل اتهام وسخط من أغلب شرائح المجتمع الجزائري .

فقد تميزت المرحلة الأولى بوصولها إلى أوج قوتها مع أميرها أبو عبد الله أحمد (الشريف قواسمي) . أما المرحلة الثانية فاتسمت بالانحدار والانحطاط ، وأطلق عليها لقب جماعة الذباحين حسب تعبير أنور هدام .

2– التنظيمات غير الإسلامية :

مع التأكيد على صعوبة الحصول على المعلومات على هذه التنظيمات غير انه يمكن القول ان هناك مجموعات

غير إسلامية ومعروفة بعدائها للإسلاميين كانت قد تشكلت وكان هدفها تصفية الإسلاميين والانتقام منهم ، وكان للتيار اللائكي دوره المؤكد في تشكيل هذه المجموعات وتشجيعها ومن بين التنظيمات :

1- المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية (OSSAR) : والتي نشرت بيانا في 2 أفريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين[29] .

2- تنظيم م 22 (M22) : الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22 مراس 1993 والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون تمييز واعتبارها كل الإسلاميين إرهابيين .

3- منظمة الشباب الجزائري الحر (OJAL) : التي تبنت خطف استاذ الرياضيات محمد بوجلخة .

ويبدو أن مختلف المنظمات المسلحة المعادية للإسلاميين قد لاحقت ترحيبا من طرف جناح في السلطة ، ويؤيد هذا الرأي المحامي يحي عبد النور الذي يعتقد بأن رضا مالك كان قد دعا صراحة إلى نقل الارهاب إلى الطرف الآخر ، أي استخدام نفس وسائل الجماعات المسلحة وهو ما يحول الدولة إلى دولة إرهابية ، على حد تعبير – يحي عبد النور – وبطبيعة الحال رضا مالك يمثل تيار في السلطة وليس السلطة نفسها وتبقى هذه التنظيمات هامشية مقارنة بالتنظيمات الإسلامية .

3- تنظيمات أخرى :

وتنطلق عليها عناصر هامشية انخرطت في أحداث العنف الجماهيري مثل التظاهرات وأحداث الشغب ، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع ، وتعاني الفقر المدقع ، لذلك تكون مستعدة للإنخراط في أعمال العنف السياسي وأفعال انتقامية دون أي محتوى سياسي أو ديني ، ولكن نتيجة لأن الدولة أحيانا مارست مختلف أنواع العنف ضد مناطق معينة، فتتحول هذه المناطق إلى بؤرأكثر عداء للدولة [30] .

رابعا : إدارة النظام السياسي للعنف السياسي

كيف تعامل النظام السياسي مع ظاهرة العنف السياسي ؟ وهل كانت هناك استراتيجية متكاملة بصدد التعامل مع الظاهرة ؟ للإجابة على التساؤل لا بد من تحليل النقاط الثلاثة التالية :

أ- الرؤية الرسمية لظاهرة العنف السياسي

ب- أساليب التعامل مع الظاهرة

ج- نمط استجابة النظام السياسي من خلال العهود المختلفة [31] .

1- الرؤية الرسمية لظاهرة العنف السياسي

أهم عناصر التصور الرسمي للظاهرة تتمثل فيما يلي [32] :

1- أنها ظاهرة داخلية على الجزائر ومصدرة إليها من الخارج ، فالشعب الجزائر يتسم بالتدين والتسامح ونبذ العنف .

2- إن هذه الظاهرة وليدة مؤامرة خارجية تنفذها ضد الجزائر أطراف خارجية لا تريد للجزائر الاستقرار والتقدم وفي هذا الإطار يركز الخطاب الرسمي على أطراف خارجية يعينها النظام (المغرب – إيران- السودان) .

3- التهوين والتهويل من شأن الظاهرة في وقت واحد ، فالجماعات التي تمارس العنف والإرهاب عبارة عن قلة منحرفة ظلت الطريق ، وخانت الوطن ، إلا أن هذه القلة المنحرفة تشكل في الوقت نفسه تهديدا للأمن والاستقرار .

4- إن مسؤولية مواجهة العنف لا تقع على عاتق الدولة فحسب ، لكن على عاتق الدولة والمجتمع ، ومن هنا كانت الدعوة إلى التصدي إلى الجماعات وتحقيق التعاون مع الأجهزة الأمنية ، وتسليح المواطنين .

5- التأكيد على مبدأ المواجهة الحاسمة لجماعات التطرف والعنف في إطار هذه المواجهة كان التأكيد دائم على القضاء على الجماعات الإرهابية وان العمليات التي ينفذها هؤلاء تعبر عن وصولهم إلى مرحلة اليأس ...إلا ان العنف يتواصل وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك العديد من أوجه الخلل والقصور التي تشوب التصور الرسمي لظاهرة العنف . وقد انعكس ذلك على طبيعة الأساليب التي اتبعتها الدولة للتعامل مع الظاهرة وحدود فعاليتها .

2- أساليب التعامل مع الظاهرة على المستوى الرسمي

إسنادا إلى التصور الرسمي السابق اعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة ، وقبل عرض هذه الأساليب لا بد من التأكيد على ملاحظة أساسية مفادها أن خبرة تعامل الدولة مع الظاهرة خاصة في 1991 إلى نهاية 1995 كشفت عن اضطراب واضح من جهة الدولة في التعامل مع الجماعات التي تمارس العنف ، حيث لم تكن هناك استراتيجية متكاملة ، ومن هنا اتسمت ممارسات الأجهزة المختلفة بالتخبط وغياب التنسيق ، وقد جسد هذا الأمر الاضطراب في التصور الرسمي للظاهرة .

وقد اعتمد النظام على عدة أساليب في التعامل مع الظاهرة وهي : الأسلوب الأمني ، والأسلوب القانوني ، وأسلوب الحوار ، وفيما لي إيجاز عن كل من الأساليب السابقة .

أ- الأسلوب الأمني :

وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام في المواجهة ، وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة لظاهرة أمنية . وقد اتخذت المواجهة الأمنية لجماعات العنف عدة أشكال منها ، حملات الاعتقال التحفظي خاصة المشتبه فيهم بالانتماء إليها [33] .

ب– الأسلوب القانوني :

في إطار السعي لإضفاء نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني اعتمد النظام على الأداة القانونية ، حيث استمر في العمل بقانون الطوارئ وترسانة القوانين التي صدرت في هذه الفترة [34] . وكانت السلطة قد اعدت مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحجيم العنف الذي كانت تعتقد أنه سيستأصل في مدة قياسية وكانت أول هذه القوانين ذلك الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة ، وفق مرسوم تشريعي في 30 سبتمبر 1992 والذي تممه المرسوم التشريعي الآخر الصادر في 19 أفريل 1993 والمتضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف وعزز ذلك قانون المحاكم الخاصة الذي صدر في نفس تاريخ المرسوم الأول 30 سبتمبر 1992 - والذي أنشأت كما يقول – عبد السلام بلعيد – لإختصار مدة المحاكمة التي كانت تصل إلى شهر وغلق باب التجاوزات خاصة وان أولى الأشهر التي ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهمين بهذه القضايا [35] كما شهدت صدور قانون الرحمة وبعده قانون الوئام المدني .

ج– أسلوب الحوار : لقد تم تبني هذا الأسلوب انطلاقا من قناعة بعض المسؤولين أن الأزمة سياسية ولا بد من إيجاد تسوية سياسية لها عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية المعارضة [36] ، إلا أن هذت الأسلوب سرعان ما يختفي بفعل الصراع داخل أجنحة النظام الجزائري بين أنصار الحوار ، وبين أنصار الاستئصال وانعكس ذلك على نمط إستجابة النظام السياسي للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية .

3– نمط استجابة النظام السياسي من خلال العهود المختلفة

شهدت النخب الحاكمة في أواخر حكم الشاذلي بن جديد انقسام حاد ، مثل هذا الانقسام ثغرة كبيرة نفذت منها الجبهة الإسلامية [37] . وأضحى صراع داخل أجنحة أجنحة النظام الجزائري للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، متخذا شكلا جديد يتمحور حول جناحا حواري ، وآخر إستئصالي [38] ، وإنعكس ذلك على نمط إدارة النظام السياسي للعنف السياسي.

وسوف نتناول إدارة النظام السياسي العنف من خلال العهود المختلفة وهي :

1– عهد الرئيس بن جديد ، 2– عهد المجلس الأعلى للدولة ، 3– عهد عبد العزيز بوتفليقة

أ– عهد الرئيس الشاذلي بن جديد

في هذه المرحلة خاصة خلال النصف الثاني من فترة رئاسته تمثلت بداية العنف السياسي في أحداث أكتوبر [39] ، حيث اتخذت المظاهرات الشعبية شكل اضطرابات وحركات إحتجاجية وأحداث شغب مست تقريبا كامل التراب الوطني وكانت إستجابة النظام في تلك الفترة بإقراره للتعددية الحزبية ، وقد وظفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا العنف في تدعيم دورها السياسي .

وحاول رئيس الحكومة مولود حمروش توظيف الجبهة الإسلامية لامتصاص الغضب الشعبي الذي يمكن أن تفرزه الإصلاحات الاقتصادية وعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق [40] .

كما لجأ النظام لإضعاف الجبهة الإسلامية عن طريق إجراء الانتخابات البلدية في جوان 1990 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بـــ 853 بلدية مقابل 487 لجبهة التحرير الوطني (FLN) و 87 للتجمع للثقافة والديمقراطية (RCD) [41] .

واعتقد النظام بأن تسيير الجبهة للمجالس المحلية سيضعفها خاصة وأن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه المجالس بالإضافة إلى التضييق المالي عليها .

وقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض أغلب الأحزاب لقانون الدوائر الانتخابية الذي صادق عليه المجلس عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة التحرير الوطني حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب ، فأعلنت الجبهة الإسلامية إضراب مفتوحا عشية الحملة الانتخابية للتشريعات [42] ، وكان رد النظام قمعي انتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991 ، وإقالة رئيس الحكومة مولود حمروش .

وقد كانت المحاولات الأولى للإدارة الفعلية مع حكومة غزالي التي خلفت مولود حمروش في ماي 1991 ، حيث كانت محاولة الإدماج ، فنجد تعيين اثنان من الأعضاء السابقين للجبهة الإسلامية ، وهما على وجه التحديد السعيد قشي في منصب وزير التشغيل والتكوين المهني ، و أحمد مراني كمستشار في ديوان رئيس الحكومة لا يعبر في جوهرة إلا على جانب واحد فقط من إستراتيجية الاختراق .

كما سمح النظام لأحمد مراني ، والهاشمي سحنوني وبشير فقيه بالظهور فير التلفزيون للهجوم على سياسة عباس مداني أثناء الأزمة التي واجهتها الجبهة الإسلامية بسبب الإضراب الساسي ، كذلك نجح النظام في إستقطاب بشير فقيه جنبا إلى جنب مع محمد كرار واللذين جمدت عضويتهما الإنقاذية في اجتماع باتنة [43] ، و أقنعهما بالمشاركة في لقاء الحكومة مع الأحزاب السياسية ، وهذه اللقاءات كانت قد توالت في ظل افلرئيس بن جديد واستمرت إلى غاية 1993 .

و لم يكن الفوز الذي حققه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الاقتراع الأول والذي ظهر منذ البداية ، فتلك النتيجة لم تسبب للرئيس بن جديد أي انزعاج ، و لم يكن هناك أي دليل في رغبته في إلغاء الدورة الثانية للانتخابات ، وقبل يومين من

الانتخابات ، أعلن عن استعداده للتعايش مع حكومة معارضة ، و لم يطمئن العسكريين إلى الثقة حديث الشاذلي بن جديد عن مقدرته على كبح جماح الإسلاميين ، بإستخدام سلطاته الدستورية والإدارية ، وقد شكك في قوة إرادته و قدرته على تقيد البرلمان ، كما تخوفوا من فراره إلى المعسكر الإسلامي للحفاظ على مركزه.

تم في الأخير الإتفاق على إقالة الشاذلي بن جديد ، وبذلك احتلت هيئة الدولة العليا الموقع الأمامي وأعلنت فيه إستحالة مواصلة العملية الإنتخابية ، حتى تتوفر الظروف الضرورية للمؤسسات لتعمل بشكل طبيعي .

ونشير أن العنف السياسي أخذ منحنى أخر بعد إلغاء المسار الانتخابي الذي حققت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوز ساحق حيث إنتقل العنف من الاحتجاج إلى العنف المسلح ومن الضغط على النظام لتحقيق أهداف سياسية إلى محاولة لتدمير النظام والإستيلاء على السلطة .

ب– المجلس الأعلى للدولـــة

1– برئاسة محمد بوضياف :

بعد استقالة (إقالته من طرف الجيش) الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 [44] ، تم تكوين المجلس الأعلى للدولة والذي ضم أربع شخصيات بارزة (خالد نزار وزير الدفاع – على كافي – على هارون – تجاني هدام) وأسندت رئاسته لمحمد بوضياف ، وقد لجأ هذا الأخير إلى ممارسة مزيد من الضغوط على جبهة الإنقاذ في محاولة لتقيد فأعليتها وتحجيم دورها ، فمنذ توليه السلطة كان حاسما موقفه المتشدد تجاه الجبهة الإسلامية ، فألغى نتائج الانتخابات التشريعية ، ورأى عدم دستورية جبهة الإنقاذ نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس ديني ، معربا عن رفضة لما أعتبره توظيف الدين في السياسة ، ورفضه إجراء أي حوار مع القوى السياسية تستخدم العنف من أجل الإستيلاء على السلطة وكان يقصد جبهة الإنقاذ [45] .

ومع تولي بوضياف بدأت مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام والقوى الإسلامية وقد إتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في الخطوات التالية :

– فقد تم حل جبهة الإنقاذ وهو القرار الذي إستكمل شكله القانوني في 04 مارس 1992 ، أنقذ أنصار جبهة الإنقاذ سندهم الحزبي .

– تصعيد حملة اعتقالات واسعة لقيادة الجبهة شملت عبد القادر حشاني ، زعيم المكتب الوطني المؤقت – رباح كبير – محمد السعيد ونتج عن ذلك : عودة الإسلاميين إلى العمل السري والإعتقاد بشرعية إستخدام العنف في مواجهة السلطة السياسية التي لم تحترم إرادة الشعب ونتج عن ذلك إزدياد حدة العنف المسلح والاعتداء على رموز النظام ، وتفجير بعض المنشآت والمباني الحكومية .

– إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب ، والتي تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ فيفري 1992 ووصل عدد المعتقلين إلى 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30000 حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ [46] .

كما أعلن سيد أحمد غزالي عن سلسة إجراءات حضر فيها جميع النشاطات السياسية بما فيها الخطب ذات الصبغة السياسية في المساجد ، وصدرت مراسيم تمنع المصلين من الانتشار في الشوارع المحيطة بالمساجد ، أعلنت السلطات في 09 فيفري 1992 حالة الكوارئ ، كما تم الحكم بالإعدام على 14 من الإسلاميين الذي أشتبه في تورطهم في الهجوم على ثكنة قمار الحدودية [47] .

وعلى الصعيد العسكري لقي ما قام به النظام من صراع ضد العنف نجاحا أوليا ، وقد برهن قمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والاعتقالات الجماعية التي جرت في الفترة الأولى من عام 1992 ، عن فعالية كبيرة ، ذلك أن معظم الشخصيات القيادية للحركة الإسلامية قد اعتقلت ، و لم يرافق ذلك مقاومة شعبية منسقة مناوئة للنظام .

كما برهنت الانتصارات المهمة التي أحرزتها القوى الأمنية على أنها لا تستطيع القضاء نهائيا على نشاط المجموعات المسلحة التي إستمرت في النمو والانتشار ، على الرغم من النكسات التي حلت بها في صيف 1992 .

كما سعى النظام لتعميم اختراقه للجبهة في محاولة لجعل بعض القوى الإسلامية تقوم مقام الإنقاذ وجذب بعض عناصرها ، من هذه القوى ، حركة النهضة الإسلامية ، وحركة المجتمع الإسلامي (حماس).

إلى جانب ذلك قاد الرئيس بوضياف حملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته ، وقد أعلن أن تحت يده أكثر من 04 آلاف ملف للفساد [48] سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة في أعين الشعب [49] وأكثر من ذلك فقد أقدم على إيداع الجنرال مصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في عهد الشاذلي بالسجن العسكري بتهمة الفساد .

ويعتقد الكثير من المتتبعين لشؤون الجزائرية أن ذلك عجل بإقصائه مكن السلطة في أبشع صور العنف السياسي ، هو الاغتيال على المباشر [50] .

وبصفة عامة يمكن القول أن الجزائر لم تشهد قط بلغ هذا العنف أو إنتهاك صريحا لحقوق الإنسان كما حدث أثناء فترة حكم بوضياف .

2– عهد علي كافي :

وصل على كافي إلى سدة الحكم في إطار عملية الصراع على السلطة ، واستمرارية العنف وعدم الاستقرار السياسي تجسد [51] في الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات .

وقد خضع إختيار كافي لمجموعة من الاعتبارات أرزها :

– حرص السلطة على الإحتماء بالشرعية التاريخية الثورية ، الذي يعد كافي رمزا من رموزها .
– تأكيد الإستمرار في الخط الذي سلوكه بوضياف في تعامله مع الجبهات الثلاث : التحرير ، الإنقاذ القوى الاشتراكية .
– إبعاد الجيش عن المعارك والصراعات الحزبية بشكل يضمن للمؤسسة العسكرية إستمرارية سيطرتها على مقاليد السلطة .
وقد لجأ كافي إلى تنويع أساليبه في مواجهة مختلف القوى السياسية من خلال التدرج في أسلوب المصالحة والمراوغة أو المناورة ، إلى خيار العنف والمواجهة ، إلى جانب الحرص على تدعيم هيكل النظام ذاته ، فأعلن النظام عن استعداده لفتح الحوار مع القوى السياسية للوصول إلى مخرج للأزمة ، غير أن موقف الإنقاذ المتشدد أفشل الموقف حيث إشترط قادة الجبهة أن يقر الحاكمين بخطئهم وأن يطلقوا سراح كافة المعتقلين وإلغاء كافة القرارات والإجراءات التي إتخذت ضد الجبهة بما في ذلك استئناف سير العملية الإنتخابية ، وقد قام النظام بمحاولة أخرى لفتح الحوار غير أن الجبهة واصلت التصعيد الأمني ، وكانت حادثة تفجير المطار 1992 أول مظهر للعنف السياسي بذلك الحجم .
ولم تؤد محاولة السلطة إلى التهدئة إلى نتيجة فعالة حيث أصدرت مرسوما يحارب الإرهاب و التخريب مع إتاحة مهلة شهرين للتوبة والغفران ، غير أن ذلك لم يؤد إلى تحسن الوضع مما جعل النظام يتخذ مجموعة من الإجراءات من بينها حظر التجول في العاصمة ، والمدن المحاورة جنوبا وشرقا وغربا وكان ذلك في مطلع ديسمبر 1992 وكذا إنشاء المحاكم الخاصة .

واستمر الوضع على حالة بينما استمر المجلس الأعلى للدولة في إصداره لقوانين لمكافحة الإرهاب وإيقاف العنف وجولات الحوار التي بدأت من 21 سبتمبر 1992 التي لم تكن ضده الجولة الحوارية والتي تلتها ذات فائدة لأن السلطة كانت تدعو كل الأحزاب باستثناء الطرف الأساسي الذي هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
إلا انه مع تعيين رضا مالك رئيس للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام ، اشتد الخلاف داخل المجلس الأعلى للدولة بين أنصار الحل الأمني أو الإستئصالي ودعاة الحوار والحل السياسي لمعالجة العنف .

وفي هذه المرحلة عرفت الساحة الجزائرية أعنف الصور من العنف ، وطبق رضا مالك ما يعرف بسياسة نقل الخوف إلى الطرف الآخر[51] .
واستعمل النظام لمواجهة العنف بعد الاستئصال الاقصاء ، فالنظام كان يعمل بالموازاة مع محاولة الاستئصال اقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا للحل الامني وفي هذا الاطار يفسر البعض اغتيال قاصدي مرباح ، وحادث سجن تازولت ، لتبرير الرد العسكري 52 .

من جهة أخرى تم انشاء وحدات الحرس البلدي على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة في المناطق الريفية ، وينطوي تحت لواء هذه المليشيات عامة من الناس لتشجيعهم على تنظيم أنفسهم كفرق للدفاع على أنفسهم .

وخلاصة القول أن في هذه المرحلة فإنه تبين فشل القادة السياسيون في إيجاد تسوية سياسية للقضاء على العنف كما عجز النظام على استئصال العنف ولعل ذلك يعود إلى الاسباب التالية :

1– عدم قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الوضع ذلك أنها لم تتعود على هذه الحرب مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة .

2– غياب قيادة مشتركة وموحدة للعمليات تنسق بين مختلف الأسلحة وتعمل في سرعة فائقة ، حتى يمكنها تحقيق انتصارات على ارض الميدان .

3– وجود مساندة فعلية لبعض شرائح المجتمع الجزائري للقوى الممارسة للعنف ضد النظام ورموزه .

3– عهد الرئيس اليمين زروال :

في عهد اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف و المواجهة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية من ناحية وقوى الاسلام السياسي من ناحية أخرى .

وتم انشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية عام 1994 وترأس هذه اللجنة (يوسف الخطيب – الجنرال الصنهاجي – الجنرال محمد توابي – الجنرال الطيب دراجي – قاسم كبير – عبد القادر بن صالح) .

وتجسدت بوادر الحوار و المصالحة ، باطلاق سراح اثنين من قادة FIS وهما علي جدي ، وعبد القادر بوخمخم ، كما حاول إقناع قيادة FIS بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي كانت مشروطة بنبذ العنف ، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل خاصة بعد تبين أن علي بلحاج أصدر بيان يدعم فيه الجماعة الإسلامية المسلحة 53 .

مما جعل الرئيس زروال يعلن عن فشل الحوار الوطني ويعلن عن اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995 .

وفي المقابل نظمت قوى المصالحة (عقد روما) 54 وأهم ما جاء فيه مطالبة الرئاسة بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعروضة بما في ذلك الجبهة الإسلامية للانقاذ من أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة ، إلا أن هذا العقد قوبل بالرفض من طرف السلطة و المجتمع المدني 55، خاصة أنه بعد أيام على عقد روما حدثت عملية إرهابية تتمثل في إنفجار سيارة مفخخة ، أمام مقر مديرية الأمن الوطني بالعاصمة أودت بحياة العديد من الابرياء ، واستغلها دعاة الاستئصال في الترويج للحل الامني .

وبعد انتخاب زروال رئيس للدولة وتعيين مقداد سيفي رئيس للحكومة خلفا لرضى مالك ، تم إغلاق المحتشدات و المراكز الأمنية واطلاق سراح شاغليها ، وشرع زروال الحوار مع الشركاء السياسيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية في 14 سبتمبر 1996 ، ونشير أن في هذه الفترة عرفت الجزائر عنف المجازرة 56 خاصة في المناطق المعزولة .

كما تميزت هذه الفترة باختفاء عشرات المواطنين الذين لا يزالون إلى اليوم ضمن المفقودين ، وهنا طرحت علامات استفهام كبيرة حول حقيقة من يقوم بالاختطاف ومن يقوم بالمجازر ، وكانت هناك تهم متبادلة بين عناصر الجيش وقوى المعارضة .

وتم التوصل إلى اتفاق الهدنة مع الجيش الاسلامي للإنقاذ في جويلية 1997 ، تبعه إطلاق سراح عباسي مداني وعبد القادر حشاني .

ونشر وقرأ بيان هذا التنظيم المسلح في نشرة التلفزيون الجزائري ولم يبق أمام الرئيس زروال إلا إعطاء الغطاء السياسي للإتفاق الذي تم بين الجيش الجزائري و الجيش الاسلامي للانقاذ 57 .

وانتهى عهده باعلانه عن انتخابات رئاسية مسبقة 58 .

ومهما يكن فإنه على ضوء مسار الأحداث المعقدة ، وحدة تصاعد موافق العنف تم امتياز زروال ليرأس المجلس الاعلى للدولة ، ولذلك فقد ورث الرئيس زروال هذه التركة من الكم الهائل من تراكمات الصراع السياسي و العسكري ، إذن فالعنف السياسي في عهد زروال ما هو الامتداد طبيعي لاسباب العنف في العهود السابقة ورغم ذلك فان عهده اتسم بمجموعة من السمات لا زمت النظام السياسي طوال فترته وأدت إلى ترسيخ العنف السياسي واستمراره من بينها 59 :

1- تورط جميع القوى السياسية الرسمية و الشعبية وبكثافة شديدة فيدوامة العنف السياسي ، الأمر الذي أدى إلى تشعب مصادر العنف السياسي ، فعند تولي زروال السلطة لم يستطع أن يغير من الوضع القائم ، بل زادت أعمال العنف مما أدى إلى أزمة مجتمعية شاملة كان من نتائجها بروز كثير من التنظيمات الفردية المسلحة ، وانخراط المجتمع في دوامة من العنف يصعب على الرئيس أو حتى المؤسسة العسكرية التحكم فيها أو تحديد العناصر الفاعلة فيها.

2- هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي في الدولة ، وبروزها طرفا فاعلا في العنف السياسي ، وهذه السمة لا تقتصر على عهد زروال بقدر ما كانت سمة من سمات العهود السابقة وخاصة عهد محمد بوضياف .

3- نجح النظام الجزائري في تفتيته للحركة الإسلامية المسلحة ، ونجح في احداث انقسام شديد بين كل من الجيش الاسلامي للانقاذ المرتبط بالجبهة الإسلامية للانقاذ ، و الجماعة المسلحة ، كما نجح الجيش الجزائري في تشويه صورة الحركة المسلحة فلم يعد مقاتل هذه الجماعة يرمز بالبطولة في نظاله ضد النظام الحاكم بل أصبح قاطع طريق إرهابيا يغتصب النساء ويذبح الأطفال ولعل أن ذلك النجاح يعود إلى التدريب أفراد الجيش واكتسابه خبرة في حرب العصابات ، من جهة أخرى تعود هذه الانتصارات إلى وجود قيادة عسكرية موحدة للعمليات .

كما تمكن الجيش من اختراق هذه الجماعات وكسب عملاء داخل صفوفها .

4- عهد الرئيس بوتفليقة :

أنتخب بوتفليقة بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كبيرة في 15 أفريل 1999 وقد أعلن بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاثة وهي إحلال السلام – الوئام المدني – وإعادة اعتبار الجزائر : عربيا ، وافريقيا ، ودوليا .

وإن أهم ملاحظة يمكن من خلالها أن نفرق بين درجة الاختلاف في الطروحات السياسية في التعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، ومدى قبول بفكرة عودة الجبهة الإسلامية للغنقاذ واجراء عفوا شامل عبر اجراء مصالحة وطنية واسعة النطاق ، وفي هذا الصدد رصدنا الترتيب التالي في الانتخابات الرئاسية : الابراهيمي وجاب الله على رأس الداعين لفتح صفحة مع الحزب المحظور ، تلاهما حسين آيت أحمد وحمروش مولود ثم أخيرا عبد العزيز بوتفليقة ، مقداد سيفي ويوسف الخطيب . تمثل المجموعتان الأولى و الثانية أطروحة عقد روما 60.

ونستنتج من ذلك أن الاتجاه العام متفق عليه وهو البحث عن مخرج للعنف المستمر ، أما الاختلاف فيعود إلى درجة الانفتاح و الحوار وليس المبدأ .

وقد نجح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات بنسبة 73.89 % وهو ما يعتبر كافيا لأن يكون رئيسا شرعيا ، إلا أن هذه الانتخابات تحولت من تعددية إلى مجرد استفاء على الرئيس بوتفليقة بعد انسحاب المرشحين الآخرين .

واستطاع بوتفليقة في بداية عهده (ثلاثة أشهر تقريبا) أن يجمع حوله كل العائلة الوطنية المحافظة والإسلامية ، العائلة الديمقراطية المشكلة من الرموز السابقة لأطروحة الاستئصال والذين كانوا يرفضون الحوار والمصالحة ويحبذون معالجة العنف معالجة سياسية .

استطاع بوتفليقة أن يجسد مبدأ المصالحة بإصداره قانون الوئام المدني [61] كإطار شرعي لمعالجة العنف وعفوه إرادتها وبذلك استطاعت حل جزء كبير من العناصر المسلحة وعودة أكثر من 1000 آلاف قتيل [62] .

إلا أن أنصار الاستئصال ورفض الوئام عادوا من جديد بعد اغتيال عبد القادر حشاني العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو سعى إلى إفشال كل ما سعى من شأنه أن

يضفي مصالحة وطنية دائمة ، ويعتقد الكثير من المراقبين ؛ أن اغتيال حشاني الهدف منه خلط الأوراق ، ذلك أنه كان يدعوا إلى ضرورة إشراك الجناح السياسي في الهدنة [63] .

ونشير هنا أن أعمال العنف قلت ثم تصاعدت بشكل ملفت للإنتباه مع مطلع عام 2000 ، شهدت هذه الفترة صدور كتب عديدة تتهم المؤسسة العسكرية بممارستها للعديد من المجازر ، من جهة أخرى شهدت زيادة العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية للتحقيق في هذه المجازر ، و فسر العديد من الملاحظين هذا الأمر في الصراع الدائر بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية ، وسعى بوتفليقة في ضرورة إستقلالية قراراته ، وإبعاد المؤسسة لعسكرية عن الحياة السياسية .

كما شهدت هذه المرحلة اندلاع أحداث شغب في منطقة القبائل ، وإقليم القبائل تقليديا موطن للتذمر ، ويبدو أ، أحداث العنف فيما لم تكن عفوية وأن الصراعات والتراعات بين مختلف الزمر والعصب السلوطية كثيرا ما تعمد لتظهر فيها بعد أكثر عنفا ، خاصة وقد برز أن موازين القوى بدأت تختل بين الاستئصاليين وأنصار المصالحة مما يجعلها تدخل في خط المواجهة مع الرئيس بوتفليقة ، وهذا ما يجعله يصرح بعد إندلاع الأحداث من تمنراست لن أستقيل .

من جهة أخرى تعامل النظام السياسي هذه المرة مع أحداث الشغب ببرودة واستطاع أن يحيد القوى السياسية ويتفاوض مع ممثلي العروش مما جعل آيت حميد زعيم الأفافاس ، يصرح أن مصطلح العروش من صنع النظام .

الخلاصة :

تأسيسنا على ما سبق يتضح لنا أن أشكال العنف السياسي الأكثر انتشارا في الجزائر هو العنف الشعبي وأبرزها المظاهرات ، والاغتيالات ومحاولة الاغتيال . أما العنف الرسمي يمثل في الاستمرار في العمل بقانون الطوارئ ، والاعتقالات في حين أن القوى الرئيسية التي مارست العنف هي قوى ذات ثقل كبير على الخريطة السياسية ، وكان الهدف الذي يتوجه إليه العنف يتركز أساسا على النظام السياسي ورموزه وأي قوة سياسية أخرى تتحالف معه .

كما أن هناك قوى أخرى غير إسلامية مارست العنف وإنخرطت فيه وهي عناصر غير مندمجة في العملية الانتخابية وانخراطها في العنف كان في الغالب عبارة عن ردود أفعال انتقامية .

وكانت استجابة النظام السياسي خلال فترة الدراسة سلبية وتميزت بعدة سمات من أبرزها : التقليل من شأن أحداث العنف الشعبي والتأكيد على مقولة المؤامرة الخارجية ، ورغم ذلك اتخذ مجموعة من المسالك لمعالجة الظاهرة على رأسها المسلك الأمني والقانوني واختلف تطبيق ذلك من فترة لأخرى لاختلاف الرؤساء .

آفاق ظاهرة العنف السياسي في الجزائر

مع التسليم لا بد لكل مجتمع أن توجد به حصته من التوتر والعنف والفرق بين المجتمعات في حجم هذه الحصة وطبيعتها ولذلك فإن القضاء على العنف السياسي نهائيا في أي مجتمع أمر غير ممكن وغير وارد لأن العنف جزء من العملية السياسية دون درجة من العنف ، ولذلك فإن أبعاد الفعالية السياسية لأي نظام سياسي يتمثل في درجة القدرة على بلورة آليات وأساليب فعالة للحد من المظاهر وتقليصها إلى أدجنة حد ممكن ، وعليه يمكن تصور المشاهد التالية :

1– استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها

وأساس هذا المشهد هو استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها في الجزائر ، وهو يفترض استمرار المشكلات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتجاه بعضها إلى مزيد من التفاقم وأبرز هذه المشاكل أزمة العدالة التوزيعية – أزمة البطالة والمشاركة السياسية ، مشكلة الأقليات والفساد السياسي والإداري ، وتعقد علاقة الدولة مع التنظيمات الإسلامية الراديكالية ولا شك في أن استمرار عجز النظام الجزائري عن تبني سياسات فعالة للتعامل معها.

وإذا كانت الدولة قد وجهت ضربات موجعة إلى التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، مما أدى إلى تحجيم دورها في ممارسة العنف المضاد للدولة والمجتمع ، فالأرجحة أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال وضع نهاية لهذه الظاهرة ، حيث أن بروز تلك التنظيمات وتنامي دورها هو وثيق الارتباط بالأزمة المجتمعية التي شهدتها وتشهدها الجزائر ، وطالما استمرت عناصر هذه الأزمة كما هي فإن احتمال ظهور تنظيمات إسلامية راديكالية جديدة بمسميات جديدة سيبقى قائما بدرجة كبيرة .

كما أنه من المتصور في ظل هذا المشهد أن يتنامى دور الفئات الاجتماعية المهمشة في أحداث العنف ، وخاصة في ظل تزايد الوزن العددي لهذه الفئات وتمركزها في أحياء فقيرة و هامشية تعتبر بمثابة أحزمة فقر تحيط بالعديد من المدن الكبرى في الجزائر ، كحي باش جراح و الكاليتوس في العاصمة.

ومن المتوقع في ظل هذا المشهد حدوث صراعات على السلطة في الجزائر وذلك في إطار تعقد مشكلات الخلافة السياسية ، خاصة في ظل عدم رسوخ القواعد المؤسسية لانتقال السلطة من ناحية ، ووجود خلافات معلنة أو غير معلنة بين أجنحة النخبة الحاكمة من ناحية أخرى ، و من المتصور أن تتجه الأجنحة المتصارعة على السلطة إلى الدفع بالمؤسسات الأمنية والعسكرية في عملية الصراع مما يزيد حدة وضراوة .

2– تراجع أعمال العنف وتزايد حالة الاستقرار السياسي :

هذا المشهد هو عكس المشهد الأول وأساسه هو تراجع أعمال العنف سواء من حيث تكرارها أو درجة شدتها بما يعنيه ذلك

من تدعيم لحالة الاستقرار السياسي الداخلي ، وتتمثل أهم شروط هذا المشهد ومعطياته في نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينتجها الرئيس بوتفليقة ، وخلق فرص عمل جديد ، فضلا عن تبني سياسات فعالة لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق عملية المشاركة السياسية بتطوير المؤسسات السياسية وإفساح المجال لبروز تنظيمات جديدة تعبر عن قوى المجتمع المدني يسمح للنظام الجزائري باستيعاب القوى و التيارات الساعية للمشاركة في إطار الصيغ والهياكل السياسية القائمة دون عنف أو إكراه . و ثمة جانب آخر لهذا المشهد وهو بقاء أسعار النفط عالية أو على الأقل عدم حدوث تدهور فيها ، لأن هذا من شأنه التأثير سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق توترات سياسية . وخلاصة القول أن الشروط والتفاعلات المرتبطة بهذا المشهد تنطوي على مواجهة المشكلات والتحديات التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة العنف السياسي .

3- تذبذب أحداث العنف بين التراجع والتصاعد

وجوهر هذا المشهد هو أن أحداث العنف السياسي في الجزائر سوف تظل تتراوح بين التراجع والتصاعد ، وفي إطار هذا المشهد يمكن الحديث عن عدة تطورات :

- إن ظاهرة العنف السياسي مرشحة للتراجع إذا استطاعت النخب الحاكمة مواجهة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية أو على الأقل التخفيف من حدتها ، فضلا عن توسيع دائرة المشاركة السياسية ، وإذا فشلت سوف تكون عرضة لمزيد من أعمال العنف السياسي .
- إن استمرار ارتفاع أسعار النفط أو بقائها على حالها سيدعم النظام الحاكم في القضاء على بعض مظاهر الاحتقان الاجتماعي و التوتر السياسي إذا استغلت جيدا ، وهذا يعود إلى مدى قدرة النخب الحاكمة على تدعيم شرعية الانجاز ، وإلا تصبح العملية عكسية .
- إن النصر العسكري الذي أحرزه النظام في القضاء على التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، التي انخرطت في ممارسة العنف ضد السلطة و المجتمع ، فالمؤكد أن ذلك لا يعني إغلاق ملف هذه التنظيمات فطالما بقيت المتغيرات التي خلقت بيئة ملائمة لتنامي تلك التنظيمات كما هي ، فالأرجح أن بعضها قد يعيد تنظيم صفوفه ويظهر لتحدي النظام الحاكم من جديد .

وفي إطار الترجيح بين المشاهد الثلاثة السابقة واستنادا إلى القراءة التحليلية للأوضاع الجزائرية الراهنة يمكن القول بأن المشهد الثالث (تذبذب ظاهرة العنف السياسي بين التصاعد و التراجع) هو الأكثر ترجيحا خلال المستقبل المنظور.

الهوامش

* هذه الورقة قدمت مداخلة في الملتقى الدولي المنعقد ببسكرة ، المنعقد بتاريخ 2003

1- عبد الناصر ، حريز ، الارهاب السياسي : دراسة تحليلية ، ط 1 . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص 44 .

2- حسنين ، توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط 2 ، بيروت مركز درمات الوحدة العربية 1999 ص42.

3- برنو ، فليب ، المجتمع و العنف ، (ترجمة إلياس زحلاوي) . دمشق : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ط2 1982، ص 140 .

4- نفس المرجع ، ص 141 .

5- Ph. Braud , (ed) La violence politique dans les democraties uropenes occidonttales paris LHarmatans 1993, P28 .

6- حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص 42 .

7- تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته – أصوله – أبعاده ، (ترجمة : عيسى طنوس وآخرون) ، ط1 . بيروت : دار المسيرة 1986 ، ص32 .

8- نفس المرجع ، ص 46 .

9- حسنين توفيق ابراهيم ، " ظاهرة العنف السياسي في مصر (1952 – 1987) دراسة كمية تحليلية مقارنة " في المستقبل العربي ، العدد 117 م د و ع . 1988 .

10- Johnson , G , Revolutionary Change, Little Brown Boston , 1970 , P27 .

11- سرحان بن دبي العتيبي ، " ظاهرة العنف السياسي بالجزائر : دراسة تحليلية مقارنة 76- 1998 " مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 28 ، العدد 4 شتاء 2000 ص 8 .

12- حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، قضايا استراتيجية ، السنة الرابعة العدد 21 ماي 1999 . ص 39 .

13- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، ط1 . القاهرة : مركز البحوث العربية ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999 ص 63 .

14- يشير العديد من المراقبين ، أن اغتيال بوضياف وقاصدي مرباح لا يمكن ادراجها ضمن العنف الشعبي وانما تندرج ضمن العنف الرسمي لأنها تندرج في اطار التصفية الحسابات داخل الجهاز السلطة ، أنظر ذلك في شؤون الأوسط عدد 24 نوفمبر 1993 .

15 – نشير هنا ايضا ان هذه المجازر تبقى غامضة ذلك ان الاولى لا تبعد سوى 30كم على ثكنة البليدة و الثانية على 15 كم على مقر القاعدة الجوية بوفاريك و الثانية على 5كم على الثكنات العسكرية – أظر الملحق رقم 1 .

16- بلغت رسائل التهديد حسب احصائيات المرصد الوطني لحقوق الانسان أكثر من 2000 تهديد في السداسي الاول من سنة 1994 التقرير السنوي 1994 – 1995 .

17 – حسين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية / مقارنة ، مرجع سابق ص45 .

18- الدستور الجزائري 1989 .

19- المرصد الوطني لحقوق الانسان التقرير السنوي ، مرجع سابق .

20- وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30000 حسب إحصائيات المعارضة .

21- حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص 922 .

22-Severine , Labat , Les Islamistes Algeriens entre les armes et les maquis , le seuil , paris 1995 p 60.

23- وقد وقعت عدة حوادث عارضة كحادثة الطفل قندوز الذي تعرض لعملية اعتقال استناق من طرف ما سماه بلحاج " بحراس الجبهة " واستمرت هذه الاعمال العارضة وباستمرار نشاط شبكات التي تدعى بجامعات الامر بالمعروف و النهي عن المفكر والتي كان مهمتها منع الممارسات غير الأخلاقية و امتدت افعالها إلى منع التظاهرات الفنية والحفلات .

24- Ibid . p61 .

25- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر ، مرجع سابق ص 63 .

26- رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ، ط1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2000 ، ص 144 .

27- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين عسكريين والسياسيين ، ط1 ، الجزائر : دار المعرفة 2000 ، ص 244 .

28- مايكل ويليس ، التحدي الاسلامي في الجزائر .(ترجمة : عادل خير الله) ، ط1 . بيروت شركة المطبوعات و النشر 1999 ، ص 352 .

29- وهي عهد بن جديد ، عهد المجلس الأعلى للدولة ، عهد اليامين زروال ، عهد عبد العزيز بوتفليقة .

30- هذا التصور يمكن رصده من خلال خطب وتصريحات المسؤولين في الحكومة الجزائرية عبر مختلف الصحف الجزائرية (الرئيسية) يومية الوطن الناطقة بالفرنسية ، و جريدة الخبر اليومية .

31- فيفري 1992 وصل عدد المعتقلين إلى 700 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية .

32- محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان ، مرجع سابق ص 126.

33- لجنة الحوار الوطني 31 أكتوبر 1993 ، ندوة الوفاق الوطني الأولى و الثانية .

34- لمزيد من التفاصيل حول صراع النخب يمكن الرجوع إلى : رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، مرجع سابق ص 185 .

35- المقصود به هو استئصال العنف ، و يحضى هذا الخيار بتأييد كبير لدى مختلف الزمر المكونة للنظام وأهم رموزه محمد العماري (قائد القوات البرية ثم عينة الرئيس زروال رئيسا للأركان) خالد نزار ، وزير الدفاع إلى غاية فترة زروال ، الجنرال توبق مدين مدير المخابرات ، بوبكر بلقائد ، سليم سعدي ، رضا مالك وبعض القوى في المجتمع المدني .

36- أما التيار الحواري : وهو الذي يدعو الى ضرورة الحوار مع القوى السياسية المعارضة ويدعو الى ضرورة اشتراك FIS و التفاوض مع قيادته لإيجاد تسوية سياسية للأزمة ، أهم رموزه الجنرال زروال قاصدي مرباح ، عبد الحميد مهري الأمين لجبهة التحرير سابقا ، علي كاف مجلس الدولة عضو مجلس الدولة ثم رئيس مجلس الدولة وقوة في المجتمع المدني .

37- هذا لا يعني أن قبل هذا التاريخ لم تكن هناك آمال عنف فقد كانت بدايتها في المظاهرات التي قادها طلبة جامعة تيزي عام 1980 ، ثم حركة تمرد بويعلي المسلحة وتم القضاء عليها سنة 1987 ، أيضا بعض الأعمال الاحتجاجية الأخرى (قسنطينة 1986) وبعض الولايات الأخرى إلا أن التاريخ للعنف بأحداث أكتوبر 1988 على أساس أنها مثلت بداية تحول النظام السياسي و ما أفرزه هذا التحول فيما بعد .

38- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، مرجع سابق ص 231 .

39- محمد سعد أبو عامود ، الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 113 ، السنة 23 جويلية 1993 ص 114 .

40- نشير هنا أن أثناء الحملة الانتخابية للتشريعات اندلعت حوادث قمار وهو هجوم عسكري شنه بعض أنصار الجبهة على مقر ثكنة عسكرية بقمار ولاية الوادي . واختلفت التأويلات لهذه الحوادث ، البعض يعتقد بأن جناحا من النظام كان على علم بها وتركها ، و البعض الآخر يعتقد أن جناحا من النظام قام بها (جريدة الحياة اللندنية جوان 1990) .

41- في 1991 عباس مدني تهميش المعارضين داخل الجبهة و تدعيم نفوذه بعدما أصدر مجلس شورى الجبهة قرار بعزل عباس مدني 1990 .
42- ذكر خالد نزار وزير الدفاع قبل ظهور نتيجة الانتخابات " أن الجيش مخول بحكم الدستور منع جبهة الانقاذ من تسلم الحكم لأن الدستور جعل من مهامه السهر على الوحدة الوطنية وحكم الانقاذ الوحدة الوطنية .
43- لمزيد من التفاصيل : أنظر : أحمد بشير صفار : النخبة السياسية في الجزائر ، في علي الصاوي (محرر) ، النخبة السياسية في العالم العربي ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة 12 ، 11 نوفمبر 1995 ص 99 .
44- محمد سعد أبو عامود : الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 125 .
45- ابراهيم البيومي غانم ، الحركة الإسلامية بين المجتمع و الدولة في الجزائر ،المجلة العربية للدراسات الدولية عدد 1 شتاء ربيع 1993 ،ص 92 .
46- علي جوني ، الجزائر : الحوار المفخخ ، مجلة شؤون الأوسط عدد 24 ، 199. ص 78 .
47-Guarfi , (Ahmed) et chaib .(A K) .op .cit ,p59 .
48- لم تكن مافيا الفساد على حد تحليل أحد المعلقين مسؤولة وحدها على اغتيال بوضياف ، بل كانت هناك مافيا السلطة، فقد صرح غزالي عند تقديم استقالة حكومته لعلي كاف "إن بوضياف كان كثير الإزعاج لذلك شنوا عليه ...حربا حقيقية ، حربا كل لحظة وبأسفل الوسائل و أخبثها " ولم يوضح غزالي من يقصد بذلك القول . ولم يكن مبارك بومعرافي سوى مجرد منفذ على حد تعبيره ، لتفاصيل أكثر أنظر : يحي أبو زكريا : من قتل بوضياف ؟ بيروت : مؤسسة المعارف للمطبوعات ، 1993 ص 84 .
49- هدى ميتكس ، توازنات القوة في الجزائر اشكالية الصراع في اطار تعددي ، المستقبل العربي العدد 172 . السنة 1933 ص 50 .
50- عبد الحميد مهري:" الأزمة الجزائرية . الواقع و الآفاق " ، مجلة المستقبل العربي العدد 226 ، 1997 ، ص8
- هناك أطراف تعتقد أن اغتيال قاصدي مرباح ، لأنه يملك ملفات خطيرة وكاد أن يلعب دورا بارز في الحوار لإيجاد مخرج للأزمة سياسيا ، من جهة يطرح آخرون حادثة تازوات لأنها مفتعلة لتبرير الرد العسكري ، ذلك أن هناك أطراف من النظام سهلت العملية لتهويل الوضع .
- يطرح البعض بأن هذه الرسالة من صنع الجناح الاستئصالي لافشال مسعى الحوار الوطني ، أيضا القنبلة التي وضعت في مقبرة الشهداء في مستغانم أودت بحياة العديد من الأطفال الابرياء ، تبقى غامضة ، والملاحظ أن كلما ظهرت بوادر الانفراج و الحوار يتأزم الوضع الأمني .
- عقد روما نظمته الجمعية الكاثوليكية (سان أيجيدوا) بتاريخ 13 جانفي 1995 وقد حضر اللقاء FLN ، ورابح كبير ، وأنور هدام عن الفيس FIS المنحل ، أحمد بن بلة ، لويزة حنون ، حركة حماس ، حركة النهضة ، وجبهة القوى الاشتراكية .
51- نبيهة الاصفهاني ، الجزائر بين المواجهة المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية ، مجلة السياسية الدولية العدد 131 يناير 1997 ،ص 170 .
52- من بين هذه المجازر مجزرة بن طلحة أكثر من 400 قتيلا ، مجزرة الرايس حميدو أكثر من 300 قتيل وكذا مجزرة بني مسوس ، وقرى في بلعباس .
53- وأكدت بعض المصادر أن جناح في السلطة الجزائرية قامت بتشكيل كتائب الموت وعرفت باقترافها أبشع المجازر ونسبت هذه الأعمال الى الجماعات الاسلامية المسلحة (فهمي هويدي جريدة الشرق الأوسط عدد 7272 بتاريخ 26 أكتوبر 1998 ص 26) .
54- رابح لونيسي ، مرجع سابق ص 272 .
55- ترجع بعض المصادر أن أول اتصالات مع الجيش الاسلامي للانقاذ للجنرال بتشين مستشار زروال سنة 1994 ، إلا أن جناح في الجيش (توفيق مدين) فضل أن لا تحتكر الاتصالات من طرف الرئاسة وتوجت باتفاق الهدنة 1997 ، وقد تحول حوار قادة الجيش مع الجيش الاسلامي للانقاذ ضربة موجهة إلى حوار زروال مع الجناح السياسي واخراجه مع السلطة من بين هذه المصادر / محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان .
56- توفيق المدني ، " تحول المشهد السياسي الجزائري : مقترحات لتسوية بين الشرعيتين " شؤون الاوسط العدد 46 فيفري 1696 ، ص63 .
57- رياض صيداوي ، مرجع سابق ص 114 .
58- الوئام المدني شكل في 42 مادة موزعة على 07 فصول لكننا نشير ان هذا القانون لا يحتوي شق سياسي بالمجرد اتفاق تناول الجوانب الامنية و المسلكية المتبعة لحلها نهائيا .
59- جريدة الأطلس ، العدد 276 جانفي 2000 .
60- يعتقد البعض أن عبد القادر حشاني الوحيد الذي مازال حيا ويتحرك بحرية الذي يملك القدرة على إعادة بناء الجبهة الإسلامية وخاصة وأنه بدأ يدعو إلى ضرورة اشراك الجناح السياسي للجبهة في اتفاق الهدنة (أو ما يعرف بالشق السياسي للاتفاق الذي بقي مجهولا إلى حد الآن) كما يشير آخرون أن فكرة الهدنة هي في الواقع خدعة استئصالية ، بحيث من خلالها تم تحييد الجيش للإنقاذ وحله ، و بالتالي دفن نهائيا ملف جبهة الانقاذ وهذا ما يفسر معارضة حشاني للاطار العام للقانون وأيضا معارضة عباس مدني للإتفاق الموقع في الهدنة لأنهم لم يشاركوا فيه .

في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر – أية مقاربة للتحليل؟

باديس بن عيشة – جامعة ورقلة

سنحاول فيما يلي الإجابة عن بعض الأسئلة التي نراها أساسية ،لمقاربة منهجية لتحليل الاقتصاد الجزائري وهي :
هل ظروف نشأة "الدولة" بعيدة الاستقلال كانت كفيلة حتى تأخذ صفة الدولة كل مدلولاتها المؤسساتية والسياسية والاجتماعية؟والى أي حد يمكن اعتبار هذه ظروف، مسؤولة عن الأداء الاقتصادي، والى أي مدى تحكمت طبيعة النظام السياسي في البناء الاقتصادي؟ وهل بديهيات النظرية الاقتصادية محققة على الحالة الجزائرية؟

تواصل الجزائر مسار إصلاح المؤسسات المسماة "عمومية" منذ الثمانينيات، ولا يزال الأمر مستمرا حتى اللحظة ،ذلك انه وعلى الرغم من تبني التوجه نحو اقتصاد السوق،بتبني العديد من القوانين،لكن نفس نمط المؤسسات "العمومية" العاجزة والمعروفة منذ السبعينيات لا يزال سائدا، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل عن وجود إرادة سياسية فعلية في الإصلاح، والملاحظة المتمعنة تبين أن السياسة الاقتصادية تأرجحت –تبعا للظرف– بين ضرورة الحفاظ على زبائن النظام السياسي وما يترتب عليه من تسيب في رقابة العجز من جهة، وبين قيد عجز المؤسسات الذي تتحمله الخزينة العمومية من جهة ثانية.هذا التناقض قد يجد تفسيره في طبيعة النظام الناشئ بعد الاستقلال(تكون الدولة)، وفي معارضة النخب لقوانين السوق،وهو الأمر الذي يفسر أيضا الصعوبة التي نجدها في الجزائر لنشوء مجال اقتصادي مستقل عن الإدارة و أجهزة الدولة عموما.

وإذا كان لنا أن نفهم الدولة في الحاضر،فان ذلك لا يتم إلا إذا تعرفنا على القوى التي شكلت الدولة والمجتمع في الماضي،ذلك انه إذا انطلقنا من تعريف الدولة بأنها " مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها–من خلال مجموعات من الموظفين–وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين،تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي يمكنها من أن تكون سلطةفي ما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها"[1].

والدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تقف على رأس مجتمع مدني،ولكنها لا تنفصل عنه،بل تمتد بأطرافها داخله،ويمتد هو بدوره بأطرافه في داخلها،إن الدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع والمسيرة لحركته،ولكنها هي نفسها نتاج له ولبيئته التي يعمل فيها ويتفاعل معها.فالدولة– كمجموعة من الأجهزة وكسلوك له أهدافه وتوقعات وقدرات– ما هي إلا نتاج تاريخي للبناء الاجتماعي،وهي في نفس الوقت فاعل فيه– ولا يمكن فهم احدهما بمعزل عن الآخر.وبالفعل فقد ظهر شكل الدولة الحديث، كتنظيم لممارسة السلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية ،بصفة مستقلة عن أي شكل للسلطة السياسية والاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو أية سلطة أخرى ،متزامنا مع مفهوم الخدمة العمومية ومفهوم الأمة ومع تطور الرأسمالية وصعود البرجوازية. نتج هدا المفهوم السياسي الجديد من مسار طويل داخل مجتمعات تتزايد في التعقيد وتشهد تطورا اقتصاديا هاما،وانتشر هدا الشكل السياسي ليعم المعمورة بما فيها دول العالم الثالث اثر حركات التحرر.

إن تحليل هذا الشكل الجديد من الدولة في دول العالم الثالث يطرح إشكالات نظرية،ذلك أن الدولة في مثل هده الدول خرجت من سياق تاريخي وديناميكية خاصين،بالفعل فالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الدينية مستقلة ومختلفة،فهي نتاج قطيعة مع المستعمر ولكنها في ارتباط بالاقتصاد العالمي الرأسمالي،وعليه لا يمكن مقاربة وتحليل الدولة في هذه الدول دون الأخذ بهده العناصر.

نشأت الدولة في الجزائر من تناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية موروثة عن الجزائر المستعمرة،وجاءت الدولة منذ الاستقلال لتفرض نفسها على مجتمع منهك ومحطم جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري إضافة إلى حرب التحرير وهذا تحت مبرر التحديث و التطوير وهما المهمتان الأساسيتان للدولة،وسيظهر لاحقا أن النتائج لم تكن في مستوى الأهداف ولا حتى في مستوى الوسائل المستخدمة ولا الجهود المبذولة،فعوضا أن نشهد تنمية عن طريق الدولة شهدنا نموا للدولة ذاتها ولهياكلها وصلاحياتها:دولة تختلف عن المفهوم

الحديث للدولة على الرغم أنها أخذت منها بعض الهياكل وأنماط التنظيم.

على المستوى المؤسساتي تم تبني مبدأ فصل السلطات(القانونية والتشريعية والتنفيذية) لكن عمليا، تمارس السلطة الفعلية خارج الهياكل والمؤسسات الرسمية الظاهرة، داخل بعض الدوائر الضيقة،والمجموعات غير الرسمية والتي تشمل عناصر من مصالح الأمن وقيادة الجيش وبعض الدوائر في الدولة،واحتكرت الدولة اغلب وسائل الإنتاج والتبادل؛أما المجال السياسي ولغاية محاولة الانفتاح التي جرت بعد أكتوبر 1988 ظل تحت رقابتها، ولازالت تحدد اتجاهات تطوره وهامش التعبير فيه،وبذلك تلعب الدولة دورا أساسيا في تشكيل المجتمع؛غير انه وبالمقابل فان فعل الدولة هذا يتم في مجتمع يكونه أفراد وجماعات بطموحات ومصالح تعكسها ممارسات سوسيوسياسية مستقاة من مرجعيات ثقافية خاصة وهذا الأمر هو الذي يجعل الدولة في الجزائر مكانا دائما للصراع بين مختلف القوى والأفراد والعصب ذات مصالح متناقضة توظف مواقعها داخل الأجهزة ضمن إستراتيجية تنسجم مع مصالح كل فئة :ذلك أن الدولة هي مصدر التراكم والامتيازات ونقطة التقاء كل الطامحين إلى الريع،وهذا ما يجعل التحكم في الدولة مسالة أساسية قد تجعل من الصراع بين العصب والجماعات يأخذ طابعا عنيفا قد يصل إلى الدموية.

هذا الشكل من الدولة هو الذي فرض نفسه على المجتمع بصورة تدريجية، وتحولت الأجهزة المكونة لها إلى أجهزة خاصة في أيدي بعض ذوي المصالح،يسيرون المال العام وكأنه خاص ويفرضون على المجتمع طبيعة العلاقة السياسية ومضمونها؛وعليه لا تجب مقاربة هذا الشكل من الدولة انطلاقا من الجانب الاقتصادي،حيث هي مهيمنة،أو أي جانب آخر،بل يجب مقاربته من حيث انه يريد أن يكون المنشئ لكل تجليات المجتمع وللعلاقات داخله،فالمشكلة ليست في تواجده في جميع المستويات بل في انه يريد الاستحواذ على جميع الجوانب ورقابتها وتشكيلها وعليه فان هذا الشكل الجديد من الدولة يجب تحليله من خلال طبيعة علاقته مع المجتمع في مجملها (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البنية الاجتماعية)لأنه انطلاقا من الدولة وبواسطة أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة.

تميز النظام ألدولتي في الجزائر بالعناصر التالية:نظام سلطوي أساسا؛نظام تحكم في المجتمع في مختلف الجوانب، ،فالعلاقات الاجتماعية تنطلق من الدولة وحولها،كما أن الاختلالات (عدم مساواة) الاجتماعية الجديدة مردها أساسا طبيعة العلاقة السياسية،العلاقة مع الدولة.وهو ما نحاول استعراضه،ومنه إلى الإشكالات المنهجية التي يطرحها اقتصاد نشأ ضمن هذه الصيرورة.

1- دولة الاقتصاد :

يحتل هذا الشكل الذي أسميناه الدولة دورا مركزيا في الاقتصاد بدون منافس،بعد تأميم كل وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية مند سنوات الاستقلال الأولى، فكل الأنشطة الاقتصادية تديرها الدولة بما فيها ما تبقى من أنشطة خاصة،ذلك أن الرأسمال المحلي مرتبط إلى حد كبير بالدولة[2].

1-1- الاقتصاد أسير السياسة

هيمن القطاع العام على الاقتصاد الجزائري وذلك عبر أربعة أساليب أساسية : القطاع العام الموروث أصلا عن الاستعمار،التسيير الذاتي والدي جرى تطبيقه في القطاعين ألفلاحي والصناعي،تأميم الأصول الأجنبية ،توسيع القطاع العام بواسطة الاستثمارات العمومية خلال السبعينيات ،ويضاف إلى كل هذا، احتكار الدولة للنظام النقدي والمالي والتجارة الخارجية، هذه الوضعية مكنت النظام السياسي- لغاية الثمانينيات- من استخدام الاقتصاد والمؤسسات والهياكل العمومية لمحاولة تخفيف التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تحرك المجتمع وتهدد استقرار النظام [3].

لقد تم إبرام عقد ضمني (خلال عشريتين) يسير علاقة الدولة بالمجتمع،كان فيه الأخير براغماتيا حيث يكتفي بإشباع بعض طموحاته الأساسية في حين يسهر الأول على دوام العقد، وذلك بالسعي إلى أن لاتصل الفجوة بين التطلعات الجماهيرية والواقع إلى الحد الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة السلطة السياسية،وعليه فقد تكفلت المؤسسات العمومية و الإدارة برفع مستويات تشغيل العمالة دونما أي قيود للحد من ضغوط البطالة،وتم الحرص على ضمان ديمومة نشاط اغلب المؤسسات العمومية على الرغم من وضعيتها المالية الكارثية ،وتم دعم المواد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المحرومة وتجنب غضبها.

1-2 قطاع خاص خفي صنيعة الدولة

إن نمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية في بعض القطاعات ، لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي،خاصيته الأساسية هو انه تكون وتطور وتدعم ضمن النظام لاقتصادي المهيمن وتحت ظل الدولة وبفضلها.

1-2-1 ضعف البورجوازية المقاولة:

لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجدت قبله ،وظلت البرجوازية الجزائرية (الحضرية والريفية) ضعيفة ومحدودة أمام البرجوازية والرأسمال (ألفلاحي والصناعي) الكولونيالي، وعليه لم تتمكن من قيادة وتنشيط المطالب الوطنية أو التأثير فيها،لكن وبفعل الثورة التحريرية واكتشاف البترول ،أعاد المستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع قسنطينة (1959-1963) ،والذي حاول إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية قوة ثالثة مشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية تحاول السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة علاقات التبعية المزمع إقامتها.

عمليا سمحت هذه السياسة بتطور شريحة قليلة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال والمضاربين من بين الجزائريين، ويذكر جيلالي اليابس [4] انه خلال السنوات 1957-1960 تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يملكها الجزائريون من 7947 إلى 15000 تتركز أنشطتها بصفة خاصة في التجارة والحرف والخدمات،أما في مجال الصناعة فتكاد تكون منعدمة،وتطورت هذه المؤسسات بفعل سببين أساسيين:تواجد قوات الجيش الفرنسي والممونة من السوق المحلي من جهة إلى جانب سياسة اقتصادية توسعية (مخطط قسنطينة،وقطاع المحروقات حديث النمو) وبذلك تظهر هذه البرجوازية الناشئة (التجارية أساسا) وكأنها منتوج استعماري كونها نشأت وتطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر وسياسته الاقتصادية نهاية الخمسينيات،فهي مرتبطة بالدولة (المستعمر)،وستستفيد هذه البرجوازية بعد الاستقلال من وضع مناسب:تضخم الإنفاق العام،توزيع متزايد للأجور في القطاع العام ،ووصلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سنة 1965 الى 68.2% .

بحدوث انقلاب1965/6/19 شرع في مخططات جهوية خاصة تلتها إستراتيجية للتطوير الصناعي ابتدءا من 1967 ،مضمونها الأساسي برنامج مكثف للاستثمار سيتمكن القطاع الخاص من الاستفادة منه بالتوازي مع تزايد دعم دولتة الاقتصاد ،و بالرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد والمنادي بالاشتراكية فقد أعاد العديد من الملكيات المؤممة لأصحابها المحليين كما وزع عددا من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير (المحالين على التقاعد تحت مبرر تجديد الجيش وتشبيبه)،كما منحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الملتزمين بالامتناع عن أي شكل من أشكال الرغبة في السلطة أو الصراع حولها ،وستتمكن هذه الفئات من استغلال علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة ، للحصول على امتيازات هامة ،بدءا بتكوين رأسمال ابتدائي انطلاقا من حيازة أصول ثابتة بأسعار رمزية وتجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد جد منخفضة كما استفادت من تراخيص استغلال حصرية لبعض الأعمال والعمليات الإنتاجية [5] من دون أية منافسة داخلية آو خارجية وتتركز أغلبية أنشطة هاته الفئات في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات الاستهلاكية.

1-2-2 الدولة تصنع القطاع الخاص

ظل خطاب الدولة اتجاه القطاع الخاص بنفس المضمون لغاية بداية الثمانينات متميزا بازدواجية فهو يتحدث عن الاشتراكية ،والعدالة الاجتماعية والتأميم في حين إن الممارسات اليومية لا تخلو من العديد من الاستثناءات لهذه القواعد .إن هشاشة القاعدة الشعبية والاجتماعية للفريق الحاكم تلك الفترة (62-65) أجبرته على محاولة إعادة هيكلة المجتمع خصوصا داخل أجهزة الدولة وذلك لمحاولة خلق جماعات مصالح مهيمنة جديدة ،هاته الجماعات رأت في البرجوازية المحلية منافسا جديا لمراقبة هياكل وموارد الدولة الموروثة عن الاستعمار وعليه اضطرت إلى السماح بتواجدها شريطة إن لا تكون مستغلة(الميثاق الوطني [1976]).صاحب هذا الخطاب صدور العديد من النصوص والقرارات التنظيمية كان أولها قانون الاستثمار(227-63) والموجه بصورة خاصة للمؤسسات الخاصة الأجنبية يمنحها بعض الامتيازات والضمانات أما قانون الاستثمار الثاني (الأمر 844-66) والذي فتح المجال للرأسمال الخاص ومنحه عديد الامتيازات الاقتصادية والمالية وفتح نسبيا مجال النشاط شريطة الحصول على الاعتماد.

إن مجمل هاته الإجراءات والممارسات جعلت القطاع الخاص مرتبط بالدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل الأجهزة لتجاوز التنظيم والحصول على الصفقات والامتيازات أو الرخص .

لم يقتصر ارتباط القطاع الخاص بالدولة على الجانب التنظيمي والقانوني والتشريعي بل تعداه إلى الاقتصادي ،فتطور السوق المحلي ومستوى الحماية والصفقات العمومية جعل أهم جوانب علاقته مع الدولة تتلخص في حيازة اكبر جزء من هاته الصفقات إلى جانب الحصول على منتجات بأسعار اقل من الكلف وحتى اقل من الأسعار الدولية وهو الأمر الذي مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح هامة لم يخصص إلا جزءا يسير منها إلى إعادة توسيع الإنتاج(راسملة المؤسسات) [6] .وتعود أصول المقاولين الجزائريين إلى تجار وحرفيين تحولوا إلى صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة تتزايد أهميتها مع الوقت

وهي فئة إطارات المؤسسات والإدارات العمومية الذين اختاروا الخوض في الاستثمار في قنوات وقطاعات يدركون –بحكم مسارهم–طرق سيرها وهو الأمر الذي يظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها "إنها وضعيات ريع....وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات" [7]

2–مجتمع مرتبط بالدولة

اتضح مما سبق، إن مكانة الدولة داخل الاقتصاد مطلقة وبدون منازع ،أما في المجال السياسي فعلى الرغم من الانفتاح المحتشم نهاية الثمانينات ألا أن الدولة احتفظت بهيمنتها بواسطة مختلف أجهزة الرقابة ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني معارض لها أو حتى مستقل عنها.

2–1 هيمنة الدولة وضعف المجتمع :

ظل المجتمع هو الذي يتبع تطور الدولة ،ذلك أنها تلعب دورا هاما في تشكيله،فالمجتمع برمته يتهيكل انطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة وحولها.فقد خرج المجتمع من حرب التحرير بعد الاستقلال ضعيفا محطما فلا توجد طبقة اجتماعية منظمة حول برنامج اقتصادي وسياسي قادرة على إعطاء ديناميكية للمجتمع "إن الرأسمالية حطمت الجماعات التقليدية،جوعت الفلاحين ،خنقت البرجوازية الصغيرة،وإذا لم تتمكن ا أية طبقة من تقديم الإجابة المناسبة للوضعية التي أنشأها هذا التحطيم ذلك إن أي منها لم تكن كاملة التكوين وليس لها بالتالي دور اجتماعي ولا اقتصادي، ولا أدواتها السياسية،ولا تصورها للتاريخ والمجتمع"[8].

وعليه فقد تولت الدولة المستقلة والحديثة التحكم في مجمل الاقتصاد الوطني بل تعداه الأمر إلى إعادة تنظيم للمجتمع في مختلف جوانبه ،وقامت بهذه المهمة في غياب ثقافة وتقليد الدولة في المجتمع الجزائري،وعليه فقد تم إعادة العمل بمختلف الأنماط والهياكل التي خلفها المستعمر ،والتي يغلب عليها الطابع المركزي ومما يعمق المشكل أن ذلك سيتم ضمن إطار إيديولوجي وممارسات سياسية واجتماعية موروثة عن الحركة الوطنية :ثقافة الإجماع،التسلط ،الزبوناتية...وضمن هذا السياق كان خطاب وممارسة السلطة تعتبر الاختلاف خلافا وتقسيما وتهديدا للوحدة الوطنية.

2–2 تزايد سلطة الدولة

بعيد الاستقلال كان بناء جهاز الدولة في مرحلة متقدمة، حيث انه تمكن من تجاوز الحزب وورث الجهاز الاستعماري،لكنها"دولة مستندة على الفراغ "[9]بدون قاعدة اجتماعية ولا برجوازية تملك تقاليد سياسية وقدرات وكفاءات اقتصادية.

في غياب شرعية انتخابية سارع الفريق الحاكم إلى إبداء رغبته في هيمنة اجتماعية وسياسية وينشئ الشرائح المهيمنة الجديدة " في القرى والمدن كانت تعيش شرائح كبيرة في ظروف مزرية،مهمشة تمتلك شيئا من الثقافة ،مهيأة – بحكم تكوينها الاجتماعي– لخوض معارك ضارية للحصول على السلطة والامتيازات المادية ،هذه الطبقات تبرز من خلال الأجهزة السياسية للنظام الوطني الشعبوي، وتتحالف مع بغض العناصر من طبقات أخرى لتحتل مواقع قيادية للمجتمع"[10].

لقد دللت أحداث صيف 1962 إن الانشغال الأساسي والوحيد للقادة العسكريين والسياسيين،على المستوى السياسي كان هو كيفية التحكم في الدولة الجديدة لجعلها أداة لرقابة وتسيير المجتمع،أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فانطلق سباق محموم لتولي المناصب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكن من وضع اليد والمراقبة الفعلية للجهاز الاقتصادي .في مثل هذه الظروف وضمن هذا السياق نشأت الدولة وشرع في تنظيم المجتمع من فوق بالدولة لا عن طريق القوى الاجتماعية.

2–3 الدولة تهيكل المجتمع

إن التنامي التدريجي للدولة وتدخلها في جميع شؤون المجتمع سيمكنها، إلى حد بعيد، من تحديد أسس التنظيم الاجتماعي.شرع في هذه العملية مع الاستقلال[11] وتسارعت وتعمقت بعد انقلاب 1965 وقد عبر عن ذلك بومدين نفسه عن مشروعه بقوله" .. إقامة نظام متكامل من القطاعات التي تغطي كل الأنشطة الوطنية والتي تصل امتداداته إلى المناطق الأكثر بعدا من الوطن لتعكس حضور الدولة كجسم الإنسان والذي تحمل شرايينه الحياة لنقاطه الأبعد"(ه.بومدين [1977]).

هذه المقاربة ستفضي –بالتدريج– إلى إقامة نظام دولتي حيث المجتمع تحت تصرفه ،وحيث العلاقات الاجتماعية تخضع لسلطته،وعلى أي عون أيا كان نشاطه المرور بالدولة ،والتي لم تصبح مجرد شريك اجتماعي ،بل فرضت نفسها كوسيط إجباري بين مختلف الأعوان والمجموعات الاجتماعية،والتي صار همها الأساسي البحث عن الدعم داخل مختلف أجهزة الدولة ،حيث مركز السلطة الفعلي والضروري لأية ترقية أو امتيازات اجتماعية،ومع تعمم هذه الظاهرة تشكلت شبكات

من العلاقات الشخصية ،غرضها الأساسي هو الدولة ،وبدا التنظيم الاجتماعي وكأنه تركيب لمظلات للحماية يحملها أعضاء مختلف أجهزة وتنظيمات الدولة،هي التي تمكن من حماية الأقرباء والمساعدين والزبائن والحلفاء.ولعب نظام الحماية هذا و الجهوية والعصب دورا أساسيا في تحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الشبكات ،فمع غياب قواعد محددة تسيير تم اعتماد غالبا نظام تبادل المصالح والتوازن بين مختلف مكونات السلطة ،وبديهي أن نظاما كهذا سيكون هشا ومعرض للاختلال دوريا لان عمليات تبادل المصالح والمنافع لن تكون سهلة التنفيذ دوما والتوازنات يمكن أن تختل في أية لحظة ،فقد يتعرض عضو نافذ للإقصاء من أجهزة الدولة عندها ستجد شبكة المحميين والزبائن نفها عارية مجبرة على البحث عن تغطية جديدة لحماية امتيازاتها.

إن المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري وتسييره تحمل بصمات الدولة وهذا منذ مدة طويلة ورسمها الاستعمار، إن هيمنة وعنف المعمرين (السخرة، انتزاع الملكية الخ..) هي من وجهة نظر المجتمع تعبير عن هيمنة سياسية وعليه فان المجتمع الجزائري لم يعرف الرأسمالية إلا من خلال الهيمنة والتسلط السياسي. فا لاستغلال وعدم المساواة هي نتائج لهيمنة الدولة (المستعمرة) قبل أن تكون نتاج المعمر بحد ذاته، وكانت الآمال عند الاستقلال كبيرة لتغيير هذا الوضع.

3- العدالة الاجتماعية وترقب الدولة

خلف المستعمر وضعا مزريا تشترك فيه أغلبية الجزائريين وانتابهم شعوران أساسيان:العدالة الاجتماعية وضرورة تكفل الدولة بالمجتمع(دولة حاضنة)،وذلك أملا في تجاوز الهيمنة والاستغلال الاستعماري ،وكان أملهم أن يعيد الاستقلال لهم كل المنافع والخدمات التي حرموا منها :الأرض، العمل،السكن،الصحة،التعليم،السلطة السياسية،..هذا الترجي والأمل في الدولة سيشكل عاملا حاسما لضمان شرعية الدولة ذاتها وشرعية فعلها التنموي.

وعليه فلم يكن ينظر للدولة على أنها رمز الاستقلال الوطني فحسب، بل ألقى المجتمع على عاتقها مهمة التنمية وضمان العدالة الاجتماعية،وانطلاقا من هذا التكليف تزايدت صلاحياتها ورقابتها على كل الأنشطة الاجتماعية والسياسية خصوصا في فترة السبعينيات وهي الفترة التي برز فيها بوضوح طبيعة هذا التكليف ،وانتظر المواطنون كل شيء.تزايد وتوسع هذا الطلب الاجتماعي جعلهم مقعدين ،في حاجة إلى مساعدة الدولة،وجعل هذه الأخيرة في بحث دائم عن موارد لتوزيعها على مختلف الشرائح الاجتماعية،وهو الأمر الذي بدا معه المجتمع خال من أية دينامية مستقلة أو مبادرة أو قدرة على الاستقلال عن الدولة.

3-1 تزايد الفوارق وثقل المصالح المرتبطة بالدولة

إن التنظيم الاجتماعي الذي قام في الجزائر من قبل الدولة وحولها هو –بحكم طبيعته–منشئ للفوارق الاجتماعية، وهي فوارق تختلف عن تلك التي تنشأ صمن النظم الرأسمالية ،حيث الطبقات الاجتماعية تنشأ تاريخيا في استقلال نسبي عن الدولة،قد تنشأ بدعم منها لكن ليس انطلاقا منها،أما في حالة الجزائر فان البحث عن أصول التمايز الاجتماعي يتم من خلال تحليل طبيعة العلاقة مع الدولة والسلطة السياسية.

3-2 السياسة كمحدد للتمايز الاجتماعي

إن المجموعة الاجتماعية المهيمنة لا يمكن نعتها بالبيروقراطية على الرغم من قيامها ببعض الوظائف التي نجدها في السياق الغربي،لكن نمط التوظيف، في هذه الحال،ة لا يتم بناءا على الكفاءة أو الجدارة أو مستوى التحصيل،بل على قاعدة الزبوناتية،ومنطق العصبة أو الجهوية ،لذلك فان ما يحرك الموظفين داخل الدولة عادة،ليس خدمة الدولة بل كيف يمكن استخدام الدولة لتحقيق المصالح الشخصية أو مصالح العصبة؟،وبالتالي فان الجماعة المهيمنة لا تحتل مركزها هذا انطلاقا من هيمنتها الاقتصادية بل من قدرتها على التحكم في أجهزة الدولة،وعليه فأصول التمايز الاجتماعي متأتية أساسا من طبيعة العلاقات بين الأعوان والجماعة الاجتماعية مع الدولة. بهذا المعنى لا تكون الدولة تعبيرا عن أداة بيد طبقة برجوازية مشكلة سلفا، إنما هي مكان إنتاج وإعادة إنتاج مجموعات مهيمنة ومجموعات مصالح.

3-3 الدولة ومجموعات المصالح

إن غياب مشروع واضح يحدد ويحكم طبيعة النظام السياسي في الجزائر،يتعذر معه الحديث عن طبقات اجتماعية،و لا يمكن الحديث سوى عن مجموعات مصالح، وهي مجموعة من الأفراد أو الجماعات يضمن انسجامها المكون العسكري لها،لأنه الأقوى بحكم ممارسته للسلطة الفعلية،في حين إن المكون التكنوقراطي هو الأكثر دينامكية لغاية السبعينيات والذي يظم مسيري وإطارات القطاع العام،وتطور هذا المكون مع تطور القطاع الاقتصادي العمومي،أما المكون الثالث وهو الإداري الذي يمثل مختلف الإطارات العليا للدولة وتوسع خلال الثمانينيات ليشمل المنتخبين المحليين،في حين أن المكون الرابع سياسي يمثل إطارات الحزب والمنظمات الجماهيرية المؤطرة للمجتمع.

هذه العناصر المكونة لهاته الجماعات مختلفة المشارب ومستويات المداخيل،ويطغى عليها عدم الاستقرار ذلك أنها تستمد مشروعية وجودها من السلطة السياسية،واغلب أعضائها من مدنيين لا يملكون ضمان ديمومة المنصب والصفة،وهم معرضون بالتالي للصعود والنزول.وما يحكم المجموعة هو طبيعة ميزان القوة السياسي والظرف،وهو الأمر الذي يفسر مسارعة أي عضو معين في منصب في أية هيئة في الدولة إلى تجسيد الامتيازات التي يمنحها المنصب.ضمن هذا المنظور تكون كل الموارد الاقتصادية المراقبة من قبل الدولة محل صراع وتجاذب بين مختلف هذه الجماعات والعصب والأفراد ذوي العلاقة بالدولة،وكون القطاع العام هو محتكر هذه الموارد سيجعله في مركز الصراع والتقاسم بينها،هذا الأمر هو الذي يفسر الدفاع الذي أبدوه لحماية القطاع العام نهاية الثمانينات، والذي لم يكن بالمرة من منطلق إيديولوجي بل من منطلق استراتيجي،كون الإصلاحات المزمع إجراؤها آن ذاك كانت ستقضي على هذا الوضع،ويشترك القطاع الخاص أيضا في هذا الموقف كونه نشأ مستفيدا من القطاع العام من جهة، وكون أن العديد من مجموعات المصالح هذه، يستعملون القطاع الخاص لتحقيق الثروة المتراكمة بفضل مواقعهم داخل أجهزة الدولة من جهة ثانية.

4- أية مقاربة لتحليل الاقتصاد الجزائري ؟

من المعلوم أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية خلق وتوزيع الثروات بواسطة الأسعار،والتي تشكل العلاقات فيما بينها نظاما منسجما،لكن هل من الممكن تحديد موضوع للاقتصاد في حالة الجزائر ،حيث نظام الأسعار المحلي مختل وبعيد عن المنطق الاقتصادي؟ نعتقد أن المقاربة النيوكلاسيكية لا تمكن من فهم وتحليل تدفقات القيم في المجال الاقتصادي للجزائر ،كون هذه المقاربة تجعل من الأسعار مفهوما أساسيا لتفسير القيمة وبالتالي لفهم الظواهر الاقتصادية،ولعل المقاربة الريعية هي الأقرب لتفسير التراكم المحقق جراء وضعيات البعض داخل الجهاز الحكومي أو حوله،وذلك بفضل سياسات الحكومات المتعاقبة،لان الريوع المحصلة جراء بيع عائدات النفط،هي موارد تكونت خارج المجتمع، وبالتالي تفسر الطابع السلطوي لهذا النظام من جهة،كما أنها تفسر لماذا لم تلتزم الأنظمة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع وحقه في حكم راشد وهذا عبر سبل ثلاث[12] :

- اثر الرسوم:إن توفر الحكم على موارد هامة،تمكنه من خفض مستوى الضغط الجبائي (إن بشكل رسمي أو بغض الطرف عن التهرب الضريبي)، ومنه يتجنب المساءلة حول أوجه إنفاق الرسوم.
- اثر الإنفاق:خلق طبقة من المستفيدين من الريع تضعف المؤسسات،وتقلص من المطالبة بالإصلاح.
- تمتع الحكم بالوسائل الكفيلة بمنع تشكل أية مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة.

[1]- " **الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي**" ندوة للمعهد العربي للتخطيط ،الكويت،دار الرازي،بيروت،1991،ص21

[2]- نعتقد انه من الضروري بعد كل هذه السنوات التساؤل عن المبررات الفعلية التي قادت إلى طرد ما يناهز عن المليون معمر والذين كانوا يشكلون الطبقة الوسطى في المجتمع خلال فترة الاستعمار ،من صناعيين وكبار ملاك اللاراضي وحرفيين وما يملكونه من خبرات ومعارف ،على الرغم من أن تواجد عدد منهم لا علاقة له بالوضع الاستعماري،والى أي حد كان هذا الأمر مرتبط بحرمان المجتمع من أية قوى منظمة لمواجهة إعادة تشكيل المجتمع وفقا لشروط يمليها النظام السياسي؟، وألا يمكن أن نستنتج من مسار الانفتاح الحالي على أن هذا الطرد لم يكن إلا مؤقتا في انتظار تحسن إمكانيات تفاوض العناصر المستفيدة(الكولون الجدد) من النظام السياسي طيلة سنوات الاستقلال،

[3]- لم تمكن هذه الإجراءات من خلق قطاع عام فعلي،لان ذلك يتطلب - كما يقول الاستاذ احمد هني في مرجع سيذكر لاحقا - أن تكون " إجراءات القرار عامة، ووطنية وتمثيلية"

[44] D.Liabes. *Capital prive et patrons d'industrie en algerie1962-1982*,CREA ,1984,p.220.
[5] G.Hidouci ,*Algérie,la libération inachevée*,La Découverte,1995,p.45
[6] A.Henni, *Essai sur l'économie paralléle,cas de l'Algerie*,ENAG ,1991,p.105
[7] D.Liabes,op cité,p124.
[8] J.F.Lyotard ,'' *L'Algerie évacuée'',Socialsme ou barbarie*,mars-1963,pp.41-42
[9] J.F.Lyotard ,'' *L'Algerie évacuée''*,op.cité.p.42
[10] M.Harbi,*L'Algerie et son destin, Croyons ou citoyens*,Arcantère,1992,P.125.
[11] J.Leca.J.C.Vatin, *L algerie politique: institutions et régime*,FNSP,1975
[12] F.Tahalite « Pour en finir avec la rente »,Colloque banque mondiale,Paris.2111/2003 .http//www.algeria-watch.org/ /talahit rente.htm

ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة

الأستاذ بن عيسى محمد المهدي– جامعة ورقلة

Elhadibenaissa @ yahoo.fr

إذا لم يكن للمؤسسة الاقتصادية ثقافة تنطلق من أهدافها وتطبع هيكلتها التنظيمية وتميز منظوماتها التسييرية وتوجه سلوكات وأفعال أعضائها بما يحقق لهم الضبط والدمج الاجتماعي فيها. فكيف تكون عليه إذا هذه المؤسسة؟ وما هي الثقافة السائدة فيها؟ وما هي العوامل التي توجه وتحكم سلوكات وأفعال العمال فيها؟

هذا ما سنتعرف عليه في هذا المقال من خلال تحليل مفهوم ثقافة المؤسسة ووظائفها انطلاقا من مقاربتين، وهما المقاربة النسقية **(L'approche systémique)** ومقاربة الفعل الاجتماعي **(L'approche de l'acteur social)** . لنصل في النهاية إلى تحديد العوامل التي تشكل أو تطبع البنية الذهنية لعمال المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر.

مقدمة: إن الإشكالية المطروحة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الحديثة تتمثل في كيفية تحفيز العمال و دمجهم في العملية الإنتاجية بما يحقق الأهداف الاقتصادية لهذه الأخيرة , فآليات التحفيز و الدمج التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية خلال تاريخها الطويل تتمثل في إتجاهين كبيرين لنظرية علم النفس الاجتماعي و هما :

– **الاتجاه الأول** : يتمثل في نظريات التحفيز **théories de motivation** التي عرفتها المؤسسة خلال الثمانينات من القرن الماضي و التي كانت تهدف الى تحقيق الدمج العمال من اجل انجاز العمل الجماعي الهادف و المنظم .

– **الاتجاه الثاني** : يتمثل في نظريات تحقيق الرضى **théories de satisfaction** لمدرسة العلاقات الإنسانية و التي كان لها نفس الهدف كذلك خلال الأربعينات و الخمسينات من القرن الماضي .

لكن في الوقت الراهن نجد أن المؤسسة الحديثة دخلت في مرحلة ثالثة أو في إتجاه ثالث و هذا الإتجاه لا يكتفي على التحفيز أو كسب رضى العمال فقط بل يعمل على جعل العامل و الأفراد داخل المؤسسة يشعرون بالإنتساب **l'adhésion**إليها و هذا لايمكن تحقيقه إلا إذا شعر العامل بالتماهي **s'identification** إلى المؤسسة و ذلك بالإعتماد على مضامين ثقافية ينتجها البناء الاجتماعي القائم في المؤسسة , و هنا ظهرت الثقافة كآلية من آليات الدمج الاجتماعي أو آلية التحفيز بالمفهوم الكلاسيكي فربط سلوك العمال بثقافة المؤسسة كانت محل تحليل عدة مقاربات نظرية لكل منها تصورها الخاص و هما المقاربة النسقية و مقاربة الفعل الاجتمكاعي .

فالمقاربة النسقية تنطلق من تصورا للمؤسسة على انها نسق كلي يظم اربعة انساق فرعية و هن نسق الاهداف والاستراتيجيات ، نسق الهيكل التنظيمي والبنية التنظيمية ، نسق التقنيات والوسائل التنكنولوجية و اخيرا النسق الثقافي و تنظر للمؤسسة او أي منظمة اخرى بأنها تعيش حالة تفاعل دائم بين هذه الانساق الفرعية من جهة وبينها و بين النسق الكلي من جهة اخرى فمهمة النسق الفرعي للثقافة يكمن في تحقيق و ظيفتين اساسيتين هما :

1– تحقيق الضبط الاجتماعي :

فالاعتماد على الثقافة بما تتضمنه من قيم و معايير التي تم انتاجها من طرف البناء الاجتماعي الموجود في المؤسسة يعفيها من الاعتماد على الاشكال البيروقراطية القائمة على توزيع الادوار و تقسيم المسؤوليات بصورة رسمية من اجل تاطير السلوكات الفردية والجماعية لتحقيق الاهداف المشتركة التي أنشئت المؤسسة من اجلها و حسب **W.OUCHI** ان الضبط الاجتماعي التي تقوم به المؤسسة يتضمن ثلاث اليات اساسية[1] و هي:

أ – توحيد القيم بين العمال المتواجدين فيها ؛

ب – جعل السلوكات و الأفعال داخل المؤسسة أن تكون لها إطار مرجعي واحد ؛

ج – تقوية و تطوير الشعور بالإنتماء إلى مجتمع المؤسسة .

2– تحقيق الدمج الاجتماعي :

و هذه الوظيفة يمكن تلخيصها في الخمس الأطر التالية. (2)

1– العمـــل : لا يمكن ان يتحقق التماهي و الاندماج إلا اذا كان العامل على قناعة بأن العمل يشكل في حد ذاته قيمةبالنسبة له.

2– المهنـــة : المهنة التي يمتهنها شخص ما, بما تتضمنه من قيم و معايير يمكن ان تشكل اطار مرجعي للعامل تحدد قناعاته و توجه سلوكاته فإذا كان العامل أو الفرد على قناعة تامة بجودة وجمال المهنة التي يزاولها فإنها تشكل مصدر قناعة و اندماج في العمل و انتساب للمؤسسة و إلى الجماعة التي تمكنه من مزاولة هذه المهنة .

3–المنتوج : الذي يساهم العامل في انتاجه يمكن أن يشكل قيمة يجتدب اليها .

4–البنية التنظيمية : بما توفره للعامل من ظروف عمل و علاقات عمل رسمية وغير رسمية و شكل تنظيم العمل يجعل العامل يشعر بالاندماج لهذا المحيط الاجتماعي و ما يتولد عنه من معايير و قيم إندماجية يرتاح لها.

5–قيم المؤسسة : إن الاندماج لقيم المؤسسة و أهدافها لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الاخيرة من إيجاد الصيغة المناسبة التي تتمكن بواسطتها الربط بين أهداف و قيم الشخصية لعمالها بأهداف وقيم المنظمة و بهذا تصبح قيم المؤسسة آلية من آليات الدمج و الضبط الاجتماعي في آن واحد .

– ما معنى ثقافة المؤسسة؟

قبل أن نحدد هذا المفهوم لا بد أولا و قبل كل شيء أن نرفع اللبس و الخلط الموجود في بعض الكتابات التي(3) تناولت هذا الموضوع بالدراسة ,و التي لا تفرق بين ثقافة المجتمع في المؤسسة و ثقافة المؤسسة, فعندما نتكلم على ثقافة المؤسسة نقصد بها تلك المعايير و القيم و ضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المؤسسة بصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه, و لا نتكلم على الثقافة التي أنتجها البنيان الاجتماعي الكلي, كما فعلت بعض الدراسات أما عن تعريف ثقافة المؤسسة فسنقدم أولا تعريف **E.H SCHIEN** وهو من أكثر التعاريف تداولا و التي يعرفها على أنها مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتشفتها وأنتجتها وطورتها مجموعة بشرية معينة ,في محاولتها لايجاد الحلول لمشاكل التأقلم الخارجي و الاندماج الداخلي و التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها بالنسبة لهم واعتمدوها و أصبحوا يتداولونها على أنها الطريقة الصحيحة و الجيدة في ادراك و معالجة هذه المشاكل (4) نستنتج من هذا التعريف ما يلي :

1– كل مجموعة بشرية مرتبطة ببعضها البعض على أنها كيان قائم بذاته تكون لها ثقافة خاصة بها كما هو الحال بالنسبة للفئة العمالية الموجودة في مؤسسة ما.

2– هذه الثقافة تكون وليدة اختياراتها للحلول التي تعتقد أنها صحيحة و مثلى في مواجهة المحيط الخارجي و من أجل تحقيق الانسجام و الضبط الداخلي .

3–أن الثقافة بهذا المعنى لها وظيفتان أساسيتان و هما تحقيق الدمج الداخلي و التأقلم الخارجي .

4–أن آليات الدمج والتاقلم في هذه الحالة هي كفاءة جماعية و ليست فردية كما أنها ضرورية من أجل بقاء الجماعة و استمرارها.

اما موريس ثيفينيي **M. Thevenet**–يرى أن الثقافة هي كل ما يوحد المؤسسة في ممارستها و كذلك كل ما يميزها عن الآخرين (5) فمن هذا التعريف المختصر نلاحظ أن ثقافة المؤسسة لها شقين الشق الأول يتمثل في العوامل و المكونات الداخلية لها التي تجعل السلوكات والأفعال التي يقوم بها العمال بصفتهم فاعلون اجتماعيون منسجمة مع بعضها البعض و متشابهة, فالثقافة هنا تحدد السلوك و توجهه و الشق الثاني هو التمظهر الخارجي لهذه الثقافة على مستوى باقي الأنساق الفرعية الأخرى من نسق الأهداف والنسق التقني و نسق البنية على اعتبار أن هذه الأنساق الأربعة هي التي تشمل النسق الكلي للمؤسسة و عليه تصبح الثقافة ليس محددة فقط للسلوكات الفردية و الجماعية بل حتى للأنساق الفرعية الأخرى فكل منا على علم بعدد من المؤسسات التي تواجه صعوبات كبيرة من جراء عدم التطابق بين ثقافتها و متطلبات بنيتها المتخصصة معنى هذا أن ثقافة المؤسسة لها تأثير بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة على أدنى قرار عملي فيها (على مستوى الفرد) إلى أعلى قرار يتعلق بعلاقة المؤسسة بمحيطها والذي يدخل ضمن الإختصاصات الوظيفية لهيئتها المديرة .و يقول بيير موران في هذا الصدد أن ثقافة المؤسسة تكيف أو تشرط **conditionne** نسبة كبيرة من القرارات التي تتم بداخلها من أدنى قرار إلى أعلى قرار إستراتيجي (6)أما الباحث الأمريكي في تعريفه لثقافة المؤسسة أو ما يسمى باللغة الإنجليزية **corporate culture** يقول أنها نسق القيم والمعتقدات المشتركة والمتفاعلة مع البيئة التنظيمية. وأشكال الرقابة الداخلية للمجموعة البشرية المتواجدة في المؤسسة من إنتاج المعايير السلوكية (7) فنلاحظ من هذا التعريف أن ثقافة المؤسسة المتمثلة في نسق القيم والمعتقدات المشتركة هي نسق فرعي إلى جانب نسق الرقابة ونسق البنية الهيكلية و في تفاعل معهم من أجل إنتاج معايير السلوك أي انتاج الضوابط التي تحكم السلوكات و توجهها حتى لا تكون هذه السلوكات عشوائية و غير مضبوطة و الأهداف التي تكونت من أجلها المؤسسة تعمل على إيجازها :

من هذه التعاريف نستطيع أن نقول أن النسق الفرعي للثقافة بكل مظامينه (قيم معتقدات ، رموز، طقوس ،..الخ) يكمن دوره الأساسي في :

1- ضبط السلوكات والأفعال و توجيهها؛

2- تحقيق التناسق و الأنسجام داخل المجموعة البشرية المكونة للتنظيم ؛

3-تقديم أطر مرجعية لكيفية التعامل مع المشاكل الخارجية و كيفية حلها ؛

4- يمنح هذه المجموعة البشرية آليات الدمج والإنتماء تجعلها أن تكون قادرة على الاستمرار والبقاء رغم كل ما تضمنه من فوارق و عدم مساواة بين أعضائها.

الأشكال التقييمية لهذا النسق الثقافي :

بعدما أن تعرفنا على وظائف النسق الثقافي سواء في علاقته بالأنساق الفرعية الأخرى أو في علاقته بالنسق الكلي سنقوم الآن بتحديد المقاييس التي يتم على أساسها الحكم و تقييم هذا النسق و هذا حتى نتعمق في دوره و وظائفه ففي دراسة قام بها مجموعة من علماء النفس الاجتماعي الأمركيين (8) عن الأشكال التي ندرك و نحكم بها على الأشياء المحيطة بنا فتوصل هؤلاء إلى تحديد ثلاثة نماذج أساسية وهي :

1-سلم الحكم على الثقافة من منظور القيمة :

فهذا السلم مجاله يتراوح بين ما هو جيد وما هو سيئ, أي يمكننا من الحكم على الأشياء من منظور القيم الأخلاقية وعليه فإن النسق الثقافي الجيد في المؤسسة هو يثمن التركيز على المحيط و على النوعية و على الخدمة المقدمة للزبون ,و النسق السيئ هو النسق البيروقراطي الذي يقوم على احترام الإجراءات و القوانين والرقابة الإدارية و التسلسل الهرمي الكبير.

2- سلم التحكم على الثقافة من منظور القوة :

هذا السلم يترواح مجاله بين ماهو قوي وما هو ضعيف, و مرجعيته تتمثل في مميزات شدة التماسك و الوزن أي شدة إنسجام و تماسك هذا النسق مع المكونات التحتية التي تشكله من جهة, و وزن هذا النسق في قوة تأثيره على أفراده أو على الأفعال و الممارسات البشرية داخل المؤسسة لكن قوة هذا النسق و تماسكه لا يعني بأي حال من الأحوال أنه جيد , و القوة التي يتميز بها يمكن أن تكون سببا في انغلاقه على نفسه و رفضه لكل ماهو جديد وحديث.

3- سلم التحكم على الثقافة من منظور الديناميكية :

مجال هذا السلم يتراوح بين القدرة على الفعل والتأثير في الغير أو العجز أو الضعف و التأثر, فالنسق الثقافي بهذا المعنى إما يكون مميز بالديناميكية أو الحركة و سرعة المبادرة المبادءة و المخاطرة و إما أن يكون نسق سلبي عاجز منفعل .

فانطلاقا من سلم الحكم على الثقافة من منظور الديناميكية قام كل من الان كينيدي **A.KENNEDY** و ديال **E.DEAL**بوضع تصنيف لثقافة المؤسسة يتكون من أربعة أشكال لنسق الثقافة الديناميكي.

بحيث وضعا محوران : المحور الأول عمودي يمثل قيم قدرة الثقافة على التأثير والفعل من عدمه و يشمل على ثلاثة قيم و هي قدرة بطيئة أو قدرة سريعة قدرة غائبة أو عجز.

المحور الثاني أفقي يمثل مستوى الخطورة التي يمكن أن تترتب على أي قرار يتم إتخاذه و يشمل على قمتين و هما خطورة قوية وخطورة ضعيفة.

و انطلاقا من هذا نحصل على أربعة أصناف كما هو مبين في الشكل رقم 01 حيث نلاحظ ما يلي:

النموذج الأول : والذي تمثله الخانة رقم واحد هذا النسق الثقافي الذي يتميز بالضعف والعجز و هو النسق البيروقراطي الذي ليس له أي قدرة سواء على التأثير أو على المخاطرة و يطلق عليه نسق الإجراءات (مثل مصلحة المحاسبة في المؤسسة).هذه المصلحة همها الوحيد هو تطبيق الإجراءات و الفوانين المناسبة

النموذج الثاني : و الذي تمثله الخانة رقم 2 وهو النسق الذي يتميز بالقدرة السريعة في التأثير والتجاوب مع المحيط لكن قدرته على المخاطرة و المبادرة ضعيفة مثل مصلحة الإنتاج أو الهيئة المتكلفة بالإنتاج .

النموذج الثالث: والذي تمثله الخانة رقم .3 ويمثل النسق الثقافي الذي يتميز بالسرعة والقوة في آن واحد أي بالسرعة على التأقلم والقدرة على المخاطرة مثل المصلحة المكلفة بالتسويق داخل المؤسسة.

النموذج الرابع: والذي تمثله الخانة رقم4. وهو النسق الثقافي الذي يتميز بالقوة في المخاطرة والبطأ في التأثير أي تأثيره يكون على المدى الطويل مثل المصلحة المكلفة بالبحث والتطوير داخل المؤسسة.

إن هذه المقارنة التي تقوم على اعتبار أن الثقافة كنسق فرعي من النسق الكلي للمنظمة تنطلق في التصور البنياوي الوظيفي لبارسونز التي تأخذ التغيير على أنه آلية من آليات الضبط

الداخلي التي يقوم بها النسق الكلي في علاقته مع المحيط الخارجي، وبالتالي هناك تجاهل تام لنسق الفاعلين و لمدى قدرتهم على التأثير على هذا النسق لتغييره وتطويره فالفاعلين **les acteurs** داخل المنطقة سواء كأفراد ومجموعات مهنية كبير بامكانهم إلا الإمتثال والتجاوب الإجابي مع الضوابط الثقافية التي ينتجها هذا التنسيق الفرعي وإلا يعتبر انحرافا على النمط، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال حسب هذه المقارنة أن تصور نسق قيمي مغاير للنسق السائد وحتى ولو كان غير فعال، كما أن هذه المقارنة لم تنطلق من الثقافة على أنها نتاج لعمليات التفاعل والفعل الاجتماعي انطلاقا من المعاني التي يعطيها هؤلاء الفاعلين سواء للعلاقات القائمة أو الأفعال التي يقمون بها.

الثقافة كموجة للأفعال من منظور الفعل الاجتماعي :

عندما نتكلم على الثقافة كمحدد للسلوك أو موجه للفعل داخل المنظمة من منظور الفعل الاجتماعي يعني أن هذا التصور يختلف عن التصور النسقي الذي كنا قد علجناه في المحور السابق، متصور ثقافة المؤسسة من منظور الفعل يبحث عن السلوك والأطر المرجعية التي توجهه أو عن الفعل والمجالات التي يتحرك فيها ظل المنظمة الاقتصادية بصفتها مجموعة أو جمعية لها أهداف محددة وواضحة تسعى إلى تحقيقها من خلال التوليفة التي تشكلها بين الوسائل والأفعال وبالتالي تصبح المنظمة إطار للفعل الاجتماعي الجماعي والهادف تحكمه عوائق المنظمة كعون اقتصادي وكذا عوائق البناء الاجتماعي بصفته نسق اجتماعي.

أ – المؤسسة كعون اقتصادي : *

تعتبر المؤسسة الاقتصادية كعون اقتصادي **agent économique** لأن مهمتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات من أجل بيعها للغير, وللقيام بهذه المهمة تعمل على جمع وترتيب وسائل الإنتاج من معدات و وسائل تكنولوجية بطريقة منسجمة ومنظمة ,وعلى هذا الأساس يمكن إعتبارها نسق تقني في علاقته مع المحيط , فبقدر ما يكون هذا النسق التقني الاقتصادي نقطة عبور للتدفقات الداخلية والخارجية يتطلب تحليلها وفهمها من منطلق المعرفة الدقيقة لخصائص هذا المحيط ومكوناته سواء كانت تقنية اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية فالمنظمة علاقتها بالمحيط يمكن أن تكون منغلقة على نفسها مهتمة بسيرها الداخلي.**Son fonctionnement** وعندها تكون سلبية منفعلة إزاء هذا المحيط ويمكن أن تكون متأقلمة ويمكن أن تكون كذلك فاعلة ومؤثرة في هذا المحيط، عندها يتحدد لها مجال للتحرك والمناورة وتشكل لنفسها درجة من الاستقلالية عن هذا المحيط وعن العوائق التي ينتجها لها، فبوجود هذه الدرجة من الاستقلالية والتأثير يصبح هذا النسق التقني ليس فقط متأقلم ومتفتح على المحيط بل نسق يكون لنفسه أهداف وفي هذه الحالة يمكن أن نتكلم على استراتيجية المنظمة و المجال الاستراتيجي للمنظمة وسلطتها على المحيط ,وبهذه الأهلية تصبح المنظمة قادرة على المساهمة في تحقيق وإنجاز المشروع التنموي للمجتمع, لكن هذه المساهمة تتم في ظروف تنافس و التحالف و الصراع مع باقي الشركاء الآخرين فهذه العلاقة التفاعلية التي تؤسسها المنظمة تحدد في نفس الوقت درجة استقلاليتها عن المحيط ودرجة سلطة هذا المحيط عليها, فعلى اعتبار كل تقدم نستطيع أن نحكم على أي مؤسسة على أنها عون اقتصادي إذا استطاعت فقط, أن تظمن بقائها وتتحمل العوائق النوعية التي فرضها عليها هذا المحيط معتمدة في ذلك على خصائصها ومميزاتها الذاتية والأهداف التي حددتها لنفسها, لكن لا يمكن اعتبار المؤسسة أنها عون اقتصادي بل أنها كذلك بنية اجتماعية واقعية **un construit social**.

ب – المؤسسة بصفتها شكل اجتماعي ملموس :

تضم المؤسسة بصفتها نسق اقتصادي مجموعة من الأفراد أو المجموعات البشرية, لهم خصائص سوسيولوجية وثقافية مصنفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية هذا يعني هناك نسق لتنظيم اجتماعي متضمن لعلاقة السلطة والقيادة من جهة تقسيم للمسؤوليات والمهام بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية هي يعني :

1-أن المنظمة الاقتصادية منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكلت وصهرت من منطلق عقلانيتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها, و يختلف من حيث طبيعةالعلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤوليات عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية, كالأسرة, القبيلة ,العشيرة...الخ.

2- أن هذا النسق الاجتماعي الذي يشكل المنظمة الاقتصادية وشكله يختلف على باقي الأنساق الأخرى سواء النسق البيولوجي والنسق التقني لأن هذا النسق الاجتماعي له القدرة على التأثير في نفسه من أجل تغيير نفسه بنفسه[9]هذه الخصوصية التي يتميز بها النسق الاجتماعي تجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه كما رأينا في المقارنة السابقة التي أرادت أن تحدد النسق الكلي للمنظمة إلا بواسطة القواعد والمعايير, الرموز

التي يتضمنها النسق الفرعي للثقافة، بل يتحدد ويفهم ويعتبر بمدى قدره هذا النسق الاجتماعي على تغيير وإعادة تشكيل هذه القواعد والمعايير والقيم التي تحكم ال

سلوكات وأفعال أعضاء المنظمة, فالأنساق الاجتماعية بهذا المعنى هي الأفعال والنشاطات التي يمكن أن تتجاوز الضوابط والقواعد التي تحكم المنظمة ومن هذا المنطلق تظهر الأهمية لفهم الثقافة من هذا المنظور, لأنها تعبير عن القدرة على الفعل والتغيير وليس الكفاءة على الإمتثال والاستقرار والثبات فقط.

فدراسة المنظمة بصفتها تفاعل وفعل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة فكل مرة لا يقتصر على القيام بإحصاء فئات اجتماعية موزعة على بعض الخصائص المهنية والعمرية إلى أخره كما يتم في الديمغرافيا الوصفية بل يتمثل في البحث وتشخيص المعايير والقواعد التي تحكم مجال الممارسة الاجتماعية والتي تجعل من هذه الممارسات واضحة و يمكن فهمها والتوقع بها أن البحث عن القواعد والمعايير التي توجه الأفعال ويجعل لها معنى.

إشكالية فهم وتحليل الفعل الاجتماعي :

من منطلق أن المنظمة الاقتصادية إطار للفعل الاجتماعي الهادف هي عون اقتصادي و نسق اجتماعي فهذين البعيدين أو الوجهين اللذان يشكلان المؤسسة الاقتصادية يطرحـــان إشكالية كبيرة بالنسبـــة للدارسين، فهناك دراسات في تناولها للمنظمة ينطلق من الإشكالية التسييرية وعوائق البيئة المحيطة التي تواجه العون الاقتصادي متجاهلة بذلك النسق الاجتماعي التنظيمي , بكل مكوناته من علاقات السلطة والقيادة التي تربط بين الأفراد وعلاقات هؤلاء الأفراد بالمهام الذين يقمون بها وطموحاتهم الشخصية لأنهم مهما كان النسق التنظيمي المتميز بالدقة والصرامة يترك دائما بقصد أو بدون قصد مجالا للحرية والاستقلالية للأفراد المتواجدين فيه يتسللون منها لفرض أو تمرير استراتيجياتهم الخاصة، وهناك تصورات أخرى عكس هذه تنطلق مما يسميه **P.jarniou (10)**بنسق الفاعلين أي من الفاعلين المتواجدين داخل المنظمة وكل طموحاتهم والعلاقات التي تحكمهم متجاهلين بذلك متطلبات النجاعة والفاعلين التي يقتضيها هذا العون الاقتصادي حتى يحافظ على بقائه واستمراره، وكأن هذين البعدين وجهين منفصلين عن بعضهم البعض، و لا يشكلون واقعا واحداً الذي هو المنظمة، فتصور المنظمة بهذا الشكل يبين الإنفصام الذي تعاني منه بعض الدراسات والمقارانات العلمية في تناولها لواقع المؤسسة، ولمعالجة هذه القضية يرى **P.jarniou** أنه لابد من النظر للمؤسسة من زواية أخرى وهي اعتبارها مكان **un lieu** يتم فيه الفعل الجماعي ذوالغايات **finalisé** أي أخد المؤسسة كبنية اجتماعية واقعية وعمومية و ملموسة التي عليها أن تسير في نفس الوقت طموحات ومشاريع أعضائها أي نسق الفاعلين وأن تأخذ بعين الإعتبار العوائق التي تفرضها عليها وظيفتها كعون اقتصادي أو ما نسميه نسق الأفعال أو الإطار المرجعي للأفعال فالربط بين هذين النسقين لا يمكن أن يتم حسبه إلا إذا تم فهم وتحليل المؤسسة الاقتصادية على أنها فاعل اجتماعي **acteur sociale**.

أولا: في علاقة دائمة مع المحيط وتسعى على إقامة تحالفات وبناء استراتيجيات إزاء المنافسين الآخرين, من أجل فرض سلطتها عليهم, والحصول على الاستقلالية النسبية فسعي المؤسسة وراء الحصول على درجة من الاستقلالية والسلطة عن هذا المحيط بكل مكوناته يجعل منها بذلك وحدة سياسية **(11)** تتصارع وتتنافس ليس من أجل البقاء كما هو الحال بالنسبة للعون الاقتصادي ومن منظور المقارنة النسقية بل من أجل الحصول على سلطة تمكنها من فرض قيمها أو معاييرها على الشركاء المتواجدين في المحيط .

ثانيا: لابد من فهم المؤسسة كذلك, على أنها مجال سياسي أي مجال للفعل الاجتماعي للأعضاء المتواجدين فيها,و الذين في ظل عوائق البناء الاجتماعي القائم، وعوائق العون الاقتصادي يعملون للحصول على سلطة داخل المنظمة بدورهم, تعطي لهم مكانة تفاوضية مع المنظمة **(12)** كما يرى **ميشال كروزيه M.Crozier** ومع باقي الأعضاء الآخرين المشكلين للبناء الاجتماعي الداخلي.

محددات الفعل الاجتماعي في المنظمة :

كما أشرت سابقا أن المنظمة بصفتها فاعل **acteur** تتحرك في محيط و تواجه عوائقه، وبدورها انطلاقا من الاستقلالية النسبية و درجة السلطة التي تتمتع بها في علاقتها بهذا المحيط وعوائقه تنتج قيم ومعايير تعتبر معوقات للشركاء المتواجدين في هذا المحيط، وفي نفس الوقت هذه القيم والمعايير تشكل التزامات للأفراد المتواجدين بها, هذه الإلتزمات تترجم داخليا سواء في شكل قوانين، وشكل قواعد تنظيمية أو معايير توجه السلوكات والأفعال, بصفة عامة عندما نتكلم على الفعل الجماعي داخل المؤسسة فإننا نتكلم على علاقات اجتماعية وعلى تفاعلات تحكم هذه العلاقات أي على تضامن تحالف،

نزاع و صراع، ونتكلم كذلك على مجال تنظيمي يقنن ويحدد هذه العلاقات والتفاعلات وفق منطق خاص أو عقلنة خاصة و نتكلم من جهة أخرى عن قيم ومعايير توجه السلوكات غير المقننة وهذه المعايير سواء كانت تنظيمية أو كانت مهنية أي كإطار مرجعي لمهنة معينة أو نابعة من استراتيجية شخصية فإنها اختيارية توجيهية أي لا تتصف بالإلزامية مثل المجال التنظيمي المقنن وبهذا نستطيع أن نقول أن الفعل الجماعي الهادف داخل المؤسسة يتحرك ضمن ثلاثة أطر أو مجالات رئيسية فالتوليفة التي يختارها الفعل في علاقته بهذا المجالات الثلاثة تعطي له صيغة ثقافية معينة كما سنرى, وهذه المجالات هي00:

1-المجال أو الحقل التنظيمي l'espace organisationnel

إن ما يطلق عليه اصطلاحا بالمجال التنظيمي للمنظمة يشتمل على كل الوحدات الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تغطي كافة نشاطات المؤسسة، وطريقة ترتيبها وترتيب العلاقات الاجتماعية التي تتفاعل بداخلها, هذا الحقل بما يتضمنه من مكونات أي من توزيع رسمي للسلطات والمسؤوليات وتحديد للمهام والنشاطات ينتج عوائق للفعل الاجتماعي الجماعي تزيد وتنقص حسب :

- حسب طبيعة نشاط المؤسسة إنتاجي, تجاري, خدماتي, صناعي... الخ.
- حسب مستوى التعقيد و الصعوبة التي يتميز بها هذا النشاط, أو بلغة أخرى حسب درجة خلق و الإبداع الذي يتطلبها هذا النشاط.
- حسب درجة استقرار المحيط أو البيئة الخارجية.

هذه العوائق نستطيع أن نطلق عليها بالعوائق الموضوعية، غير أن مستوى هذه العوائق مرتبط كذلك بعوامل ذاتية وشخصية للمسيرين بثقافتهم وعقلنيتهم أي بنظرتهم وتصورهم لكيفية تنظيم وتسيير هذه المنظمة بمعنى آخر بنظرتهم لمجال الحرية الذي يتركونه للممارسات الفردية والجماعية داخل المؤسسة فإذا كان هذا المجال ضيق هذا يعني أن الحقل التنظيمي يحتل حيز كبيرا مقارنة بالحقل أو المجال القيمي في توجيه الفعل الجماعي ويعني كذلك بأن القاعدة القانونية التنظيمية الرسمية هي التي تحكم الفعل أي بكلمة واحدة هناك ثقافة بيروقراطية هي التي تقود سلوكات المسيرين في نظرتهم التسييرية.

2- المجال أو الحقل الثقافي المعياري l'espace Normatif

فيما يتعلق بهذا الحقل إنه يتشكل من مجمل المعايير المهنية والتنظيمية التي توجه السلوكات والأفعال لكنها لا تتسم بصفة الالزام كما رأينا, بل بطابع الواجب المهني والاجتماعي أو مقتضيات أخلاقيات المهنة أو الوظيفة, فالخروج عن القيم المهنية مثلا يؤدي إلى عقوبة اجتماعية وفق الضوابط الاجتماعية المهنية , وليس إلى عقوبة إدارية وإن حدث ذلك يمكن تفسيره من طرف الشخص المتعرض لها على أنه تعسف في حقه.

كما أن هذا المجال المعياري يمكن أن يكون موضوع نزاع أو صراع بين الأطراف المتفاعلة في المنظمة أي أن النزاع يكون بينهم حول المعاني والمقاصد التي تتضمنها هذه المعايير والتي يعمل الفعل الجماعي على تحقيقها و تجسيدها كأن يكون النزاع بين الفاعلين أو الأفراد في المؤسسة حول النجاعة والفاعلية كمعيار للفعل، فبعض الأطراف ترى أن النجاعة تتمثل في تخفيض التكلفة, وأطراف ثانية ترى أن النجاعة تتمثل في تحسين الجودة وأطراف ثالثة ترى أنها تتمثل في تحقيق النمو وتوسيع الإنتاج ..الخ فهذا النزاع حول المعاني هو الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى التغيير في المعايير والتدقيق في القوانين.

3- الحقل أو المجال الاستراتيجيespace Stratégique (13)

كما يرى عدد من علماء اجتماع التنظيم وخاصة **ميشال كروزيه** أن المجال التنظيمي مهما كان مشكلا تشكيلا دقيقا وجزئيا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحكم في كل الأفعال وأدق الجزيئات والممارسات التي تتم داخل المنظمة, وبالتالي إن ذلك يفتح المجال للأفعال لتكون موجهة بعوامل أخرى فالفعل الاجتماعي دائما يكون له سبب لوجوده أو هدف يسعى إلى تحقيقه حتى ولو كان هذا الهدف جزئيا وبسيطا ومن هذا المنطلق يرى كثير من علماء اجتماع المؤسسة "مثل **سان صوليو**R.Sainsaulieu ""**وآلان توران** **A.Touraine**" "**وكروزيه**" ، أن الفعل الاجتماعي يسعى إلى تحقيق استراتيجية داخل المؤسسة سواء كانت شخصية ذاتية تخص الأفراد المكونين للمنظمة أو تخص المنظمة ذاتها وترجمة لعقلنتها، فهذه العقلنة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها تشكل المجال الثالث الذي يتحرك فيه الفعل الجماعي الهادف والمنظم، فهذه الاستراتيجية الكلية والشاملة للمنظمة تتضمن بداخلها استراتيجيات تحتية أو فرعية تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية للمنظمة تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية انطلاقا كذلك من عقلنتها الجزئية, ونفس الشيء نستطيع أن نقول عن الأعضاء أو الفاعلين المتواجدين في المنظمة ،لهم استراتيجيات خاصة سواء فرعية مرتبطة بالاستراتيجية الكلية أو استراتيجية خاصة ومنفصلة عنها، أي منطلقة من الأهداف

الشخصية لهؤلاء الفاعلين, وهنا يكون تصادم بين الاستراتيجية الكلية وهذه الاستراتجيات الشخصية.

فمن هذه المجالات الثلاثة التي ذكرناها نستطيع أن نقول أن الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة يتحرك داخل ثلاثة مجالات وهي:

1)- المجال التنظيمي بما يتضمنه من قواعد وقوانين رسمية.

2)- المجال القيمي المعياري بما تتضمنه من معايير وقيم .

3)- المجال الاستراتيجي المنطلق من الأهداف الكلية والأهداف الجزئية.

والشكل رقم 02 .

يتضح من الشكل رقم 02 أن الفعل الجماعي يتحرك داخل المنطقة المخصصة له ذات اللون الداكن في الشكل أعلاه والتي تمثل تفاعل أو تلاقي للمجالات الثلاث في حسب **جرينو jarniou**. يمكن للعفل الجماعي أن يتحرك في المجال الثاني والثالث أي في المجال التنظيمي والاستراتيجي دون المجال الأول وذلك في حالة ما إذا كان الفعل الجماعي داخل المؤسسة يهتم بسير المنظمة دون الاهتمام بالغايات والمعاني التي تحملها أي حين تصبح الوسيلة هي الغاية كبعض المنظمات والمؤسسات التي تأخذ الطرق والوسائل التسيرية التي هي وسيلة على أنها غاية في حد ذاتها, وهنا يحتجب المجال المعياري الذي من المفروض أن يكون إطار مرجعي لهذه الطرق والوسائل التسييرية المختلفة وكما يرى الكاتب أن العلاقة بين هذه المجالات الثلاثة تكون طريقتين وهما:

1- بطريقة متصلة :

-أي أن تكون هناك علاقة متواصلة ومتوازنة بين هذا المجال فلا تستحوذ أي واحدة منها على السلوك أو الفعل بمفردها. فلا بد أن تكون القواعد التنظيمية والقانونية (المجال التنظيمي) منطلقة من المعايير أو محددة أو موضحة لها، وهما بدورهما لا بد أن يوجها ويحددا الممارسات الفردية والجماعية، وهذه الممارسات عليها من جهتها أن تعمل على تجسيد هذه القيم والمعايير (المجال المعياري) وتعمل على تطبيق قوانين التنظيم الرسمية. أي أن تكون هناك علاقة حلزونية ومتوازية بين هذه المجالات الثلاث في توجيه السلوكات و الأفعال في المنظمة.

2 – بطريقة منفصلة :

-في هذه الحالة يكون كل مجال من هذه المجالات الثلاث مستقل عن المجال الآخر ومنفصل عنه. فدرجة الإنفصال قد تصل إلى حد النزاع الذي تريد من خلالها كل واحدة منهم أن تسيطر على المجال الآخر ويجعله تابعا له. مثلا إن المجال التنظيمي إذا أراد أن يسيطر على باقي المجالات الأخرى وهنا تكون كل الأفعال تتحكم فيها القواعد القانونية الرسمية، أي تصبح البيروقراطية هي السائدة في المنظمة.

موجهات الفعل في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية:

تبين لنا من خلال دراستنا وتحليلنا لواقع المؤسسة الإقتصادية في الجزائر أن السلوكات والأفعال لا تتحكم فيها المجالات الثلاث السابقة بطريقة متصلة ومتوازنة. بحيث نجد أن القوانين التنظيمية والرسمية لا تأتي موضحة وشارحة لقيم ومعايير النجاعة والفاعلية، أي لا تأتي لتكريس الدور الوظيفي وفق معايير ومقاييس الجودة أو مقاييس الفاعلية. كما نجد أن السلوكات الفردية للعمال أو المسيرين على حد السواء تتحكم فيها الإستراتيجية الجزئية المنطلقة من الأهداف الخاصة لكل فرد فيها وليس من أهداف إستراتيجية جزئية من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة. أي أن الإستراتيجيات الفردية تعمل منفصلة عن الإستراتيجية الكلية للمنظمة ومتمردة عليها. هذه الإستراتيجية الفردية تنطلق من الأنا الشخصي وليس من أنا الجماعة أو أنا المنظمة. فهي في الحقيقة عبادة الأنا الفردي والقوة المحركة لسلوكات العمال في المؤسسة الاقتصادية.

فالسلوكات والأفعال التي تتحكم فيها الإستراتيجية الشخصية النابعة من المصلحة الذاتية تتم بدافع ما إصطلحت عليه في دراسة سابقة بـــ"السلطتية والزبونية **(Clientélisme)**" . فما هو إذن مفهوم هذين المصلحين؟

1- السلطتية (14)

بالنسبة لنا يعبر هذا المصطلح عن واقع متقهقر ومتدهور يفقد فيه التنظيم الإقتصادي أدنى مقومات إستمراره وأدائه لوظائفه لعدم قدرته على إنجاز الأهداف التي أنشأ من أجلها بالفاعلية المطلوبة، وذلك لغياب عوامل التضامن بين الأفراد المكونين له من أجل تحقيق الأهداف التي وجدوا من أجلها في المنظمة. بمعنى آخر عدم قدرة النسق الثقافي الفرعي،كما رأينا في المقاربة النسقية، على تحقيق أليات الدمج والضبط الإجتماعي في توجيه السلوكات والأفعال وفق متطلبات النسق الفرعي للاهداف، لأن وجود السلطتية كمنطق ثقافي وعقلنة شخصية موجهة لسلوكات وأفعال العمال داخل المؤسسة هو مؤشر

على إنتقال وعي الأفراد من مستوى أنا الجماعة أو أنا المؤسسة إلى مستوى أنا الفرد. فالسلطتية هي عبادة الأنا الفردي بحيث يصبح الفرد العامل لا يرى نفسه عضوا وجزءا من الكل بل يرى نفسه مركز هذا الكل أو يعمل على أن يكون مركز هذا الكل.

فالسلطتية لا تنفي الترابط الإجتماعي أو العلاقة الإجتماعية التي تقوم على المعاشرة والمآنسة **(La sociabilité)** ، لكنها تنفي أن يكون هذا الترابط أو هذه العلاقة توجهها قيمة وظيفية أو حضارية. فوجود هذه العلاقة يكون من أجل:

-تحقيق مصلحة ذاتية شخصية في المقام الأول؛

-حماية مصالح حصل عليها الفرد من وجوده في التنظيم.

وبالتالي إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة المؤسسة أو الجماعة المهنية التي يعمل معها إلى درجة لا يستطيع فيها أن يوفق فيها بين المصلحتين، فإنه يضحي بمصلحة المؤسسة أو الجماعة المهنية سواءا ذلك بصورة مباشرة وصريحة أو بصورة غير مباشرة وضمنية. فيصبح للفرد في هذه الحالة قضايا تخدم مصلحته الذاتية أكبر وأوسع وأهم من القضايا التي تخص دوره الوظيفي أو تعرقله.

فالسلطتية كبنية ذهنية أو كثقافة تنظيمية تشكلت وتطورت مع تطور نمط الإنتاج الصناعي في الجزائر، ولهذا نجد أن سلوكيات وأفعال الأفراد في التنظيم تتراوح بين مقومات الثقافة السلطتية ومقومات المجتمع المحلي حسب درجة إندماج كل فرد في هذه الثقافة أو تلك. ولكن مهما يكن من أمر فإن سلوكاتهم وأفعالهم تكون على حساب قيم ومقومات العقلنة الإقتصادية والدور الوظيفي المرتبط بها والذي يقتضي التضحية بكل ما هو آني مصلحي نفعي ذاتي من أجل ما هو مستقبلي جماعي حضاري. ففي الثقافة السلطتية تعطى المكانة والترتيب الإجتماعي داخل المؤسسة على أساس المهارة الشخصية وليس على أساس الجهد المبذول أو على أساس التفاني في خدمة غاية وأهداف المؤسسة. إذن تكون الأهمية للمكانة على حساب الدور والمهارة الفردية وعلى حساب الكفاءة الحقيقية، فتسود أولوية الحقوق على الواجبات. كما أن السلطة القصرية والضابطة لا تكون للعقلنة الإقتصادية القائمة على إختيار الوسائل المناسبة للأهداف المحددة من منطلق الإستراتيجية الكلية للمنظمة، بل تكون للعقلنة الذاتية القائمة على إختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف شخصية من منطلق الإستراتيجية الذاتية لا غير.

وعليه، فإذا كان كيان أي تنظيم عقلاني والأفعال فيه تتوقف على وجود الثلاثة مبادئ الأساسية وهي:(15)

أ – الهويـــــة : أي أن الفعل الإجتماعي لا بد أن ينطلق من هوية ليخدمها ويحقق أهدافها ومصالحها، والتي لا بد أن تكون في التنظيم الإقتصادي العقلاني متجاوزة لهوية الأفراد المتواجدين فيه

ب – المعارضة: الفعل الاجتماعي يأتي كذلك لمعارضة أو مصارعة كيانات أخرى والتي يجب أن تكون في التنظيم الاقتصادي العقلاني متجاوزة لحدوده.

ج – الشمولية : ويقصد بها مجموعة القيم أو القيمة الثقافية سواءا كانت حضارية تاريخية أو ظرفية و وظيفية والتي تعمل على توجيه السلوكات والأفعال للإفراد المتواجدين في التنظيم وتوحيدها لتشكل كيان أو بناء إجتماعي متكامل متضامن من أجل تحقيق الهدف. فيجب على هذه القيمة أن تكون متجاوزة لحقيقة الأفراد المشكلة له.

فالتنظيم الذي تسود فيه السلطتية تكون فيه هذه المبادئ الثلاثة كلها متطابقة لا تتجاوز أي واحدة منها، وباي حال من الأحوال، حدود الذات الفردية أو الذوات الفردية المشكلة للتنظيم الإقتصادي التي تعمل إلا على تحقيق السلطة الذاتية. فعندها يفقد التنظيم نظامه وتضامنه الداخلي، أي يفقد الدمج والضبط الإجتماعيين، كما رأينا في البداية، وينشأ بذلك مصادر الحكم والقيادة وعوامل الترتيب الإجتماعي ليصبح منبعها المكانة الهرمية المكتسبة عن طريق الزبونية والمهارة الشخصية وليس الدور الوظيفي والتاريخي.

2 – الزبونية :

يستعمل مفهوم الزبونية **(Clientélisme)** كثيرا في الكتابات الصحفية في الجزائر ولم يتم تناوله بالدراسة والتحديد من طرف علماء الإجتماع إلا قليلا، لذا بقي يكتنفه بعض الغموض. فنجد أول إستعمال علمي له في الدراسات السوسيولوجية في الجزائر عند "بيار بورديو"(16)، وما نستشفه من كتاباته أن الزبونية، كغيرها من القيم الإجتماعية والثقافية الأخرى، تقود السلوكات والافعال في مجموعة إجتماعية معينة لتكريس روح التكافل والتضامن الإجتماعي فيها بدون حسابات إقتصادية لدى أفراده. إذن فهي قيمة ثقافية تعتبر ألية من آليات الدمج الإجتماعي لخدمة الروابط الإجتماعية في شكلها الخام القائم على الرابط الدموي ولخدمة هذا الرابط والعمل على إستمراره وبقائه. فوجود الزبونية بهذا المعنى يعتبر كقيمة عادية تجعل من الأفراد فيه يسخروا لخدمة بعضهم البعض والعمل على تحقيق مصالح بعضهم البعض شيئا مقدسا كقداسة العلاقة الدموية التي

تربطهم. فالزبونية بهذا المعنى تنطلق من العلاقة الإجتماعية وتنتهي إليها.

أما في الإستعمالات العلمية في الدراسات السياسية والأنثروبولوجية، نجد أن لمفهوم الزبونية معنى آخر.

أ– الدراسات الأنثروبولوجية (17)

تستعمل الدراسات الأنثروبولوجية الزبونية "على أنها نمط أو شكل لعلاقة إجتماعية تربط بين الأفراد أو بين فرد ومجموعة كاملة تقوم على اساس الواسطة **(Médiation)** وأنها ميكانيزم لمجتمع معقد يقوم على أساس الواسطة". نستنتج من هذا التعريف أنها خرجت عن طابعها الخام كقيمة إجتماعية عادية لمجتمع محلي لتدخل ضمن قاموس المصطلحات العلمية، والتعبير عن واقع إجتماعي وثقافي في علاقته سواء مع واقع إجتماعي وثقافي آخر يتصف بالتطور والتقدم أو مع واقع نظري نابع من هذه الثقافة المتطورة. وبالتالي أصبحت الزبونية لا تتحدد بالنسبة لقيم المجتمع المحلي وعاداته ومعتقداته، بل بالنسبة لقيم مجتمع آخر وهو المجتمع الرأسمالي والذي من مقوماته الأساسية أنه لا بد على الأفعال الإجتماعية أن تتم وفق مقومات العقلنة الإقتصادية الراسمالية وليس بدافع مقومات ثقافية وإجتماعية.فعلماء الأنثروبولوجيا يدرسون الزبونية من وجهة نظر علاقة الثقافة التقليدية المحلية الزائلة والتي لا بد ان تزول بالثقافة الراسمالية الحديثة المتطورة السائدة عبر المعمورة والتي لا بد أن تسود في هذه المجتمعات، ومن رواد هذا الإتجاه في الجزائر نجد "بيار بورديو". ولهذا فإن إستعمال الزبونية من منطلق هذا المنظور، على عكس الإستعمال السابق الذي ينظر لها على أنها قيمة إجتماعية عادية، بل على أنها مؤشر سلبي يدل على إستمرار قيم وعلاقات المجتمع المحلي في محيط ومجال الذي من المفروض أن تسود فيه قيم وعلاقات حديثة أساسها وقوامها العقلنة الإقتصادية لا غير، لأن وجود قيم الكرامة والشهامة والتكافل الإجتماعي إلى غير ذلك من القيم الإجتماعية الأخرى يصبح أمرا لا معنى له في مجال المؤسسة الصناعية الرأسمالية الحديثة. فالزبونية كقيمة ثقافية وإجتماعية تكرس الوساطة بدافع دموي وثقافي او إجتماعي وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث تتناقض تماما وروح الثقافة الإقتصادية الرأسمالية والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الإقتصادية بين العامل من جهة ورب العمل من جهة ثانية. فالأول منفعته تتمثل في تعظيم أجرته والثاني تتمثل في تعظيم إنتاجية العامل.

ب– الدراسات السياسية :

كان الاستعمال الثاني لمفهوم الزبونية في العلوم السياسية وذلك في دراسة المؤسسة السياسية وممارساتها المختلفة من أجل فرض نفسها وسلطتها كمؤسسة حديثة على المجتمع المحلي. وعلى هذا، فإن الزبونية تستعمل كمفهوم للدلالة على المناورات التي يمكن أن يقوم بها حكم سياسي معين إزاء مجتمعه.(18) مفهوم الزبونية بهذا المعنى إنتقل من مصطلح للدلالة على ممارسة إجتماعية ليصبح كمصطلح للدلالة على ممارسة سياسية تقوم بها سلطة سياسية معينة. ولهذا نجد أن "برينو إتيان" يعرفها على انها ميكانيزم يستعمل من طرف السلطة لدمج مجموعة هامشية(19) أو محيطية **(Périphérique)** والتي لها نسقها الثقافي الخاص الذي يوجه سلوكاتها وأفعالها. ولذا، فالزبونية تستعمل من طرف النخبة السياسية التي تسيطر على الدولة والأمة من اجل فرض نسقها الخاص من القيم, ولتدعيم سلطتها وسلطانها كذلك. فالزبونية أخذت هنا شكل المحاباة السياسية تتم وفق علاقة تبادلية بين مركز القرار او السلطة وباقي المجتمع. وكأن المركز يقدم للمحيط شيئا يحتاج إليه, مستحقا أو غير مستحق مقابل حصوله من هذا المحيط ومن أفراده على قدر من الخضوع والإمتثال. وحسب هذا التعريف فإن الخضوع والإمتثال تحتاج لهما السلطة المركزية من أجل غرس قيم ثقافية حضارية تؤمن بها هي دون بقية أفراد المجتمع، وذلك بهدف إحداث التغيير الإجتماعي المنشود والذي يحمله مشروع هذه النخبة السياسية. فبالنسبة إليه إن الزبونية ما هي إلا وسيلة في يد قوة مركزية عقلانية متطورة متشبعة بقيم الثقافة أوروبو مركزية تقوم بواسطتها بتجسيد علاقة إجتماعية متطورة غير التي كانت، ليس عن طريق التناقض الحضاري المباشر غير المقصود بل عن طريق الممارسة السياسية ومناوراتها.

فالمؤسسة السياسية الحديثة عليها أن تستعمل قيم المجتمع المحلي من أجل تحقيق الإندماج السياسي على حساب البنيات الإجتماعية القديمة وغرس مبادئ الثقافة الحديثة. فالزبونية هنا تنتقل من وسيلة للمحافظة وإستمرار قيم المجتمع المحلي إلى وسيلة سياسية من أجل القضاء على هذه القيم وإحلال قيم أخرى حديثة محلها، وذلك عن طريق الواسطة أو الوسطاء الذين ينتمون إلى المحيط ويحومون حول المركز، أي القريبين من ثقافة المركز. يقول "إتيان برينو" بهذا الصدد "إن الوسطاء الذين يحومون حول الدولة يعملون على تسيير الجهاز أو النظام بواسطة الزبونية والممارسات الأخرى المترتبة عنها والتي تعمل على تنمية وتطوير ميكانيزمات الإندماج السياسي الذي يهدم القيم السابقة".(20) نستنتج من هذا أن الزبونية هي وسيلة أو آلية من آليات الدمج الإجتماعي في ثقافة حديثة متطورة، أي انها تستعمل من طرف التنظيم

العقلاني الحديث كوسيلة من أجل غرس قيم الثقافة الحديثة والمتطورة.

هل نستطيع أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الزبونية كوسيلة تقليدية أو مستمدة من المجتمع التقليدي أنها تعقلنت؟ أي أصبحت هي الوسيلة المناسبة لهدف وغاية أخرى غير تلك التي كانت تعمل لإنجازها في المجتمع التقليدي كما رأينا. أو العكس هو الذي حصل؟ بحيث أن الأهداف التي يحملها مشروع التحديث هي التي تغيرت أو إنحرفت وبذلك الزبونية أصبحت تستعمل من أجل تجسيد أهداف أخرى؟ بمعنى أن الزبونية لم تعد تستعمل لغرس وتجسيد قيم المجتمع التقليدي وفي نفس الوقت لم تتمكن من غرس قيم المجتمع الصناعي أو العمالي الحديث؟

في إعتقادنا، ومن خلال ملاحظاتنا الميدانية لواقع المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، تبين لنا أن الفئة القيادية والمسيرة لها وقعت في عدة تناقضات، من ضمنها التناقض بين متطلبات الثقافة الرأسمالية الحديثة ومتطلبات تكريس السلطة الذاتية. فهذا الصراع والتناقض لو حسم على مستوى الممارسة التسييرية القيادية لصالح القيم الثقافية الرأسمالية لتعقلنت الوسائل والممارسات التي تقوم بها الفئة العمالية. لكن المعطيات الميدانية تؤكد أن الحسم كان لصالح متطلبات تكريس السلطة الذاتية، وبذلك تدهورت القيم و لم تعد ثقافة المؤسسة هي التي تحكم الأفعال والسلوكات، بمعنى آخر لم يعد النسق الفرعي للثقافة في خدمة النسق الفرعي للاهداف و لم تعد هناك علاقة وظيفية بين هذين النسقين الفرعيين، هذا من منظور المقاربة النسقية التي تطرقنا إليها في البداية. كما أنه لم تعد هناك علاقة متصلة ومتوازنة بين المجال الثقافي والمجال الإستراتيجي والمجال التنظيمي، بل اصبح هناك إختلال في هذا التوازن بسيطرة المجال الإستراتيجي الجزئي المنطلق من مصلحة الأفراد المتواجدين في المؤسسة على باقي المجالات الأخرى، وهذا من منظور مقاربة الفعل الإجتماعي.

وبالتالي لم تعد الزبونية كوسيلة في خدمة الثقافة الحديثة أو في خدمة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، بل لخدمة اللاعقلية أو لخدمة ما إصطلحنا عليه بالسلطتية. وعليه فالزبونية بالنسبة إلينا جاءت لتكريس علاقات إجتماعية تتم في شكل تبادل "سلعي" (خذ وهات) في المؤسسة الإقتصادية الحديثة التي هي مجال لهذه العلاقة. فهي وسيلة أو طريقة ليست لتنمية وخدمة الهدف الذي من أجله وجد الأفراد في المؤسسة، بل لخدمة وتنمية وتوسيع هامش المناورة ورصيد السلطتية للأفراد فيها، بالرغم من أن السلطتية هي القوة المحركة للعلاقات الإجتماعية في تنظيم ما. فالزبونية تمنح بدورها للسلطتية إمكانية وجودها وإستمرارها وتنميتها، فالعلاقة بينهما إذن هي علاقة تلازم بحيث تشكلان معا نظاما دياليكتيكيا ديناميكيا مكلف وغير إقتصادي، لأن إستعمال الزبونتية في المؤسسة الإقتصادية يعمل على تأسيس لشكل إجتماعي أو بناء إجتماعي على أساس الحافز المادي المباشر أو غير المباشر، وغالبا ما يكون هذا الحافز من أجل شراء الخضوع والإستسلام لشخص السلطتية وليس للتنظيم ككل.

وبالتالي ليس لنا ثقافة مؤسسة بالمفهوم الإصطلاحي الذي رايناه عند **E.H.SCHIEN** وآخرون، بل لدينا ثقافة أفراد داخل المؤسسة التي تؤطرها وتوجهها الإستراتيجيات الذاتية الخاصة بأصحابها، وهذا ما يميز المؤسسة الإقتصادية العمومية في الجزائر.

الشكل رقم (01) نماذج النسق الثقافي من منظور الحكم على مستوى الديناميكية

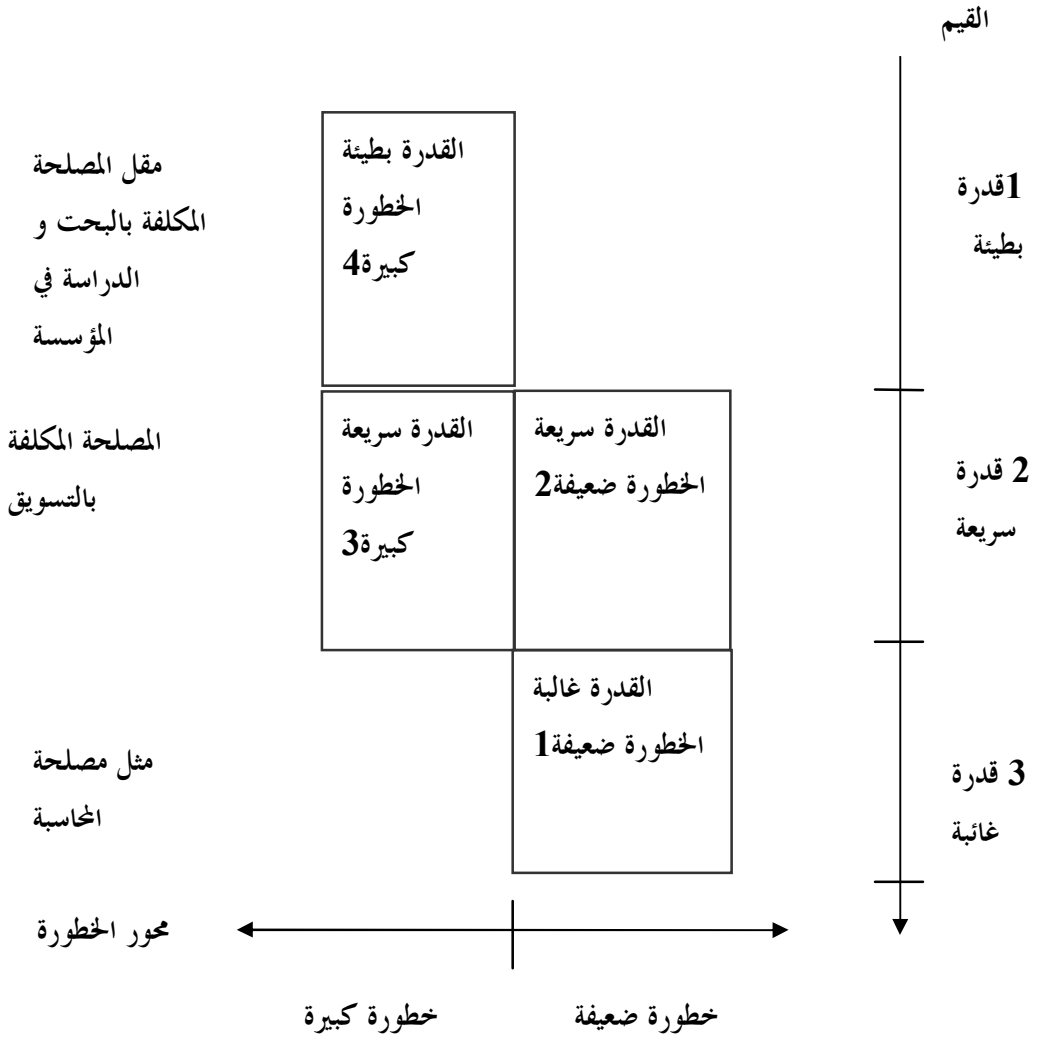

المصدر: بتصرف من Marc BoscheR.F.G.1984.P36

الشكل رقم (02) التقاطع بين المجالات الثلاثة

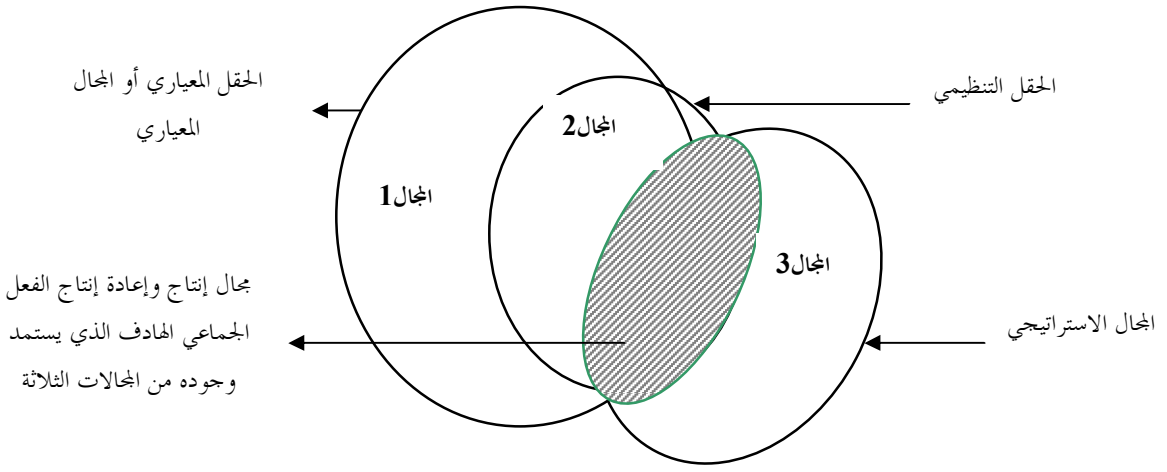

المصدر : D. Jarniou, Page 63.

الهوامش والمراجع :

(1)-Maurice thevenet, (la culture en neuf questions) in revue française de gestion n° 47.48 1980 p16

(2)- Maurice thevenet. Implication des personnes dans l'entreprise 3 eme colloque euro maghrébin des ressources humains Alger novembre 1999p .15à 16

3-IDEM p18-20

(4) دار الغرب للنشر و التوزيع 1998, الجزائر, الطبعة الاولى,بوفلجة غيات. القيم الثقافية و التسيير

5- Maurice thevenet, la culture en neuf questions opcit p12

6- IDEM. P 08

7-Pierre Morin –Eric de la vallée, le manager à l'écoute du sociologue, Paris, ed, organisation 2000 p 41

8-Bru UTTL. the corporate culture fortune n°17 oct 1983 p.p 60à 70

9-Marc Bosche. coroporate culture la culture sans histoire in revue française de gestion n° 47.48 1980 p32

1015-Alain-Touraine. Pour la sociologie Paris, ed du seul 1974 p 97

11-Pierre Jarniou. L'entreprise comme système politique Paris ed p u f 1981pp 46-47

12--IDEM p16-20

13-Michel Crozier. et E Freidberg ; l'acteur et le système Paris ed du seul 1977

14-Jarniou. opcit p.p 62 à 63

15-بن عيسى محمد المهدي مقارنة سوسيولوجية لتحليل ازمة التنظيم الصناعي في الجزائر مجلة العلوم الاجتماعية المركز الجامعي بورقلة العدد رقم 1 198 ص ص 59-74

16-Alain-Touraine. Sociologie de l'action Paris ed du seul 1965

17-P. Bourdieu et collectif travail et travailleurs en Algérie Paris ed mouton co 1963

18-Etienne Bruno. Algérie culture et révolution Paris éd du seuil 1977p.p91-92

19- P. Bourdieu. et collectif opcit

20-Etienne Bruno. opcit p92

21-Michel Crozier. le phénomène bureaucratique ed de seul paris 1963 p229.

الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة

الأستاذ زغدار أحمد – جامعة الجزائر

تمهيد: تنامي الاهتمام في الفترة الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وما ترتب عن ذلك من تزايد جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

ففي ظل انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض من جراء عولمة الاقتصاد تزايدت حدة المنافسة على المستوى الدولي، الأمر الذي يستدعي من مختلف المؤسسات اعتماد طرق تحميها من مخاطر هذه المنافسة التي تهددها بالزوال، وذلك مشروط باكتسابها قدرة تنافسية تسمح لها بالبقاء في ميادان عملها. وفي هذا الصدد نجد أن التحالفات بين المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي تعتبر سبيلا هاما ضمن مجموعة من السبل، تشمل بالإضافة إلى التحالف استراتيجيات الشراء والدمج، تسمح للمؤسسة بمواجهة هذه المنافسة.

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا خطة تتكون من محورين. المحور الأول فيها خصص للتعريف بمختلف المفاهيم المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البلدان المستقبلة له. أما المحور الثاني فنناقش من خلاله أثر الاستثمارات الثنائية في دعم القدرة التنافسية الداخلية والخارجية لمؤسسات البلدان المستقبلة.

المحور الأول : التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البلدان المضيفة

عرف الاقتصاد العالمي منذ ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 01/01/ 1995، ازدياد ظاهرة تدويل العملية الإنتاجية وعولمة رأس المال بفعل زيادة التحرر الاقتصادي الذي يعتمد التبادل التجاري فيه على آلية السوق وحركة رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات، فتحول الصراع العالمي إلى منافسة اقتصادية للسيطرة على أسواق العالم. وضمن هذا التوجه الجديد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة، باعتباره وسيلة هامة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عولمة الاقتصاد.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية. فقد تسبب أزمة المديونية الخارجية الدولية عام 1982، وتوقف المكسيك والأرجنتين وفنزويلا عن دفع أعباء ديونها، في انحسار حركة الإقراض الدولية بعد أن كانت قد لعبت دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات بالدول النامية خلال فترة السبعينات. وهكذا أصبح لاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومن بينها الجزائر.

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (Joint Venture) أو يسيطرون فيها على الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية، الذي يعني تملك بعض الأوراق المالية لا تسمح بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري. وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل، باستقرار كبير ، وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية. [1]

إن تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الأخير من راجع إلى ما يلي: [2]

أ ـــ إن إصلاحات الاقتصادية التي تمت في العديد من الدول النامية، والتي ترمي إلى إحلال آليات السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وتتجسد في شكل تحرير التجارة والاستثمار وأسعار الصرف، وتسارع برامج الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والحد من دور الدولة

من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، هي إصلاحات تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلجأ الشركات الدولية إلى استخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول المضيفة.

ب ــ الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى مثل التكتل الأوروبي، والنافتا، والآسيان وغيرها، وهي تكتلات لها سياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى مما قد يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمار إلى الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات أو أخرى مماثلة.

وكنتيجة لما سبق فقد قامت الدول النامية بتبني سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ استثماري ملائم، قانونيا، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، باعتبار هذه العوامل على درجة كبيرة من التداخل، يسمح تآلفا الجيد بجلب الاستثمار الأجنبي. وتتم عملية توفير هذا المناخ الاستثماري من خلال إصدار قوانين تخص معدلات الصرف، مزايا الموقع، تكلفة العمالة، حوافز الاستثمار، حرية تحويل للأرباح، الإعفاء من الضرائب... التي تسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل وجود منافسة دولية في هذا المجال، وهذا بعد أن أصبح الاعتقاد سائدا بأن التدفقات المالية، المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، هي المحرك الضروري للتعجيل بسير النمو الاقتصادي. (3)

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تتبع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، وتكون في الجزء الأكبر منها أموالاً خاصة. فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود، في فترة سابقة، يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة، فإن الأمر لم يعد كذلك اليوم، إذ أن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود هي أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الاستثمار، ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد الفرص الجيدة.

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

1 ــ الاستثمار الثنائي:

هو شكل من أشكال التعاون، يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي. أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالباً ما يكون مستثمرا خاصا. وتفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة، التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.

لقد نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح.

وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

2 ــ الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبر من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة. كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها. وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود، ولم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر و لا استعمال العديد من العمال في البلد المضيف، بل صارت

الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد خبرات ومهارة مسيرين موجودين في الشركة الأم، الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد.

ويمكن أخذ فكرة عامة عن وزن وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالقول بأن عدد هذه الشركات بالعالم قد ارتفاع من 33600 شركة أم لها 174900 فرع سنة 1990 إلى 65000 شركة أم لها 850000 فرع خلال سنة 2001. [4] وقد ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا من 203.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 865 مليار دولار سنة 1999 منها 208 مليار دولار للدول النامية.

3 – المناطق الحرة وتطور الاستثمار المباشر

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين. وكخطوة أخرى نحو مزيد من تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاقية دولية تتيح ظروفاً ومناخاً أفضل لإيجاد بيئة مناسبة للمستثمرين في الدول المضيفة.تقوم هذه الاتفاقية على تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار، تحقيق مستويات عالية لحماية المستثمرين وتوفير آلية لتسوية وفض المنازعات. وتعد هذه الاتفاقية بمثابة أداة مهمة تدعم وتعزز اتفاقية التجارة والاستثمار التي تمت في جولة أوروغواي.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة: [5]

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي أسهمت في الإسراع بعمليات العولمة (عولمة الإنتاج، الاستهلاك المالية)، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول. كما أسهمت العولمة في إحداث تغيير في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر. و يمكن توضيح ذلك بالتعرف على مظاهر هذا التغير.

1 ــ تغير هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مجموعات دول العالم:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم تغيرا معتبرا كما يظهر من خلال الجدول رقم (1) الذي يتضح من خلاله ما يلي:

أ ــ تغير هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يظهر بوضوح في قيام بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوافدة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بـــ 37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (89- 1994). كما حدثت أكبر زيادة في هذه التدفقات في شرق آسيا، حيث شهدت هونغ كونغ ازدهارا غير مسبوق، إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها حوالي 64 مليار دولار خلال عام 2000 لتصبح أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية. [6]

ب ــ على الجانب الآخر، فقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من بلدان آسيا والمحيط الهادي خلال عام 2000 لتصل إلى 85.3 مليار دولار مقارنة بـــ 20.3 مليار كمتوسط سنوي للفترة (89-1994). وكانت هونغ كونغ أهم مصدراً لهذه التدفقات، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها 63 مليار دولار خلال عام 2000، وهو ما يؤكد زيادة مساهمة الدول النامية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبارها من الدول المصدرة له، وأيضاً على تغير الصورة التقليدية التي كانت تشير إلى انتقال رأس المال والخبرة دائماً من البلدان الصناعية المتقدمة فقط. [7]

2 ــ زيادة عدد الدول المصدرة والمستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بات عدد الدول المعنية بتدفق لاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بكثير مما كان عليه في السابق. وبخصوص ذلك لوحظ بالنسبة للفترة 1985 و 2000 [8] ارتفاع عدد الدول المحصلة على متوسط سنوي يزيد عن مليار دولار من 17 دولة (من بينها عدد من الدول النامية) في منتصف الثمانينات إلى 51 دولة (منها 23 دولة نامية) في نهاية التسعينات. أما فيما يخص التدفقات الصادرة (الخارجة)، فقد استثمرت 23 دولة (منها 11 دولة نامية) أكثر من مليار دولار حتى نهاية التسعينات مقابل 13 دولة (منها دولة نامية واحدة) في منتصف الثمانينات. وفيما يخص الاستثمارات بالجزائر فيمكن إبرازها اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)، إذ نجد أن

الاستثمارات الكلية للجزائر بلغت سنة 2004 مبلغ 5.83 مليار دولار أمريكي.

3 ــ تغير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية: (9)

الملاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بالدول المضيفة عرف تغيرا. فقد اتجهت نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات المرتبطة بالتجارة مثل الخدمات المصرفية والتأمين والملاحة، وخدمات الوكالات مثل البحوث والاستشارات المالية... وزادت مساهمته فيها من 25% في السبعينات إلى 40% في منتصف الثمانينات، وقد شكلت الخدمات في سنة 1999 أكثر من نصف مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المتقدمة، وقرابة ثلث ذلك الاستثمار في الدول النامية، بينما اتجهت نسبة أقل من هذه التدفقات إلى قطاع الصناعة والتعدين، وهو ما يشير إلى أهمية قطاع الخدمات في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعود إلى التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 ــ تغير هيكل الإنتاج المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

كما لوحظ أيضاً تغير هيكل الإنتاج المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فبعد أن كان هيكل الإنتاج الأفقي هو الشكل المفضل بالنسبة لهذه الشركات، نجد على النقيض من ذلك، وفي ظل التوجه العالمي نحو إجراء المزيد من سياسات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، والتقدم والانتشار التكنولوجي السريع، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية (الأسواق الإقليمية)، أصبح هيكل الإنتاج الرأسي هو الشكل المفضل لهذه الشركات، وضمنه تقوم الشركات متعددة الجنسيات باحتكار جزء كبير من مراحل الإنتاج من المادة الأولية إلى المادة النهائية، بما يمكنها من الحصول على امتيازات اقتصادية خاصة بالاستفادة من أسعار التبادل بين مختلف الوحدات المكونة للمشروع. (10)

من ناحية أخرى نجد أنه من بين أشكال الإنتاج المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، هناك هيكل الإنتاج التكاملي (التمركز التكاملي)، وفيه تدخل الشركة متعددة الجنسيات في عدة قطاعات متنوعة للسيطرة ومن تم الحصول على امتيازات اقتصادية ناتجة عن حقوق الملكية تمكنها من التحكم في عدة قطاعات اقتصادية معاً"، مما يؤكد القول بوجود هيكل إنتاج عالمي جديد.

5 ــ تغير القوى الدافعة لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرفت القوى الدافعة لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرا مع مرور الزمن. فبعد أن كانت الموارد الطبيعية وانخفاض تكلفة العمل، ودرجة الانفتاح، والنمو الاقتصادي، وهيكل التمويل...الخ من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ظهر دافع التكتل الاقتصادي كعنصر مهم ومحدد، وذلك بهدف الوصول لأسواق إقليمية تزيد من حجم السوق، وفرص الربحية بدلاً من التعامل مع أسواق منفردة.

6 ــ النمو المتزايد للشركات متعددة الجنسيات كبيرة الحجم:

يعد أيضاً النمو المتزايد للشركات متعددة كبيرة الحجم من أهم أشكال التطورات الحديثة في أنشطة الإنتاج الدولي، وكذلك ظهور كثير من الشركات دولية النشاط صغيرة ومتوسطة الحجم والتي دخلت حلبة العالمية وأطلق عليها شركات عالمية نظراً لدورها الهام في التأثير على مستويات التوظف والناتج والتمويل بالدول المضيفة.

رابعاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية: (11)

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدرتها التصديرية والمساهمة في سد الفجوة المحلية بين الاستثمار والادخار، وخلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة.

هذا وقد بحث Dunning العلاقة بين الاستثمار والتنمية اعتمادا على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل. وقد صنف العلاقة بين الاستثمار والتنمية في أربع مراحل.

ويرى دونينغ Dunning من خلال دورة الاستثمار والتنمية أنه يمكن توقع أن تجذب دولة ما لاستثمارات إذا تحققت لها المزايا التالية:

ــ إذا كانت غنية بالمواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية.
ــ إذا توافرت لها سوق محلية متسعة.
ــ في حالة توافر بيئة أساسية وإطار قانوني ومؤسسي مناسب.
ــ إذا لم يكن للشركات بهذه الدولة مزايا احتكارية تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية. (12)

المحور الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام تحالفات استراتيجية تعزز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية

إن الاستثمار الأجنبي، عندما يأخذ شكل استثمار ثنائي، والذي يمثل شكلا من أشكال التحالف ما بين رأس المال على المستوى العالمي، سيتيح الفرصة للطرف الوطني لتحقيق جملة من المزايا تسمح له بدعم موقعه التنافسي في ظل اقتصاد عالمي أصبح، في ظل ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة، لا يتيح مكانا كبيرا للصغار.

وسنعمل فيما يلي على حصر مفهوم التحالفات الإستراتيجية وأثره على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، سواء في الأسواق الداخلية أو في الأسواق الخارجية، ودور رأس المال الأجنبي في دعم تلك القوة التنافسية والآثار الأخرى التي تترتب على هذا النوع من الشراكة.

ـــ تعريف التحالف الإستراتيجي

يمكن القول أن التحالف الإستراتيجي في معناه البسيط هو تعاون ما بين طرفين على الأقل. ويمكن القول أن تعاريف التحالف متعددة، وذلك بسبب اختلاف زوايا النظر إلى مسألة التحالف واختلاف نقاط التركيز بالنسبة لكل تعريف. وسنعمل في هذا الجزء من البحث على تقديم جملة من التعاريف التي تناولت موضع التحالف مع إبراز الاختلافات الموجودة بينها وأسبابها، لنحاول بعدها الخروج بتعريف شامل قد يصلح لإعطاء نظرة عامة عن مفهوم التحالف.

فبالنسبة مونت (Mount) التحالف هو اتفاقيات بين شركات بغرض تحقيق النفع من الابتكارات والاختراعات الحديثة المتحققة في قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي. [13]
نلاحظ أن هذا التعريف الضيق قد ركز على التحالف التكنولوجي الذي تسعى إليه المؤسسات بغرض تطوير قدرتها التنافسية.
من جهته يرى تومسون (Thompson) أن التحالف هو اتفاق تعاون ما بين شركات تعمل في نفس القطاع. هذا الاتفاق يخص جانب البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج، كتصنيع مكونات منتجات أو تجميع منتجات مشتركة، التسويق. الملاحظ أن هذا التعريف يخص مجال واسع من نشاط المؤسسات، بحيث يتبين من خلاله أن المعاملات التي تتم ما بين المؤسسات المتحالفة تختلف في طبيعتها عن المعاملات التي تتم ما بين مؤسسات لا تربط بينها علاقة تحالف، حيث نجد أن نوع العلاقات بين الشركات المتحالفة تقوم على التعاون وتبادل الخبرات قصد الاستفادة أكثر من مزايا هذا التعاون. لكنه من اللازم القول أنه رغم اتساع هذا النوع من التعاون إلا أنه يبقى دون حالة الإندماج الكامل. [14]

إلا أن هناك اتجاه آخر ينظر إلى التحالف كنوع من التكامل يتم في مجال محدد. وفي هذا الإطار نجد أن كل من جولدن و دولينغر (Golden & Dollinger, 1993) يعرفان التحالف بأنه عقد بين شركتين أو أكثر يرمي إلى تحقيق نوع من التكامل والعمل على تنسيق في مجالات عدة مثل الإعلان، الشحن... مع بقاء كل طرف حر غير خاضع للطرف الآخر. وكهدف فإن هذا التعاون يرمي إلى تجاوز نقاط الضعف التي تميز كل شركة بمفردها، ومن تم اكتساب نقاط قوة جديدة تسمح لها مجتمعة مواجهة المنافسة المفروضة عليها من أطراف أخرى. مع العلم أن هذا النوع من التحالف قد يشمل مجالا محددا من مجالات نشاط الشركتين أو الشركات المتحالفة. [15]

من كل ما سبق نخلص للقول أن التحالف هو عبارة عن اتفاق بين طرفين أو أكثر يتحقق في ظل احتفاظ كل طرف من أطراف التحالف بخصوصياته التي تجعله يتميز عن غيره من الحلفاء. [16] ويتم بموجب هذا التحالف الاستفادة من القدرات الذاتية لكل طرف بشكل يسمح للأطراف المتحالفة من تحسين قدراتها التنافسية في مجال عملهما، وذلك من خلال بتفادي أوجه القصور التي يميز عملها بشكل منفرد، وهو ما يسمح لها بزيادة فعاليتها، بشكل يسمح لها بتخفيض تكاليفها الإنتاجية أو زيادة حصتها داخل السوق التي تعمل فيها. مع العلم أن التحالف يقتضي تقييما دوريا قصد تفادي الأخطاء من أجل تحسين الأداء. [17]

ـــ أنواع التحالفات

يمكن أن نميز ضمن عملية التحالف ما بين أشكال عديدة تختلف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس وحسب الهدف من التحالف، هي كالتالي:

ـــ تحالفات حسب طبيعة النشاط وشكل التعاون: ضمن هذا التقسيم نميز ما بين المشروع المشترك، التعاون من الباطن، التحالف المالي، التحالف التسويقي،التحالف التكنولوجي، التحالف الصناعي... [18]

ـــ درجة أو نطاق التحالفات: بالنسبة لهذا الشكل من أشكال التحالف نجد أن التحالفات التي تتم ما بين الشركات يمكن أن تنصب على نشاط واحد من أنشطة أحد الأطراف المتحالفة، وهو ما يمكن تسميته بالتحالف الأفقي، بمعنى تحالف يتم ما بين شركات تتنافس فيما بينها، من خلال ممارسة نفس النشاط. فقد ينصب التحالف على الإنتاج، التمويل،

التسويق، البحث والتطوير... هذا النوع من التحالف يمكن تسميته بالتحالف الأفقي. وقد يمتد التحالف لعدة أنشطة ممارسة من قبل الأطراف المتحالفة، مثل متعلقة بالإنتاج، التسويق، البحث ... وضمن هذا النوع من التحالفات يمكن أن نذكر التحالفات الرأسية التي تتم ما بين عدة أطراف تعمل في مجالات مختلفة لكنها مكلة لبعضها البعض، تؤدي في النهاية إلى الحصول على منتوج واحد. فالتحالف العمودي يتم إذن ما بين مؤسستين أو أكثر تعملان في قطاعين مختلفين.[19]

ـــ مجالات التحالفات الإستراتيجية

باعتبار أن المنافسة تشمل كل القطاعات التي تدر أرباحا وتجلب رؤوس الأموال فإن أنواع التحالفات الإستراتيجية امتدت لتشمل مختلف هذه القطاعات.

أشكال التحالفات بالنظر إلى أهمية الأطراف المتحالفة:

بالنظر إلى قوة الأطراف المتحالفة يمكن أن تصور جملة من أشكال التحالف. فالتحالف قد يتم ما بين طرفين ضعيفين، كل طرف منهما يمتلك موارد محدودة، بحيث أن تحالفها يؤدي إلى حسن استغلال تلك الموارد بالشكل أي يعود عليهما بالنفع، وذلك من خلال اكتساب قدرة تنافسية أكبر. كما قد يتم التحالف ما بين طرفين،أو أكثر قويين، ويتحقق هذا التحالف عندما يجد كل طرف مصلحة في ذلك تمكنه من تحقيق المزيد من القوة تسمح له من دعم موقعه التنافسي في السوق التي يعمل بها.[20] هناك شكل آخر من أشكال التحالف، وهو ذلك التحالف الذي يتم ما بين أطراف متباينة القوى، كل طرف يجد مصلحة في هذا التحالف، باعتبار أن كل واحد يمتلك مزايا النسبية في مجالات محددة يفتقر إليها الطرف الثاني. لكن يجب القول أن الطرف الأقوى لا يقدم على الدخول في مثل هذا النوع من التحالف إلا إذا ضمن له الحصول على منافع ومزايا أكبر من هذا التحالف مما لو بقي يعمل بصورة منفردة. وبهذا يظهر التحالف كعمل تكاملي تترتب عنه منافع أكبر.

ـــ تقدير مدى فعالية التحالف الإستراتيجي

إن تحقيق الأهداف المحددة للتحالف الإستراتيجي يتطلب تقييما مستمرا لتلك التحالفات وهذا للحكم على مدى فعالية تلك التحالفات. وتعتمد الأطراف المتحالفة في عملية تقييمها لمدى فعالية التحالف على جملة من المؤشرات، مثل مؤشرات الربحية الكلية، مؤشرات الربحية الخاصة بكل طرف من أطراف التحالف الإستراتيجي، مؤشرات كفاءة المدخلات بالنسبة لكل شريك، مؤشرات المركز المالي لأطراف التحالف الإستراتيجي. هذا إلى جانب مؤشرات أخرى تخص النمو والتوسع للتحالف الإستراتيجي محل الاعتبار، كفاءة التسويق ...

ـــ العناصر التي تضمن نجاح التحالف

يتوقف نجاح التحالف الإستراتيجي بين الأطراف المتحالفة على توفر جملة من العوامل نذكر منها ما يلي:

ـــ تكامل الموارد واستغلالها استغلال جيدا، وهو ما يسمح بتخطي النقائص التي يعاني منها كل طرف على حدى. ويتحقق هذا الأمر خاصة عندما تكون موارد المتحالفين ليس لها بدائل، ولا يمكن تقليدها، وقيمتها في السوق تكون عالية فإن ذلك يوفر شرطا لكسب قوة تنافسية تؤدي إلى زيادة فعالية الشركة موضوع التحالف وتنامي أرباحها مما يدعم التحالف.

ـــ التكافؤ الثقافي بين أطراف التحالف الواحد، وهو يعني تقاسم المتحالفين لوجهات نظر متشابهة تظهر في شكل توافق في طرق التسيير والتنظيم وتحديد الأهداف. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يجب أن يكون المتحالفين متقاربي القوة المتوفرة لكل منهم، حتى لا يطغى طرف على طرف آخر. هذا التكافؤ والتوافق له الأثر الكبير خلال مختلف مراحل التحالف. ففي مرحلة التفاوض يسمح التوافق الفلسفي للشركاء بالوصول إلى اتفاق في أسرع وقات ممكن وبالطرق التي ترضي الأطراف المختلفة. كما يظهر أثر التوافق الثقافي خلال مرحلة تنفيذ بنود هذا التحالف وانعكاس ذلك على فعالية التحالف في شكل قوة أداء تظهر من خلال تنامي عنصر الثقة بين الأطراف المتحالفة والذي يتجسد في النهاية في تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة.

ـــ التكافؤ في القدرات الإجرائية والتنفيذية، علما بأن فالقدرات الإجرائية تخص أشكال تنظيم الشركة، في حين تتعلق القدرات التنفيذية بالإمكانيات المتوفرة لكل طرف على تنفيذ وتجسيد المهام المنوطة به.

ـــ الثقة المتبادلة بين أطراف التحالف الإستراتيجي، وهي تعتبر عنصرا مهما لنجاح التحالف. فالثقة والشفافية في أداء العمل ستكون بمثابة العنصر الهام في الأداء، وهذا العنصر هو الذي سيضمن استمرار التحالف ونجاحه.

ـــ التزام كل طرف من أطراف التحالف بالمسؤوليات المنوطة به، ذلك لأن نجاح التحالف مرهون بتفاني كل طرف في أداء واجبه ضمن هذا التحالف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن توفر الرغبة والنية في العمل المشترك وفي الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة للتحالف يقتضي تحديد الإلتزامات بشكل واضح، حتى لا يقع هناك لبس وسوء فهم وعدم معرفة بصلاحيات وواجبات كل طرف.

ـــ تبادل المعلومات بين أطراف التحالف: إن نجاح التحالف وتمكنه من بلوغ الأهداف التي رسمها يقتضي تبادل المعلومات بين الأطراف المتحالفة،من خلال الاتصال المستمر بينهم واتخاذ القرارات المختلفة التي تهم المتحالفين باعتماد أسلوب الإجماع في الاجتماعات المختلفة. وبهذا سيتسنى لكل طرف التحكم في نشاطه ودوره، الأمر الذي ينعكس في الأخير في تقليص الوقت والتكاليف وحسن الأداء.

ـــ الأداء الإستراتيجي وأداء المشروع وأثرهما على نجاح المشروع: إن نجاح المشروع يتطلب أداء استراتيجيا مضبوطا، ويتحقق ذلك من خلال إشراك جميع أطراف التحالف الإستراتيجي في تحديد الأهداف الإستراتيجية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن تحقيق الأهداف الإستراتيجية يتطلب خلق تكامل عميق ما بين موارد الأطراف المتحالفة. أما فيما يخص أداء المشروع فإن نجاح التحالف يتطلب العمل بتفاني لبلوغ أهداف المشروع، من حيث نوعية المنتوج، جودته، سعره، المدة الزمنية. هذه الأمور ستتجسد في النهاية في تحقيق أطراف التحالف لأرباح.

ـــ مراحل التحالفات الإستراتيجية

تمر التحالفات الإستراتيجية بعدة مراحل هي: تكوين التحالف، إدارة التحالف، تقييم التحالف وأخيرا إعادة ربط تحالفات جديدة على ضوء نتائج التحالفات الإستراتيجية السابقة. وقد يصل التحالف إلى نهايته وعندها يقتضي الأمر إنهاء ذلك التحالف.

وكما سبق القول فإن نجاح التحالف مرهون بتوفر جملة من الشروط سبق ذكرها. إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يقتضي تقييم دوري لكيفية عمل هذا التحالف قصد الوقوف على أوجه النقص لتفاديها وتحديد مواقع القوة لتدعيمها. [21]

والجدير الذكر هنا أن التحالفات ليست أبدية، لذا يجب الاتفاق على آجال محددة لهذا الاتفاق، بمجرد انقضاء تلك الآجال ينتهي التحالف. فقد تتفق الأطراف المتحالفة على وضع حد للتحالف باجتماع الأطراف المتحالفة واتفاقها وموافقتها على ذلك الأمر. فقد تنتهي بعض التحالفات قبل أوانها بسبب مشاكل تعترضها.[22]

ـــ المشاكل التي تثيرها التحالفات الإستراتيجية

يترتب عن عقد التحالفات جملة من المشاكل.

ـــ سرقة المعرفة: فقد يلجأ أحد أطراف التحالف إلى استعمال المعرفة المقدمة من الطرف الآخر واستغلالها في قضاء الحاجات الخاصة غير المرتبطة بالتحالف. ولمواجهة هذا الأمر يتعين على الطرف المساهم بالمعرفة والخبرة وغير ذلك من المعلومات والتكنولوجيا أن يسعى إلى حماية نفسه من الطرف الآخر، من خلال الاحتفاظ بتلك المعلومات بشكل سري

ـــ تأجيل العديد من الأمور وعدم البث فيها: إن نجاح أي تحالف يتطلب فيما يتطلب من شروط الاهتمام ببعض الأمور الإدارية والمهنية. فتأجيل مكافأة العاملين في المشروع في انتظار تحقيق أرباح كبيرة سيؤدي إلى انخفاض فعالية العاملين في هذا المشروع.

ـــ عدم الاستخدام الجيد للموارد المتاحة للتحالف : إن عدم الاستغلال الجيد للموارد البشرية، المادية والمالية المتوفرة للمشروع موضوع التحالف سيؤدي حتما بهذا التحالف إلى عدم بلوغه الأهداف المحددة.

ـــ اهتمام أحد أطراف التحالف بتعظيم مكاسبه المادية أو المعرفية على حساب شريكه الآخر، الأمر الذي يدفع هذا الأخير إلى الشك والخوف من أن يؤدي هذا الأمر إلى إعادة النظر في موازين القوى بين الطرفين المتحالفين، وهو ما ينتهي بالمساس بمصالحه.

ـــ اختلاف ثقافات المتحالفين قد تؤدي إلى وضع عراقيل أمام نجاح التحالف

ـــ اختلاف المخاطر المتحملة من كل طرف من أطراف التحالف قد يعرقل السير الحسن للتحالف، لأنه يجعل المتحالفين في مواقع قوة مختلفة. فالحليف الذي يساهم بشيء له استعمالات بديلة بإمكانه الانسحاب من التحالف بمجرد الشعور بعدم إمكانية نجاح المشروع، خاصة وأن مورده يسمح له بالحصول على مكاسب عند استعماله في مجالات أخرى.

ـــ التنافس ما بين المتحالفين يعرض التحالف للفشل : هذا الاحتمال وارد أكثر عندما يميل طرف من الأطراف إلى استغلال المعلومات التي يوفرها الطرف الآخر من اجل تحسين وضعيته في السوق مستقبلا. فقد أظهرت بعض الدراسات أن العديد من التحالفات التي تمت بين شركات أمريكية وأخرى يابانية وانتهت بانتهاء مدة التحالف تحاول المتحالفون إلى متنافسين. [23]

ـــ ظهور مصاعب بسبب العلاقات البينية التي تربط أحد أطراف التحالف بأطراف أخرى لا علاقة لها بالتحالف: فعندما تكون لأحد أطراف التحالف علاقات سابقة ما شركة أخرى غير شركة الحليف، فإنه بمجرد قيام التحالف بين الطرفين قد يدفع العميل الآخر إلى توقيف تعامله مع طرف التحالف الذي كانت تربطه به علاقات، لأن مثل هذا التحالف قد يلحق الضرر بالعميل الآخر.

ـــ عدم التزام أحد أطراف التحالف ببنود عقد التحالف: في مثل هذه الحالة فإن درجة الثقة ما بين الأطراف المتحالفة ستقل مما يضر بفعالية التحالف.

ـــ التلوث البيئي وأثره على التحالف: إن التحالف المبرم ما بين شركتين قد يكون سببا في إحداث تلوث ما. هذا العامل سيكون سببا في بروز ردود أفعال من طرف المجتمع والدولة، وهو ما قد يمس بمركز هذا التحالف مما يؤدي إلى إمكانية توقيف النشاط الممارس وانتهاء التحالف.

ـــ مواقف المستهلك تؤثر في ربحية المشاريع موضوع التحالف : قد تلجا الشركات موضوع التحالف، في سعيها إلى تحقيق المزيد من الأرباح، إلى إنتاج وتسويق منتجات لا تستجيب لرغبات المستهلكين، سواء من حيث النوعية أو السعر. الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى اتخاذ مواقف سلبية إما بمقاطعة تلك السلعة أو الانصراف عنها إلى سلع أخرى، وهو ما سيمس بمكانة منتجات التحالف ويعجل بزواله.

ـــ التحالف والاحتكار : إن التحالفات التي تتم أحيانا ما بين شركات كبيرة في مجال معين قد يؤدي إلى بروز احتكار في القطاعات التي تعمل بها هذه الشركات الكبيرة. وكما هو معلوم فإن الاحتكار من شأنه أن يضر بمصلحة المستهلكين، مما يولد عند هؤلاء الأخيرين ردود أفعال تكون ذات تأثير على وضع شركات التحالف. هذه المخاوف تبقى قائمة، بالرغم من أن اتجاهات العولمة قد تؤدي إلى تقليص أثرها.

ـــ التحالفات تؤدي إلى تقليص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن قيام التحالفات بين الشركات الكبرى قد يعرض مواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة للخطر ويهددها بالزوال.

لمواجهة هذه المخاطر يقترح بعض الباحثين إبرام عقد اجتماعي يسمح بالتعاون والمنافسة بين هذه الشركات.[24]

ثانيا : إدارة التحالف

يتطلب تسيير المشروع موضوع التحالف، قصد الوصول به إلى الأهداف المرسومة لها، تحقيق جملة من الشروط تتمثل في :

ـــ حسن اختيار المديرين المسؤولين عن إدارة هذا التحالف : إن الثقة المتبادلة الواجب توفرها بين أطراف التحالف مرهونة بتوفر طاقم إداري كفء يتمتع بمؤهلات علمية وقدرة على العمل في ظل نظام تعاوني يقوم على علاقات طيبة بين المديرين وبين المديرين والمنفذين، وهو ما يضمن التسيير الجيد للتحالف وازدياد احتمالات بلوغه الأهداف التي يحددها في البداية.[25]

ـــ أشكال اتخاذ القرار على مستوى التحالف الإستراتيجي : اتخاذ القرار عل مستوى التحالفات الإستراتيجية إما أن يكون فرديا، جماعيا، بصورة جزئية. فقد يتولى أحد المديرين للتحالف مسؤولية أكبر من غيره في تسيير التحالف. تتمتع طريقة التسيير هذه بإيجابيات، مثل توحيد القرار وسرعة اتخاذه، لكنه يتضمن من جهة ثانية بعض السلبيات مثل تهميش بعض الطاقات وعدم الاستفادة من خبرتها وإمكانياتها في تحسين نتائج التحالف.

ـــ المشاركة في اتخاذ القرارات : عندما تكون قوة الأطراف المتحالفة متساوية، استنادا إلى المساهمة المالية، التكنولوجية الفكرية... [26] لكل طرف، فإنه يتم الاتفاق على اتخاذ مختلف القرارات ذات العلاقة بتحقيق أهداف التحالف بصورة جماعية. وبموازاة لهذا الإجراء قد تتفق الأطراف المشكلة للتحالف على تقسيم عملية اتخاذ القرار (قرار الإنتاج، قرار التسويق ...) بالنظر إلى مؤهلات وقدرات كل طرف.

الخاتـــمة :

من المجدي اقتصاديا للبلدان النامية الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق فرصاً للتصدير كما يساهم في تخفيض العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية من خلال الاستغلال للموارد المادية والبشرية المتاحة.

كما يؤثر الاستثمار المباشر على استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا في إيجاد الروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة وينتج عن كل هذا تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة المضيفة على الرغم من بعض السلبيات التي تظهر عند التطبيق العملي.

ـــ على ضوء النتائج السابقة وبسبب دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، يقتضي تحسين مناخ الاستثمار بمجموع عناصره المختلفة وعدم التركيز فقط على الجانب التشريعي.

ـــ إيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع من مستوى الخدمات.

وتعتبر التحالفات الإستراتيجية ما بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي فرصة للرأسمال المحلي للاستفادة من قدرات الرأسمال الأجنبي، وهذا في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتعاظم تكلفة التكنولوجيا، بحيث لم يعد بإمكان المؤسسات المحلية الصمود أمام المنافسة الدولية القاتلة بدون الاعتماد على حلفاء يمتلكون الخبرات والإمكانيات التي تسمح للطرفين من تحقيق منافع مختلفة.

الجداول الواردة في المقال :

جدول رقم (1): التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول خلال الفترة (1990-2000)

الإقليم	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بملايين الدولارات		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بملايين الدولارات	
	متوسط سنوي خلال الفترة (89-1994)	خلال عام 2000	متوسط سنوي خلال الفترة (89 – 1994)	خلال عام 2000
الدول المتقدمة	137.1	1005.2	203.2	1046.3
الاقتصاديات النامية	59.6	240.2	24.9	99.5
منها آسيا والمحيط الهادي	37.9	143.8	20.3	85.3
أوروبا الوسطى والشرقية	3.4	25.4	0.1	4
العالم	200.1	1270.8	228.3	1149.9

المصدر: الأمم المتحدة، "تقرير الاستثمار العالمي 2001، تشجيع الروابط، استعراض عام"، ص 4.

الجدول رقم (2): قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج نطاق المحروقات

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة بملايين الدولارات	260	501	507	438	1196	1000	1100	1870

المصدر: الخبر، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089 الصادرة يوم 2004/05/18.

المراجع :

[1] – المجالس القومية المتخصصة (1997)، "تمويل النمو الاقتصادي"، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، القاهرة، ص 1.

[2] – رمضان الشارح (1996)، " دور الدولة في تطوير مناخ الاستثمار العربي" مؤتمر إدارة الاستثمار والتصدير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 27 مارس، ص 76، 143.

[3] - حافظ زعفران (1995)، " منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي: عناصر تحليلية للمثال التونسي–الأوروبي"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، ص 267.

[4] – الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي 2002، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، استعراض عام 2002 ، ص 1.

[5] – كاميليا عبد الحليم أحمد، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2003، ص ص 33-39.

[6] – الأمم المتحدة: " تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط استعراض عام "، (نيويورك وجنيف)، 2001، ص ص 6-7.

[7] – الأمم المتحدة: المرجع السابق، ص ص 6-7.

[8] – الأمم المتحدة: المرجع السابق، ص 8.

[9] – كاميليا عبد الحليم أحمد، المرجع السابق، ص 36.

[10] - P.S Andersen and P.Hainaut: "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries". (BIS Working Paper), No (61), 1998, P.P. (7-8).

[11] – ماجد أحمد سلبي، حول قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتجارب بعض الدول مع الإشارة للتجربة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر: تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة 16-18 أبريل 2002، ص ص 13-16.

[12] - Dunning ,J.H. Explaining the International Direct Invetsment Position of Countries: To Wards Dynamic or Development Approach In Welt Wirts chanetsarchiv, Bd 117, 1981 PP 295 -296.

[13] – إيمان وديع عبد الحليم، التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المصنعة للدواء كمدخل لتحسين القدرة التنافسية. رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال. كلية التجارة. جامعة عين شمس. 2004. ص 36.

[14] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره. ص 36.

[15] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[16]- Perlmuttera. 1986, P.

[17] إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[18]- Georges, Fassio. « Partenariat industriel ». Revue Gestion, mars – avril 2000, p 121.

[19]- B. Garrette, P. Dussaug. Op. cit, p 93.

[20]- إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[21] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[22] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[23] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[24] – فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون. خيارات القرن الحادي والعشرين. 1999.

[25] ــ إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 53. .

ــ أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، القاهرة، دار الكتاب. 2000. ص 60.

[26] – إيمان وديع عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ETUDE ÉCONOMÉTRIQUE DE L'EFFICIENCE INFORMATIONNELLE FACE AUX ANOMALIES SUR LES MARCHÉS BOURSIERS

Mohamed CHIKHI - Université de Ouargla-
Membre associé LAMETA - Université Montpellier I-
Email : *chikhi@lameta.univ-montp1.fr*

Depuis le début des années 50, les économistes ont développé l'ensemble de leurs travaux en se basant sur l'hypothèse de l'efficience des marchés financiers. La théorie de l'efficience est certainement l'une des théories les plus controversées dans le domaine économique ou financier.
Malgré l'abondance des travaux empiriques visant à tester l'hypothèse d'efficience, aucune conclusion claire ne semble ressortir. Cette absence de résultats unanimes est sans aucun doute liée à l'importance que revêt l'efficience dans la théorie financière. Comme l'a noté Mignon (1998), toutes les théories et les modèles financiers reposent sur l'hypothèse d'efficience. L'efficience suppose la rationalité des agents tant dans leur comportement que dans leurs anticipations. La rationalité est ainsi une condition nécessaire à l'efficience.

L'analyse des fluctuations de cours boursiers est bien liée à celle des fluctuations économiques, la finance n'étant qu'un domaine particulier de l'économie. En particulier, les anticipations théoriques de cours reflétant les anticipations des fondamentaux de l'économie. Le marché financier est souvent considéré comme un indicateur avancé de l'économie. L'explication des mouvements de cours boursiers renvoie ainsi à l'étude des fluctuations économiques.
Cette théorie a été beaucoup étudiée. Samuelson (1965) a été parmi les premiers à travailler sur l'efficience. Son but était de définir l'efficience de manière stricte à partir du concept de martingale et montrer l'équivalence avec le concept d'anticipations rationnelles. Pour Fama (1970), dans un marché efficient, toute information est répercutée complètement et instantanément dans les cours. Cette définition manque de précision et sa portée opérationnelle est limitée. Grossman (1976) a montré l'impossibilité logique d'un équilibre totalement révélateur. La définition de l'efficience proposée par Jensen (1978) est plus précise : dans un marché efficient, toute prévision dégage un profil nul. Plusieurs auteurs comme Jacquillat et Solnik (1990) et Cobbaut (1992) ne traitent que du concept d'efficience informationnelle en oubliant quelques peu la rationalité. Mignon (1997) a adopté une approche volontairement critique en mettant en avant les interprétations opposées d'un même résultat. Elle a étudié la nouvelle classification de Fama (1991) faisant référence aux tests de prévisibilité de rendements boursiers, tests d'études évènementielles et tests sur l'information privée. Concernant les tests de forme faible de l'efficience, nous mentionnons les travaux de Fama (1965), French et Roll (1986) et Lo et Mc Kinlay (1988) et pour une revue de la littérature, nous pourrons se renvoyer à Summers (1986), Fama (1991) et Cobbaut (1992). Pour terminer cette bibliographie sur l'efficience, citons les travaux de Hamon et Jacquillat (1991), qui ont étudié les anomalies dans les rendements à la bourse de paris et ont montré que les rendements boursiers ont un effet saisonnier dans la semaine. Nous mentionnons également les contributions de Artus (1995) et Gillet (1999) et pour une synthèse générale, nous pourrons nous reporter à Jacquillat et Solnik (1997).
Nous préciserons tout au long de cet article la théorie de l'efficience informationnelle des marchés boursiers en distinguant les trois catégories usuelles d'efficience. Nous y adjoindrons la nouvelle classification faisant référence aux tests de marche aléatoire, tests sur l'information publique et tests sur l'information privées.

1. Concepts d'efficience des marchés financiers

Le concept d'efficience des marchés financiers a au moins trois dimensions : l'efficience informationnelle, le comportement rationnel des agents et l'efficience fonctionnelle.
Concernant la première dimension, un marché sera efficient si l'ensemble des informations pertinentes à l'évaluation des actifs financiers qui y sont négociés se trouve instantanément reflété dans le cours.

Un tel marché inclut donc instantanément les conséquences des événements passés et reflète précisément les anticipations exprimées sur les évènements futurs. Ainsi, le prix d'un actif financier est à tout instant une estimation non biaisée de sa valeur intrinsèque. Il est par conséquent impossible de prévoir ses variations futures puisque tous les évènements connus ou anticipés sont déjà intégrés dans le prix actuel.

La théorie de l'efficience des marchés financiers correspond à la théorie de l'équilibre concurrentiel appliquée au marché des titres financiers. Cette hypothèse d'efficience suppose l'atomicité des agents et les participants sont en concurrence active dans le but de réaliser des profits, de telle sorte qu'aucun d'entre eux ne puisse à lui seul influencer sur le niveau des prix qui s'établiront sur le marché. Du fait de la présence active d'un grand nombre d'opérateur sur le marché, les écarts du prix observé par rapport à la valeur fondamentale vont décroître. De plus, si les prix reflètent pleinement l'information disponible sont identifiés.

Selon Jacquillat et Solnik (1997), le concepts de marché informationnellement efficient a des implications extrêmes pour la pratique de la gestion de portefeuille : Seuls les investisseurs qui disposent d'informations privilégiées peuvent prétendre pouvoir réaliser des gains anormaux de manière suivie [cf. Roger (1988)]

La seconde dimension du concept d'efficience du marché financier repose sur la rationalité du comportement de l'ensemble des agents sur le marché financier. Selon cette acception, un marché d'actifs financiers est efficient si le prix des actifs reflète les espérances de revenus futurs auxquels ils donnent droit, conformément aux principes traditionnels de l'évaluation.

La théorie de l'efficience des marchés financiers suppose que les agents font des anticipations rationnelles. En effet, à chaque instant, le cours observé est égal à sa valeur fondamentale. Si l'agent peut prévoir correctement l'évolution des variables exogènes et s'il connaît la relation entre ces variables et la variable endogène, il formera des anticipations rationnelles.

L'anticipation rationnelle du cours formulé en t pour $t+1$ (notée $Z^{a}_{t,t+1}$) est égale à l'espérance estimée en t du cours en $t+1$, conditionnellement aux informations connues en t :

$$Z^{a}_{t,t+1} = E(Z_{t+1} / I_t) \quad (1)$$

L'erreur de prévision est égale à $\varepsilon_t = Z_{t+1} - E(Z_{t+1} | I_t)$ et l'espérance conditionnelle de cette erreur est nulle $E(\varepsilon_t | I_t) = E(Z_{t+1} - E(Z_{t+1} | I_t) = 0$.

Les investisseurs tiennent compte des erreurs de prévision et les réduisent. Si tous les investisseurs forment leurs anticipations de manière rationnelle et l'absence d'asymétrie d'informations, les cours ajustés suivent une martingale.

A chaque instant, pour former leurs anticipations, les agents se basent sur un modèle identique à celui de la théorie économique (voir Phelps, 1987). L'hypothèse d'anticipations rationnelles stipule que les agents forment leurs décisions sur la loi vraie du système dans lequel ils se trouvent. Guesnerie (1989) note que les économistes ont beaucoup de difficultés à trouver cette loi. L'hypothèse d'anticipations rationnelles suppose ainsi des capacités analytiques que beaucoup d'individus n'ont pas.

Lorsqu'ils forment leurs anticipations, les agents se réfèrent à la théorie économique pertinente. La théorie économique si elle est réellement pertinente, doit en effet expliquer notamment les anticipations des agents.

« Le cours de l'action, aujourd'hui, est égal à la valeur actualisée de ses flux anticipés de revenus futurs. Mais l'observation, même superficielle, des fluctuations du cours des actions montre qu'ils varient de façon beaucoup plus marquée, à la hausse comme à la baisse, que ne le justifieraient les modifications d'anticipations formées rationnellement sur leurs déterminants fondamentaux. A l'évidence, la spéculation sur le marché amplifie considérablement la variabilité des dividendes et des bénéfices » [Tobin (1985)].

Les implications de l'efficience d'un marché sont importante pour l'organisation des marchés, la gestion de portefeuille et les entreprises. Les gestionnaires sont beaucoup plus attentifs aux coûts de transaction et à la qualité d'exécution des ordres. Comme l'ont souligné Jacquillat et Solnik (1997), la gestion active n'est pas exclue sur un marché efficient tant que l'acquisition et l'analyse des informations sont coûteuses.

La dernière dimension de l'efficacité des marchés financiers concerne les fonctions proprement économiques de l'industrie financière. L'utilité du marché financier provient du fait qu'il permet la mise en commun des risques et leur transfert vers

ceux qui sont les plus capables ou les plus disposés à les supporter. Par ailleurs, il permet de mobiliser l'épargne vers les emplois les plus productifs. Cet ensemble de fonctions entraîne des transactions volumineuses tant au niveau du marché primaire des émissions qu'à celui du marché secondaire. Cette notion d'efficience fonctionnelle intéresse le gérant de portefeuille, à savoir l'efficience informationnelle.

2. Analyse empirique de l'efficience informationnelle du marché boursier

Les tests d'efficience sont rangés en trois catégories, suivant l'information utilisée dans la tentative de prévision : efficience faible, efficience semi forte et efficience forte.

Les trois formes de l'efficience recoupent des modalités différentes de gestion des portefeuilles. L'analyse chartiste est vaine si l'efficience faible est vérifiée. L'utilisateur de cette analyse s'intéresse aux marchés et non aux fondamentaux de l'économie. Il considère ainsi que seule l'étude des facteurs internes au marché (cours et volumes de transaction) est importante pour détermine l'évolution future des cours. Elle se bas alors sur divers graphiques de cours afin d'identifier des tendances et d faire des prévisions à court terme. Donc, les cours passés, les volumes de transaction et les positions ouvertes dans le cas des marchés à terme constituent l'essentiel des donnés utilisées par l'analyste. Il s'agit de démarches essentiellement empiriques. Selon cette approche, les cours boursiers évoluent selon des tendances. Ces tendances sont suffisamment durables pour être identifiées et le passé tend à se répéter. Les chartistes vont étudier l'historique de la série des prix et tenter d'identifier des comportements similaires pour le futur. Le marché n'est pas efficient si ces méthodes sont utilisables avec profit.

La démarche de l'analyse financière est très différente. L'analyse fondamentale consiste à anticiper la séquence des flux associés au portage du titre, à analyser le risque et l'exigence de rendement des investisseurs, puis à combiner le tout pour déterminer les valeurs surévaluées (à vendre), les valeurs sous-évaluées (à acheter). Donc, l'objet de cette analyse est de prévoir l'évolution du cours d'une action à partir de l'étude d'indicateurs économiques et monétaires. Si l'on reprend la terminologie de Fama (1970), on peut voir clairement que si le marché est efficient au sens semi-fort alors l'analyse fondamentale est inutile puisque toue les informations économiques sont déjà reflétées dans le cours.

2.1 La forme faible de l'efficience et le processus de marche aléatoire

Pour la tester, il suffit de montrer qu'un investisseur ne peut anticiper avec profit les prix boursiers futurs en utilisant la séquence des prix passés, c'est à dire, nous testons si le processus des prix boursiers est une marche aléatoire.

Un processus Z_t est qualifié de marche aléatoire si $Z_t = Z_{t-1} + \varepsilon_t$ où ε_t est un brui blanc. L'espérance d'une marche aléatoire est nulle et sa variance est égale à $t\sigma^2$. Quelle que soit la façon dont le temps est découpé, la variance de l'accroissement reste proportionnelle au temps écoulé. Une marche aléatoire résulte de l'accumulation d'accroissements élémentaire indépendants les uns les autres. Si R_τ désigne le taux de rendement d'un titre de $\tau - 1$ à τ et Z_0 la valeur initiale du titre, le cours à la date t est :

$$Z_t = Z_0 \prod_{\tau=1}^{\tau=t} (1 + R_\tau) \qquad (2)$$

Si la série des rendements est un bruit blanc, alors le logarithme du cours ajusté suit une marche aléatoire, car :

$$\log Z_t = \log Z_0 + \sum_{\tau=1}^{\tau=t} \log(1 + R_\tau)$$

$$= \log Z_0 + \sum_{\tau=t}^{\tau=t} \log\left(\frac{Z_\tau + D_\tau}{Z_{\tau-1}}\right) \qquad (3)$$

Le cours ajusté suit une marche aléatoire géométrique.

Le terme $\log\left(\frac{Z_\tau + D_\tau}{Z_{\tau-1}}\right)$ a une interprétation économique évidente ; c'est le rendement estimé en temps continu. Si le cours ajusté (dividendes et opérations sur titres avec coefficient correcteur) suit une marche aléatoire, tel n'est pas le cas du cours seul, dans la mesure où la date de détachement et l'ampleur de la chute de cours liée au détachement sont largement prévisibles.

Afin de tester l'hypothèse de marche aléatoire des cours boursiers, deux types de tests ont été effectués : les premiers testent directement l'indépendance des variations successives des cours boursiers, les seconds vérifient dans quelle mesure les méthodes d'analyse chartiste basées sur l'évolution des cours passés permettent aux investisseurs d'obtenir des résultats de

gestion supérieurs à ceux qui résulteraient d'une stratégie naïve[1] d'investissement.
Concernant les premiers tests, l'hypothèse de marche aléatoire des cours boursiers a été faite par Kendall (1953), selon laquelle les variations successives de l'indice des actions cotées à Londres (1928-1938) étaient totalement indépendantes. Ce résultat a été confirmé par des tests sur le marché américain, notamment les tests d'autocorrélation statistique de Fama (1965). Les coefficients d'autocorrélation entre les changements de cours successifs sont très faibles. Un coefficient d'autocorrélation d'une série de prix sera nul si les variations sont aléatoires, positif si une hausse supérieure à la moyenne pendant la période t est suivie par une hausse supérieure à la moyenne pendant la période $t+1$, et négatif si la fluctuation de prix pendant la période $t-1$ tend à compenser une hausse ou une baisse pendant la période t. L'étude de Fama (1965), sur les variations relatives quotidiennes des trente valeurs du *Dow Jones* de 1957 à 1962, montre qu'aucune autocorrélation importante n'a pu être décelée même en considérant des changements hebdomadaires, bihebdomadaires, etc. ou des retards de plusieurs jours dans le processus d'ajustement. L'étude de Fama (1965) a été sur huit marchés européens par solnik (1973).
Le coefficient d'autocorrélation a été calculé pour chaque valeur en considérant les variations de cours journalières, puis hebdomadaires, bihebdomadaires et mensuelles, ainsi que pour chaque marché. Des différences entre le marché américain et les marchés européens étaient prévisibles du fait de l'étroitesse de ces derniers et de leurs carences en matière de diffusion de l'information.
(*FIG. 1*) montre ces différences où la distribution américaine de Fama (1965) pour les changements de cours journaliers est mise en parallèle avec la distribution française de Solnik (1973). D'après (*FIG. 1a*), Jacquillat et Solnik (1997) ont remarqué qu'en France, comme dans les autres pays européens, la distribution des variations journalières est beaucoup plus plate qu'aux Etats-Unis et sans mode autour de zéro, alors que le modèle de marche aléatoire prédit une distribution en forme de cloche autour de zéro. Les violations du modèle de marche aléatoire diminuent nettement lorsque nous allongeons les intervalles comme en 1b. La distribution des coefficients d'autocorrélation liés à la série de cours bihebdomadaires a une forme plus conforme à la théorie ; le pourcentage d'actions ayant un coefficient deux fois plus large que le double de l'écart type devient très faible. De plus, les déviations par rapport à la théorie sont un peu plus importantes pour les cours des titres européens que pour les titres cotés à Wall Street, même les coefficients d'autocorrélation journalière sont probablement négligeables pour qu'un investisseur puisse espérer en tirer un profit à cause des coûts de transactions prohibitifs que supporterait une telle stratégie de placement. Nous remarquons suivant les résultats du tableau 1 qu'il n'existe pas de différence fondamentale de nature quant à l'évolution des cours entre le marché américain et le marché français. Il n'apparaît qu'une différence limitée de degré dans l'efficience du marché. Dans certain cas, même si les coefficients d'autocorrélation sont sensiblement significativement différents de zéro, ils ne sont pas assez stables temporellement pour permettre des gains anormaux.
Les deuxièmes tests reposent des tests statistiques des méthodes d'analyse chartistes. Selon les chartistes, les tests statistiques ne peuvent rendre compte que de certains types particuliers de dépendance, ils ne peuvent rendre compte que de certains types particuliers de dépendance, ils ne peuvent en aucun cas déceler les relations complexes dans l'évolution du cours des actions. La première étude significative a été réalisée aux Etats-Unis par Alexander (1961-1964). Il a testé la méthode des filtres, cette étude a été reprise en détails par Fama et Blume (1966). Un filtre est une règle de spéculation qui s'énonce de la manière suivante : *« Si le cours d'un titre augmente de x% au moins par rapport à un minimum antérieur, il convient d'acheter ce titre et de le conserver jusqu'à ce que son prix baisse d'au moins x% par rapport à son maximum précédent. A ce moment, il faut simultanément vendre et prendre une position à découvert. La position découverte est maintenue jusqu'à ce que le prix augmente de x% par rapport au minimum précédent. A ce moment, il faut couvrir sa position et acheter. Tous les mouvements d'une ampleur inférieure à*

[1] *« La stratégie naïve d'investissement constitue un critère de comparaison bien utile. Dans la stratégie naïve de gestion, l'investisseur suit une politique d'achat. De ce fait, il n'exerce aucune capacité prédictive particulière contrairement à l'investisseur qui suit une stratégie active de gestion » [Jacquillat et Solnik (1997), p. 54]*

x% sont ignorés » [Cobbaut (1997), p. 309]. Plus le filtre est élevé, plus faible sera le nombre d'opérations effectuées sur une période donnée. Le test consiste, donc, à comparer les profits que l'on obtient en appliquant cette technique et ceux auxquels on provient en s'en tenant à la stratégie particulièrement simple du *« buy and hold »*, qui consiste à acheter les titres au début de la période et à les détenir jusqu'à la fin de la période. En effet, cette stratégie apparaît comme la méthode la plus appropriée en cas de marche aléatoire.

Fama et Blume (1966) ont appliqué ce test à la bourse de New York en utilisant des filtres s'étalant de 0.5 à 50% en utilisant différents intervalles de cours boursiers. Les résultats de l'application journalière de la stratégie aux 30 valeurs du *Dow Jones* sur une période de cinq ans sont résumés dans le tableau 2. La deuxième colonne indique le rendement moyen qui aurait été pour une valeur donnée de x. Pour la plupart des titres considérés, Fama et Blume (1966) sont arrivés à la conclusion que la politique du *« buy and hold »* engendrait des profits supérieurs à ceux de la technique des filtres, en tout cas après prise en compte des frais de transaction.

Van Horne et Parker (1967) ont proposé une autre technique basée sur la moyenne mobile qui s'énonce de la manière suivante : *« Si le cours d'une valeur excède de x% une moyenne mobile des cours antérieurs*[2]*, acheter et attendre jusqu'à ce qu'il baisse d'un même pourcentage par rapport à la moyenne mobile et à ce moment là vendre et même, si on le désire, prendre une position de vendeur à découvert »* [Jacquillat et Solnik (1997), p.60]. Ils l'ont appliqué sur les cours de clôture journaliers de 30 valeurs de *NYSE « New York Stock Exchange »* sélectionnées au hasard (1960-1966). Ils ont calculé les moyennes mobiles sur des périodes de 200, 150 et 100 jours.

En portant d'un investissement initial de 1000 dollars, un investisseur naïf, qui aurait détenu les 30 valeurs en portefeuille pendant toute la période, se serait retrouvé en 1966 avec 2487 dollars. Le tableau 3 donne la valeur finale de son placement. Van Horne et Parker (1967) sont arrivés à une conclusion similaire.

L'application des tests semblables à d'autres bourses, notamment à celle de Paris a fait apparaître des résultats plus nuancés. Si la théorie de marche aléatoire des cours boursiers s'applique assez bien aux grandes valeurs activement traitées, il n'en allait pas de même pour les titres au marché plus étroit. Brock, Lakonishok et LeBaron (1992) ont testé diverses stratégies de moyennes mobiles sur l'indice *Dow Jones* de 1897 à 1986. Avec une moyenne mobile sur 50 séances associée à une marge de confirmation de 1%, le gain est de 3.4% par an en excès de rendement passif qui réalise 5%. Les gains sont plus élevés sur les signaux d'achat que sur les signaux de vente. Ces résultats ont permit de rejeter une hypothèse de marche aléatoire des cours.

Les chartistes considèrent les tests présentés comme peu convaincants du fait que les méthodes statistiques utilisées seraient inappropriées. Autrement dit, cette école technique ne considère ni les méthodes de corrélation statistiques, ni les analyses de séquence comme des tests appropriés pour juger de l'intérêt de l'historique des séries d'évolution des cours boursiers. Nous pouvons conclure que ces approches techniques sont très limitées pour capturer toutes les caractéristiques des marchés boursiers : efficience ou inefficience au sens faible.

2.2 La forme semi forte de l'efficience et les tests sur l'information publique

Pour cette seconde catégorie de l'efficience, les cours intègrent non seulement toute l'information portant sur l'historique des cours et des variables fondamentales : (dividendes, taux d'intérêt,…) mais également toute l'information publique concernant la santé des entreprises : (Annonces des résultats, distribution d'actions gratuite, etc.). Nous nous proposons de présenter les tests de l'efficience semi forte basés sur les tests d'études évènementielles.

Dans la plupart des études concernant les effets d'annonce, la méthodologie adoptée repose sur « la méthode des résidus » ou méthode CAR *« Cumulated Average Residual »* Ces deux méthodes consistent à mesurer le rendement boursier anormal ou résidus moyens en période d'information [voir Grar (1994)]. La méthode des résidus a pour objet de déterminer la façon dont le marché réagit à la perspective d'une certaine opération concernant une entreprise particulière.

Le rendement résiduel d'un titre se mesure en évacuant de son rendement celui qui est du à son risque et aux fluctuations générales du marché. Le modèle s'écrit, alors :

$$\varepsilon_{it} = Z_{it} - E(Z_{it} \mid Z_{kt}, \hat{\beta}_{it}) \qquad (4)$$

[2] *Si $x = 0$, le cours traverse sa moyenne mobile [cf. Jacquillat et Solnik (1997)]*

où Z_{it} est le rendement observé du titre i sur la période t, $E(Z_{it} | Z_{kt}, \hat{\beta}_{it})$ est le rendement espéré selon le modèle d'évaluation conditionnellement au rendement observé du marché Z_{it} et au risque estimé du titre i $\hat{\beta}_{it}$ et ε_{it} est le rendement résiduel estimé du titre i pendant la période t. Le rendement résiduel ε_{it} permet de mesurer le rendement anormal (ou l'excès de rendement). Généralement, nous retenons une formulation logarithmique du type :

$$\varepsilon_{it} = \ln Z_{it} - \alpha_i - \beta_i \ln Z_{kt} \qquad (5)$$

En calculant la moyenne des résidus estimés autour du moment d'information, nous pouvons nous rendre compte si le rendement anormal persiste ou non au-delà de moment. Si le marché est efficient au sens semi fort, l'annonce, une fois passée, ne devrait pas avoir d'influence sur les cours et donc les résidus ne devraient pas être significativement différents de zéro.

Ball et Brown (1968) ont analysé les effets de l'annonce des résultats annuels de 261 entreprises américaines sur la période 1946-1966. Le modèle économétrique a été construit pour chaque entreprise afin de prévoir les résultats futurs. Les résultats réels ont été classés en deux catégories selon qu'ils étaient supérieurs ou inférieurs aux résultats prévus. L'effet de l'annonce des résultats sur les fluctuations de prix a été étudié en ajustant par les mouvements généraux du marché. Les rendements résiduels moyens ont été étudiés dans les 12 mois qui précèdent et les 6 mois qui suivent chaque annonce annuelle.

(*FIG. 2*) représentent les résidus moyens cumulés pour toutes les entreprises qui forment l'échantillon. Il apparaît qu'en moyenne, le marché a correctement anticipé la variation des résultats avant qu'ils ne soient publiés et l'hypothèse d'efficience dans sa forme semi forte est vérifiée. L'ajustement des cours boursiers est pratiquement inexistant après l'annonce publique des résultats. La moyenne des résidus devient à peu près nulle pour chacun des deux sous échantillons.

Fama, Fisher, Jensen et Roll (1969) ont analysé la façon dont réagissait le cours d'une action à la suite d'une annonce de distribution d'actions gratuites[3] *« Split »*. Leur étude consiste à examiner les rendements autour des dates de distributions d'actions gratuites et à analyser si ces rendements exhibent un comportement inhabituel. Cette étude porte, donc, sur 940 distributions d'actions gratuites concernant 622 actions cotées au *NYSE* entre 1927 et 1959. D'après (*FIG. 3*), les taux de rendement résiduel cumulé les mois précédents par rapport au Split sont positifs ; celui-ci peut s'expliquer par un biais dans la sélection des titres. Ces auteurs ont montré que ces distributions n'ont eu aucun effet sur les cours car le marché les avait correctement anticipés sur la base des informations publiées au cours des 30 mois précédents, relatives notamment aux résultats des entreprises concernées et à leurs bénéfices attendus. Dans leur étude, Fama, Fisher, Jensen et Roll (1969) avaient émis l'hypothèse que les divisions d'actions pouvaient être interprétées par les investisseurs comme le signal d'une augmentation des dividendes futurs des firmes, ce qui impliquent que les dirigeants signalent que leur entreprise pourra dégager de manière permanente des profits supérieurs.

En divisant l'échantillon en deux : les entreprises dont le Split s'était accompagné d'un accroissement du dividende supérieur à la moyenne de celui de l'ensemble des actions du *NYSE* (71.5% de l'échantillon total) et le deuxième composé les entreprises qui n'ont pas tenu la promesse faite par la réalisation du Split (voir *FIG. 3*). Ils ont observé pendant les douze premiers mois une légère hausse du résidu moyen cumulé, puis la stabilisation attendue. Dans le deuxième cas, le résidu moyen cumulé subit dans le même temps une baisse sévère qui le ramène, en moyenne, au niveau où il se trouvait six mois avant le split. Lorsque les deux sous-groupes sont combinés (voir *FIG 6*), le marché forme, en moyenne, des anticipations rationnelles quant aux prévisions de dividendes des entreprises qui font l'objet d'une division de leurs actions.

Tous ces résultats sont donc une confirmation de l'efficience du marché. Les prix reflètent parfaitement les cash flows futurs. La division d'actions n'a aucun effet sur la richesse des actionnaires. Elle ne sert que comme message et mode de transmission de l'information au marché.

2.3 La forme forte de l'efficience et les tests sur l'information privée

Fama (1970) a initialement baptisé cette dernière catégorie de tests du nom de

[3] *La distribution d'actions gratuites, considérée généralement comme une bonne nouvelles, est une opération neutre. L'annonce ou la réalisation par une société d'une distribution d'action gratuite ne devrait avoir aucune incidence sur les cours.*

« tests de forme forte ». L'efficience intégrale du marché devient une hypothèse forte s'il est possible d'utiliser de l'information privilégie *« insider information »*, une information privée qui n'est pas reflétée dans les prix. Dans cette dimension de l'efficience, les investisseurs peuvent espérer des rendements supérieurs à ceux des agents ne disposant pas de cette information.

L'étude concernant la détention d'information privée trouve ses origines dans les articles de Neiderhoffer et Osborne (1966), Scholes (1972) et Jaffe (1974), Scholes (1972) montre que les *insiders* (ce sont principalement des dirigeants de l'entreprises spéculant sur leurs propres titres) disposent d'une information privée qui n'est pas reflétée dans le prix. La première étude sophistiquée consacrée à ce problème est due à Jaffe (1974), en utilisant la méthode des résidus, il a montré que le marché ne réagit que très lentement à l'annonce d'opérations d'*insiders*. Les *outsiders* peuvent alors tirer profit de l'information publique concernant ces opérations d'*insiders*, ce qui constitue une attaque supplémentaire contre l'efficience au sens semi fort. Seyhum (1986) a repris l'étude de Jaffe (1974), il a montré que les achats d'*insiders* sont particulièrement importants pour les firmes de faible capitalisation, alors que ce sont les ventes qui dominent pour les grandes firmes. Il a considéré en conséquence que les résultats de Jaffe sont faussés par la non prise en compte de l'effet taille[4]. Généralement, les *insiders* disposent d'une information privée qui n'est pas reflétée dans les prix et selon la définition de Jensen (1978), pour tester si le marché est ou non efficient au sens fort il suffit d'établir si cette information permet de générer des profits anormaux. La première étude dans ce cadre semble avoir été celui de Jensen (1968) portant sur les investisseurs institutionnels. Cette analyse a pour objet de déterminer si les investisseurs institutionnels ont accès à une information spécifique qui leur permet de réaliser des excès de rendement. Le modèle de Sharpe-Lintner correspondant au cas où les prix reflèteraient toute l'information disponible, s'écrit sous la forme [cf. Mignon (1998)] :

$$E(Z_{j,t+1} | I_t) = (1-\beta_j) Z_{f,t+1} + \beta_j E(Z_{m,t+1} | I_t) \quad (6)$$

où $Z_{j,t+1}$ est le rendement du titre j entre t et $t+1$, $Z_{f,t+1}$ est le rendement de l'actif non risqué f entre t et $t+1$, $Z_{m,t+1}$ est le rendement du portefeuille de marché m entre t et $t+1$. Le modèle estimé de Jensen est :

$$Z_{j,t+1} = \alpha_i + (1-\beta_j) Z_{f,t+1} + \beta_j Z_{m,t+1} + \varepsilon_{t+1} \quad (5)$$

Pour que le modèle soit vérifié, il faut que $\alpha_j = 0$.

L'étude de Jensen porte sur 115 fonds communs américains sur la période 1955-1964. La performance des gestionnaires de fonds communs est évaluée au moyen du coefficient α_j :

- Si α_j est significativement positif, les fonds réalisent une performance supérieure au marché.
- Si α_j est significativement négatif, les fonds réalisent une performance inférieure au marché.
- Si $\alpha_j = 0$, les fonds ne permettent pas de réaliser des profits anormaux c'est à dire de battre le marché.

Son étude montre que seuls deux ont réalisé des profits anormaux et quatre ont enregistré une performance inférieure à celle du marché. Il a conclut qu'en moyenne, il est impossible de battre le marché et l'efficience au sens fort est vérifiée. Ce résultat portant sur l'efficience au sens fort met en avant la détention d'information privées par les *insiders* et éventuellement les gestionnaires de fonds communs. Les prix ne reflètent pas pleinement toute l'information disponible, tandis que nous pouvons considérer qu'en ce qui concerne les *outsiders*, il est raisonnablement efficient. Il est en effet probable que, dans la majorité des cas, les prix s'ajustent sans retard important à l'information contenue dans la révélation des opérations d'*insiders*.

3. Les anomalies sur les marchés boursiers

Les anomalies sont en contradiction avec l'hypothèse d'efficience. Diverses études psychologiques attestent l'existence d'un lien entre le temps et l'humeur des individus. Est ce possible que le

[4] *L'effet taille est une anomalie de rendement se traduisent par le fait que les actions des firmes de petite taille (entreprises à faible capitalisation boursière) ont un rendement supérieur à ceux des firmes de grande taille (entreprises à forte capitalisation boursière).*

comportement des professionnels de la bourse soit influencé par les aléas climatiques ? L'évolution des liens entre l'évolution boursière et le climat n'est pas récente. Sauders (1993) met en évidence une corrélation entre les variations quotidiennes de l'indice *Dow Jones* de 1927 à 1989 et le degré de couverture nuageuse à *Central Park*.
La plupart des êtres humains ont un comportement qui ne se conforme pas au principe de la maximisation de l'espérance d'utilité. Donc, la question est de savoir si les écarts sont tels qu'il en résulte un impact sur les équilibres et sur la manière d'apprécier les titres cotés. La remise en cause de l'hypothèse de rationalité n'est nullement nécessaire pour comprendre les évolutions boursières. La prise en compte des frais de transaction, des frictions dans les processus de cotation et de fiscalité apporte un intérêt certain pour expliquer les anomalies dans les taux de rentabilité.
L'existence d'une rentabilité en excès sans risque supplémentaire, par exemple devrait être à l'origine de nombreuses opérations d'arbitrage. Les anomalies arbitrées sont en fait exceptionnelles. Une anomalie n'est pas exploitable sans risque tant que les raisons de son existence n'ont pas été comprises. Cependant, prétendre que toute différence de rentabilité est justifiée, montre sans doute une très grande confiance dans l'hypothèse d'efficience.

3.1 L'effet PER, l'effet taille et l'effet janvier

Plusieurs régularités ont trouvé des explications satisfaisantes dans la mesure où elles ne remettent pas en cause la définition retenue pour l'efficience. Comme l'ont noté Hamon et Jacquillat (1992), certaines sont difficilement compatibles avec une hypothèse d'évolution des cours ajustés en martingale[5] et la multiplication des observations a été accompagnée de l'annonce d'effets en nombre sans cesse croissant. Ils ont constaté que certains effets n'ont toutefois pas d'existence propre et l'effet PER disparaît lorsque l'on tient compte des différences de risque, de l'effet taille et de l'effet janvier (voir Hamon, 1992).
L'effet taille est sans doute l'anomalie la plus traitée tout autant par les praticiens. De nombreuses observations ont démontré une performance supérieure réalisée par les titres ayant la capitalisation boursière la plus faible. Cet effet taille peut s'expliquer de différentes façons. Une capitalisation boursière faible signifie le plus souvent des risques plus élevés pour l'investisseur. Plus une entreprise est de petite taille, plus ses chances de défaillances sont élevées. Plus un titre est risqué, plus la rentabilité exigée par les actionnaires est élevée. Sur le marché américain, le tableau 4 donne les performances de ce portefeuille constitué d'actions de petites firmes ainsi que celles de l'indice *SP500* entre 1926 et 1983. Dans la mesure où ce dernier comprend les plus grandes capitalisations boursières, la comparaison de ces performances est une mesure de l'effet taille.
L'effet taille est présent, le portefeuille des petites firmes a battu le *SP500* de 0.48% par mois ou de 5.79% par ans. Le premier a eu une performance supérieure au *SP500* dans 51.7% des cas et cette différence est statistiquement significative. En effet, la première a été beaucoup plus risquée que la deuxième : les écarts types des rendements annuels sont respectivement de 32.35% et 20.62%.
Comme l'a observé Keim (1983), l'effet taille se concentre en janvier. Le rendement annualisé des petites firmes sur les grandes firmes serait en moyenne de 5.86% en janvier alors qu'elle n'est que de 5.79% pour l'ensemble de l'année. Comme l'ont souligné Jacquillat et Solnik (1997), l'observation des rendements journaliers montre que l'effet taille est positif et significatif le dernier jour de décembre et les quatre premiers jours du mois de janvier puisque son importance décline le reste du mois.
Nous pouvons dire tout de même que tous les travaux empiriques montrent que le mois de janvier est le plus rentable. Ainsi il suffit d'acheter au début du mois de janvier pour revendre à la fin du mois pour enregistrer une performance positivé. Cette anomalie a été attribuée dans un premier temps à l'année fiscale. Une fois l'année fiscale écoulée, les gestionnaires de portefeuille recomposent leurs fonds en achetant en masse les grandes valeurs de la cote, mais cette raison fiscale n'est pas valable. En effet, ce phénomène est aussi perceptible au Japon alors que l'année fiscale ne se clôture pas le 31 décembre. Cet effet a donc été expliqué par la date de déclaration des performances des fonds de pension. Ces derniers clôturent leurs comptes fin décembre et nettoient donc leurs lignes en décembre pour racheter en janvier, afin d'extérioriser leurs moins-values mais aussi de présenter des performances apparentes plus attrayantes pour les futurs investisseurs.

[5] *Les anomalies saisonnières par exemple.*

Sur le marché américain, l'essentiel des différences de rendements suivant la taille est concentré dans les premières séances de bourse du mois de janvier. A paris, ce sont les actions dont les cours ont le plus chuté vers la fin d'une année donnée qui voient leurs cours rebondir dans les premières séances de l'année suivante.

3.2 L'effet week-end, l'effet changement de mois

Deux hypothèses sont en concurrence quand nous comparons les rendements boursiers du lundi à ceux des autres jours de la semaine. Selon la première, les rendements boursiers devraient être en moyenne proportionnels aux durées de détention : ceci implique un rendement du lundi trois fois supérieure à celui des autres jours. Selon la deuxième, les rendements boursiers sont proportionnels à la durée de négociation des valeurs, auquel cas le rendement du lundi devrait être égal à celui des autres jours.

Les résultats d'une étude de Hamon et Jacquillat (1992) faite à partir des rendements boursiers journaliers de l'indice *AFFI SBF* (voir tableau 5) montrent que la probabilité d'un détachement de dividendes est plus élevée le lundi : pour 9615 dividendes versés par ces titres, 38.5% sont détachés un lundi, contre 15.4% un autre jour.

L'indice général de la *SBF* a été corrigé pour tenir compte, sur une base quotidienne, des détachements de dividendes enregistrés par les actions françaises. L'indice *AFFI* pondéré par les capitalisations est construit selon la méthodologie du *CAC40*, mais en incluant tous les titres cotés.

L'effet lundi est bien précisé dans le tableau 6 (voir aussi *FIG. 4*). Ces résultats montrent que les coefficients estimés de chaque variable sont égaux aux moyennes des taux de rendements pour le jour considéré. Les variances des estimateurs sont obtenues avec ajustement des moindres carrés ordinaires par la méthode de White (1980)[6]. Le test *F* indique que les rendements sont significativement différents d'un jour de la semaine à l'autre. Les ratios de Student testent la valeur des coefficients par rapport à zéro. *SBF* désigne l'indice général de la *CAC-SBF* ; *SBF cor* est l'indice *SBF* avec réinvestissement des dividendes ; *AFFI* est un indice pondéré exhaustif ; *AFFI cor* est un indice pondéré exhaustif avec réinvestissement des dividendes et *AFFI ep* est un indice exhaustif équipondéré avec réinvestissement des dividendes.

Le rendement du lundi est de -0.05% sur les 617 observations disponibles pour l'indice *AFFI* pondéré de 1977 à 1989 et de 0.124% les 2627 autres jours de la semaine. D'après les résultats de ce tableau, la prise en considération d'un réinvestissement dans l'évaluation de l'indice atténue l'effet du lundi, sans le faire disparaître : l'importance des détachements ce jours-là ne suffit pas à expliquer le rendement négatif constaté. Le rendement du vendredi apparaît non différent de zéro dans le cas de l'indice équipondéré. Cette anomalie concerne les actions les plus fortement capitalisées. Hamon et Jacquillat (1992) ont répartit en dix groupes, suivant leur capitalisation en début d'année, toutes les actions cotées de 1977 à 1989. Ils ont mesuré la moyenne des rentabilités quotidiennes par jours de la semaine. Il apparaît, d'après (*FIG*. 4), que 30% des actions les plus fortement capitalisées ont une rentabilité négative du vendredi au lundi. Cet effet week-end a été confirmé pour les marchés australiens et japonais.

L'effet changement de mois a été confirmé par Ariel (1987), entre 1963 et 1981, il a montré que le rendement durant la seconde moitié du mois est nul. Plus précisément, la moyenne associée aux neuf premières séances du mois est de 1.411% contre -0.021% pour les neuf dernières séances. L'effet changement du mois apparaît distinct de l'effet janvier : en excluant le premier mois de l'année, les résultats précédents deviennent respectivement de 0.998% et -0.189%. La différence entre les rendements de début et de fin de mois est significative chaque mois (sauf en février).

Il faut noter qu'il est très difficile de trouver une explication pour ces anomalies. Les mouvements de prix sont influencés par le pattern récurrent des flux de fonds qui arrivent ou sortent du marché. En France, par exemple, les commentateurs boursiers s'attendent à une hausse des cours en novembre ou en décembre. Ce comportement explique les effets fin d'année et fin de mois. De plus, les mouvements de cours peuvent s'expliquer par un profil de bonnes et mauvaises nouvelles systématiques, l'annonce des mauvaises nouvelles étant si

[6] *Si nous connaissons la forme de l'hétéroscédasticité, une pondération explicite des données est envisageable. En présence d'une hétéroscédasticité non clairement identifiée, l'ajustement des estimateurs de variances par l'approche de White constitue une approche robuste.*

possible diffusée après la fermeture du marché le vendredi.

3.3 L'hypothèse de volatilité excessive

Le cours boursier, aujourd'hui, est égal à la somme actualisée des n prochains flux de dividendes à laquelle il convient d'ajouter la valeur de revente du titre à l'année n. Les travaux de Leroy et Porter (1981) et Shiller (1981) montrent que les cours des actions exhibent une volatilité excessive relativement aux fondamentaux, et plus particulièrement par rapport aux dividendes. Selon Shiller (1981), la volatilité d'une somme est inférieure à la volatilité de ces composantes. Cette volatilité remet en cause l'hypothèse d'efficience des marchés financiers. Comme l'a noté chikhi (2001), si l'hypothèse d'efficience est vérifiée, la volatilité des prix observés ne devrait pas être trop importante en égard à celle des fondamentaux.
Le flux de dividendes permettant de formuler une borne supérieure pour la volatilité des cours. Selon Leroy (1989), la définition du taux de rentabilité permet d'écrire :

$$Z_t = \alpha(D_{t+1} + Z_{t+1}) - \alpha\varepsilon_{t+1} \qquad (8)$$

Où ε est la composante non anticipée de la rentabilité qui s'écrit sous la forme :

$$\varepsilon_{t+i} = Z_{t+i} + D_{t+i} - E(Z_{t+i} + D_{t+i} \mid I_{t+i-1}) \qquad (9)$$

En remplaçant t par $t+i$ et en multipliant les deux côtés par α^i, la relation (8) devient :

$$\alpha^i Z_{t+i} = \alpha^{i+1}(D_{t+i+1} + Z_{t+i+1}) - \alpha^{i+1}\varepsilon_{t+i+1} \qquad (10)$$

Sous l'hypothèse de convergence, nous avons :

$$\underbrace{\sum_{i=0}^{\infty} \alpha^{i+1} D_{t+i+1}}_{Z^*} = Z_t + \sum_{i=0}^{\infty} \alpha^{i+1}\varepsilon_{t+i+1} \qquad (11)$$

Le cours Z^* est déterminé par les dividendes que l'investisseur recevra réellement. Cette valeur *ex post* est définie non pas par rapport à l'anticipation des dividendes mais par rapport aux dividendes effectivement perçus. Nous remarquons que le terme d'erreur n'est pas corrélé avec le cours, ce qui permet d'écrire les variances suivant la relation [cf. Shiller (1981)] :

$$\sigma^2(Z^*) = \sigma^2(Z) + \sigma^2(\eta) \qquad (12)$$

Où η est le terme d'erreur.
On en déduit :

$$\sigma^2(Z^*) - \sigma^2(Z) \geq 0 \qquad (13)$$

En terme d'écart type :

$$\sigma^2(Z) \leq \sigma^2(Z^*) \qquad (14)$$

Cette inégalité constitue le cœur des tests de bornes de variances, la volatilité du prix observé doit être moindre que la volatilité du prix rationnel *ex post*. D'après les résultats obtenus dans le tableau 7 sur les séries *SP500* (1971-1979) et *Dow Jones Industrial* (1928-1979), il apparaît que l'inégalité sur les variances et très fortement violée aussi bien le *SP500* que le *Dow Jones*. Ainsi, la volatilité des prix des actions paraît beaucoup élevée pour être attribuée à une quelconque information nouvelle sur les dividendes futurs. Leroy (1982) a montré que les prix ne sont pas nécessairement égaux aux prix rationnels *ex post* si les agents sont adverses au risque. La volatilité excessive apparente peut simplement être le reflet de cette aversion au risque.
Des résultats récents permettent d'ailleurs de montrer que l'inégalité est probablement respectée. Ackert et Smith (1993) ont souligné, en effet, que tous les tests utilisent le flux de dividendes sans tenir compte des rachats d'actions et des primes encaissées par les actionnaires lors d'offres publiques d'achat. Il faut dire tout de même que lorsque le flux de dividendes est correctement identifié, l'hypothèse de volatilité excessive est rejetée sur les données américaines.
En conclusion, la théorie de marche aléatoire et des marchés efficients apporte un défi important à la fois aux tenants de l'analyse graphique et à ceux de l'analyse fondamentale. De même, si le marché est efficient, le cours d'une valeur présente à tout moment une bonne estimation de la valeur réelle de l'entreprise. L'analyse fondamentale ne sera pas utile si elle utilise des informations qui n'ont pas déjà contribué à la formation du cours. Les études empiriques faites aux Etats Unis indiquent qu'il est très difficile toutefois de trouver de telles informations. Nous avons vu que l'effet week-end et l'effet changement de mois ont été confirmés pour plusieurs marchés boursiers, il est clair que le marché n'est pas efficient à tout moment, ni pour l'intégrité des opérateurs.

Pays	Moyenne du coefficient d'autocorréla-tion	Nombre de coefficients $\geq 2\sigma$	Nombre de coefficients positifs	Moyenne du coefficient d'autocorréla-tion	Nombre de coefficient $\geq 2\sigma$	Nombre de coefficients positifs
	Variations de cours journaliers			Variations de cours hebdomadaires		
France	-0.019	41/65	33/65	-0.049	17/65	21/65
Italie	-0.023	9/30	14/30	0.001	5/30	14/30
R. U	0.072	21/40	34/40	0.055	7/40	8/40
Allemagne	0.078	23/35	28/35	0.056	8/35	27/35
Pays-Bas	0.031	9/24	17/24	0.002	3/24	14/24
Belgique	-0.018	5/17	7/27	-0.088	5/17	1/17
Suisse	0.012	4/17	11/17	-0.022	1/17	6/17
Suède	0.056	1/6	316	0.024	1/6	4/6
Etats-Unis	0.026	11/30	22/30	-0.038	5/30	9/30
	Variations de cours bihebdomadaires			Variations de cours mensuels		
France	0.050	6/65	21/65	0.012	1/65	38/65
Italie	0.050	3/30	21/30	-0.027	1/30	7/30
R. U	0.005	3/40	20/40	0.020	1/40	19/40
Allemagne	0.038	4/35	17/35	0.058	2/35	23/35
Pays-Bas	0.052	3/24	16/24	-0.011	2/24	9/24
Belgique	0.019	1/17	10/17	-0.022	1/17	5/17
Suisse	0.063	1/17	3/17	-0.017	1/17	7/17
Suède	0.070	0/6	6/6	0.140	1/6	6/6
Etats-Unis	0.053	2/30	6/30	0.009	2/30	17/30

TAB 1 : Coefficient d'autocorrélation pour neuf pays

Valeur de *x* (filtre) en pourcentage	Rendement en pourcentage	Nombre de transactions	Rendement après déduction des commissions en pourcentage
0.5	11.5	12514	-103.6
1.0	5.5	8660	-74.9
2.0	0.2	4784	-45.2
3.0	-1.7	2994	-30.5
4.0	0.1	2013	-19.5
5.0	-1.9	1484	-16.6
6.0	1.3	1071	-9.4
7.0	0.8	828	-7.4
8.0	1.7	653	-5.0
9.0	1.9	539	-3.6
10.0	3.0	435	-1.4
12.0	5.3	289	2.3
14.0	3.9	224	1.4
16.0	4.2	172	2.3
18.0	3.6	139	2.0
20.0	4.3	110	2.0

TAB 2 : Rendement de la stratégie des filtres

Filtre *x%*	Moyenne mobile (jours)	Opérations à terme		Opérations au comptant	
		Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions
0	200	1347	896	632	26
0	150	1411	926	666	8
0	100	1103	529	374	349
2	200	1740	1497	1053	693
2	150	1817	1544	1103	687
2	100	1529	1213	752	277
5	200	1728	1572	1065	829
5	150	1846	1672	1210	949
5	100	1642	1435	952	639
10	200	1943	1842	1343	1195
10	150	1893	1764	1272	1109
10	100	1906	1787	1283	1093
15	200	1930	1860	1337	1245
15	150	1762	1690	1257	1153
15	100	1705	1622	1142	1037

TAB 3 : Rendement de la stratégie de la moyenne mobile

	Faible capitalisation boursière	Forte (SP500)	Faible-Forte
Moyenne (%an)	17.05%	11.26%	5.79%
Ecart type (%an)	32.35%	20.62%	18.34%
Nombre de mois positifs	406	408	360
Pourcentage des mois positifs	58.3%	58.6%	51.7%

TAB 4 : Performance comparée des portefeuilles à faible et forte capitalisation boursière 1926-1983

Lundi	3700	38.5%
Mardi	1573	16.4%
Mercredi	1299	13.5%
Jeudi	1357	14.1%
Vendredi	1686	17.5%
Total	9615	100.0%

TAB 5 : jour de semaine et détachement de dividendes (1977-1989)

Indice		Lundi	Mardi	Mercredi	Jeudi	Vendredi	Test-*F*
SBF	Rendement	-0.091	0.109	0.128	0.137	0.067	5.45
	Test-*t*	-2.35	2.91	3.39	3.35	1.59	(4.3172)
SBF cor	Rendement	-0.069	0.118	0.140	0.148	0.081	4.92
	Test-*t*	-1.79	3.15	3.68	3.63	1.91	(4.3170)
AFFI	Rendement	-0.073	0.128	0.114	0.121	0.087	4.52
	Test-*t*	-1.83	2.85	3.27	3.14	2.43	(4.3229)
AFFI cor	Rendement	-0.050	0.139	0.126	0.133	0.100	4.00
	Test-*t*	-1.25	3.10	3.62	3.42	2.79	(4.3229)
AFFI ep	Rendement	0.083	0.117	0.122	0.117	0.013	5.97
	Test-*t*	4.94	6.38	6.60	5.22	0.70	(4.3240)

TAB 6 : Rendement et jour de la semaine (1977-1989)

	SP500	***Dow Jones***
$\sigma(Z)$	50.12	355.9
$\sigma(Z^*)$	8.968	26.80

TAB 7 : Test des bornes de variances, d'après Shiller (1981)

FIG.1 : *Distribution des coefficients d'autocorrélation*

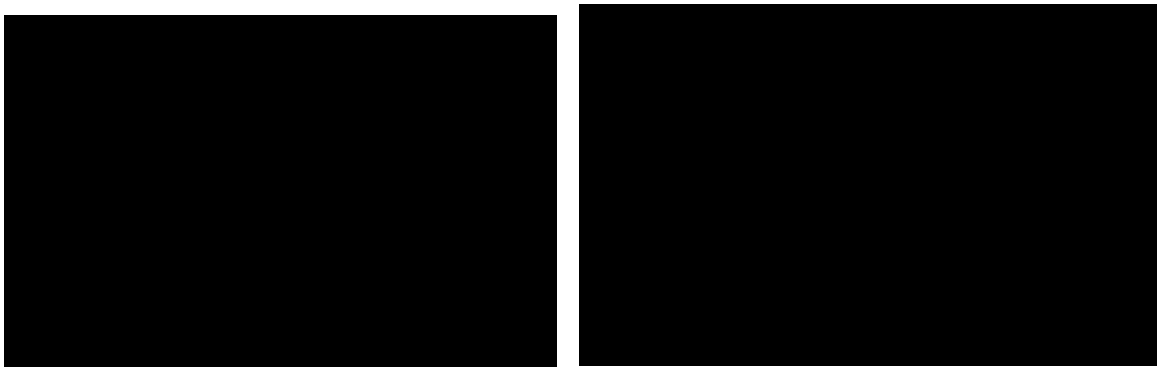

FIG.2 : *Résidus moyens cumulés entourant la publication des bénéfices des firmes obtenant des bénéfices inférieurs (resp. supérieurs) à ceux prévus*

FIG.3 : *Stock Split et rendement résiduel en cas d'accroissement (resp. en cas de diminution) des dividendes.*

FIG.4 : *Stok Split et rendement résiduel*

FIG.5 : *Effet lundi à la bourse de Paris : rendement journaliers moyens,1977-1989.*

Références

Alexander, J. (1961), *Price movements in speculative markets; trends or random walk.* Industrial Management Review.

Artus, P. (1995), *Anomalies sur les marchés financiers*. Economica.

Ball, R and Brown, P. (1968), *An empirical evaluation of accounting income numbers*. Journal of Accounting Research.

Chikhi, M. (2001), *Le marché boursier en France est-il efficient? Application à la prévision non paramétrque de l'indice CAC40.* Working Paper n° 2001-38 LAMETA.

Cobbaut, R. (1997), *Théorie financière*, Economica.

De Bondt, W.F.M and Thaler, R.H. (1989), *Anomalies. A mean Reverting Walk Down Wall Street*, Journal of Economic Perspectives, **3(1),** 189-202.

Fama, E, fisher, L, Jensen, M and roll, R. (1969), *The adjustment of stock prices to new information*. International Economic Review.

Fama, E.F. (1991), *Efficient capital markets*. Journal of Finance, **XLVI, n°5,** 1575-1617.

Fama, M and Blume, M. (1966), *Filter rules and stock market trading*. Journal of Business, **39.**

Flavin, M.A. (1983), *Excess Volatility in the Financial Markets: A Reassessment of the empirical evidence*. Journal of Political Economy, **91,** 929-956.

Fontaine, P. (1990), *Peut-on prédire l'évolution des marches d'actions à partir des cours et des dividendes passés?* Journal de la Société Statistique de Paris, Tome 131, **n°1,** 16-36.

French, KR and Roll, R. (1986), *Stock Return Variances: The arrival of information and the reaction of traders*. Journal of Financial Economics, **17,** 5-26.

Frydman, R. (1982), *Toward an understanding of market processes*. American Economic Review.
Gilles, P. (1992), *Incertitude, risqué et asymétrie d'information sur les marches financiers*, Revue Française d'Economie, **7(2),** 53-115.
Gillet, P. (1999), *L'efficience des marchés financiers*, Economica.
Grar, A. (1994), *Incidence des divisions d'actions et des attributions gratuites sur la valeur : une étude empirique sur le marché français entre 1977 et 1990*. Thèse de doctorat ès Sciences de gestion, Université Paris Dauphine.
Grossman, S.J and Stiglitz, J.E. (1980), *On the impossibility of informationally efficient markets*. American Economic Review, **70(1),** 393-408.
Grossman, S.J. (1976), *On the efficiency of competitive stock markets where trades have diverse information*. The Journal of Finance, **XXXI, n°2,** 573-585.
Guesnerie, R. (1989), *A propos de la rationalité des anticipations rationnelles*. In Artus et Bourguinat eds.
Hamon, J et Jacquillat, B. (1992), *Le marché français des actions, études empiriques 1977-1991*. Paris, PUF.
Hamon, J. (1992), *Choc, rebond, coût de portage ou la danse de la fourchette*. Banques et Marchés (novembre-décembre), 103-109.
Jacquillat, B et Solnik, B. (1997), *Marchés financiers : gestion de portefeuille et des risques*. Dunod, Paris.
Jensen, M.C. (1978), *Some anomalies evidence regarding market efficiency*. Journal of Financial Economic, 6, 95-101.
Keim, D. (1983), *Size related anomalies and stock return seasonality: further empirical evidence*. Journal of Financial Economics, **2**.
Leroy, S.E. (1989), *Efficient capital markets and martingales*. Journal of Economic Literature, **XXVII,** 1583-1621.
Lo, A.W and McKinlay, C. (1988), *Stock market prices do not follow random walks: evidence from a single specification test*. Review of Financial Studies, **1,** 41-66.
Mignon, V. (1998), *Marchés financiers et modélisation des rentabilités boursières*, Economica, Paris.
Phelps, E.S. (1987), *Marchés spéculatifs et anticipations rationnelles*. Revue Française d'Economie., 10-26.
Roger, P. (1988), *Théorie des marchés efficients et asymétrie d'information : une revue de la littérature*, Finance, **9**.
Ross, S.A. (1977), *Return, risk and arbitrage, in friends and Bicksler (éd.)*. Risk and Return in finance Cambridge, Lippincott, 189-218.

GESTION ET SIMULATION

Investigation sur la possibilité de l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise par l'exploitation de la simulation sur ordinateur

Ahmed KORICHI *Université de Ouargla*
Messaoud SEDDIKI *Université de Ouargla*

Résumé
Cet article rappelle les principales méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises. Les points forts et les insuffisances de ces méthodes, pour obtenir une vue globale de la performance et plus particulièrement pour évaluer le capital humain comme les compétences et la compétence collective d'une entreprise, sont exposés. Il présente la simulation sur ordinateur et montre comment on peut utiliser celle-ci comme outil d'évaluation de performance multicritère d'une entreprise.

Mots-clés
Simulation, Modélisation, évaluation de performance

Introduction

La simulation est reconnue comme l'un des outils d'analyse et de conception des systèmes les plus efficaces à la disposition des concepteurs et des gestionnaires des systèmes complexes. Elle peut être appliquée dans divers domaines tels que l'analyse des systèmes de services, les systèmes de production, les systèmes naturels, les systèmes informatiques et les systèmes sociaux économiques.

D'autre part, la mesure de la performance d'une entreprise est une question toujours d'actualité pour toute équipe dirigeante. En effet, comment évaluer la performance économique, sociale et / ou technique d'une entreprise ? Dispose-t-on d'outils ou de méthodes pour réaliser cette appréciation ? Peut-on réellement tout mesurer ? Quels paramètres entrent en compte dans cette évaluation ?
La littérature concernant l'évaluation de la performance en entreprise est importante. Cependant, elle se concentre généralement sur seulement un aspect de l'organisation, du système de production ou de sa stratégie. Concernant les entreprises, les dirigeants sont à la recherche d'outils permettant d'avoir une vue plus globale de leur entreprise ou même d'un secteur d'activité. En effet, les dirigeants cherchent à évaluer une performance multicritère touchant aussi bien au social, au technique qu'à l'économique. Concept flou et polysémique, la performance prend son sens lorsqu'elle est envisagée de façon instrumentale.

Cet article présente la simulation sur ordinateur et montre comment peut-on utiliser cet outil comme outil multicritère d'évaluation de performance d'une entreprise.

Les principales méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises.

Les entreprises ont fortement évolué ces dernières années. En effet, il faut noter un fort développement des activités de support ainsi que l'accroissement des fonctionnalités et des services liés aux produits. L'augmentation de l'automatisation des appareils de production ainsi que la segmentation des marchés doivent également être mentionnées. Ceci a pour conséquence une modification des structures des coûts industriels, du fait qu'il n'existe plus de facteur de production dominant et que les coûts indirects se sont fortement accrus

La performance est intimement liée à la notion de pilotage stratégique qui consiste, en pratique, à mettre à la disposition de la direction de l'entreprise un nombre limité d'indicateurs variés, financiers et non financiers, à court et long terme, regroupés souvent sous la forme d'un tableau de bord,

de façon à aider les dirigeants dans leurs prises de décisions stratégiques.

Il existe de nombreuses pistes en matière d'évaluation de la performance. Les plus courantes utilisent les notions de stratégie et de tableaux de bord stratégique, la gestion par les activités ou le contrôle de gestion.

a. Le contrôle de gestion

Le contrôle de gestion s'appuie sur une large gamme d'outils dont un certain nombre est institutionnalisé. Le premier d'entre eux est le calcul des coûts, qu'il prenne la forme de la comptabilité analytique classique ou celle de l'analyse par activités et processus. Le second d'entre eux est la planification stratégique. Celle-ci s'appuie sur de nombreux instruments de diagnostic (Matrices BCG, Arthur D.Little et McKinsey; 5 forces concurrentielles de Porter; les 7S, etc.). À cet égard, par sa fonction pivot entre direction générale et cadres opérationnels, le contrôleur de gestion joue un rôle important dans la formulation de la stratégie, dans sa mise en oeuvre et dans le contrôle de son application. Le troisième outil qu'il utilise est le système budgétaire avec lequel il anime la procédure budgétaire et le reporting. Le contrôleur de gestion est donc responsable de sa mise en place, de sa cohérence et des analyses qui en découlent. Enfin, il prend en charge les tableaux de bord qui doivent permettre d'effectuer un suivi par exception des réalisations, des performances ou des insuffisances du processus d'exploitation; de même, il est chargé de l'évaluation de la rentabilité des investissements envisagés et des risques qu'ils peuvent entraîner ainsi que de la gestion de leurs budgets lorsqu'ils sont engagés [01].

b. La gestion par activité

Nous présentons dans ce point la méthode ABC comme un exemple de méthode basé sur l'approche gestion par activité. Celle-ci, souvent rencontrée dans la littérature actuellement, est souvent citée concernant les évolutions futures de l'évaluation des performances, notamment grâce à sa prise en compte de la création de valeur et de la notion de processus. Cette méthode est basée sur le concept suivant : les produits consomment des activités, les activités consomment des ressources. Aux activités, on relie ensuite la notion de processus et d'inducteur de coûts. Le processus se définit comme un ensemble d'activités associées en vue d'atteindre un objectif commun. Le regroupement des activités dans le cadre d'un processus se distingue des regroupements d'activités par fonctions ou par structures de responsabilité (unités, services). On trouve principalement trois types d'inducteurs : (1) les inducteurs de ressources (resource driver) qui sont les clefs de répartition utilisées pour ventiler les ressources entre les activités (ex : nombre d'heures consacrées à chaque activité pour la répartition des salaires); (2) les inducteurs d'activités (activity driver) : unité d'œuvre permettant de répartir les coûts des activités entre les productions d'une entreprise (objets de coût), comme les heures de main d'oeuvre directe, le nombre de séries fabriquées, de commandes, de types de clientèle servie ; (3) les inducteurs de coûts (cost driver) : facteurs influençant le niveau de performance d'une activité et sa consommation de ressources (ex: qualité des matières premières reçues par un atelier de fabrication, formation et expérience professionnelle d'une équipe de consultants)[01].

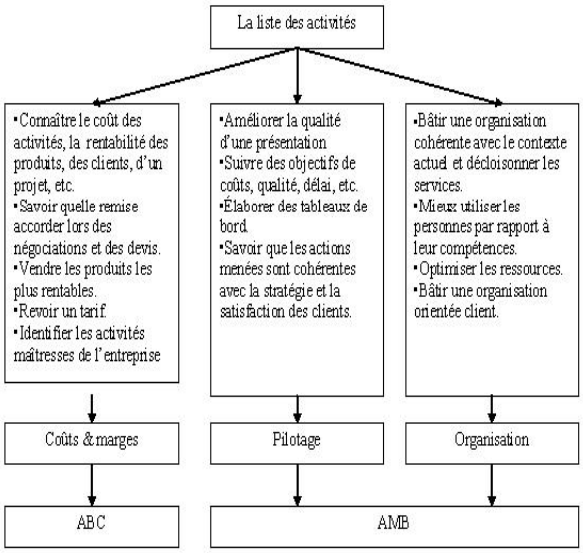

Figure 1 : Principe de la méthode ABC/ABM

c. Les tableaux de bord et la stratégie

Par définition le tableau de bord est un ensemble d'indicateurs choisis et conçus pour permettre au manager d'être informé de la performance passée et présente des activités qui entrent dans son champ de responsabilité, et des évènements qui peuvent influencer cette performance dans le futur. Les tableaux de bord à orientation stratégique sont des systèmes d'indicateurs qui cherchent à mesurer la performance globale (et son évolution) dans ses différentes dimensions constitutives. Ils permettent de clarifier les objectifs stratégiques et de les traduire en valeurs cibles concrètes. Ils assurent aussi un déploiement de la politique générale à l'intérieur de l'organisation et un retour d'expérience sur la stratégie pour l'affiner progressivement (exemple : le tableau de bord équilibré de Kaplan et Norton, le navigateur Skandia et des outils focalisés sur la valeur client)[01].

À l'inverse des instruments classiques de contrôle de gestion qui rendent compte la plupart du temps des scores des parties préalablement jouées, le tableau de bord favorise une analyse en temps réel des performances de l'entreprise, parce qu'il permet de suivre les évènements qui sont à leur origine, parce qu'il détient des délais de parution courts, qu'il est simple de consultation et que ses données revêtent un caractère synthétique. En cela, il offre des perspectives de réactivité qui cadrent avec la logique du petit nombre d'événements nécessairement peu répétitifs qui caractérisent l'entreprise de taille moyenne [01].

Limitation des méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises.

A partir de ce survol rapide des principales méthodes utilisées pour l'évaluation des performances d'une entreprise, quelques observations importantes peuvent être faites :

- Les méthodes traditionnelles de gestion et d'évaluation des performances ne prennent pas en compte les données immatérielles et le contrôle de gestion social, la gestion par les activités et le couple valeur / coût. L'actualité et la pertinence de ces méthodes sont remises en cause et les critères de performance financière ne sont pas pertinents à eux seuls pour répondre aux missions assignées au contrôle de gestion. En plus, ces méthodes ne permettent pas une analyse en temps réel ou future de l'entreprise.
- En effet, il ressort de la bibliographie que les outils d'évaluation sont nombreux quelque soit l'aspect traité, mais, il n'y a que très rarement de véritables liens entre toutes les nuances de l'évaluation. Il est vrai que, peu d'outils disposent à la fois d'une vision économique, stratégique et surtout humaine. Aussi les véritables perspectives d'amélioration dans cette quête à la performance restent l'intégration totale de l'immatériel et des coûts tels qu'utilisés par la méthode ABC / ABM. À quand donc un véritable outil d'évaluation pluridisciplinaire?

Si la réponse semble se trouver dans la combinaison de plusieurs des méthodes présentées, souhaitons que les recherches aboutissent rapidement et que l'issue ne soit pas uniquement un modèle

normatif, mais au contraire un outil flexible et surtout utilisable par les entreprises.

Dans l'attente que ce souhait se réalise, nous estimons qu'on peut utiliser les techniques de simulation sur ordinateur pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise, mais la mise en pratique est-elle si aisée ?

La simulation sur ordinateur

La simulation est aujourd'hui largement reconnue comme une technique puissante pour l'analyse et la conception des systèmes. Elle peut être appliquée dans divers domaines tels que l'analyse des systèmes de services, les systèmes de production, les systèmes naturels, les systèmes informatiques.

L'étude scientifique d'un système nous amène dans la plupart des cas à faire un ensemble de suppositions sur le fonctionnement du système. Ces suppositions, qui prennent habituellement la forme de relations mathématiques ou logiques, constituent un modèle qui est utilisé pour essayer de comprendre le comportement du système étudié. Si les relations qui composent le modèle sont assez simples, il peut être possible d'utiliser des méthodes mathématiques (telle que l'algèbre, la théorie des probabilité) pour obtenir des réponses exactes aux questions qui nous intéressent. Une telle solution s'appelle une solution analytique. Cependant, les systèmes qu'on trouve dans la réalité sont le plus souvent trop complexes pour pouvoir se prêter a une évaluation analytique, et leurs modèles doivent être étudiés au moyen de la simulation. Dans une simulation on utilise l'ordinateur pour évaluer numériquement un modèle et des données sont collectées dans le but d'estimer les caractéristiques souhaitées du modèle.

Les domaines d'application de la simulation sont nombreux et variés. Une liste non exhaustive de problèmes pour lesquels la simulation s'est avérée un outil utile et puissant peut être dressée. On y trouverait, entre autres:

- Concevoir et analyser des systèmes industriels ;
- Evaluer du hardware et du logiciel pour un système d'exploitation d'ordinateur ;
- Evaluer un nouveau système d'armes militaire ou tactique ;
- Déterminer des politiques d'ordonnancement pour un système de production ;
- Concevoir des systèmes de communications et leurs protocoles ;
- Concevoir et améliorer des installations de transport tel qu'autoroutes, aéroports, métros, ou ports, etc ;
- Evaluer des politiques de gestion pour les organisations de service ;
- Analyser des systèmes financiers ou économiques.

Beaucoup d'études ont montré que la simulation figurait parmi les techniques les plus utilisées à travers le monde. Cependant, plusieurs obstacles n'ont pas favorisé une plus large utilisation de la simulation. En premier lieu, les modèles utilisés pour étudier les systèmes à grande échelle ont tendance à être très complexes, et leur traduction sous forme de programme pour les exécuter peut être une tâche ardue. Cette tâche a été beaucoup simplifiée durant ces dernières années grâce au développement d'excellents logiciels qui offrent en standard beaucoup de possibilités nécessaires pour coder un modèle de la simulation. Un deuxième problème se pose avec la simulation des systèmes complexes : ces derniers exigent souvent beaucoup de temps sur ordinateur mais cet obstacle est devenu moins insurmontable aujourd'hui grâce à la diminution des prix (matériel) et l'augmentation de la puissance de calcul.

De la on peut souligner que la simulation en tant que méthode ne doit en aucun cas être vue comme un simple travail de programmation sur ordinateur quelque soit la complexité du système à analyser. Elle doit obéir à une approche méthodologique qui

est en grande partie indépendante du logiciel et du matériel qu'on utilise.

Etymologiquement, le terme ‘‘simulation’’ est dérivé du mot latin ‘‘SIMULARE’’ qui veut dire : copier, feindre, faire paraître comme réelle une chose qui ne l'est point. On peut donc très bien dire que simuler le fonctionnement d'un système c'est imiter son fonctionnement au cours du temps en manipulant un modèle. Ceci équivaudrait à la génération d'un historique artificiel des changements d'état du système et l'observation de cet historique pour faire des déductions sur ses caractéristiques de fonctionnement. C'est donc une méthodologie essentiellement pratique qui permet de modéliser aussi bien des systèmes conceptuels que des systèmes existants déjà. Elle peut être utilisée pour décrire et analyser la dynamique d'un système, répondre aux questions de type «What If ? » sur le système réel et aider à la conception d'un système réel

Dans la littérature technique, beaucoup de définitions ont été attribuées au terme ‘‘Simulation’’. Parmi ces définitions nous retenons celle donnée par A.A.B. Pritsker [06] , et qui s'énonce comme suit : " La simulation est l'étude du comportement dynamique d'un système, grâce à un modèle que l'on fait évoluer dans le temps en fonction de règles bien définies, à des fins de prédiction".

Outils de simulation

On entend par outils de simulation les constituants d'un système, appelé généralement système de simulation, qui fournit les moyens de mettre en oeuvre, d'animer et d'observer les modèles.

Dans la littérature technique, un système de simulation est aussi connu sous diverses appellations telles que logiciel de simulation, langage de simulation, simulateur, outil de simulation, etc.

D'un point de vue externe, le principal constituant d'un système de simulation est le langage de simulation, qui permet de décrire le modèle et les stimuli à lui appliquer au cours du déroulement de la simulation**.** Typiquement, un tel langage est obtenu en ajoutant à un langage évolué à usage général les structures de données et les primitives qui facilitent la description des modèles dynamiques.

Dans le domaine des outils de simulation, les efforts de développement ont porté sur deux points :

o Réduction des difficultés de conception des modèles par adaptation plus fine des concepts aux applications;

o Diminution des coûts de programmation et d'exploitation par l'emploi d'outils plus "évolués".

Ces efforts se traduisent par l'évolution chronologique suivante dans l'utilisation des outils de programmation des modèles de simulation :

o langages informatiques généraux
o langages adaptés
o langages de simulation.

En ce qui concerne les langages de simulation, il existe actuellement, en complément des simulateurs généraux (ou a usage général), des simulateurs dits ‘‘spécialisés’’ et ‘‘dédiés’’ car s'adaptant très bien à des domaines d'application précis.

Quand est-ce que nous devons simuler?

Cette question a trait au problème lui-même et au choix d'une méthode pour le résoudre. En général, il y a deux voies pour résoudre un problème: analytiquement et expérimentalement. Les méthodes analytiques donnent souvent une solution optimale, alors que les méthodes expérimentales mènent souvent à une bonne

solution, mais pas nécessairement à la solution optimale.

D'autre part, la simulation peut être vue comme la conduite d'une expérimentation indirecte (sur le modèle et non sur le système) dans le but de comparer plusieurs façons de procéder. Elle ne résout pas le problème posé en trouvant la bonne solution. Elle aide seulement à prendre parmi plusieurs solutions la meilleure possible.

La simulation est souvent caractérisée dans la littérature comme la méthode de dernier ressort. Ceci veut dire que si on a la possibilité de résoudre le problème posé avec des méthodes analytiques, il serait préférable de les utiliser car elles conduisent à des solutions optimales.

Conduite d'un projet de simulation sur ordinateur

Les étapes qui constituent tout projet de simulation peuvent être schématisées par l'organigramme suivant :

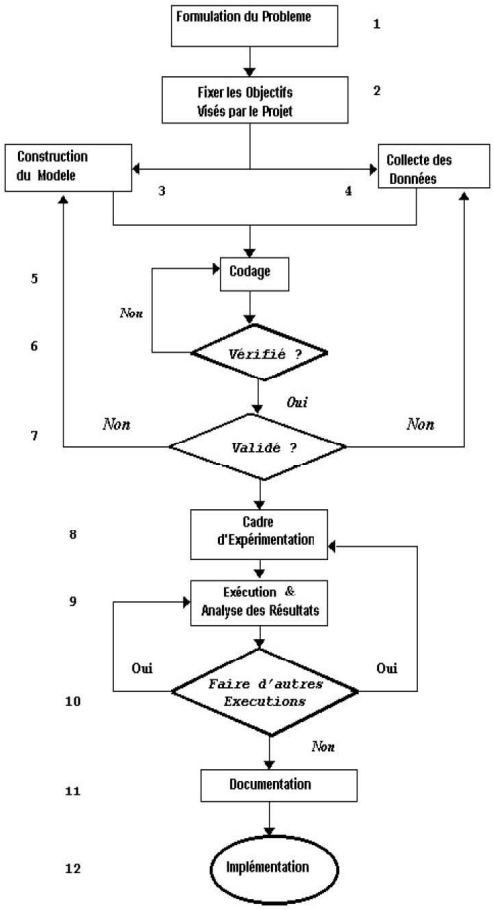

1. *Formulation du problème* : Tout projet de simulation commence d'abord par l'énoncé du problème à résoudre.
2. *Fixation des objectifs* : Une fois le problème formulé, il faudra définir les objectifs visés par le projet de simulation. Ceci comprend : les questions auxquelles devra apporter une réponse l'étude par simulation qu'on veut mener, le personnel qui sera requis, le matériel et logiciel informatique, les divers scénarios qu'on veut investiguer, les sorties attendues, les coûts de l'étude ainsi que les temps requis, etc...
3. *Construction du modèle* : Il s'agit de construire un modèle conceptuel qui est une abstraction du système réel. Ce modèle peut être vu comme un ensemble de relations mathématiques et logiques concernant les composants et la structure du système.
4. *Collecte des données* : Une fois le problème formulé et les objectifs visés identifiés, il faudra établir un inventaire des besoins en données sur le système réel.

5. *Codage* : il s'agit de traduire le modèle conceptuel obtenu à l'étape 3 dans une forme acceptable par l'ordinateur (i.e. programme appelé aussi modèle opérationnel). Pour cela, il va falloir utiliser un langage de simulation parmi ceux disponibles.
6. *Vérification* : L'étape de vérification est extrêmement importante dans tout projet de simulation. Elle concerne le modèle opérationnel (programme). Il s'agit de s'assurer que le modèle s'exécute sans erreurs. La vérification est primordiale même pour des modèles de taille réduite car ces derniers peuvent aussi comporter des erreurs bien qu'ils soient très petits comparés à des modèles de systèmes réels par essence complexes.
7. *Validation* : La validation consiste à s'assurer que le modèle conceptuel est une représentation fidèle du système réel. Il s'agit en fait de savoir si le modèle peut être substitué au système réel pour le but de l'expérimentation. Dans le cas ou le système existe, la façon idéale de valider le modèle conceptuel est de comparer ses sorties avec celles du système. Malheureusement, on n'a pas toujours cette possibilité surtout dans les projets de conception de nouveaux systèmes.
8. *Conception d'un carde d'expérimentation*: Il s'agit de définir pour chaque scénario devant être simulé ou expérimenté un certain nombre de paramètres tels que : durée de la simulation, nombre de simulation à faire (Réplications), état initial du modèle et règles de gestion des files d'attente. Certains langages de simulation offrent l'avantage de séparer entre le cadre d'expérimentation qui contient toutes les données et les informations pour exécuter la simulation. Il devient alors possible de faire différentes expérimentations sur le même modèle en changeant uniquement le cadre d'expérimentation.
9. *Exécution de la simulation et analyse des résultats*: Le modèle opérationnel ou programmé est le support principal pour réaliser une simulation sur ordinateur. Il sera analysé et interprété par le simulateur qui délivre en sortie des résultats purement statistiques (moyenne, variance, écart type, minimum, maximum,...). L'analyse de ces résultats aura pour objectifs d'estimer les mesures de performances des scénarios qu'on a expérimenté.
10. *Exécutions supplémentaires*: A ce niveau, on dispose d'un ensemble de résultats provenant des différentes simulations qu'on a réalisé ainsi que d'une analyse de ces résultats. Il s'agira de déterminer sur la base de cette analyse si d'autres simulations doivent être faites, si d'autres scénarios non prévus doivent être expérimentés afin de s'assurer que le modèle répond bien aux objectifs visés dans l'étape 2.
11. *Documentation*: La documentation est nécessaire pour différentes raisons et concerne aussi bien le modèle que les résultats de la simulation. Si le modèle aura un jour à être réutilisé par d'autres personnes, la documentation les aidera à comprendre le fonctionnement du modèle et leur facilite toutes modifications ou mises à jour du modèle.
12. *Implémentation*: L'objectif de toute simulation est de proposer pour un problème plusieurs solutions. Le choix de la meilleure solution devra être fait par l'analyste qui la justifiera dans la documentation et la propose (et ne l'impose pas) au client. La décision de retenir cette solution pour une éventuelle implémentation reste donc une responsabilité du client (Pour plus de détails et exemples, voir [06]).

Peut-on utiliser la simulation comme outil d'évaluation de performance multicritère d'une entreprise ?

Bien que les recherches dans le domaine de contrôle de gestion sont avancées, il n'existe pas, dans la réalité, une solution analytique pour l'évaluation de performance multicritères intégrant les critères financiers, organisationnels et sociaux. Ceci est dû au fait que ces systèmes sont le plus souvent trop complexes pour pouvoir se prêter à une évaluation analytique, et leurs modèles doivent être étudiés autrement.

D'autre part, il ressort de la bibliographie que les domaines d'application des techniques de simulation sont nombreux et variés. Parmi les problèmes pour lesquels la simulation s'est avérée un outil utile et puissant, on trouve le problème d'analyse des systèmes économiques. Par conséquent, on peut utiliser ces techniques pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise.

Conclusion

Nous espérons avoir exposé clairement l'utilisation des techniques de simulation sur ordinateur pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise. Mais la mise en pratique est-elle si aisée ?

Bien que les outils d'évaluation sont nombreux, quelque soit l'aspect traité, il n'y a, finalement, que très rarement de véritables liens entre toutes les nuances de l'évaluation. Il est vrai que peu d'outils disposent à la fois d'une vision économique, stratégique et surtout humaine. Aussi les véritables perspectives d'amélioration dans cette quête de la performance restent l'intégration totale de l'immatériel et des coûts.

Concernant les entreprises, les dirigeants sont à la recherche d'outils permettant d'avoir une vue plus globale de leur entreprise ou même d'un secteur d'activité. En effet, les dirigeants cherchent à évaluer une performance multicritère touchant aussi bien au social, au technique qu'à l'économique. Concept flou et polysémique, la performance prend son sens lorsqu'elle est envisagée de façon instrumentale.

Du côté de la simulation, il est vrai que les techniques permettent l'intégration totale de l'immatériel, des coûts et autres, par conséquent, on peut la considérer comme un outil d'évaluation de performances multicritères d'une entreprise, mais il serait préférable d'adopter l'approche analytique quand cela est possible car celle-ci conduit à des solutions optimales et sûres.

Les idées exposées dans ce papier gagneraient, à notre sens, à êtres approfondies par d'autres recherches.

Références bibliographiques

[01] Olivier DEVISE, Jean-Pierre VAUDELIN, «Evaluation de la performance d'une PME : Le cas d'une entreprise auvergnate», Organisation et Conduite d'Activités dans l'Industrie et les Services*, 4e Conférence Francophone de MOdélisation et SIMulation MOSIM'03, du 23 au 25 avril 2003, Toulouse (France)*, pp. 1-3

[02] Jerry BANKS, «Introduction to simulation», *Proceedings of the 2000 Winter Simulation Conference J. A. Joines, R. R. Barton, K. Kang, and P. A. Fishwick, eds,* pp 11 -15

[03] K. Roscoe Davis, Patrick G. McKeown, Terry R. Rakes, «Management Science An Introduction», *Kent Publishing Company, Boston, Massachusetts*, 1986.

[04] Franck THEROUDE, Christian BRAESCH, Alain HAURAT, « COPILOT: UNE PLATE-FORME POUR LA MODELISATION ET LE PILOTAGE DE PROCESSUS », Organisation et Conduite d'Activités dans l'Industrie et les Services*, 4e Conférence Francophone de MOdélisation et SIMulation MOSIM'03, du 23 au 25 avril 2003, Toulouse (France)*
[05] Sami Ben Mena, «Introduction aux méthodes multicritères d'aide à la décision», Unité de Mathématique. Faculté universitaire des Sciences agronomiques de Gembloux. Passage des Déportés, 2. B–5030 Gembloux (Belgique). E-mail : benmena.s@fsagx.ac.be
[06] Dr BELATTAR Brahim, «Support de Cours de Simulation & modélisation », Département d'Informatique, faculté des sciences de l'ingénieur, Université de BATNA (Algérie), version 1999-2000.
[07] André Farber, «Eléments d'analyse financière», Ecole de Commerce Solvay, Université Libre de Bruxelles, Révision Janvier 2002
[08] Gunther SIEGEL, Thèse de Doctorat, «PROSIT : Un Environnement pour la programmation de simulation à événements discrets », Présenté le 29 septembre 1997, Université de Nice-Sophia Antipolis, URF-Sciences.
[09] Ahmed KORICHI, Thèse de Magister, «Intégration du Travail Coopératif Assisté par Ordinateur dans les Environnements de Simulation », 27 Juin 2001, Département d'Informatique, Université de Batna

Analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine : le cas de BOBIGNY.

Dr. Medjdoub Abdelmoumene
Université de Ouargla

Etudier les comportements électoraux des jeunes Français issus de l'immigration maghrébine à Bobigny, ou dans d'autres banlieues, pour déterminer s'ils ont un comportement spécifique à eux et différent de celui des jeunes français de souche, est une tâche difficile.
Le phénomène de non-inscription sur les listes électorales et celui d'abstention ne sont pas propres à ces jeunes, mais, il y a une forte conscience qui est en train de naître. Par ailleurs, même s'ils constituent un électorat potentiel, le vote maghrébin ou communautaire est absent sur la scène politique, malgré leurs caractéristiques, socioprofessionnelles et socioculturelles malgré aussi leur attachement à l'islam et à la tradition pour s'identifier.
Ces jeunes cherchent leur place comme citoyen En suivant le processus d'intégration imposé par la France. Les filles trouvent le moyen d'affronter la sphère extérieure, soit en militant dans le milieu associatif, soit dans le marché du travail ou elles réussissent mieux que leurs frères.

Introduction :

La population française d'origine maghrébine représente une partie considérable de l'ensemble de la population française selon le recensement de 1990, le nombre de maghrébins nés en France et ceux qui sont nés à l'étrangers est de : **2 098 702**. Elle est présente dans certains secteurs d'activités, comme elle fait désormais partie du paysage politique, économique, socio-culturel et historique de la France. La population française d'origine maghrébine n'est pas présente entièrement sur la scène politique, comme un parti politique, mais elle est représentée par des élus, des élites dans les partis politiques traditionnels.
Cette représentation a une tendance plutôt à gauche qu'à droite. Les deux élus des français d'origine maghrébine dans le département de la Seine Saint Denis, l'un à Bobigny et l'autre à Stains, sont adhérents au Parti Communiste Français **(PCF)**.
Par contre, les jeunes français issus de l'immigration maghrébine sont plus présents dans les associations et les syndicats que dans les partis politiques traditionnels, les femmes se mobilisant plus que les hommes, et c'est là le rôle le plus remarquable des jeunes dans la vie sociale. Ainsi, des assistantes sociales, des conseillés, des animateurs, des éducateurs, des médiateurs et travailleurs sociaux, des responsables de centres de vacances et de loisirs, des clubs pour adolescents et des centres du sport, etc. Sont presque tous passés par le milieu associatif. Ces associations font un grand travail humanitaire et de solidarité pour aider les populations en difficultés à surmonter les problèmes du quotidien, par des actions de soutien, surtout avec les pays de tiers monde. C'est le cas concret de la ville de Bobigny, avec ses diverses associations créées récemment avec les nouvelles réglementations qui sont accessibles aux français comme aux étrangers travaillant et résidant régulièrement en France. On n'y trouve plus de **270** associations avec différents thèmes et objectifs, dont la part des jeunes français issus de l'immigration n'est pas négligeable.
La participation de la population française issue de l'immigration maghrébine dans la vie culturelle a une part considérable qui s'explique par la religion musulmane, deuxième religion en France et dans le monde. Cependant, le développement de la construction des lieux de cultes musulmans connaît une grande latence. Ainsi, fallait-il attendre plusieurs années, après la première mosquée de Paris, construite en 1920 par le roi du Maroc, pour voir apparaître d'autres mosquées et des centres culturels islamiques, comme ceux d'Evry, de Lyon et de

Strasbourg, après de longues années de pratiques dans les caves des cités **HLM** où dans les foyers des jeunes travailleurs, comme ceux de la **SONACOTRA**. Ceci a favorisé la multiplication des lieux de prières, et des associations à caractères islamiques dans les grands rassemblements de cette population française musulmane. Ces associations organisent même des congrès et des séminaires sur l'islam et les musulmans en Europe, l'exemple de l'association « *Union des Organisations Islamiques de France* » (**UOIF**) organise chaque année en France un congrès islamique des musulmans d'Europe, au Bourget dans la région Parisienne. Durant quatre jours, ce rassemblement permet de débattre des questions d'actualité, avec des théologiens, et des scientifiques qui viennent de tous les coins du monde. Cette année, par exemple, en mai 2002**,** la question de la participation électorale de la communauté musulmane française dans les élections en France a été au cœur des débats et le centre d'une réflexion sur les comportements électoraux et politiques de la population française d'origine maghrébine, et musulmane en particulier, avec une forte participation, cette année, de plus de cent mille (**100000**) participants et visiteurs.

En dehors de leur préoccupation religieuse, l'islam, les jeunes français issus de l'immigration maghrébine, participent à diverses activités culturelles et sportives. On remarque cela à travers de grands concerts de musique, suivis par un grand nombre d'entre eux, surtout le Rai, de théâtre ou de spectacles de comiques dans les scènes parisiennes et ailleurs, ou le grand nombre de joueurs professionnels du football et les athlètes du sport du haut niveau, sans oublier les animateurs de la bande **FM** dans les stations de radio, et la presse écrite, qui n'a pas encore trouvé sa place en France.

L'immigration maghrébine a une influence sur la vie économique, vu sa concentration dans des lieux où le besoin de la main d'œuvre était important dans les années cinquante et soixante. La main d'œuvre d'origine d'Afrique du nord, surtout algérienne, marocaine et tunisienne, dans les diverses régions de France, avait une participation considérable dans l'effort de construction de la France, après la deuxième guerre mondiale.

La présence de cette communauté, deux ou trois générations après, favorise les échanges avec les pays d'origine et la France, par des opérations d'import-export. Et, localement, par la multiplication de boutiques et de points de ventes de produits orientaux, de restaurants, de petites usines de confection et de textile, d'abattoirs, de boucheries *halal*, et ceci, presque dans tous les secteurs de l'activité économique et commerciale.

LA NATURE DE LA PARTICIPATION ELECTORALE EN FRANCE

Deux dimensions fondamentales structurent le champ des comportements politiques: l'engagement et l'orientation. Le premier régit le rapport à la politique, la seconde régit la direction de son action dans la politique. Ces deux dimensions renvoient à des mécanismes différents et font généralement l'objet d'études séparées. L'originalité de l'objet de chacune et l'inégal développement des travaux qui leur ont été consacrés commandait deux approches différentes. La première partie rédigée par D.Memmi est davantage « *problématique* » car la notion même de participation pose un problème. La seconde, rédigée par A.Lancelot, est alors « *synthétique* », car la masse des études consacrées aux orientations rendait absolument nécessaire une synthèse, présentée ici, sous la forme d'un modèle explicatif général mais simple.

Que doit-on entendre par notion de participation dans le cas de la première approche qui nous intéresse ?

Pour la définir, il y a deux manières d'aborder ce problème. Selon **D.Memmi**, on pourrait proposer une définition, à priori, de la participation, qui s'ajouterait aux autres. On préférera, ici, circonscrire notre objet en examinant comment il est défini de l'intérieure du champ scientifique concerné. On considèrera donc, essentiellement dans un premier temps, les ouvrages prenant explicitement pour objet la «*participation politique* ». Les différentes définitions de la participation politique des politologues renvoient à une

représentation plutôt qu'à un *objet* aux contours aisément
délimitables. Quelques critères, cependant émergent des définitions qui suivent. On constatera que :

a- on nous parle de participation à propos des *individus*,

b - la participation renvoie à l'un processus *volontaire,*

c - il s'agit d'une *activité*,

d - cette activité est *orientée* : elle vise à avoir une influence sur le gouvernement. Ainsi, parmi les auteurs proposant une définition:

- « Nous définissons simplement la participation politique comme une activité opérée par des *citoyens privés* (*privvate citizens*) et qui vise à influencer la formation des décisions *gouvernementales* » **(Huntington, Nelson, 1976, p.4**).

- « La participation politique désignera les activités *volontaires* par lesquelles les *membres* d'une société prennent part à la sélection des dirigeants, directement ou indirectement, à la formation de la *politique publique* » (**McClosky, 1968, p.252**).

- « La participation politique renvoie à ces *activités*, exercées par des *citoyens privés qui visent*, plus ou moins directement, à influencer la sélection du *personnel gouvernemental et /ou des actions* qu'il entreprend » (**Verba, Nie, 1972, p. 2**).

- « Activités *volontaires de citoyens en tant qu'individus* (*individual citizens*) qui visent à influencer soit directement, soit indirectement les choix politiques à différents niveaux du système politique » (**Barnes, Kaase, 1979, p.42**).

- « Le comportement politique [C'est en renvoyant à ce concept que l'auteur entend définir la participation] est un comportement qui affecte, ou vise à affecter, les décisions du gouvernements» (**Milbrath, 1965, p.1**).

D'après ces définitions, une notion relativement claire, apparemment, présuppose qu'un individu volontaire vise, à travers son action, à avoir une influence sur le gouvernement. Le terme de « *participation* » connaît, d'abord dans les analyses empiriques, une extension horizontale, considérable. Alors que, dans les définitions qui précèdent, *participer* c'est avoir une *activité* politique. Dans les descriptions du phénomène, la notion de participation recouvre, au fait, un champ qui va de l'action véritable à la simple attitude ou à son résultat : le niveau d'information politique ou l'intérêt pour la politique, par exemple.
On a, ainsi, pu utiliser cette dernière manifestation comme critère unique en dehors du vote de la « participation » (**Brelson, Lazars feld, McPhee, 1954**).
La notion de participation connaît également une extension verticale importante. Les définitions supposent l'activité de « *citoyen privés* » visant à « influencer la sélection du personnel et /ou des actions qu'il entreprend » Ceci suppose en d'autres termes une intervention extérieure la classe politique. Confusion, contre laquelle, s'insurge (**D.Gaxie**), par exemple, en proposant de distinguer à la suite de **M .Weber** entre « activité politique », c'est-à-dire l'exercice du pouvoir au sein du gouvernement politique, et « activité politiquement orientée » qui vise à influencer l'activité du gouvernement (**Gaxie, 1978**).

CHAPITRE I : LES APPARTENANCES BIOSOCIALES

Comment expliquer, alors, la distribution socio-biologique (âge et sexe) de la participation? Celle-ci nous permet, au fait, d'approfondir cette notion de domination sociale et politique.
Le comportement féminin est la meilleure introduction à ce problème. Comment expliquer, par exemple, le phénomène suivant: les hommes ouvriers, ayant acquis un niveau d'étude primaire, révèlent un niveau d'intérêt pour la politique égale (mesuré aux non-réponses à des sondages) à celui des

femmes, de cadres supérieurs ou cadres elles-mêmes, passées par l'enseignement moyen ou supérieur? Le volume des publications, en pays anglo-saxons, notamment, sur les effets de l'âge sur les attitudes et comportements politiques, indique l'importance accordée à ce facteur d'explication, mais marque aussi la difficulté de le maîtriser.
Dans ce chapitre, nous développons deux sections des appartenances bio- sociales: l'âge et le sexe.

SECTION 1 : L'ÂGE

L'âge est une variable fourre-tout qui recouvre une diversité de dimensions difficiles à isoler, une variable piège qui suppose, pour être étudié, un grand éventail de données et d'instruments de mesure. Disons, d'emblée, que nous ne disposons pas, aujourd'hui en France, de moyens nécessaires pour analyser, de façon autre qu'anecdotique et superficielle, les effets de l'âge**.** Parler de l'âge, notamment dans le domaine de la sociologie électorale, c'est d'abord penser en termes d'opposition entre les jeunes et les plus vieux des électeurs, entre entrants et sortants du corps électoral. Raisonner en ces termes, c'est raisonner en termes de démographe électoral.
Or, en évaluant le poids numérique des flux d'entrées et de sortie, on compare la composition des classes d'âge les plus jeunes et les plus anciennes, du point de vue des caractéristiques essentielles, pour analyser des comportements électoraux (sexe, niveau d'instruction, groupe socioprofessionnel, lieu de résidence, éléments de patrimoine, etc.). Dénombrer les classes d'âge ou les caractériser n'est pas suffisant. La science électorale aime à prévoir. Pour cela, on peut projeter dans l'avenir les tendances de l'évolution démographiques (mortalité, fécondité) et évaluer ce qui, dans quinze ou vingt ans, l'emportera du rajeunissement ou du vieillissement du corps électoral. On peut faire le même genre de calcul sur des populations particulières d'électeurs (électeurs de gauche ou de droite, travaillistes ou conservateurs). En tenant compte, en particulier, des taux de mortalité et de fécondité différentiels des différents groupes sociaux qui les composent et en supposant toutes choses égales. Par ailleurs, on peut essayer de prévoir l'évolution démographique des différents électorats. Ce genre d'entreprises se révèle, en règle générale, assez décevant pour deux raisons: les évolutions sur le long terme se font à base de tous petits mouvements difficiles à évaluer et à comptabiliser précisément. Il est évidant, par ailleurs, que la démographie ne représente qu'un des facteurs, et non le plus important, des changements observés avec le temps dans la composition des électorats. On peut, pour prévoir l'avenir, avoir recours à une toute autre méthode et tenter d'étudier les orientations politiques des électeurs avant même qu'ils ne soient en âge de voter. Aux Etats-Unis, une des incitations les plus fortes au développement des études électorales sur la socialisation politique de l'enfance et de l'adolescence, est venue de travaux de l'école de sociologie électorale de l'Université du Michigan.
La diffusion des préférences partisanes, les stabilités au cours d'une vie, leur reproduction d'une génération à une autre, permettaient de penser qu'on pourrait inférer des préférences partisanes des adolescents d'aujourd'hui et celles des électeurs de demain.
Selon **Annick. PERCHERON:** les dimensions qui nous permettent d'étudier l'effet de l'âge avec l'évolution des attitudes et des comportements sont : âge et cycle de vie, âge et génération, âge et période.

SECTION 2: LE SEXE

Le comportement féminin est la meilleure introduction à ce problème. Comment expliquer, par exemple, ce phénomène: les hommes ouvriers, ayant acquis un niveau d'étude primaire, révèlent un niveau d'intérêt pour la politique (mesuré aux non-réponses à des sondages) égal à celui des femmes de cadres supérieurs ou cadres elles- mêmes, passées par l'enseignement moyen ou supérieur ? La supériorité de la position statutaire (et de ses corrélas économiques, culturels, relationnelles, etc.) de celles-ci sur ceux-là est pourtant indubitable (**Michelat, Simon**, 1983, p.84).

Pourquoi à niveau d'instruction égal, les femmes sont-elles nettement plus dépourvues que les hommes de la connaissance des idéologies et des enjeux politiques?
le droit de vote en 1944 ? Mais, pendant près de trente ans, toutes ne l'ont pas exercé sur le mode des hommes. Il a fallu attendre les années soixante dix pour les voir en faire un usage très voisin. Pourquoi cette évolution peut-elle être observée seulement jusqu'en 1981 ? Est-elle en passe d'aboutir à une parfaite similitude des comportements électoraux masculin et féminin ? Après les consultations de 1983 et 1984, on ne peut exclure que la période actuelle correspond à une pause dans le processus entamé.

Trois temps sont donc à étudier dans cette histoire du suffrage universel réel en France et deux protagonistes se mettent en évidence, dont l'un pèse un peu plus lourdement que l'autre, puisque 53% des électeurs sont des électrices.

CHAPITRE II : LES POSITIONS SOCIALES

Introduction

Si on définit la classe sociale par le rapport des individus aux moyens de production et d'échange, la nomenclature socioprofessionnelle de l'**INSEE** en fournit un indicateur approché, puisqu'elle permet de distinguer les travailleurs indépendants, propriétaires de leur entreprise, des salariés qui travaillent pour un patron et les salariés ouvriers, des salariés non ouvriers. Les ex-actifs (chômeurs, retraités) ont été reclassés en fonction de leur dernière profession exercée, de manière à accroître les effectifs.

On désigne généralement la **classe sociale objective** par un type de groupement constitué en fonction d'un ensemble de caractéristiques liés à la situation professionnelle de ceux qui en font partie : secteur et type d'activité (productive, ou non productive, industrielle ou agricole, etc.), statut (« patron », « indépendant » ou salarié), situation hiérarchique, nature et niveau des revenus (salaire, traitement, pensions, bénéfices, gages, honoraires, dividendes, rentes, etc.…).

Dans ce chapitre nous étudions les variables explicatives de la position sociale. Ce sont le niveau d'études ou le niveau du diplôme, ensuite le niveau du revenu, du patrimoine et la catégorie socioprofessionnelle

SECTION 1: LA CLASSE SOCIALE

En premier lieu, on pourra dire que l'influence de l'appartenance sociale est décisive, mais pas univoque. Du point de vue de la socialisation politique, cela n'a guère de sens de parler des enfants d'ouvriers, des enfants de cadres supérieurs ou de cadres moyens. Il faut observer, en deuxième lieu, que la variable « classe sociale » n'est pas toujours celle qui produit les plus grands effets. Dans le cas de la France, les proximités idéologiques à la gauche ou à la droite discriminent souvent plus fortement les attitudes des enfants que leur groupe social d'origine. Il en va de même, dans certains cas, de la variable du lieu de résidence. Il apparaît clairement, par ailleurs, que l'appartenance sociale ne pèse pas d'un même poids sur toutes les dimensions de socialisation politique. Les parents transmettent tous aussi bien (ou aussi mal), quelque soit leur classe sociale, leurs préférences idéologiques à leurs enfants. En revanche, on observe des différences sensibles sur toutes les dimensions composantes cognitives. La deuxième observation serait pour souligner que la socialisation politique ne conduit pas à un effacement des différences sociales, au sein des nouvelles générations. La similitude du degré de transmission des préférences idéologiques conduit à la reproduction d'ensemble de leurs distributions. Les glissements à gauche que nous avons observés touchent tous les groupes sociaux, mêmes s'ils semblent un peu plus sensibles chez les enfants d'employés et de cadres supérieurs. Les transformations des attitudes de la nouvelle génération par rapport à celle de leurs parents, sur les autres dimensions politiques ou socioculturelles, s'observent dans tous les groupes sociaux. Il y a déplacement des préférences et non

rétrécissement des écarts entre les groupes sociaux.

SECTION 2: LE NIVEAU D' ETUDES (DIPLÔME)

L'école constitue le deuxième lieu important de la socialisation politique. Par tradition (influence de la philosophie et de la sociologie, mais aussi de la psychologie scolaire), l'influence et le rôle de l'école dans la socialisation de l'enfant est l'un des thèmes des plus et des mieux étudiés. L'école exerce une triple influence par l'intermédiaire du contenu de l'enseignement, par l'initiation à certaines formes de participation et par l'apprentissage de certains types de relations de pouvoir:

1 - l'école représente le lien d'acquisition, par excellence, d'un certain savoir et d'une certaine compétence. L'idée du contenu renvoie à l'ensemble des messages présents de façon plus ou moins explicite dans toutes les matières enseignées.
Elles recouvre, aussi, la forme même donnée de ces enseignements selon le type le l'établissement où ils sont dispensés.

2 - l'école, par ailleurs, représente un lien d'apprentissage de certains mécanismes et de certaines pratiques proches de celles de la vie politique (participation à la vie de la classe, élection de conseil de classe etc.). Des études, à partir de données comparatives, comme celles **d'Almond** et **Verba** (1963)**,** ont souligné l'efficacité de la participation à la vie scolaire comme à la vie politique. Ils en avaient même tiré arguments pour prêter plus d'influences à l'école qu'à la famille dans le domaine de la socialisation politique. Le débat n'est pas tranché sur ce point. Des études menées dans le cadre de la France (**Dehan**, **Percheron**, **Berthélémy**, 1980) montrent, en tous les cas, que les élections, en milieu scolaire, n'échappent pas aux pesanteurs sociologiques les plus générales. La désignation des candidats, les motivations du choix se fond sur des critères d'affinités sociales qui reproduisent, notamment, les règles sociologiques mises en évidence dans le choix du conjoint.

3 - la dernière influence de l'école s'exerce par l'apprentissage de certaines formes de relations sociales : rapports horizontaux, rapports verticaux de deux types (institutionnels dans le cadre de la classe et informels dans l'ensemble des échanges entre adultes et enfants en dehors de la classe). Selon les cas, l'apprentissage de ces relations verticales aidera au développement d'attitudes de participation ou au contraire de soumission et d'aliénation. Plusieurs facteurs freinent ou renforcent l'influence de l'école : l'homogénéité d'autorité dans la famille et à l'école ou, en tout les cas, l'adhésion des parents au système d'autorité en vigueur de l'école ; l'affinité entre les systèmes de valeurs et d'opinions des enseignants et des parents, et des enseignants et des élèves (notamment les plus âgés) ; l'attitude des enfants à l'égard de l'institution et de leur situation scolaire.

Au bout de compte, tout se passe comme si, dans le domaine politique, l'influence de l'école se traduisait de deux façons l'acquisition d'une compétence savante et souvent formelle, la familiarisation avec certains mécanismes de participation pour les enfants des milieux privilégiés et des élèves en bonne situation scolaire et l'apprentissage, en revanche, par des situations d'inégalités et de moyens anomiques à contester un système qui les relègue.
Le niveau d'étude est fortement dépendant de la classe sociale et conditionne, dans une large mesure, la position socio professionnelle. Notre indicateur du niveau d'étude est constitué par la réponse à une question relative au dernier établissement fréquenté comme élève ou étudiant (les réponses proposées sont : primaire, secondaire, supérieure, technique ou commercial, supérieur, pas d'études).

Cet indicateur soulève plusieurs problèmes. En premier lieu, il a comme inconvénient de ne pas permettre la comparaison avec les travaux qui utilisent comme critère le diplôme le plus élevé obtenu. En second lieu, nous étions amenés, faute d'effectifs suffisants, à réduire les niveaux d'études à trois catégories dans la plupart des cas **[**pas d'études ou

études primaires (-), études moyennes (primaires supérieurs, techniques, commercial, secondaire) (=), études supérieurs (+), soit-même à deux (pas d'études ou primaires) (-), opposées à tout les autres**]**. Or, entre un collège d'enseignement technique et un lycée, par exemple, il existe des différences très notables. En troisième lieu, nous n'en avons pas distingué entre établissements publics et privés. Enfin, le niveau d'étude ainsi défini est surtout significatif d'une multiplicité de variables caractéristiques du milieu d'origine, du milieu scolaire et de la situation actuelle, que nous ne sommes pas en mesure d'isoler. En résumé, l'élévation du niveau d'étude, dans l'ensemble, s'accompagne d'une probabilité du vote de droite plus élevé et, plus encore, d'une moindre probabilité de vote à gauche, surtout communiste.

SECT ION 3: LE NIVEAU DU REVENU

Le revenu est un indicateur peu fiable de la richesse des travailleurs indépendants. Généralement imposé au forfait sur la base d'une évaluation administrative, ils refusent plus massivement que les salariés d'indiquer leurs revenus. Seuls les gros commerçants et les professions libérales se définissent par une représentation dans les revenus élevés.

Il se peut qu'en matière de comportement politique, le niveau (c'est-à-dire l'accès à une quantité donnée de biens et de services à signification matérielle et /ou symbolique) constitue la variable déterminante et, qu'à revenu constant, la classe sociale telle que précédemment définie soit, sans ce rapport, d'effet faible ou nul**.**

L'indicateur du revenu est constitué par la réponse à une question portant sur l'ensemble des rentrées du foyer (salaires, allocations familiales, pensions, revenus divers). Cet indicateur ne fournit que des données très approximatives sur la « richesse » de la personne interrogée. Outre l'éventuelle insincérité de la réponse (par omission en particulier de certains revenus non déclarés au fisc ou aux organismes de sécurité sociale), on ne sait rien de l'importance du patrimoine, surtout que le revenu renvoie à des réalités complexes : il n'est indépendant ni de la catégorie socioprofessionnelle, ni du niveau d'étude, ni même de l'âge. Enfin, les niveaux de rémunérations, pour une même catégorie socioprofessionnelle, varient considérablement d'une branche d'activité et d'une région à l'autre.

SECTION 4: LE PATRIMOINE

De l'avis des économistes, la richesse se mesure par le montant combiné du revenu et du patrimoine. Les deux indicateurs indissociables d'une appréciation de la richesse des individus, au regard d'une échelle universelle, s'appliquent à l'ensemble de la population. Si la richesse des individus peut être, ainsi, mesurée objectivement par un indicateur - ouvre une combinaison d'indicateurs - commun à l'ensemble de la population, le concept de stratégie contient une dimension subjective faisant intervenir les « dispositions économiques» des personnes interrogées. De ce point de vue, l'appartenance socio-professionnelle détermine des normes d'inégale valeur qui conditionnent largement la capacité des individus à accepter ou à refuser - consciemment ou pas - une stratégie d'accumulation patrimoniale. C'est donc la mise en relation de la richesse objective avec la norme de catégorie socio-professionnelle qui nous permettra d'appréhender une richesse ou une pauvreté subjective, concrétisée par la présence ou l'absence de stratégies patrimoniales**.**

« L'effet patrimoine » a été mis en lumière par **Jacques Capdeville** et **Elisabeth Dupoirier** (1981) à l'occasion des élections législatives de 1978. Les auteurs ont émis l'hypothèse que la richesse possédée, tout autant que le revenu ou la profession exercée, est un élément de la situation économique des individus, susceptible d'influencer la décision électorale, surtout dans une conjoncture d'incertitude liée à l'arrêt et à la croissance. Leur indicateur, limité au patrimoine de rapport, prend en compte sa composition, à défaut de pouvoir évaluer son montant et interpréter sa diversité comme l'indice d'une stratégie d'accumulation patrimoniale, associé à des choix politiques plus individualistes et conservateurs.

Pour des raisons de comptabilité d'une

enquête, les auteurs ont utilisé ici un indicateur synthétique incluant quatre éléments de patrimoine de rapport (livre de caisse d'épargne / compte ou livre d'épargne - logement/ valeurs mobilières / biens immobiliers de rapport) et deux éléments de patrimoine d'usage (propriété de son logement, propriété d'une résidence secondaire), à l'exclusion du patrimoine professionnel (terre, entreprise, fond de commerce) qui aurait essentiellement concerné les indépendants

SECTION 5: LA CATEGORIE SOCIOPROFESSIONNELLE

L'appartenance à une catégorie socioprofessionnelle spécifique constitue un premier facteur de fragmentation inégale, très clairement orienté vers les partis de droite. Les attitudes politiques des agriculteurs et des artisans ou commerçants ne différent guère, en dehors du fait que les premiers votent beaucoup moins fréquemment pour le Front national **(FN)**,

Quatre pôles peuvent être distingués:

- les contremaîtres et techniciens, proches, par leur profession, des ouvriers, leur ressemblent politiquement puisqu'ils se caractérisent à la fois par un vote de gauche et un vote **(FN).**

- à l'autre extrémité de l'échelle sociale, les cadres supérieurs ainsi que les professions libérales se caractérisent, au contraire, par une préférence marquée par la droite modérée et une faible attirance par le Front National.

- les professions intermédiaires (administratives, commerciales ou paramédicales) partagent à peu près également leur suffrage entre gauche et droite modérée.

- enfin, les professions intellectuelles (professeurs, instituteurs, professions de l'information, des arts du spectacle) se distinguent très nettement de l'ensemble de la catégorie des cadres. Plus des deux tiers de leurs membres (67%) déclarent un vote de gauche et seulement (3%) un vote d'extrême droite. C'est au sein de ces groupes que la gauche socialiste fait ses meilleurs scores. Ainsi, (46%) des enseignants (professeurs et instituteurs) votent en faveur de Lionel Jospin.

L'appartenance à tel ou tel secteur d'activité, privé ou public, constitue une autre modalité de distinction des situations socioprofessionnelles (**Boy Mayer, 1997)**. Dans le contexte économique et politique de ces dernières années, l'ampleur de l'intervention étatique est un thème de conflit politique récurrent. La position objective des individus, par rapport à ce conflit, a donc une importance particulière.

Un autre aspect différencie les salariés du public de ceux du privé. On s'attendait à ce que les travailleurs du secteur public s'inclinent à soutenir des forces politiques de gauche qu'ils affirment défendre plus volontiers, par ce qu'ils s'opposent aux mots d'ordre de privatisation et défendent le principe de l'intervention de l'Etat dans l'économie au non d'une régulation des mécanismes du marché.

CHAPITRE III: LES APPARTENANCES SOCIOCULTURELLES

Introduction

L'influence du contexte physique, socio-culturel et politique sur la socialisation politique, rarement étudiée, est décisive. On peut décomposer cette variable en cinq sous-dimensions selon **Annick PERCHERON**:

- la nature et la taille du lieu de résidence de la famille. Un des reproches les plus fréquemment adressés aux études américaines des années cinquante-soixante était de n'avoir porté que sur des populations urbaines. Le reproche était justifié. Les études menées en France font apparaître, sur certaines dimensions, des oppositions, entre ville et compagne et entre villes de tailles différentes, aussi grandes qu'entre classes sociales.

- l'insertion des enfants dans des systèmes culturels ayant leurs traditions politiques et historiques propres. En France, on observe de

grandes différences selon que les enfants vivent dans des régions à forte tradition catholique ou non.

- la nature et l'état du développement économique de la commune où de la région dans lesquelles vit l'enfant. C'est bien entendu l'opposition entre région d'activité agricoles ou industrielles, entre région de petites ou de grosses entreprises, de petites ou de grosses propriétés, entre industries au développement récent ou non.

- c'est la composition sociale et ethnique de l'environnement liée aux deux précédentes dimensions. Selon que le groupe de l'enfant sera majoritaire ou minoritaire, en situation de dominant ou de dominé. D'un point de vue socio-culturelle, l'enfant ne formera pas son identité politique dans les mêmes conditions et le poids respectif des identifications négatives ou positives variera.

- la nature du contexte politique représente la dernière composante à prendre en compte. Nous avons déjà souligné l'importance de l'homogénéité entre les préférences des parents et la tendance politique du contexte dans la transmission des préférences idéologiques entre parents et enfants. Nous avons montré, dans le cas de la France (**Percheron**, **Dupoirier**, 1975), que les enfants développent d'autant plus fréquemment des proximités à la gauche ou à la droite, que le contexte apparaît comme plus marqué à gauche ou à droite.

SECTION 1: LA RELIGION

Du point de vue de la religion, la situation se présente de façon beaucoup plus simple et peut se résumer ainsi:

1 - L'appartenance religieuse et le degré de pratique constituent le segment des systèmes de valeurs, d'attitudes et de comportements qui se transmet le mieux d'une génération à l'autre, même si le degré de pratique diminue fortement chez les enfants. On peut, du reste, noter qu'à la différence de ce qui se produit pour les préférences idéologiques, il s'agit ici, pour l'essentiel de glissement à sens unique, vers toujours moins de pratique.

2 - À degré de pratique égal, on constate les mêmes relations entre le degré de pratique religieuse et les opinions et les attitudes politiques dans les deux générations. On peut ajouter que cette similarité des effets produits par la religion ne s'observe que dans le domaine du politique (**Percheron**, 1982).

3 - L'influence de la variable religieuse s'exerce doublement: à travers le degré d'intégration religieuse des parents, à travers aussi celui des enfants. Comme nous l'avant déjà noté, en cas de moindre pratique de la part des enfants, la fréquence des prises de positions libérales et les préférences pour la gauche se trouvent augmentées (**Percheron**, 1982).

Depuis 1966, de multiples transformations ont affecté l'univers religieux : conséquences du Vatican II, développement d'un catholicisme engagé à gauche (et réactions intégristes, corrélatives), existence visible d'un clergé à gauche, mais aussi baisse importante des taux de pratique religieuses se manifestant en particulier dans les tranches d'âge les plus jeunes, crise dans le recrutement du clergé (donc diminution de la capacité d'encadrement social du catholicisme). L'enquête de 1978, de **CEVIPOF** démontre que, si du moins on prend comme indicateur de niveau d'intégration religieuse la fréquence de l'assistance à la messe, les choses ont peu changé: il existe bien une relation directe entre le niveau d'intégration religieuse et la probabilité du vote de droite.

SECTION 2: L'APPARTENANCE ASSOCIATIVE ET SYNDICALE

1- L'appartenance associative:

La loi du 9 octobre 1981, qui a levé toutes les interdictions au droit d'association imposées aux étrangers, en les faisant entrer dans le droit commun des associations régies par la loi de 1901 (remplacement de l'autorisation préalable auprès du Ministère de l'Intérieur), semble avoir donné une impulsion décisive aux formes de participation des immigrés à la vie associative locale. Le mouvement associatif des jeunes, qui a trouvé la légitimité au niveau local, a donné une impulsion à la

vie associative en lui permettant de devenir un mouvement de masse (en terme d'identification plus qu'en terme d'adhésion) et non plus en mouvement d'élites.

Les données chiffrées sont incertaines, car elles mêlent généralement les associations étrangères, créées à l'initiative des immigrés, aux associations créées par les pays d'origine. En 1984, les mouvements associatifs étaient estimés à 4200, parmi lesquels 850 de mouvements associatifs maghrébins (dont 350 à 450 associations d'amicales para gouvernementales, 100 à 150 associations autonomes d'adultes, 180 à 200 mouvements de jeunes et de femmes et une trentaine d'associations interculturelles tournées vers la lutte contre le racisme et la vie socioculturelle).

Une tentative de coordination de quelques un de ces mouvements a été lancée dès le début de 1984 avec la création à Paris d'un conseil des associations immigrées en France (**CAIF**) pour promouvoir la vie associative. Ce conseil rassemble quatorze associations :(**CAIF**) pour promouvoir la vie associative. Ce conseil rassemble quatorze associations . Trois éléments essentiels composent la vie associative dans les communautés issues de l'immigration : un élément communautaire - ethnique, un élément religieux et un élément culturel « *populiste* ». Une autre caractéristique du mouvement associatif immigré est son évolution, au cours de ces dix dernières années, vers une composante moins exclusivement masculine et adulte (*féminisation et rajeunissement*), vers un pragmatisme qui tend à l'emporter sur l'idéologie et vers un enracinement local « *ici et maintenant* », plutôt que vers des enjeux nationaux des pays d'origine ou même français (malgré la « bilatéralité des références »). On peut constater l'extrême diversité du mouvement associatif étranger en France, qui reflète la diversité des populations et des vagues migratoires, dont il est l'émulation, et dont la très forte expansion intervenue au cours des cinq dernières années ne doit pas dissimuler les profondes mutations. On a assisté, néanmoins, à un saut qualitatif de ses revendications et de ses modes d'expression: être reconnu comme acteur collectif, voir politique, intervenir dans les structures de la société globale, créer un droit collectif de reconnaissance de la présence immigrée dans son ensemble et non celle de l'immigré comme individu.

Parmi les trois modèles dominants (Italien, Portugais, Maghrébin), révélateurs de formes d'insertion différenciées des communautés concernées, on prendra le cas du modèle maghrébin.

Depuis 1981, la communauté maghrébine emboîte le pas à cette tendance des associations, par un transfert de compétences de la famille à la famille élargie dans le domaine de la culture, de la langue, des liens culturels. Cette mutation s'est concrétisée par trois phénomènes: - l'émergence de mouvements associatifs jeunes, se considérant comme des mouvements jeunes réfléchissant sur l'enfance et la défense de celui-ci dans les banlieues afin de combler les vides laissés par les parents :

- l'émergence d'un mouvement associatif maghrébin plus communautaire, de caractère religieux islamique et familial,

- la transformation des associations militantes à caractère politique qui se sont vues obligées, par la poussée de ces deux logiques, de se transformer elles-mêmes. En revanche, des associations restées très « politiques » comme l'**ATAF** (Association des Travailleurs Algériens en France) ou l'**UGTA** (Union Général des Travailleurs Algériens).

Avec l'émergence du mouvement de la jeunesse, a régné une sorte d'euphorie. Ce mouvement, qui a trouvé sa légitimité au niveau local en mettant à jour des modalités de négociations d'un droit de cité et d'affirmation d'une présence dans la vie publique, alors que la citoyenneté ne leur était pas reconnue, a permis au mouvement associatif maghrébin d'être un mouvement de masse (en termes d'identification plus que d'adhésion) et non plus un mouvement d'élites politisées. Comme le note **Rémy LEVEAU** à propos des jeunes maghrébins : « *Ce ne sont pas des immigrés, pas encore des citoyens, mais les membres d'une communauté minoritaire qui aspire à une*

existence collective commune et cherche à préserver leur identification collective pour mieux s'intégrer» Mais, entre 1981 et 1986, ces associations maghrébines ont souvent obtenu leurs moyens d'action du pouvoir politique (ministère de la culture, fond d'action sociale). Cette complicité avec le pouvoir en place a parfois fait leur force et leur faiblesse. Ce mouvement communément appelé « beur » cherchait à devenir médiatique et médiateur au niveau national (la «*marche* » lui ayant donné une légitimité dans le débat socio-politique français). Chez les jeunes, une confusion s'est parfois effectuée entre la vie associative et le parti politique, le mouvement associatif tenant lieu à un certain débat politique de « basse cours » ce qui risquait de lui faire perdre une partie de sa crédibilité et de désacraliser la vie associative dans son rôle de contre-pouvoir et de passerelle du social au politique politiques. Mais grâce au mouvement associatif, les immigrés, et surtout les jeunes qui en sont issus, pour faire de la politique à distance, ont montré que la politique était aussi l'action revendicative dans sa dimension quotidienne (non sans une certaine désacralisation du rôle revendicatif des syndicats). Du côté des leaders associatifs, le mouvement a représenté l'un des lieux nobles de l'apprentissage démocratique et, la présidence, symbole de réussite sociale, a combiné pour eux un espoir de promotion dans la vie politique : autant de formes du passage au politique du mouvement associatif immigré dans la diversité de ses composantes, de ses fonctions et des rôles qu'il a générés.

2- L'appartenance syndicale :

Le syndicalisme est une idée polémique qui revient souvent. Concernant le syndicalisme, son caractère non politique n'est qu'une façade qui essaye de cacher les relations particulières entretenues par une centrale à l'égard d'un parti ou qui tente de neutraliser les tentatives effectuées par certains leaders d'occuper des postes politiques .Cette idée prend les syndicats par le côté où ils sont peu propices à l'observation. En revanche, il faut revenir sur leur jeu à l'égard du politique**.** La France ne comporte que 10% de syndiqués dans la population active (la Suède et la Finlande plus de **80%**). Ce chiffre et les faibles taux de participation aux élections professionnelles favorisent les discours sur la crise du syndicalisme. Mais, historiquement et sociologiquement, les syndicats en France offrent un tableau différent. Des formes de gouvernement non politique s'y observent tout d'abord. Des partenaires sociaux tenant des postes dans des institutions républicaines s'imposent à une des formes légitimes de la contestation et se dégagent dans les mobilisations.

Il est impossible de prendre un point de vue définitif sur les relations entre syndicats et politique. Il est plus utile de retenir les indicateurs permettant de saisir l'autonomie dont bénéficient ces organisations par rapport aux autres agents politiques.

Les syndicats disposent d'organisation spécifique que l'on ne peut plus confondre avec les partis.

CONCLUSION GENERALE

Il y a presque trente ans que la France a décidé d'arrêter l'immigration, de façon générale, et des travailleurs maghrébins, en particulier, en 1974. Cette année marquée par plusieurs événements et décisions politiques de droite, quand elle était au pouvoir, comme elle est aujourd'hui, avec un autre nom **UMP**, au lieu **RPR** et **UDF**. Un million de francs leur est alloué, pour ceux qui désirent rentrer chez eux. Le regroupement familial est maintenu, pour ceux qui souhaitent une installation définitive sur le sol français. Ces derniers sont les parents de jeunes issus de l'immigration maghrébine algérienne, marocaine et tunisienne, de la plus ancienne et la plus nombreuse. Ces nouvelles générations sont, pour la plupart, des français de naissance, et peu d'entre eux vont rejoindre leurs parents très jeunes. Donc le choix incombe aux parents de continuer à vivre en France où dans leur pays d'origine. Génération après génération, depuis le regroupement familial, on arrive, maintenant, à la troisième qui affirme son existence au sein de la société française. Succédant à celle des années 1970 et de1980, marquée par l'apparition du

mouvement « *beur* » et les grandes marches contre le racisme et *Convergence 84*, cette troisième génération revendique, maintenant, les droits civiques et civils, le droit de vote des parents, et l'arrêt des expulsions du frère et du voisin. Aujourd'hui, interrogés sur la politique, et sondés dans toute la France, ces jeunes n'y attachent point une importance première. Leur principale préoccupation concerne la vie quotidienne de tous les jours (travail, études, vie familiale, consommation, etc.…), qui les touche de près : le chômage, la précarité l'échec scolaire la délinquance, les problèmes de santé, le moral et le physique; et par un regard sévère de la société d'accueil qui les culpabilise pour toute sorte de crise : économique, politique, urbaine, culturelle et identitaire, dont ils sont les premières victimes. La politique, avec sa « *langue de bois* », son langage technique et la répartition des mêmes mises en scène, n'apparaît pas comme élément important dans la construction de leurs identités sociales. Leurs parents n'ont jamais pu voter. Immigrés maghrébins, issus de milieux défavorisés, ils n'ont jamais accédé à la citoyenneté. Pour leurs enfants, voter ne va pas de soi, la politique n'est pas un réflexe, mais le résultat d'une socialisation politique, d'un long travail d'apprentissage. Il incombait, sans doute à l'école, de socialiser politiquement les enfants d'immigrés, mais les programmes d'éducation civique étaient mal pensés. Sous prétexte de ne pas faire de discrimination, les professeurs disaient aux élèves : « *Voter est un devoir, car nos parents et nos ancêtres se sont battus pour obtenir ce droit !* »

Le champ politique est défini comme un ensemble assez opaque et, selon leur niveau d'étude, la connaissance de l'échelle des pouvoirs, des circuits décisionnels et des principales idéologies en concurrence (au moins les grands traits) varient fortement.

Ces conceptions du monde politique sont nourries en grande partie par l'attitude des élus, dont l'image et les pratiques sont rejetées la plupart du temps. Ces derniers sont l'incarnation de l'opportunisme carriériste, où seul l'intérêt personnel importe. Leurs méthodes sont décrites en quatre axes : démagogie et visibilité pré-électorales, clientélisme, promesses non tenues et affairisme scandaleux. Pour la lecture des traits significatifs selon les chercheurs de **CEVIPOF**, le vote se montre souvent désincarné, comme déconnecté du monde politique ou des hommes ou femmes qui sont l'objet du vote. Cette pratique citoyenne dépend directement de la socialisation politique des jeunes. Elle est hétérogène et selon les processus sociaux, il existe une multiplicité de logique à l'origine de l'acte de vote. Son refus renvoie, lui, à une causalité assez monolithique. Cela montre, par ailleurs, une valorisation abstraite de la politique (qu'il faut relier aux revendications classiques d'égalité et d'équité face à la justice ou du monde du travail), dans la mesure où ces jeunes jugent, à partir d'un système idéal, géré par une classe politique altruiste et juste.

Le vote renvoie donc à différentes motivations, la dimension symbolique de cet acte de s'exprimer lors des élections. La participation aux élections découle aussi d'une conscience citoyenne classique qui dépasse le regard négatif opposé du champ politique. L'attachement à la communauté nationale explique cette nécessité du vote, qui passe ici par une transmission citoyenne interne à la sphère familiale. Enfin la logique « *utilitaire* » du vote est souvent ancrée chez ceux qui ont des attentes matérielles de la mairie. Le fait de solliciter un emploi ou un logement auprès de la municipalité s'accompagne de la crainte d'un contrôle des listes d'émargements.

Pourtant, les dernières élections ont mis en avant la présence croissante des jeunes français d'origine maghrébine sur les listes électorale, surtout les jeunes filles. Ce qui montre le plus, par rapport aux garçons, la prégnance de cette logique de citoyenneté, au nom d'une foi et d'une conscience nationale. Les perceptions du champ politique évoquées ici ne sont pas propres aux jeunes des quartiers dits sensibles. Elles sont largement répandues au sein de la population française. Ainsi, parallèlement à la mise en place de timides actions ayant pour but de favoriser l'accès à la citoyenneté, les élus, quels que soient leur couleur politique et leur niveau de pouvoir, doivent plutôt promouvoir et faire respecter une véritable déontologie, une éthique irréprochable. Car, avec environ 50 %

d'abstention aux dernières élections municipales, il est urgent de promouvoir une citoyenneté active et responsable, qui implique tous les français. Les clivages traditionnels sont de moins en moins pertinents, en particulier le clivage droite-gauche. L'audience des partis politiques est en chute libre, leurs dirigeants cherchant à redéfinir leur offre et à explorer de nouveaux marchés électoraux. Les partis politiques traditionnels sont maintenant décomplexés, et peuvent prendre en charge des revendications de type identitaires, alors qu'auparavant ils ne pouvaient que gérer des revendications catégorielles. Autour de quel thème le vote beur pourrait-il se structurer ? On note que la situation de crise au proche orient interpelle les français d'origine maghrébine. C'est un fait nouveau, les beurs commencent à tenir un discours sur les relations internationales, marquant leur solidarité avec la Palestine. Ils se politisent.

Références bibliographiques

1. GAXIE (Daniel.) (sous dir.).- *Explication du vote, Un bilan des études électorales en France*.- Paris, Edition, (P.F.N.S.P), 1985, 450 p. et - *Le cens caché, inégalités culturelles et ségrégations politiques*.- Edition, Seuil., 1978.- p.268.
2. PERCHERON (Annick.).-« *Peut-on encore parler d'héritage politique en 1989 Idéologies, partis politiques et groupes sociaux »*.- Etudes réunies par Yves MENY pour Georges LAVAU, Paris, Edition, (P.F.N.S.P.), 1989. p.71-88.
3. WIHTOL DE WEDEN (Catherine.) et LEVEAU (Rémy).- *« La beurgoisie, Les âges de la vie associative issus de l'immigration »*.- Edition, CNRS Editions, Paris, 2001, p.188.

4. WIHTOL DE WEDEN Catherine.- *Les immigres et la politique*.- Edition, La documentation Française, 1997, p. 370.
5. YSMAL (Collette.).- *Le comportement électoral de français*.- collection, Repères, Edition, La découverte-, 1990, p.124.
6. SCHNAPPER (Dominique.).- *La France de l'intégration, sociologie de la nation en 1990*.- Edition, Gallimard, 1991, p.198.
7. MICHELAT (Guy.) et SIMON (Michel.).-« *Classe, religion et comportement politique »*.- Paris, Edition, (P.F.N.S.P)., Sociale, 1977, p. 498
8. MAYER (Nonna.) et PERRINEAU (Pascal).- *Les comportements politiques*.- collection cursus**,** Edition, Armand Colin 1992, p.160.

MAYER (Nonna.).-*Les modèles explicatifs des votes.*- Edition, L'harmattan, 1997, p.287.

9. PERRINEAU (Pascal.).- *L'engagement politique déclin ou mutation ?* Edition, (P.F.N.S.P.) 1994, p.444.

10. YSMAL (Collette.).- *Le comportement électoral de français*.- collection, Repères, Edition, La découverte-, 1990, p.124.

11. GRAWITZ (N.), *Traité de sciences politiques*, Paris, Edition, *PUF*, 1985.-Tome 1, p. 241-282 Encyclopédia Universalis, corpus, 1985, p. 235.
12. MUXEL (Anne).-« *Les attitudes sociopolitiques des jeunes issus de l'immigration maghrébine en région parisienne »*.- Edition, *Revue française de sciences politique* (P.R.F.S.P.), vol 38 n° 05, 1988, p.925-940.
13. QUIJANO (YVES GONZALES.).- « *Les nouvelles générations issues de l'immigration maghrébine et la question de l'islam »*.- Edition, *Revue française de science politique* (RFSP) vol. 37. n° 6, décembre 1987, p.820-832.
14. SCHWUPPER (Dominique.) et STRUDEL (Sylvie.). « *Le vote juif en France.* »Edition, *Revue Française de science politique*, Paris, vol. 33, n° 6, décembre 1983, p.933-961.
15. GEISSER (Vincent.).- *Ethnicité et politique en France des années 90, études sur les lites politique issu de l'immigration.*- Thèse de doctorat en sciences politique, sous la dir. *(M.)* CAMAU, Université D'Aix-En province, 1995.